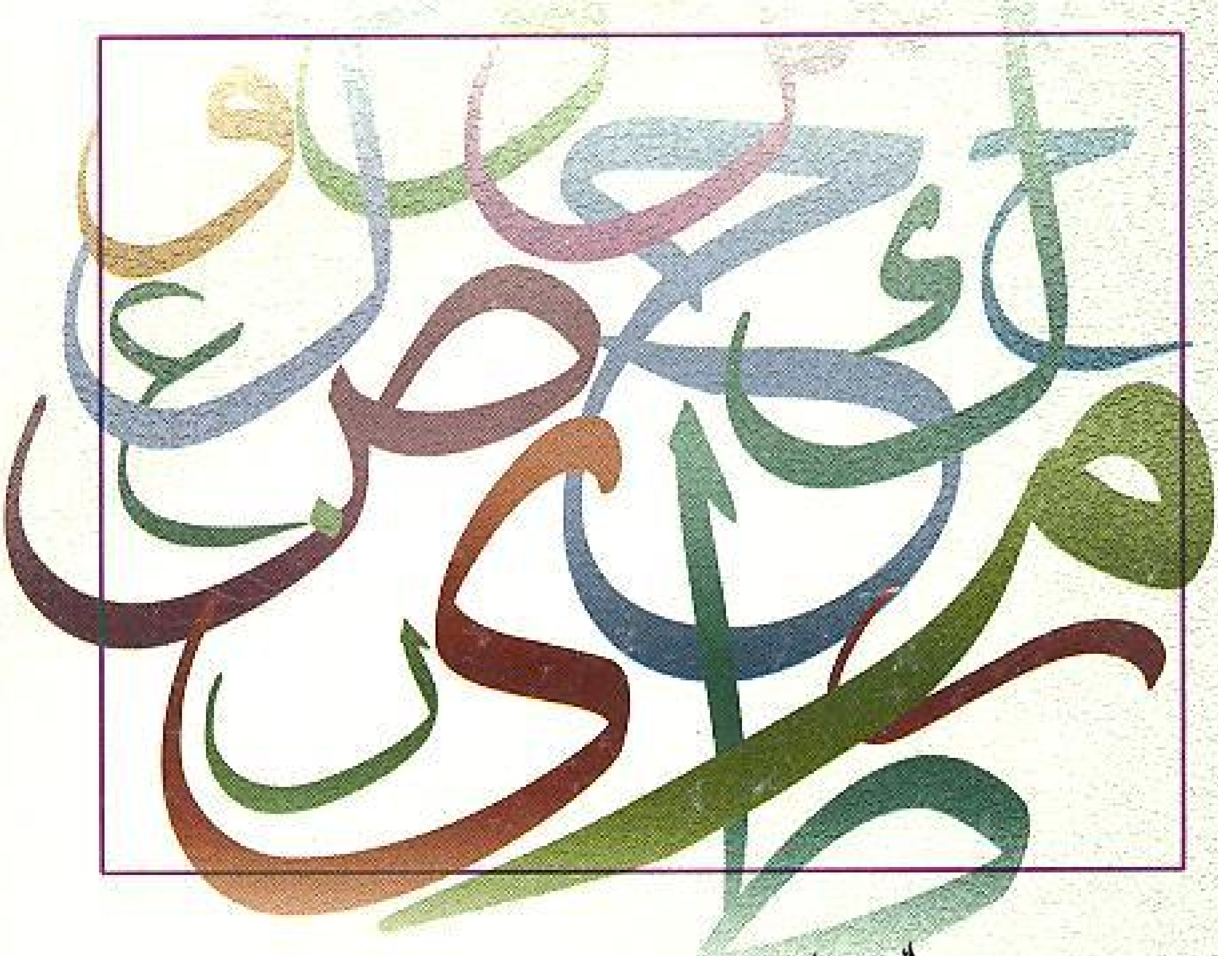
الدكتور حسن خميس الملخ

التفكير العلمي في النّحو العربيّ

الاستقراء - التحليل - التفسير



التفكير العلمي في النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير

التفكير العلمي في النحو العربي

الاستقراء - التحليل - التفسير

تأليف
الدكتور حسن خميس الملخ

2002

رقم التصنيف: 415.10
المؤلف ومن هو في حكمه: حسن خميس الملخ
عنوان الكتاب: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير
الموضوع الرئيسي: 1- اللغة العربية
2- قواعد اللغة
رقم الإيداع: 2001 / 10 / 2116
بيانات النشر: عمان: دار الشروق
● تم إعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل المكتبة الوطنية

ردمك ISBN 9957 - 00 - 173 -6

● التفكير العلمي في النحو العربي: الاستقراء، التحليل، التفسير.
● الدكتور حسن خميس الملخ.
● الطبعة العربية الأولى: الإصدار الأول 2002.

دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف: 4618190 / 4618191 / 4624321 فاكس: 4610065
ص.ب: 926463 الرمز البريدي: 11110 عمان - الاردن

دار الشروق للنشر والتوزيع
رام الله: المنارة - شارع المنارة - مركز عقل التجاري هاتف 02/2961614
نابلس: جامعة النجاح - هاتف 09/2398862
غزة: الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف 07/2847003

■ التنضيد والاخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان و الأفلام:
دائرة الإنتاج / دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف: 4618190/1 فاكس 4610065 / ص.ب. 926463 عمان (11110) الأردن

Email : shorokjo@nol.com.jo

فهرس المحتويات

المقدّمة

التّفكيرُ العلميّ وَصفٌ للانتقال المنهجيّ المعلّل المدروس بَيْن جزئيات القضية العلميّة أو الحياتيّة الواحدة ؛ ذلك أنّه يحوّل الإحساس بمشكلة علميّة ما إلى عمل معرفيّ علميّ يبدأ من تحديد المشكلة ، ثمّ تحليل معطياتها وجزئياتها ، ثمّ تفسيرها ، وهو بهذا التّعميم إدراكٌ بشريّ عامّ يسبق تقنينَ بيكون Bacon له في عصر النهضة الأوروبيّة باسم المنهج العلميّ .

والعلومُ عامّة تستمدّ قوّتها وترابطَ مسائلها واستمرارَ بقائها من تمتّعها بالخصائص العلميّة الثّلاث : الضّبط في القواعد والقوانين ، والتّفسير في الكلّيّات والجزئيّات التّطبيقيّة والنّظريّة ، والتّوقّع لما يمكن أنْ يطرأ على المنظومة العلميّة من تغيرات في المستقبل ؛ وهذه الخصائص الثّلاث : الضّبْط والتّفسير والتّوقّع خصائص مُدركَة في بَعْض العلوم الموروثة كعلم النّحو العربيّ ؛ ذلك أنّ قواعد النّحو العربيّ ونظريّاته ومناهجه وتاريخه مثال ناصع دالّ على التّفكير العلميّ الذي أدركه علماء العربيّة في بنائهم صَرْح النّحو العربيّ .

فالنّحو العربيّ ظهر بعد أن اجتمعت المقدّمات الضروريّة لظهوره ، وجعلت من ضرورة تقعيد اللغة العربيّة مشكلة تستدعي الحلّ العلميّ الناجع ؛ لأنّ اللغة العربيّة ركنٌ من أركان الأمّة العربيّة الإسلاميّة ؛ فحدّد النّحاة الأوائل المشكلة ، واستخدموا تقنية العينة الأوّلية ثمّ العينة الموسّعة في استقراء علميّ مدروس للنّصوص التي تصلح لاستخلاص القواعد منها بأساليب التّحليل العلْميّ في فَرْز المسائل والأبواب ، وصياغة القواعد والقوانين ، وتنظيمها في ظلّ درجة عالية من الموضوعيّة العلميّة ظهرت في نزاهتهم العلميّة ، وسعة معرفتهم وتنويعهم لأساليب اختبار المادّة المستقراة حتّى اطمأنّوا إلى نتائج تحليلهم وأهدَوْا للأمّة علم النّحو بشقّيه : القاعدة والتّقعيد .

والتّفريق بَيْن القاعدة والتّقعيد أمرٌ أساسٌ في دراسة التفكير العلميّ في النّحو العربيّ ؛ فالتّقعيدُ وسيلة إنتاج القاعدة ، ومنهج دراستها وتفسيرها ، وهو بهذا المعنى

الجزء المتغيّر من النّحو ، أمّا القاعدة فهي ثابتة ؛ إذ تستند إلى وَصْف الواقع الثابت من الاستعمال اللغويّ الصّحيح الذي ارتضاه العرب وعلماء الأمّة العربيّة في عصر الاستقراء والاحتجاج .

وما هذا الكتاب إلا برهان علميّ على أنّ النّحو العربيّ قد استكمل شروط التفكير العلميّ ، وصفاته في منهج الاستقراء ، ومنهج التّحليل ، ومنهج التفسير ، وليس المراد منه الدفاع عن النّحو العربيّ – وإن كان هذا الهدف قد تحقّق ضمناً – لأنّ التّجربة التّاريخيّة أثبتت نجاح علم النّحو العربيّ ومتانته في قواعده أي في الجزء الثّابت منه . أمّا وسائلُ التقعيد فمن الوهم العلميّ أن يظن بعض المطّلعين على النّحو العربيّ أنّ التّقعيد جزء من القاعدة ، وأنّ تيسير النّحو يعني تيسير قواعده ؛ فالقاعدة لا تيسّر ، إنّما يمكن تيسير منهج تقعيدها .

وقد حظيت بعض أفكار هذا الكتاب بمناقشات ممتعة مفيدة متخالفة حيناً ومتوافقة أحياناً مع الزملاء الأعزاء الدكتورة سهى فتحي والأستاذ الدكتور شكري الماضي والأستاذ الدكتور سعيد الزبيدي والدكتور أمان أبو صالح فلهم منّي الشّكر الموصول والثناء الموفور .

وبعد ، فالكتاب محاولة أولى في فَهْم النّحو العربيّ وتاريخه ونظريّاته من وجهة نظر التفكير العلميّ ؛ حاولْت فيه أن أحلّل منهجيّة البَحْث النّحويّ في إطاره الموروث متوسّلاً منظار منهج البَحْث العلميّ الحديث في قراءة المنطلقات المنهجيّة الثلاث في النّحو العربي : الاستقراء ، والتحليل والتفسير . والله الموفّق للصّواب في القوْل وفي العمل .

د . حسن خميس الملخ

عمّـــان

٢٠٠١/٩/٢٥م

التمهيد

التفكير العلمي في النحو العربي

خط البداية

إضاءة على مفهوم التفكير العلمي:

البحثُ في التفكير العلميّ لأيّ علم من العلوم بحثٌ في منهجيّته العلميّة وفلسفته العامّة ، فهو بحثٌ في عيار العلم ، ومعيارُ العلم : «غرضُه الأول : تفهيم طرق الفكْر والنظر» (١) بالعبور من قواعد العِلْم وقوانينه إلى منطلقاته التأسيسيّة وأُسسه المنهجيّة من غير انكفاء في تاريخ العلم ، أو وقوف عند جدل التنبؤ بمستقبله ؛ إذ يعدّ تاريخ العلم في منظور التفكير العلميّ ممارسة لطرائق التفكير العلميّ ومناهجه يتفاوت فيها العلماء والباحثون .

ومصطلح "التفكير العلمي" مصطلح إدراكيّ ، نستشعر معناه من غير أن نستطيع تحديده تحديداً دقيقاً على نحو ما نحدّد مصطلح الفاعل أو المفعول بكلمات دالّة على كلّ واحد منهما ، تتماز أولى ما تتماز بأنّها قادرة على فرز مجال كلّ منهما فرزاً دقيقاً ، يُؤْمن معه من الخلط بينهما .

فقد يستدلّ المعلّم بتمكّن التلميذ من حلّ مسألة من مسائل الفيزياء بأنه ذو تفكير علميّ . كما يُلحق راكبُ السيارة سمة التفكير العلميّ بالسائق الذي تفادى أزمات السّير عبر طرق فرعيّة مختصرة . وإذا أعجب قارئ مثقّف ببحث علميّ في حقل ما ، علّق قائلاً : إنّ الباحث اتّبع في منهجه التفكير العلميّ ، وإذا أرادت مؤسسة علميّة أن تفخر بنفسها أعلنتْ أنّها تعلّم طلبتها التفكير العلميّ . فما التفكير العلمي؟

تجاوز الدكتور فؤاد زكريا تأطير مفهوم التفكير العلميّ في إطار محدّد إلى ربطه بسمة محدّدة تصلح علامة فارقة له ، وهي «أن يكون منظّماً»(٢) ، فالانتقال المنظّم من فكرة إلى أخرى ، ومن نقطة إلى أخرى ، ومن خطوة إلى أخرى ، يدلّ على التفكير العلميّ . والتنظيم ينبع من ترابط الخطوات بأن تُسْلم كلّ خطوة إلى التي تليها اقتضاء أو استلزاماً ، يمكن البرهنة على صحّته ، فالتفكير قرين التفسير -بمعنى البرهنة- والتفسير يتّكئ على محسوسات نقليّة ، أو مُدْركات عقليّة ، أو عليهما معاً .

وكلمة العلميّ منسوبة إلى العلم الذي هو في جوهره قوانين تجريديّة لإنتاج المعرفة في حقلٍ من الحقول ، كقانون الجاذبيّة في الفيزياء الذي بُنيت عليه معارف بشريّة أدت إلى تطبيقات عمليّة كثيرة ، وما تزال تحمل وعداً بمزيدٍ من العطاء ، ومثلها جُلّ قوانين النحو العربيّ ، فنحن في تدريس النحو العربيّ نعلّم قوانين نحويّة ، نوضّحها بشواهد وأمثلة ، لتكون فيما بعدُ وسائلَ لإنتاج جمل صحيحة نحوياً ، وضوابطَ تعصم من الوقوع في الخطأ ، ومقاييس نقيس بها صواب التركيب اللغويّ النحويّ من خطئه .

إنّ تقييد التفكير بصفة العلميّة ، هدفُه استبعاد أيّ تفسير لا يرتكز على قوانين العلم ونظريّاته ؛ ذلك أنّ التفكير العلميّ ينبني على التعامل المنظّم مع الملاحظات والقوانين التي يمكن إثباتها بالاستناد إلى نظريّة عامّة[3] ولا يُشترط في التفكير العلميّ أن يؤدي إلى الصواب المطلق ، بل إنّ كلّ فكرة علميّة لا تحمل في ثناياها ما يناقض المشاهدة والخبرة المؤيّدة بالبرهان المنطقيّ ، أو التجريبيّ فكرةٌ صحيحة نسبيّاً[4] ؛ لأنّ الحُكم المعياريّ "صواب" في البحث العلميّ نتيجة اتّحاد مقدّمتين معياريتين :

أولاهما : الانتقال المنظم المبنيّ على الترابط ، وإمكانيّة البرهنة بين خطوات البحث ، أي : صحّة العلاقات بين خطوات البحث من حيث خطوات البحث العلميّ والتفكير السليم .

وثانيتهما : صحة القانون أو القاعدة التي تضبط كلّ خطوة على حدة ، أي : صحّة المعلومة .

فالتفكير العلميّ ينبغي أن يتصف بصواب المنهج وصواب المعلومة معاً .

وقد شاع بين الباحثين استخدام مصطلح "البحث العلميّ" بديلاً مرادفاً على نحوٍ ما لمصطلح "التفكير العلميّ"[5] مع أنّ بينهما فارقاً ، ذلك أنّ التفكير العلميّ مشاع بين البشر ، لا يستلزم بالضرورة تأهيلاً علمياً ، فيكفي أن يكون غير متناقض ، أو أن يكون معلّلاً تعليلاً يدركه المرء ببديهة العقل ، أو قرينة المشاهدة ، ولا يشترط أن يكون وسيلة إلى الاختراع أو الاكتشاف . أمّا البحث العلميّ فهو تفكير العلماء والباحثين في مشكلة محدّدة بهدف إيجاد حلٍّ علميّ لها[6] .

وما دام التفكير العلميّ أعمّ من البحث العلميّ وأوسع فهو - في مجال عمل الباحثين والمختصّين - دراسةٌ لمجموعة من المسائل البحثيّة في إطار علم محدَّد ، وليس تمحيصاً لمسألة محدَّدة من ذلك العلم ؛ ذلك أنّه بحث في الروابط المنهجيّة لمسائل ذلك العلم لكشف مدى تنظيم تلك الروابط وعلاقتها بعضها ببعض ، ونظريتها العامّة ، وقوانينها التفسيريّة ، وقدرتها على التنبؤ بما يمكن أن تؤول إليه ظواهر ذلك العلم ، ولهذا حملتْ هذه الدراسة عنوان "التفكير العلميّ في النّحو العربيّ" لتكون دراسة استكشافيّة في الجانب النظريّ المنهجيّ من النحو العربيّ بمسائله المقنّنة في الكتب النحويّة ، وبتاريخه الذي يمكن استجماع صورته من دراسة تراجم النحاة .

ودائرة مصطلح النحو في هذه الدراسة تحتوي ما عُرف بعلم الإعراب ، وبعلم الصرف ، فالإعراب هو «التطبيق على القواعد العربيّة ، فيشمل جهات ثبوت الإعراب (المعرب) ونفيه (المبنيّ)»[٧] أي أنّه تحليل تطبيقيّ للقاعدة النحويّة ، لأنّه يعيد الجملة إلى صورة القاعدة المؤسِّسة لها ، فإعراب كلمة (زيد) في قولنا : "جاء زيدٌ" فاعل ، وهذا الإعراب أسْنَدَ كلمة (زيد) إلى قاعدة الفاعل المجرّدة . والصرف -وإن كانت رائحة استقلاله عن النحو تفوح منه- يتداخل مع النحو حدّ الاتحاد ، فعمل المصادر والمشتقات في النّحو مبنيٌّ على تضافر الشكل الصرفيّ للكلمة مع الشروط النحويّة لعملها عمل الفعل ، والترجيح بين الحال والتمييز إذا التبسا في بعض الجمل يمكن أن يكون بحَمْل الحال على الاشتقاق والتمييز على الجمود ، ومصطلحا الجمود والاشتقاق من مصطلحات علم الصرف .

بنية التفكير العلميّ

للتفكير العلميّ بنية إجرائيّةٌ يجدر بالباحث في أيّ علم أن يلتزم خطوطها العامّة ، إنْ لم يكن يطبقها من غير أن يعي أنّه يحتذي الأنموذج العلميّ في التفكير ؛ لأنّنا سنميز معرفة التفكير العلميّ من تقنينه .

ولا ينهض التفكير العلميّ على مستوى البحث إلا بوجود اثنين معاً : مشكلة تستأهل البحث ، وباحث يبحث لها عن حلّ وفق منهج من مناهج التفكير العلميّ .

وبنية التفكير العلميّ هرميّة ؛ قاعدتها تقنيات الاستقراء ، وواسطتها أساليب التحليل ، وذروتها التفسير . والاستقراء ، والتحليل ، والتفسير مراحلُ والكلُّ مرحلة طرقها الخاصّة بها»[8] .

والاستقراء ، مهما تعددت أشكاله ووسائله ، يدور في فلك الوصف ، في حين يؤدي التحليل إلى التقنين والتقعيد ، ثم يأتي التفسير نظريّةً تفسِّر الاستقراء والتحليل أي الوصف والقانون ، لهذا يصحّ أن نقول : إنّ بنية التفكير العلميّ الهرميّة في الدراسات اللغويّة المختلفة تنطلق من الوصف ثم تفرز إلى قوانين مجرّدة ، ثمّ ترتقي إلى مستوى النظريّة . والتوصّل إلى النظريّة الهدف الأساس للعلم[9] لأنّ «النظريّة بنيان من المفاهيم المترابطة ، والتعريفات والمقولات التي تقدّم نظرة نظاميّة إلى الحوادث -مع ما يقع تحت الاستقراء- بوساطة تحديد العلاقات بين المتحولات بهدف تفسير الحوادث والتنبؤ بها»[10] .

ولأهمية النظريّة في التفسير يعدّ فلاسفة العلوم التفسيرَ أسمى أهداف المشروع العلمي[11] ، إذ الاكتفاء بالوصف والتحليل غيرُ كافٍ لاكتساب صفة العلم ، فإذا نظر أحدنا إلى قلم رصاص في قارورة ماء نهاراً ، فسيجد القلم مكسوراً . إنّ وصف هذه الظاهرة أن نقول : ينكسر القلم إذا وُضع في قارورة ماء نهاراً . والقانون المستنبط منها أنّ الخشب ينكسر في الماء نهاراً .

إنّ الاكتفاء بهاتين المعلومتين لا يغلق دائرة البحث ، فهناك -على الأقلّ- سؤالان : هل الانكسار حقيقيٌ أم صوري؟ وما تفسيره؟

إنّ تفسير انكسار القلم بانكسار أشعة الشمس ضمان لصحة التجربة التي تثبت أن انكسار القلم صوريّ شكليّ لا حقيقيّ .

وهذا المثال -على بساطته- ذو دلالات خطيرة في التفكير العلميّ . منها أنّ الوصف يعتمد الشكل أي المظهر ، والمظهر ليس بالضرورة دالاً على الجوهر ، ومنها أنّ القاعدة تجريدٌ للوصف ، لأنّها تعيد إنتاج الوصف ، فإذا كان الوصف خادعاً كانت القاعدة كذلك ، ومنها أنّ التفسير يتجاوز الوصف والقاعدة معاً لأنّ هدفه الجوهر لا المظهر .

إذن ، فهرم التفكير لا يكتمل إلاّ بثلاث طبقات : الاستقراء ، والتحليل ، والتفسير .

١- الاستقراء

"الحاجة أمّ الاختراع" تختصر هذه الحكمة الموجزة فلسفة الاستقراء ، لأنّ الإحساس بوجود مشكلة ما يجعل الناس في حاجة إلى حلٍّ لها ، ييسّره الله سبحانه وتعالى على يد باحث ما ، فيتمّ التعرّف على المشكلة وتحديدها[١٢] Indntifying بتكرار ملاحظتها . والملاحظة تستند إلى الحسّ التجريبيّ في كلّ ما يقع في عالم المحسوسات ؛ فلو ظهر مرض جديد فجأة ، فإنّ الخطوة الأولى نحو الحلّ التأكّدُ من ظهور المرض بمعاينة بعض المصابين ، لئلا يكون ظاهرة طبيعيّة متواترة .

والظاهرة قد تكون كبيرة فلا يمكن استقراء عناصرها كلّها ، كاللغة مثلاً ، من هنا جاءت فكرة العيّنة ، والعيّنة تطبيق علميّ للمبدأ القائل : إنّ جزء الشيء يحمل صفات الشيء في جوهره ، فالطبيب قد يطلب إلى المريض أن يحلّل دمه ، ولا يمكن للإنسان أن يتبرع بدمه كاملاً من أجل تحليل طبيّ لأنه سيموت ، لهذا يكتفي فنيّ المختبر بأخذ عينة من دم المريض على شكل قطرة أو قطرات ، ثمّ يقوم بتحليلها ، وكتابة تقرير بالنتيجة إلى الطبيب الذي لا يتوانى عن تعميم النتيجة ؛ لأنّ هذا الجزء دالّ على الكلّ بالضرورة .

لقد كان فنّيّ المختبر مؤهّلاً لأخذ عينة الدم من المريض ، وهذا يعني أنّ الذي يجمع عينات المشكلة ينبغي له أن يكون مؤهلاً للقيام بهذا الجمع ، كما ينبغي لمحلّل العينات أن يكون مؤهلاً لما سيقوم به .

وعند نقل التفكير الاستقرائيّ إلى النّحو ، نجد أنّ النحو لا يمكن أن يولد اعتباطاً ، فثمّة أسباب طبيعيّة يقبلها العقل وتؤيدها أحداث التاريخ ، تشير إلى بروز مشكلة ما ، جاء تقنين النحو حلاً لها ، وقد انبنى هذا الحلّ في مرحلة الاستقراء على أخذ عينة لغوية متنوعة من لسان العرب وَفْقَ منهج مؤطّر بمكان وزمان ، فلا يمكن أخذ العينة اللغويّة اعتباطاً من أي قبيلة عربيّة بغض النظر عن المكان الذي تسكن فيه من جزيرة العرب ، تماماً كما كان مُحالاً على فنّيّ المختبر أن يأخذ الدم من أي مكان من جسم المريض ؛ لأنّ اختيار المكان له شروطه ومحدّداته .

وجامعُ اللغة الذي يقدّم المعطيات الأولية لتقنين النحو مؤهّلٌ للقيام بهذه المهمة ؛ لهذا يغدو البحث في صفاته البحثيّة مطلباً من مطالب هذه الدراسة .

إنّ هذا الضرب من الاستقراء بحثٌ في أوليّات العلم من حيث أسباب وضعه ، وعينته التي بُني عليها ، وصفات فريق البحث الذي قام بجمع العينة من مكان محدَّد بشروط محدّدة . وهذا الضرب المؤسِّس من الاستقراء لا ينقطع بعد بناء العلم لأنّ العلم ليس نهائياً في أحكامه ، من هنا يمكن أن تُختبر نتائج الاستقراء بالعودة إلى عينة الاستقراء ؛ لهذا تستصحب العينة أهميتها مع الزمن وتتحول إلى شاهد ، لأنّ الخطأ في تحليل المادة المستقراة أمر ممكن وارد ؛ لهذا إذا قدِّر لأيّ علم أن يتقدّم ويتطور ، فإنّه يخضع لاختبار أحكامه ونتائجه[١٣] لأنّها أولاً : ليست مطلقة ، وثانيا : قابلة للتطوير والتعديل .

ومن الاستقراءِ استقراءُ النتائج لا المقدّمات ، فممّا ينبغي للباحث في النحو العربيّ أن يأخذ به نفسَه استقراء عينة من التراث النحويّ تضم بالضرورة أمهات الكتب النحويّة .

٢- التحليل

إنّ الهدف من دراسة المشكلة أهمُّ محدِّد لأساليب التحليل ؛ ذلك أنّ للتحليل العلميّ أساليب ووسائل متنوعة كثيرة ، تغدو دقيقة متشابكة معقدة كلما كان الهدف من تحليل عينة الظاهرة تجاوزها الدائم لا مجرّد حلّها المؤقت ، فالمزارع الذي يقطف القطفة الأولى من التين مثلاً ، يفرز هذه القطفة وفق الحجم أو درجة النضوج أو ما شابه ، أي أنّه يقوم بتصنيف العيّنة التي قطفها بما يظهر دقة تجانسها الداخليّ ، وإن كان اختلاف الحجم أو درجة النضوج لا يلغي انتماء الحبة الكبيرة أو غير الناضجة إلى ظاهرة نبات التين .

وفي الدراسات اللغويّة تكون المادّة المستقراة -الجزئيات- أشبه بجيش ضخم العدد لكنه مبعثر ومتفرّق[١٤] ؛ لهذا يأتي التصنيف في مقدمة الإجراءات التحليليّة للمادة المستقراة .

وبنية التصنيف هرميّة تبدأ من العامّ الكبير لتنتهي بالخاصّ الصغير ، وهذا ما يفسّر جعل النحاة أقسام الكلمة المدخلَ الأوّل للنحو العربيّ ؛ اذ يبدو واضحاً أنّ نحاة العربيّة انتقلوا بشكل هرميّ من تصنيف الكلمة إلى تصنيف الاسم والفعل ، حتى إذا ما اطمأنوا إلى التصنيفات الأولى للكلمة انتقلوا إلى تصنيف الجملة وهلمّ جرّا .

والتصنيف لا يكون عشوائياً بل يتبع مبدأ علمياً ، وهو ضرورة الاشتراك في صفة ما تجمع ما ائتلف ، وتُفرّق ما اختلف ، فإذا أردنا أن نحلل المجموعات الآتية :

أ= «١، ٣، ٥، ٨»

ب= «١، ٦، ٤، ٩»

جـ= «٣، ٥، ٨، ٩»

د= «١، ٣، ٧، ٢»

هـ= «٢، ٤، ٨، ٩»

فإننا سنجد النتائج الآتية :

المجموعة أ + ب + د تشترك في صفة العدد «١»

المجموعة أ + جـ تشترك في صفة العددين «٣، ٥»

المجموعة جـ + هـ تشترك في صفة العددين «٨، ٩»

وثمة وجوه أخرى يمكن أن تشترك فيها هذه المجموعات ؛ فالتصنيف يجب أن يكون فرزاً قائماً على الاتفاق لا الافتراق ، فلا يمكن أن تجمع صفة الاسميّة بين الكلمات «زيد ، جاءَ ، إنّ» ، لكنها بالضرورة تجمع بين الكلمات «زيد ، كتاب ، ورقة ، النحو ، . . .» .

والصفة التي تجمع بين جزئيات مؤتلفة من المادة المستقراة تحتاج إلى تعريف يوضّح مفهومها أو ماهيّتها أو وجه افتراقها عن غيرها من الصفات ، فتنشأ الحاجة إلى تعريف الصفة المشتركة التي قد تصبح حداً عازلاً لكلّ ما ينضوي تحته .

ويرتبط باكتشاف الصفات المشتركة (مبادئ الفرز والتصنيف) ضرورة تعميم النتائج على المادّة كاملة لا العيّنة المستقراة فقط ، لأنّ التعميم Generalizing تعويض منهجيّ عن عدم القدرة على الاستقراء ، فإذا اكتشفنا مثلاً أنّ الأعداد الأوليّة «٣ ، ٥ ، ٧» لا تقبل القسمة بغير كسور إلا على نفسها أمكن أن نعمّم هذه النتيجة ، فنقول : الأعداد الأولية لا تقسم رياضياً من غير كسور إلاّ على نفسها ، ولا نحتاج في هذه الحالة إلى سرد قائمة الأعداد الأوليّة كاملة .

إنّ التعميم مدخل بناء القاعدة ، والقاعدة هي الطور الثاني من الفرضيّة ، إذ إنّ القاعدة تكون أول الأمر فرضيّة عامّة كافتراض أنّ كلّ فعل مضارع يبتدئ بأحد أحرف كلمة (نأتي) زائداً على الجذر ، وهذا الافتراض يتحول إلى قاعدة بعد اختباره .

واختبار الفرضيّة ضرورة في التحليل العلميّ لإثباتها أو نفيها ، فليس هناك خطأ في أن نثبت أن فرضية ما خطأ ، كما أن إثبات صواب الفرضية يرفعها إلى مستوى القاعدة ، وبناء القاعدة على اختبار جزئيّ يعني أنّها تتصف بالتعميم ، وقد لا يضبط هذا التعميم المادّة كاملة ، لأنه «ليس ممكناً في جميع الحالات»[15] لكنه مع هذا يبقى أقصى أهداف العلم[16] .

إنّ وجود ما لا تضبطه القاعدة نتيجة مقبولة في التحليل العلميّ بشرط أن تخضع للتفسير على نحو ما .

وتستقي القاعدة قوّتها ومصداقيتها من ثلاثة مصادر تشكّل روافد أساسيّة لإمداد القاعدة بطاقتها الإنتاجيّة ، وهذه المصادر الثلاثة هي :

أ- الصياغة العلميّة

لصياغة القاعدة صياغة دقيقة فنّ يقوم على التجريد ، والتمثيل الرياضيّ الرمزيّ ، واستعمال لغة المصطلحات المحدّدة الدلالة ، وفرْز القواعد في مستويات وطبقات ، فالقاعدة العامّة غير القاعدة الخاصّة ، فإذا أعلن النحاة أنّ الأصل في الفاعل أن يكون اسماً ، فإنّ صورة هذا الأصل في القاعدة العامة أن يقال : الفاعل : اسم . . . إلخ ، أمّا إذا قيل : الفاعل : اسم أو ما في تأويله . . إلخ ، فإن القيد الثاني "ما في تأويله" ليس من القاعدة العامّة بل هو من القاعدة الخاصّة التي تظهر عند شرح الاسم وتمثّلاته في باب الفاعل ، ذلك أنّ الجمع بينهما جمع بين قاعدة عامّة وأخرى خاصة في نسق واحد ، وهذا انحراف عن متطلبات الصياغة العلميّة للقاعدة .

ب- الموضوعيّة

وهي انعكاس لمدى صدق المحلّل في تحليل الظاهرة ، ذلك أنّ الظاهرة محور الدراسة

قد تكون ذات صلة ما مع المحلِّل ، أو تكون للمحلِّل رغبة في الوصول إلى نتيجة معينة ، يستفيد هو نفسه من ورائها ، لهذا يُستحبّ أن يقوم بالتحليل العلميّ فريق ، فالعمل الجماعيّ أدْعى للموضوعيّة ، والصدق .

ويظهر أثر الموضوعيّة عند اختبار النتائج ، فلو أنّ نحويًا من المتقدمين أجاز - من غير قيد أو شرط- بناء اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف بالإتمام من غير حذف ، نحو : "مَدْيُون" من الفعل "دانَ" وقِيس عليها "مبيوع" من "باع" ، فإنّ كلمة "مبيوع" قد تكون على خلاف ما ورد في الاستقراء ، وهو "مَبِيع" فيأتي من يعيد النظر في أساس بناء القاعدة[١٧] ، وهذا من أسرار المحافظة الشديدة على الشواهد التي بُني عليها النحو العربيّ .

وتقتضي الموضوعيّة Subjectivity إقصاء الخبرة الذاتية الشخصية للمحلِّل والباحث[١٨] . فلا يظهر أثر الخبرة بأن يجعل من نفسه شاهداً على صدق نتيجة التحليل ، وإنْ كان موضوع البحث ينطبق عليه ؛ ذلك أنّ الفرق بين الأعرابيّ والنحويّ - إن كان في عصر الاحتجاج كأبي الأسود الدؤليّ وبعض تلامذته- أنّ الأعرابيّ يتكلم وفق الطبع والسليقة بعيداً عن التفكير بالقاعدة النحويّة أو الخطأ والصواب في اللغة ، على حين يسبق التفكيرُ النحويّ المعياريّ كلامَ النحويّ ، لأنه يعلم أن عمله ضبط المباني اللغويّة ، مما يجعل منه رقيباً لغوياً على نفسه .

وليس من الموضوعيّة أن يُدْخِل المحلِّلُ العلميّ هواه السياسيّ ، أو مذهبه الفكريّ إلى مادّة البحث العلميّ ؛ لأنّ الأصل في القواعد أنّها تمثيل تجريديّ للوصف ، فيكون قوام القاعدة وصف الأشياء وتقرير حالتها بصورة مجرّدة[١٩] ما أمكن .

ولا يستغني المحلِّل العلميّ الموضوعيّ عن ثقافة معرفيّة واسعة تصلح عوناً له في عمله .

جـ- التنظيم المنهجيّ

سبقت الإشارة إلى أنّ التنظيم سمة التفكير العلميّ السليم ، فإنّ نتائج التحليل العلميّ ينبغي لها أن تساق على نحو منظّم متّسق ، وهذا التنظيم لا يكون إلاّ بافتراض

علائق بين نتائج البحث يمكن البرهنة على صحّتها عند التفسير ، فتنظيم قواعد النحو العربيّ يعني خضوع هذا التنظيم كيفما كان إلى مبدأ «السببيّة العامة»[٢٠] Universal Causality لأنّ التنظيم لم يتمّ اعتباطاً بل تمّ وفق رؤية سببيّة عامة تربط اللاحق بالسّابق ، وتبرز الاتّساق بين القواعد .

إنّ تنظيم نتائج التحليل يفتح باب الأسئلة اللمـاذيّة[٢١] ، لأنّ المرء إذا تفاجأ بما لم يتوقعه سأل غالباً عن السبب ، ومع كلمة "لماذا" ندخل دائرة العلم الصحيح ؛ للبحث عن نظريّة تحمي نتائج التحليل ، وتفسّرها ، وتتوقع أو تتنبأ بما يمكن أن يطرأ على الظاهرة العلميّة من تغيير .

إنّ وضع النظريّة الافتراضيّ أثناء التنظيم قد يحتاج إلى شيء آخر غير الاستقراء والتحليل ، وهو الموهبة[٢٢] .

٣- التفسير

التفسير فرع الإدراك ، فإذا كان الإدراك نقليّاً فسيكون التفسير نقليّا متكئًا على المنقول ومشتقاً من نتائج تحليله ، وإذا كان الإدراك عقليًا متولّدًا بالاستنتاج العقليّ القائم على تجاوز الوصف النقليّ للظواهر التي يستقصيها فإنّه سيكون عقليّاً نظريّاً .

ولا تعني البنية الهرميّة للتفكير العلميّ أنّ التفسير لا يبدأ بالضرورة إلاّ عقب الانتهاء من الاستقراء والتحليل ، لأنّ التفكير بالتفسير يصاحب استقراءَ الظاهرة وتحليلها ، إذ يتمّ التفكير بتفسيرات أوليّة تأخذ صورتها الأولى شبه المتكاملة عند تنظيم نتائج التحليل ، فتكون افتراضاً مفتقراً إلى النفي أو الإثبات أو التعديل ؛ ذلك أنّ التفسير تعويضٌ عن جميع نتائج التعميم ، كما أنّه تعويض عن نتيجة نقص القدرة التحليليّة أحياناً عن الضبط التامّ .

ويأخذ التفسير صورة دائرة تتّسع شيئا فشيئاً ، تبدأ بالجزئيات ثمّ يُبنى من هذه الجزئيات بعد تعميمها واختبارها والتوثّق من قدرتها التفسيرية نموذجٌ عامٌ يسمى النظريّة ، ويمكن أن تُسمّى الجزئيات التفسيريّة نظريات ، على مقصد القول بالنظريّة الصغرى الجزئيّة ، والنظريّة الكبرى الكليّة .

ولا يعني الأخذ بالنظريّة إتقان تطبيقها ، كما لا يعني الاختلافَ فيها ، أو في بعض جوانبها اختلافاً في مادّة الاستقراء ، أو نتائج التحليل ، فلو نظرنا إلى تناول نحاة العربيّة تطبيق نظريّة العامل -وهي جزء من نظريّة النّحو العربيّ- لوجدنا اختلافاً في التطبيق ؛ إذ ذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّ العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً ، نحو : «ضَرَبَ زيدٌ عمراً» . وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل . . وذهب خلف الأحمر من الكوفيّين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعوليّة[٢٣] .

هذا الاختلاف شكليّ إذ يصدر عن اتّفاق على الأخذ بنظريّة العامل ، وإن حدث اختلافٌ في التطبيق ؛ ومردّ هذه السمة في التفسير عدمُ الاتّفاق على البناء النظريّ للنظريّة ، أو الخطأ في التطبيق ، أو عدّ كلّ تعليل جزءاً من التفسير النظريّ ، مع أنّ التعليل قد يكون جزئياً لمسألة أو كلمة ، وقد يكون كليّاً لظاهرة بكاملها ، فهو في الأولى اجتهاد من الباحث ، لكنه في الثانية جزء من التفسير ، وعلى هَدْيِ هذا التوضيح نفهم قول أبي منصور الأزهريّ : «وكان أبو عثمان المازنيّ ، وأبو عمر الجَرْميّ يحتذيان حذو سيبويه في النحو ، وربّما خالفوه في العِلل»[٢٤] . فسيبويه والمازنيّ والجَرْميّ تجمع بينهم -وهم بصريّون- نظريّة في دراسة النحو .

ويشترط الباحثون في فلسفة العلوم ثلاثة شروط للنظريّة الملائمة للظاهرة المراد تفسيرها ، وهي[٢٥] :

أ- يتعيّن أن تكون النظريّة في مقولاتها كلّها نتيجة منطقيّة لتحليل الظاهرة المراد تفسيرها ، فيجب أن تكون مشتقة من المعلومة المتضمَّنة في الظاهرة ، كاشتقاق نظريّة العامل من ملاحظة ظاهرة التغيّر الإعرابيّ في العربيّة .

ب- ينبغي أن تشتمل النظريّة على قوانين عامة مشتقة من الظاهرة المراد تفسيرها ، يناط بها إخضاع الظاهرة كلّها للضبط من جهة ، والتفسير من جهة أخرى ، كقول جمهور النحاة : «إنّ الأصل في الاسم الإعراب»[٢٦] إذ ينتج عن الأخذ به إخضاع الأسماء المبنيّة غير المعربة إلى تفسير يثبت انضباطها في القانون النظريّ العامّ للاسم .

جـ- على النظريّة بكلّ مقولاتها أن تكون قابلةً من حيث المبدأ للاختبار التجريبيّ أو

الملاحظيّ ، فقولُ جمهور النحاة : إنّ الفعل المضارع المتّصل اتّصالاً مباشراً بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة في محل رفع أو نصب أو جزم قولٌ يمكن اختباره تجريبيّاً ، إذ حَذْفُ حرفِ التوكيد يُظْهِرُ علامة الإعراب المناسبة .

وسيغدو هذا الهرم الثلاثيّ للتفكير العلميّ بطبقاته الثلاث مفاصلَ هذه الدراسة وفصولها ، فسيكون الفصل الأوّل للاستقراء ، والثاني للتحليل ، والثالث للتفسير ، وذلك بتناول موسّع حسب الطاقة للتفكير العلميّ في النحو العربيّ .

علميّة النّحو العربيّ

ثمة صفات علميّة تحقق ميزة العلم في أيّ معرفة ، ذلك أنّه لا يخضع للميل والهوى واختلاف الأذواق والخرافة ، وإن جاز أن يكون شيء من الاختلاف في نتائجه ، فقد يكون راجعاً إلى الخطأ في تطبيق قوانينه ومعاييره ، أو إلى ما يسمّى بضوابط التوجيه التي تعني أنّ الخروج من القاعدة لا يكون إلاّ بقاعدة .

وقد رأى الدكتور تمّام حسّان أنّ خصائص العلم المضبوط أربعة : أوّلها : الموضوعيّة التي تتحقق بالاستقراء الناقص ، ثم ضبط نتائجه . وثانيها : الشمول بالاتّكاء على مبدأ الحتميّة في التعميم ، ثمّ تجريد الثوابت على شكل قوانين وقواعد تنتج المتغيرات . وثالثها : التماسك بأن يكون بين عناصر الموضوع المدروس ترابطٌ عضويّ يتمثل بعدم التناقض فلا تطعن نتيجة بأخرى ، وبالتصنيف للسيطرة على مفردات العلم . ورابعها : الاقتصاد بأن نستغني بالأصناف عن المفردات ، وبأن تقتصد القاعدة كل الجزئيات التي تنطبق عليها(٢٧) .

وقد تبيّن الدكتور تمّام حسّان أن خصائص العلم المضبوط تنطبق على النحو ، فعدّ النحوَ علماً (٢٨) ، وقد قيل في تعريفه إنه «صناعة علميّة»(٢٩) .

إنّ اقتراب الدكتور تمام حسّان الشديد من بنية التفكير العلميّ بالخصائص التي خلعها على النحو العربيّ لا يلغي أنّه أهمل خصيصتين نحسب أنّهما على قدر كبير من الأهميّة ، وهما :

١- البرهنة ، فالعلم ينبغي أن يكون قادراً على تقديم البرهان أو البراهين التي تجدّد مصداقيته دائماً ، لأنّ البرهنة تبعد الشكّ عن نتائج العلم .

٢- تكوين إطار نظريّ مرجعيّ للعلم "نظريّة" تمثّل المثاليّة المنظّمة للعلم في التفسير والتنبؤ والضبط .

وقد فسّر الدكتور عزّ الدين مجدوب هذا النقص في التصوّر عند عالم جليل في مثل نباهة الدكتور تمّام حسان ، وصدقِ حماسه للسانيات والبحث العلميّ المنهجيّ بأنّه من تأثير تسلّل آراء بعض دعاة "التيسير" إلى مشروعه العلميّ ، ولا سيّما إبراهيم مصطفى في كتابه المشهور "إحياء النحو"[٣٠] إذ خلط بين القاعدة والتقعيد .

التفكير العلميّ ومناهج البحث

لا تعارض بين بنية التفكير العلميّ ومناهج البحث على تباينها وتمايزها ، ذلك أنّ خطوات الأسلوب العلميّ في التفكير تكاد تكون هي نفسها خطوات أيّ منهج بحثيّ مع وجود بعض التفاصيل التي قد تختلف باختلاف مناهج البحث[٣١] بسبب مقتضيات المنهج أو طبيعة الزمان ومستوى التقدّم ، لهذا سنكتفي بالوقوف على أنموذجين من الدراسات النحويّة : أحدهما قديم ، والآخر حديث .

من روايات تقعيد النحو العربيّ.. مَثَل من القديم الموروث:

مما يُساق من روايات التقعيد الأوّل للنحو العربيّ -على ما قد يكون فيها من عدم الدقة- أنّ عليّ بن أبي طالب - كرّم الله وجهه ورضي عنه - خطا الخطوة الأولى في تقعيد النحو العربيّ ، فأملى على أبي الأسود الدؤليّ - وهو من المتحققين بصحبته ومحبّته - جوامعه وأصوله ، من جملتها أنّ الكلام كلّه ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف[٣٢] ، وقد علّق ابن أبي الحديد على هذه الرواية قائلاً : «وهذا يكاد يلحق بالمعجزات ، لأنّ القوّة البشريّة لا تفي بهذا الحصر ، ولا تنهض بهذا الاستنباط»[٣٣] .

وذكر عن أبي الأسود الدؤليّ أنّه قال : «فجمعت منه -أي النحو- أشياء ، وعرضتُها عليه -أي على الإمام عليّ رضي الله عنه- فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرت منها : إنّ وأنّ ، وليت ، ولعلّ ، وكأنّ . ولم أذكر (لكنّ) ، فقال لي : لِمَ تركتها؟ فقلت : لم أحسبها منها ، فقال : بل هي منها ، فزِدْها فيها»[٣٤] .

إنّ استنباطَ الإمام عليّ – رضي الله عنه – لأقسام الكلمة تصنيفٌ قائم على الاستقراء على نحو ما ، قد يكون بالتفكّر في شيء من العربيّة في القرآن وبعض كلام العرب ، دليل على ذلك أنّ ابن فلاح اليمنيّ – وهو ممن أسند وضع النّحو للإمام عليّ – رضي الله عنه– استدلّ على انحصار قسمة الكلمة في العربيّة بثلاثة أقسام بأربعة وجوه : أولها : الاستقراء[٣٥] .

وأنموذج باب إنّ المرويّ عند أبي الأسود الدؤليّ مبنيّ على الاستقراء على نحو ما ، ثمّ التصنيف وفق مبدأ الصفة المشتركة ، إذ لاحظ أبو الأسود الدؤلي سمتاً واحداً ينتظم عامة التراكيب التي تتصدرها "إنّ ، وأنّ ، وليت ، ولعلّ ، وكأنّ" فجعلها زمرة واحدةً ، وعندما عرضها على الإمام عليّ رضي الله عنه –إن صحّت الرواية– تأكّد له ذلك السمت بالملاحظة ثم زاد عليها (لكنّ) بعد أنّ ثبت عنده اتصافها بذلك السمت .

فالإمام عليّ –رضي الله عنه– وأبو الأسود الدؤليّ طبّقا بعض تقنيات الاستقراء والتحليل .

من توصيف الدكتور نهاد الموسى.. مَثَلٌ من الجديد المستحدَث

لأستاذي العزيز الأستاذ الدكتور نهاد الموسى دراسة مميزة ، نحا فيها نَحْوَ توصيف جديد للعربيّة في ضوء اللسانيات الحاسوبيّة ، جاء فيها مَثَل دالّ على حضور التفكير العلميّ في منهج اللسانيات الحاسوبيّة ، وذلك عند توصيفه "الواو" في العربيّة ؛ استقرى مواقعها على صورة قاعدة ومثال ، فقال عن وقوع الكلمة يسار الواو :

«عن اليسار

١- تقع قبل قد	صدر القرار وقد وزّعت الصحيفة
٢- تقع قبل لكن	الاقتصاد مزدهر ولكن المديونية عالية
٣- تقع في فواتح الفقرات	صرّح وزير الخارجيّة ....
	....
(في سياق النصّ)	وأضاف الوزير ....

....

ويرى المراقبون..............................

....

ولم يختلف المؤتمر.........................

....

٤- تقع قبل إمّا إمّا أن تأتي إلينا وإمّا أن نأتي إليك

أنت حرّ في أن تكون إمّا فنّاناً وإمّا طبيباً .

٥- تقع قبل لا لا في الصحيفة خبر ولا تعليق .

وفي المثَل : فلان لا في العير ولا في النفير

٦- يكثر مجيئها بعد (بين) هل تنفرج العلاقات بين الشرق والغرب»[٣٦]

من الواضح أنّ أستاذي الدكتور نهاد الموسى قد صدر عن استقراء لمواقع الواو في العربيّة ، آية ذلك الأحكام التقنينيّة التي ابتدأها بقوله "تقع" و"تكثر" . ثمّ جاء بمثال يوضح الحُكم المقنّن ، فيكون قد تجاوز الاستقراء إلى التصنيف والتقنين والتعميم والتنظيم ، أي إلى التحليل .

ثم استثمر أستاذي توصيفه ليكون عياراً ودليلاً يَميز الصواب من الخطأ ، فقال :

«ويكون من هذا أن يستوعب "العيار" المواقع التالية يدلّ بها على أنّ الواو تكون مقحمة ، ويكون ورودها فيها من "الأخطاء الشائعة" :

* بين الفعل الماضي و"أن" ، كما في : سبق وأن ذكرنا . . . .

* بين "كما" والفعل ، كما في : تشكر المؤسسة وزارة الإعلام على عنايتها بنشر الحقائق كما وتشكر وزارة المخطوطات لدعمها المشروع .

* بعد "بل" ، كما في : لم يكتفِ المسؤول بتنبيه الموظف بل وطلب إليه الاعتذار علناً»[٣٧] .

إنّ من نتائج تحليل المادّة المستقراة الوصول إلى القانون أو القاعدة ، ومن وظائف القاعدة أنّها عيار في مَيْز الصواب من الخطأ ؛ فيكون أستاذي قد احتذى حذو البنية العامة للتفكير العلميّ مع أنّه بقي ملتزماً بمتطلبات منهج علم اللغة الحاسوبيّ ؛ مّا يعني أنّ التفكير العلميّ أعم من المناهج ، كأنّه استخلاص كلّيّ منها ، أو كأنّها توليد منه ؛ فقد قيل في تعريف المنهج : إنّه فنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة[٣٨] . وقيل : إنّه طريقة تنظيم اكتساب المعرفة العلميّة[٣٩] . والتنظيم علامة التفكير العلميّ الفارقة .

التفكير العلمي بين المعرفة والتنظير

لم يكن من وَكْدِ البحث أن يفسح شيئا من مساحته للحديث عن جَدَل التفكير العلميّ بين المعرفة والتنظيم لولا ضرورة الاحتراس من أمرين منهجيين ، يمكن أن يسبق أحدهما أو كلاهما معاً إلى ذهن بعض القرّاء ، فلا يقع كلامنا منه الموقع الذي نرجوه ، ونصبو إليه ، وهذان الأمرين هما :

الأمر الأوّل : كيف يُدرس التفكير العلميّ في النحو العربيّ مع أنّ منهج البحث العلميّ الحديث الذي تعارفه بعض الباحثين منهج غربيّ ، نُسب ظهوره إلى الفيلسوف الإنجليزيّ فرنسيس بيكون F.Bacon (١٥٦١-١٦٢٦) المتوفّى في القرن السابع عشر الميلاديّ بعد أن كان النحو العربيّ قد قطع قروناً من تاريخه ينمو ويتطور ويترسّخ؟

الأمر الثاني :ليس من الفطنة والإنصاف الاستعانة بتنظير فلاسفة العلم في الغرب للتفكير العلميّ ومنهج البحث العلميّ الحديث ، لأنّ المسلمين سبقوا الغرب إلى اكتشافه قبل عصر بيكون بقرون عديدة .

فالأوّل يخفي تهمة الإسقاط ، والثاني يخفي تهمة جهل الذات الحضاريّة ؛ ولأجل هذين الأمرين لابدّ من شيء من التنويه والتوضيح .

إنّ التنظير ليس من قبيل الاختراع بل هو أقرب إلى منطق إعادة الاكتشاف ؛ ذلك أنّ المعرفة قد تكون متحققة بالفعل على سبيل الإدراك من غير أن يصرّح بإطارها التنظيريّ النظريّ ، ثمّ يأتي من يصوغها على شكل منهج أو نظريّة ، فتنسب إليه نسبة

لا تنفي أنّها كانت متحققة بالفعل قبله ، ولكن فضل المكتشف يكون بتسليط الضوء على الجانب النظريّ الذي لم يكن بعض الناس يعيرونه الاهتمام وهم يطبقونه خطوة خطوة ، فـ (بيكون) حوّل مألوف المعرفة إلى منهج في بيئته ومحيطه في إنجلترا نتيجة تفكّره بمنطق أرسطو ونقده ، وتحليله لبنية العلم[٤٠] .

أمّا في العالم الإسلاميّ فقد كان التفكير العلميّ معروفاً بالفعل عند الفلاسفة الذين أضاف بعضهم للمنطق الأرسطيّ الحدّ الرابع في القياس ، واشترطوا التجربة والبرهان[٤١] ، وتميّز أسلوبهم العلميّ بالانتقال من الملاحظة إلى الوصف ثم التحليل ثم القياس ثم الاستخلاص وفق رؤية إسلامية تجاه العلم والمعرفة ، فجمعوا إلى الدقّة في التفكير ، والوضوح في العرض ، السلامة في الاستنتاج[٤٢] .

وقدأشار بعض المفسّرين إلى منهج التفكير العلميّ عند تفسيرهم قوله تعالى : ﴿ ولا تقفُ ما ليس لك به علمٌ إنّ السمع والبصر والفؤاد كلُّ أولئك كان عنه مسؤولاً ﴾ [سورة الإسراء ، الآية ٣٦] ، فذكر أبو حيان الغرناطيّ أنّ في قوله تعالى : ﴿ إنّ السمع والبصر والفؤاد ﴾ دليلاً على أنّ العلوم مُستفادة من الحواسّ ومن العقول ، وجاء على هذا الترتيب القرآنيّ في البداءة بالسمع ثمّ يليه البصر ، ثم يليه الفؤاد ، وأولئك إشارة إلى السمع والبصر والفؤاد ، وهو اسم للجمع المذكّر والمؤنّث العاقل وغيره . . . وعبّر عن السمع والبصر والفؤاد بـ (أولئك) لأنّها حواسٌّ لها إدراك ، وجعلها في هذه الآية مسؤولة فهي في حالة من يعقل[٤٣] .

وقال سيّد قطب في ظلال هذه الآية : «وهذه الكلمات القليلة تقيم منهجاً كاملاً للقلب والعقل ، يشمل المنهج العلميّ الذي عرفته البشريّة حديثاً جداً ، ويضيف إليه استقامة القلب ومراقبة الله ، ميزة الإسلام على المناهج العقليّة الجافّة . فالتثبّت من كلّ خبر ، ومن كلّ ظاهرة ، ومن كلّ حركة قبل الحُكم عليها هو دعوة القرآن الكريم ، ومنهج الإسلام الدقيق . ومتى استقام القلب والعقل على هذا المنهج لم يبق مجالٌ للوهم والخرافة في عالم العقيدة . . . ولم يبق مجال للأحكام السطحيّة والفروض الوهميّة في عالم البحوث والتجارب والعلوم»[٤٤] .

وليس من وكْد البحث الافتخار بأنّ الإسلام قد وضع أسس المنهج العلميّ

الحديث ، وإنّما تأكيد أنّ المنهجية العلمية في التفكير يمكن أن تكون إدراكاً سابقاً على التنظير له ؛ ممّا يعني أننا سندرس التفكير العلميّ في النحو العربيّ بوصفه ممارسة مدركة عند علماء العربيّة على العموم ، وهذا ما استشعره الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح في ردّه على الذين زعموا أنّ علماء العربيّة وقفوا موقفا غير علميّ تجاه اللغة ، فقال : «أمّا أن يقال بأنهم -علماء العربيّة- وقفوا من اللغة موقفاً غير علميّ فلا ؛ لأنّ العلم لا يتحدّد بالغاية التي يرمي إليها أصحابه انتفاعيّة كانت أم غير انتفاعيّة ، بل بمقياسين اثنين ، هما : المشاهدة والاستقراء ، والاختبار من جهة ، والصياغة العقليّة من جهة أخرى ، فكلما دقّت مناهج المشاهدة والصياغة وأفادت معلومات جديدة ، وكشفت بذلك عن أسرار الظواهر والأحداث ، كانت أحرى بأن توصف بأنّها علميّة»[٤٥] .

العقل العلميّ.. هل كان الإناء فارغاً؟

ما دام للتفكير العلميّ تمثّل قديمٌ في عالم الإدراك ، فإلى أيّ مدى يمكن الذهاب في نسبة نشأة النحو العربيّ إلى العقليّة العربيّة المسلمة بعيداً عن التأثّر بالمناهج السابقة والتجارب الناجزة كتجربة النحو اليوناني؟

لقد كان هذا السؤال المصوغ بسؤال استفهامي صارخ : هل كان الإناء فارغاً؟ محور حديث شائق تبادلته مع صديقي العزيز الأستاذ الدكتور شكري الماضي قبل سنتين ، قاد إليه أننا نفاجأ في القرن الثاني الهجريّ بكتاب ناضج في النحو ، فما سرّ هذا النضوج؟ وهل كان مفاجئاً؟ هل كان عقل العرب والمسلمين في سبات أيقظهم منه الإسلام فإذا هم يبدعون في شتّى مجالات المعرفة حضارةً عظيمة وارفة الظلال على الإنسانيّة كلّها؟

لقد اتفقت مع صديقي آنذاك أنّ هذا الإنجاز لم يكن مفاجئاً فهناك محاولات في التأليف النحويّ لعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت١١٧هـ/ ٧٣٥م) ، ولعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ/ ٧٦٦م) ، ولأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ/ ٧٧٠م) ، وهذه المحاولات تمثّل فيما يبدو بدايات التأليف ، أو لنقل إنّها الطريق الموصلة إلى الإنجاز الناضج في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ/ ٧٩٦م) .

لا بدّ أنّ الإسلام هو الحافز الأوّل لإبداع العرب المسلمين في العلوم كلّها ، والحافز مشجّع قويّ على إبراز القدرات والمواهب ، لأنّ العقليّة العلميّة تبدو قديمة ، تظهر في إبداعات العرب قبل الجاهليّة في الجزيرة العربيّة والهلال الخصيب ، فهناك أخبار عن حضارات اليمن والعراق وبلاد الشام ، وهي حضارات ذات فضل على البشريّة جمعاء ، ولا علاقة وجوبيّة استلزاميّة بين التفكير العلميّ ودرجة التطوّر التقني ، فالذي اكتشف الخبز أو النار فكّر بطريقة علميّة ، لأنّ الأمم قد تمرّ بطور كلّه اختراع واجتهاد وإبداع ، ثم يستقرّ نشاطها الخلاّق بل يتوقّف لعدة قرون ، ويتقهقر ، وقد يكتشف العالَم أشياء ، ثم تختفي ، ثم يعود شعب آخر إلى اكتشافه من جديد(٤٦) ، فأهل اليونان وروما قدموا للبشريّة إبداعات كثيرة توقّفت في العصور الوسطى إبّان ازدهار الإبداع العربيّ المسلم ، ثم استأنفوا في العصر الحديث إبداعهم ، فالعقل الحديث لديهم في هذا العصر ما هو إلاّ إعادة تشغيل واكتشاف للذات .

إذن ، فببداهة العقل ، لم يكن الإناء فارغاً ، لأنّ العقليّة العلميّة موجودة ، لكن السؤال الخطير : لماذا يبدع الإنسان هنا ولا يبدع هناك؟ ولماذا أبدع في الأمس ولم يبدع اليوم؟

من الأخبار المرويّة أنّ الأكديّين عندما هاجروا من الجزيرة العربيّة إلى بلاد العراق ، وزاحموا السومريّين فيها اشتبكوا معهم في صراع لغويّ ، بين اللغة الأكديّة ، واللغة السومريّة نتج عنه إخضاع الطلبة آنذاك إلى حفظ قواعد النحو والمصطلحات اللغويّة والأدبيّة بالاعتماد على ما تمّ إنجازه من معجمات لغويّة ، منها معجم مقارن يثبت العلامة المسماريّة وفي إزائها ما يقابلها في اللغة الأكديّة(٤٧) .

إنّ هذه الأخبار عن عقليّة علميّة لغويّة على نحو ما في العراق -والعراق مهد الدراسات اللغويّة الأوّل- تشير إلى أنّ التفكير العلميّ كان أمراً مدركاً في العراق ، والحضارةُ السومريّة والأكديّة من الحضارات الشرقيّة التي سبقت بالظهور الحضارة اليونانيّة ، من هذا نفهم هشاشة جعل النحو العربيّ في نشأته ومصطلحاته الأولى ظلاً للنحو اليونانيّ والمنطق اليوناني(٤٨) ، ولا سيّما أنّ بحث مسألة استفادة الحضارة اليونانيّة من حضارات الشرق القديم في العراق والشام ومصر من المسائل التي يندر أن يتناولها الباحثون ، كأنّ الإناء قبل اليونانيّين كان فارغاً .

إنّ للإبداع شرطَين : العقليّة العلميّة في التفكير ، والحافز المؤدّي للإبداع . أمّا الأوّل فقد كان موجوداً ، وأمّا الثاني فقد كان هو الإسلام .

أصول النحو والبحث عن نظريّة علميّة للنحو العربيّ

العلوم عند المسلمين مستفادة من الحواس ومن العقول(٤٩) وهو ما عُرِفَ في تاريخنا الثقافي باسم "السماع والقياس" ، فقد كان علم أصول الدين -فيما يبدو- أوّل العلوم التي اتّخذت من السماع والقياس وما حُمِل عليهما منطلقاتٍ منهجيّةً في البحث والتنظير ، ثمّ حاول النحاة تقليد علماء أصول الدين فاستعار بعضهم هيكل علم أصول الدين ليكون مرجعيّة لهيكل نظريّ في النحو العربيّ(٥٠) ، ولا سيّما القياس(٥١) ، والنحو كلّه قياس كما قيل(٥٢) .

والسماع والقياس منهج عامّ في العلوم الإسلاميّة العربيّة كلّها تقريباً ، وهو في هذه العموميّة غير قادر على التعبير عن خصوصية أيّ علم في الجانب التنظيريّ باستثناء علم أصول الفقه الذي تطوّر فيه منهج السماع والقياس ، فوضعت له أسس وضوابط وقواعد أصوليّة توضّحه وتضبط شروطه ، بل إنّ الفقهاء الأصوليين كتبوا فيه دراسات مختلفة بحثت جوانبه بحثاً مرضيّاً عنه ، أمّا النحو ، فكتب علم أصوله قليلة ككتاب "الخصائص" لابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م) ، وكرسالتي : "لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب" لأبي البركات الأنباريّ (ت٥٧٧هـ/ ١١٨١م) ، وككتاب "الاقتراح" للسيوطيّ (ت٩١١هـ/ ١٥٠٥م) وغيرها القليل(٥٣) . ولم يتجاوز جمهور النحاة السماع والقياس إلى وضع نظريّة عامة واضحة المعالم للنّحو العربيّ ، وإن كانت النظريّة مدركة تماماً في أذهانهم ، لكنها لم تتحول من إدراك عُرفيّ تعارفه المشتغلون بالنحو إلى صياغة متكاملة يتجاذب أهل العربيّة الحديث فيها ، للتطوير والتعديل ، بل إنّ في تاريخ النحو العربيّ ، اتّحاداً بين صورتين : الأولى صورة النحويّ المعلّم ، والثانية صورة النحويّ المنظّر ، فعالِم النحو مُعَلّم لمستوى ما من النّحو ، وكم كان التعليم مشوّهاً لصورة النحويّ في العربيّة أو مجمّلاً لها ، فالرّمّاني (ت٣٨٤هـ/ ٩٩٤م) قيل في ثلبه إن طلبته في النحو لا يفهمون منه شيئاً على حين قيل في مدح السيرافيّ (ت ٣٦٨هـ/ ٩٧٨م) إن طلبته يفهمون منه كل كلمة في النحو(٥٤) . وكلاهما غير مدفوع عن تميّز واقتدار وفطنة وذكاء .

والثابت علمياً أنه ليس من شروط عالِم اللغة أن يكون معلّماً ، لأنّ التعليم فنٌّ يحتاج إلى تدريب خاصّ ، بل إنّ المعلِّم المتميّز إنسانٌ موهوب بالتعليم ، لكنّ من شروط المعلِّم أن يكون قابلاً لآراء عالِم اللغة العلميّة ومُدرِكاً لها(٥٥) .

إنّ السؤالَ البسيطَ في شكله الجوهريُّ في أبعاده وخطورته هو : ما نظريّة النحو العربيّ؟

قد يتبادر إلى ذهن بعض العارفين بالنحو أن نظريّة النحو العربيّ هي نظريّة العامل ، ولكن ، أين المنهج النظريّ القابع خلف تقسيم النحو إلى أبواب ، أو بنية الجملة ، أو الحروف غير العاملة ، أو التعليل ، أو جدل السماع والقاعدة؟

إنّ نظريّة النحو أوسع من حدود نظريّة العامل ، ولكن سحر نظريّة العامل غطّى العيون عن الجوانب النظريّة الأخرى في نظرية النحو العربيّ ، وكم نسمع في المناقشات من يقول : «هذا يتعارض مع نظريّة النحو» من غير أن نقع على تحديد دقيق جداً لمقصده بمصطلح «نظريّة النحو» ؛ لهذا يترجّح في الذهن أنّ نظريّة النحو مفهوم عُرفيّ ما يزال في حاجة إلى من يقدمه مكتوباً بلغة علميّة ؛ ليكون محور نقاش بين الباحثين الذين سيرفدون تلك الصياغة لنظريّة النحو العربيّ بآرائهم المفيدة وصولاً إلى اتفاق أو شبه اتفاق على مفهوم نظريّة النحو ، لكي لا تبقى بعض الدراسات أسيرة الخلط بين النحو ونظريته ، أي بين القاعدة والتقعيد .

وقد كان التعليم السبب الرئيسي في عدم انفصال نظريّة النحو عن النحو ، أو عدم التمايز بينهما ؛ إذ إن كُتُبَ النحو العربيّ في عمومها كتبٌ تعليميّة تقدم المادّة النحوية درساً للمتعلّمين على مختلف مستوياتهم ، وقد يتخلل هذا الدرس ملاحظ نظريّة هنا وهناك ، فيظنّ المتعلّم أنّه يتعلم النحو وحده ، وهو في الحقيقة يجمع إليه شيئاً من نظريّته ، فإذا كان في الجانب النظري مسحةٌ من الصعوبة ، جُعلتْ تلك الصعوبة سُبّة على النحو كلّه ، كما في انتقاد شروح الألفيّة والكافية والحواشيّ والتعاليق .

إنّ السّمة التعليميّة لمعظم كتب النحو العربيّ تجعل من تجميع الخطوط النظريّة المتشابكة مع القاعدة النحويّة أمراً عسيراً ، لكنّ محاولة التجميع هذه أمرٌ لا مفرّ منه إذا ما كانت هناك إرادة لاستئناف حيويّة البحث النحويّ بشرط أن تعيد القراءة الجديدة صياغة ضوابط السّماع وفق تصوّر واضح لشروط صياغة النظريّة العلميّة .

أمّا القياس فمشكلته أكثر صعوبة ، لأنّه متغلغل في كافة أنحاء النحو العربيّ عدا علائق واسعة مع علوم أخرى كالمنطق ، وأصول الفقه ، وعلم الكلام ، لأنّ علماء العرب آمنوا -إلى حدّ كبير- بأنّ قواعد القياس قابلة للتطبيق في كلّ العلوم ما دامت معنيّة بصورة الفكر لا مضمونه[٥٦] إلى حدّ كبير ، وقد وُصف تفكير العرب في اللغة العربيّة بأنّه بصورة أساسيّة قياسي[٥٧] .

وثمة سؤال تدعو إلى طرحه آفاق التعالُق العلميّ بين تراثنا النحويّ وعلم اللغة الحديث الذي طوّرته الحضارة الغربيّة ، وهو : لماذا استطاعت الحضارة الغربيّة بناء علم للغة يؤطّر جوانبها النظريّة من غير أن يكون جزءاً من الدرس الصرفيّ أو النحو في أقلّ من أربعة قرون من نهضتها الأخيرة ، ولم تستطع الحضارة العربيّة الإسلاميّة طوال ما يقرب من اثني عشر قرناً أن تقدّم تأطيراً واضحاً للنظريّة اللغويّة بجوانبها كلّها؟

عندما ظهر كتابُ سيبويه قبيل أفول القرن الثاني الهجريّ تجربةً عملاقة في التفكير النحويّ والصرفيّ والصوتيّ أدرك النحاة آنذاك أنّه كتاب في تعليم التفكير العلميّ في اللغة عدا تعليم قواعد اللغة ؛ لهذا قال المازنيّ : من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه فليستحي ، وكان المبرّد يعبّر عن دقّة كتاب سيبويه بقوله لمن يريد دراسته عليه : هل ركبت البحر؟!

إنّ جمعَ سيبويه بين النحو ونظريته أمرٌ طبيعيّ لأنّه التجربة الناضجة الأولى ، ولكن النحاة بعده استثمروه لأهدافهم التعليميّة[٥٨] ، فنمت جوانب كتاب سيبويه التعليميّة في المؤلفات اللاحقة به بعده في حين بقيت الخطوط النظريّة تتضاءل شيئاً فشيئاً ، فلم ينجح النحاة في استخلاص نظريّة للنحو بعد كتاب سيبويه ، وإن حاول ابن جنّيّ في الخصائص أن يسير في هذا الطريق ، لكنّ النحاة وقفوا عند محاولته أيضاً موقفَهم من كتاب سيبويه ، وهو موقف الانبهار .

ومألوف أنّ زمن الانبهار هيّن يسير ، ولكنه في تاريخ النحو العربي ممتدّ طويل ، وقد منع هذا الانبهار النحاة من أداء واجب كانت الضرورة العلميّة تدعو إليه ، فبقيت كتب النحو على وجه الإجمال تجارب تعليميّة ، ولو تجاوز بعض النحاة الغاية التعليميّة وحالة الانبهار لكانوا قد قدّموا للبشريّة هيكلاً نظرياً لعلم اللغة من أمة أفرغت جلّ طاقتها في خدمة كتاب الله سبحانه وتعالى ، ثمّ لغته الخالدة بخلوده .

ولكن ، بما يزرع شجرة الأمل ، ويبعد طيف التمنّي والألم أن نشهد توافر عدد من الباحثين على دراسة التراث النحويّ ، ومُدارسته ، والانشغال به ، والاشتغال به لاستئناف مسيرة النحو العربيّ بعيون مفتوحة على الماضي والحاضر ، ومتطلعة إلى المستقبل ، ولكنّ بعض الباحثين خلطوا بين القواعد والتقعيد ، كما أشار إلى ذلك الدكتور كمال بشر(٥٩) .

جناحا الموروث النحويّ

لعلّ الاتفاق قد انعقد على أنّ الموروث من النحو العربيّ يتكوّن من قسمين : أولهما قواعد النحو العربيّ التي تمثّل أحكامه الضابطة للصواب في التعبير اللغويّ . وثانيهما الخيوط المنهجيّة التي تتمثل في مقولات الأصل والفرع والتعليل والباب والاختصاص والعامل والإعراب والشكل والمضمون و . . . . إلخ ، وهذان القسمان جناحا النحو العربيّ في شكله الموروث .

القاعدة .. النحو

القاعدة وسيلة تحري الصواب في التعبير ومقياسه فأحكامها تعليميّة ، مثل القواعد التفصيليّة لباب "الحال" مثلاً التي توضّح مفهومه ، وحكمه الإعرابيّ ، وأشكاله التعبيريّة ، وشروطه ، وحكمه في التقديم والتأخير . . . ، إلخ من الأحكام الخاصة بالحال في العربيّة ، وهذه الأحكام تعبير مجرّد رمزيّ عمّا ثبت بالسماع أي أنّها تستند إلى اللغة باعتبارها نقلاً يحافظ على استمرار اللغة حيّة متداولة بين أبنائها .

والقاعدة جزء لا يتجزأ من نسيج اللغة ، وهو الجزء الضابط لخواصّها ، والمرشد إلى كيفيات توظيفها ، وهي بهذا المفهوم "لا تيسّر ولا تُسهّل" بالحذف ، أو الإهمال ، أو الاستغناء عن بعض جوانبها ؛ ذلك أنّها تسري في جسم اللغة ، ولا تنفكّ عنها شئنا أم لم نشأ(٦٠) ، ومجموعة القواعد هي التي تستحقّ اسم "النحو" .

التقعيد .. نظريّة النحو ومناهجه

وسائل إنتاج القاعدة وتفسيرها منفكّة عن القاعدة ، فالفاعل مرفوع ، وكلّ بحث

يتجاوز هذه القاعدة بالتعليل أو التفسير يعدّ من التقعيد لا من القاعدة ، ومن هذا التقعيد بحث شروط السماع وأبعاده وتأويله ، أي أنّ التقعيد هو الجانبُ النظريّ -في الموروث النحويّ- من السّماع والقياس ، وهو الذي ينتمي إلى نظريّة النحو ومناهجه فيكون مناط الاجتهاد ، ومدخل التيسير ، إذ قال الدكتور كمال بشر «إنّما التيسير العلميّ الدقيق يكون في نظرنا بتيسير التقعيد»[٦١] .

إنّ توكيد الفرق بين القاعدة والتقعيد توكيد لإمكانية وجود صنفين من المشتغلين بالعربيّة أحدهما ينتمي إلى القاعدة النحويّة ، والآخر ينتمي إلى التقعيد النحويّ ، والفرق بينهما هو الفرق بين البنّاء والمهندس .

البنّاء والمهندس .. المعْرِب والنحويّ

قد يستطيع البنّاء بخبرته أن يبني غرفةً صغيرة ، أو أن يقيم بيتاً صغيراً ، ولكنه لا يستطيع بخبرته مهما طالت أن يبني بناية ضخمة في عشرين طابقاً ، لهذا تراه ينفذ تعليمات المهندس بدقة . إنّ الفرق بين المهندس والبنّاء أنّ المهندس يعرف علّة كلّ شيء في البناية ، يعرف علة الطول والمساحات والمقاسات وعلاقتها بالزمن وغيره ، أمّا البنّاء فهو مُنفّذ لا يستطيع أن يُجري حسابات دقيقة يحدّد بنتائجها توزيع المساحات والمقاسات ؛ ذلك أنّ المهندس يصدر في عمله عن تصوّر نظريّ علميّ لتأسيس البناية ، أمّا البنّاء فلا يملك سوى الخبرة مع شيء من المعرفة القليلة غير المؤسّسة على نظريّة علميّة دقيقة .

إنّ التفرقة بين البنّاء والمهندس حاصلة على وجه المقاربة بين النحويّ والمعْرِب ، فقد كان ابن هشام (ت٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) ينزل معلمي النحو منزلة المعْرِبين الذين يتقنون صنعة الإعراب ، لأنّها العلم الذي يعرفون ، ولذلك كان من المألوف أن يقعوا من غير قصد في الخطأ والخلط ، لأنّهم قلّما يتنبهون على صوابية قواعدهم التي يعلمونها ، فهم يحفظون القواعد ويطبقونها على أمثلة مقدودة على قدّ القاعدة ، فإن قال أحدهم : إنّ النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة[٦٢] ، لم يتفكّر في أمر الأعشار الأربعة في نحو : «في النحو كتابات كثيرة» ، أو «جاءت رجال كثيرة» ، لأنّ عمله تعليم القاعدة النحويّة ، أمّا النحويّ فهو يدقّق في القاعدة كأنّه يجري اختباراً لمعرفة صوابيتها في الصياغة

والتطبيق ، لهذا فالمشتغلون بالعربيّة صنفان : معربون ونحويّون أي مختصون في النحو ومختصون في نظريّة النحو ، وبالضرورة يجيد الثاني صنعة الأوّل لكنّ الأول لا يشترط فيه أن يتجاوز المعرفة العامة بأسرار صنعة الثاني .

ولعل المدقّق في آراء "بعض النحاة" في المطولات النحوية ، أو القارئ في كتب تراجم النحاة لن يجد صعوبة كبيرة في التقاط أمثلة تدلّ على أنّ "بعض النحاة" ينتمون إلى طبقة "المعْربين" لا طبقة "النحاة" ، لأنّ النحويّ مهندس لغة لكنّ المعْرب بنّاء لغويّ ، وشتّان بين المهندس والبنّاء على فضل الاثنين معاً ، وهذا الذي يفسّر تناقض آراء "بعض النحاة" مثل أبي العبّاس ثعلب[٦٣] ، وهو الذي كان يقول : قال الفرّاء ، وقال الكسائيّ ، فإذا سُئل عن الحجّة والحقيقة في ذلك لم يغرق في النظر ؛ إذ لم يكن مستخرجاً للقياس ولا مطالباً له[٦٤] .

النّحو والتطوّر

لا مراءَ في أنّ اللغة كائنٌ حيّ ، تسري عليها سُنّة التطوّر والتغير ، ولا مراء في أنّ القاعدة النحويّة ظلّ للغة ، فإذا تغيّرت اللغة أو طرأ عليها تطوّر تاريخيّ ما فإنه ينبغي - من الناحية النظريّة- للقاعدة النحويّة أن تساير هذا التطوّر ، لكي تبقى حيّة في الاستعمال ، لا يشعر الذين يتقيدون بها بنوع من العزلة اللغويّة عمّا يسمعون في محيطهم اللغويّ ، وهذا الكلام صحيح إذا كانت اللغةُ زاويةَ النظر والتحليل ، لكنْ لو نظرنا إلى التطوّر من زاوية القاعدة النحويّة فسنجد أنّ القاعدة بوصفها معياراً تمثل كابحاً من كوابح التطوّر اللغويّ ؛ لهذا فالتطوّر -ولا سيّما في النظام النحويّ- بطيء نتيجة ممارسة القاعدة سلطةَ ما يجبُ أن يكون لا ما هو كائن بالفعل أحيانا مع أنّ التطوّر حاصل كيف دار الأمر ، لهذا تبدو أنظمة النّحو على شكلين :

١- النحو المتغيّر:

وهو النظام النحويّ الذي تستجيب قواعده لما يطرأ من تغيّر في استعمال اللغة من الناحية النحويّة ، فتخضع القاعدة فيه إلى التطوّر والتعديل والزيادة والإلغاء وغيرها من نتائج إعادة النظر في مصداقية ما تنتجه القاعدة النحويّة ، ولعلّ من الأمثلة الدالة على

هذا الشكل من الأنظمة النحويّة نَحْوَ اللغة الإنجليزيّة ، فاللغة الإنجليزيّة المستعملة في أيّامنا هذه تختلف نوعاً ما عن اللغة الإنجليزيّة التي كانت سائدة قبل ستة قرون في الدلالة والنحو وربّما في شيء من الأصوات ، نستدل عليه بما يسمى بالأحرف المهملة صوتيّاً في اللغة الإنجليزيّة مثل حرف التاء (T) في كلمة (listen) فهو لا يلفظ ، لكنّ الذي يغلب على الظنّ أنّه كان في الأصل ملفوظاً مكتوباً ، فحصل تطوّر في اللفظ من غير أن يوازيه تطور في الكتابة .

ولا يعني هذا أنّ اللغة الإنجليزيّة اليوم تختلف جذريّاً عن اللغة الإنجليزيّة الشكسبيريّة مثلاً ، ولكن قراءة لغة شكسبير كما كتبها فيها صعوبات كثيرة تتجاوز صعوبة معاني الكلمات .

إنّ سرّ تقبّل القاعدة للتغيّر البطيء في مثل هذا الشكل من النحو أنّ لغته غير مرتبطة بثوابت تمنع إجراء أي تغيير جذريّ على القاعدة .

٢- النحو الثابت

وهو النظام النحويّ الذي يكون الأصل في قواعده المبنية على الوصف والاستقراء عدم الاستجابة لما يطرأ من تغيّر في استعمال اللغة من الناحية النحويّة ، فتخضع القاعدة فيه إلى إعادة النظر في أساليب تقعيدها لا في ذاتها ، كما في قواعد النحو العربيّ ، ذلك أنّها مرتبطة بثابت يقوم عليه كيان الأمة ، وهو القرآن الكريم[١٥] لهذا ما تزال القواعد النحويّة تؤدي وظيفتها في إنتاج كلمات وجمل صحيحة لا تختلف عمّا يألفه المرء في القرآن الكريم أو الكتابات المعاصرة في الشعر والنثر ، فما يزال الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ، والمضاف إليه مجروراً .

والشبهة التي تثار في هذا النحو ، الاختلاف -إلى حدّ غير كبير- بين اللهجات الدارجة واللغة الفصيحة ، فيقال إنّ اللهجات العربيّة تتخفف من قواعد الإعراب ، وهذا خلط خطير بين اللغة الفنيّة التي تعبّر عن وجدان الأمة في ميادين الحياة واللغة الإيصاليّة التي تستخدم أداة للتواصل السريع بين المتخاطبين في نطاق محدود من الموضوعات ؛ لأنّ اللهجات الدارجة قاصرة عن الارتقاء الحضاريّ في التعبير ، آية ذلك

أنّ المواطن العربيّ إذا تعرّض إلى سؤال من صحفي فإنه يحاول بصورة تلقائية الحديث باللغة الفصيحة وإن كان لم يدخل مدرسة أو جامعة في حياته ، وتزداد هذه التلقائيّة عندما يتحدث مع أجنبيّ أعجمي يتقن شيئاً من اللغة العربيّة ، عدا أنّه يفهم الفصحى الفصيحة من غير الحاجة إلى "مترجم" ، وأخطر ما في اللهجات أنّها تفرّق ، ومن أحسن ما في النحو الموروث أنّه يوحّد ، وشتّان بين التفرّق والتوحّد .

وبسبب تساوق التراث العربيّ الإسلاميّ مع قواعد النحو العربيّ كان التطور فيه محدوداً جداً ، ويتمثل في بروز ظاهرة ، وأفول أخرى ، فمثلاً كان من الشائع أن يقع المفعول لأجله بعد فعله الذي يعلّله فيقال : "درستُ النحوَ حبّاً فيه" واختلف النحاة في تقديم المفعول لأجله لعدم شيوعه في النصوص التي بنيت عليها القواعد النحويّة وإن كان موجوداً كقول الكميت :

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ؟

إذ قدّم المفعول لأجله (شوقا) على الفعل (أطرب) ، ويظهر لي من غير إحصاء أنّ بعض الشعراء -ولا سيّما في الشعر الحرّ- يقدّمون المفعول لأجله[٦٦] مما يعني نمو هذه الظاهرة .

وبكلمة أخرى فإنّ رحمة الأمّة في اختلاف أئمة النحو ، فقد نرجّح رأياً بصريّاً أو كوفيّاً كتب له الشيوع كتقديم خبر (ليس) عليها نحو قولهم : "كاذباً ليس زيدٌ" ، فكلّ تطوّر نحوي يستند إلى شيء مسموع مقبولٌ إنْ لم يتعارض مع سنن العربيّة ، كتقعيد باب المصدر الصناعيّ في الصرف ، فثمّة شواهد فصيحة قديمة يمكن أنْ تُحمَل على المصدر الصناعيّ مثل "الجاهليّة" و"الرهبانيّة" وغيرهما ، وقد شاعت شيوعاً جعل مجمع اللغة العربيّة في القاهرة يرى أنّ حاجة العلم ماسّة إلى المصدر الصناعيّ للتعبير عن المفهومات العلميّة الحديثة ، فأصدر قراراً بقياسيّة المصدر الصناعيّ على ما ورد من كلام العرب[٦٧] .

ويمكن أن يكون التغيير في النحو الثابت في اقتراح مُسميات جديدة كتسمية (نائب الفاعل) التي حلّت محل المصطلح القديم (فاعل ما لم يسمَّ فاعله) .

إنّ الوحدة اللغويّة في التراث العربيّ الإسلامي هي التي شجعت بعض الأدباء على استحضار رموز الماضي كاستحضار الروائي نجيب الكيلاني شخصية عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه- في رواية (عمر يظهر في القدس) إذ كانت الألفة اللغوية جامعة بين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من القرن الهجريّ الأوّل ، وشخصيات الرواية من العصر الحديث .

وكان الشاعر المصري حافظ إبراهيم قد استحضر شخصية جاهليّة وهي شخصية (الكاهن سطيح) في مقامته أو روايته (ليالي سطيح) وحاوره وناقشه وجعله يتنقل بيننا من غير أن يستشعر بوناً لغوياً .

فلو لم يكن عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه- ، والكاهن سطيح يمثّلان اللغة العربيّة تمثيلاً لا يختلف عن اللغة العربيّة في واقعنا المعاصر لما كان لاستحضارها مسوّغ مقبول ، فلو أراد أديب ما أن يستحضر في رواية خيالية شخصيّة (نبوخذ نصر = بختنصر) لكان عليه أن يستحضر دلالة الشخصية لا لغتها لأنّ (بختنصر) لم يكن يتكلم العربيّة ، وهذا يعني أنّ النحو ما يزال يفرض سلطان قواعده على المتحدثين بالعربيّة والكاتبين بها ؛ وإنْ كنّا نسمع صوتاً ناشزاً بين مدة وأخرى هنا أو هناك .

سؤالات الدّراسة

الحكم على الشيء فرع تصوّره ، فلا يمكن أن تقع أحكامنا على شيء ما مواقعها من الصواب إلاّ إذا كانت مستندة إلى فهم صحيح نسبيّاً للشيء المحكوم عليه ، لهذا ليس من الإنصاف لأنفسنا أو لتراثنا اتّخاذ موقف الدفاع أو الانتقاد من غير فهم صحيح وتثبّت ورويّة ، والفهم لا يكون صحيحاً إذا كان يمثل وجهة نظر الباحث الذي يدرس الموضوع ، لأنّ وجهة النظر حكم ، والفهم في جوهره صورة الإدراك الصحيح نسبيّاً للموضوع قبل الحكم عليه وبيان وجهة النظر فيه ، ذلك أنّ فهم الموضوع - وهو في هذه الدراسة جناحا الموروث النّحويّ: القاعدة والتقعيد - هو القاعدة الأساس التي ينبغي أن تكون مرجعيّة الباحثين جميعاً : قدامى ومحدثين في الحكم على الموروث النحويّ ، لهذا تفسح هذه الدراسة صفحاتها لعرض فهم يمتاز بالنسبيّة لبنية التفكير العلميّ في

النحو العربيّ ، وميزة النسبيّة احتراس لازم للفهم ؛ لأنّ الفهم المطلق تجاوزٌ لسمات القصور في الكمّ والكيف في العقل البشريّ ، وهذه النسبية هي التي تفتح باب الاختلاف المستمر الذي يجعل العلم في حركة دائمة من النشاط البحثيّ .

والسؤال الرئيس في الدراسة ينظر إلى بنية التفكير العلميّ على أنّها فراغات أو خانات تملؤها العلوم المختلفة بالشروط التي تحافظ على التوازن بين عموميّة بنية التفكير وخصوصية مادّة (علم) التفكير ، فكيف تدرّج نحاة العربيّة وهم يعلون صرح النحو العربيّ في تفكيرهم العلميّ من المواضعات النسبيّة للاستقراء العلمي إلى المشي في عقول العرب واستخلاص نظريّة تفسيريّة لبنية لغة العرب الفصحاء مروراً بسلسلة من إجراءات التحليل العلمي؟

وليست إجابة هذا السؤال إلاّ انعكاساً لصورة يمكن وصفها بـ "الأدبيّة" فلو اجتمع نحاة العربيّة في صعيد واحد يتناقشون في المسالك المنهجيّة التي سلكوها في سبيل النحو العربيّ ، فهل يمكن أن يكون مُحصّلة نقاشهم إجابة عن السّؤال الرئيس الأوّل؟

لعلّ كلّ واحد من الجوابين : النفي أو الإثبات واردٌ محتمل ، ممّا يعني أننا أمام فرضيّة التحقّقُ من إثباتها إنجاز ، وقيامُ الأدلة على نفيها إنجازٌ أيضاً ، وللتحقّق من الفرضيّة على الاحتمالين نجزّئ الدراسة أجزاء نحسب أنّ فيها تكاملاً ، فنفحص كل جزء على حدة ، حتى إذا ما اكتملت الأجزاء تكاملت الصورة ، وانتهت هذه الدراسة على وعد معلّق بمشيئة الله سبحانه وتعالى أن يكون الحكم التفصيليّ الموسّع ميداناً لدراسة أو دراسات لاحقة ، أمّا الحكم الأوليّ الجزئيّ فسوف تتفلت كلماته في هذه الصفحة وتلك من صفحات الدراسة لتكون منارات على طريق الدراسة اللاحقة .

والسؤالات التي نتحقّق فيها من فرضية الدراسة هي :

- هل ثمّة خطّة منهجيّة تهدّى بها علماء العربيّة الأوائل وهم يجمعون مادّة نحوه الأولى في تحديد المكان والزمان والأشخاص وبناء العينة؟
- ما مواصفات جامع اللغة؟
- ما مواصفات صاحب اللغة الذي تؤخذ منه اللغة؟

- ما دور مؤسسة الدولة في دعم مشروع بناء النحو؟
- كيف فُرِزَتِ المادّةُ اللغويّة التي قام العلماء باستقرائها؟
- ما نتائج فرز تلك المادّة؟
- ما أسس النظام التفسيريّ الذي استنبطه النحاة لتفسير نتائج تحليل المادّة اللغويّة تحليلاً نحويّاً ؟

إنّ هذه السؤالات الفرعيّة وغيرها ممّا سكتنا عنه اقتصاراً لا اختصاراً هَمٌّ علميّ مؤرّق لنا لسببين :

أولهما : خطورة الأحكام التي يمكن أن يقيّم على ضوئها النحو العربيّ إن بُنيت على جهل بالإجابة الصحيحة نسبيّاً عن هذه السؤالات أو على الخطأ في الفهم .

ثانيهما : عدم إجابة بعض الدراسات التي وقفنا عليها عن هذه السؤالات كلّها أو بعضها .

وقد قوّى هذين السببين وجود دراسات جادّة تطمح أن تكون دراستنا بإذن الله استكمالاً لها بفعل الزمن أو بسبب تجاوز تلك الدراسات لمحور أو أكثر -حسب ما رأى كاتبوها (والفضل كلّ الفضل للمتقدّم) .

الدّراسات السابقة

جعل الدكتور فؤاد زكريا "التراكمية" أولى سمات التفكير العلمي"[٦٨] ، إذ إنّ المعرفة العلميّة لا تبدأ من فراغ ، واهتداء الدراسات بمجموعة من الدراسات اللغويّة الحديثة ليس علامة نقص فيها ، ولا في دراستنا هذه ، لأنّ النقص «إنّما يكمن في تلك النظرة القاصرة التي تتصوّر أنّ العلم الصحيح هو العلم الثابت والمكتمل»[٦٩] وأنّه ليس بالإمكان أبدع مما كان ؛ لهذا فكلُّ دراسة تمتّ إلى تاريخ النحو العربيّ بظواهره وأئمته ومصادره رافدٌ من روافد هذه الدراسة ، مثلها مثل الدراسات المتعلقة بأصول النّحو العربيّ ، أو دعوات تيسير النحو وتجديده .

والدراسة مَدينة بشكر مضاعف للدراسات التي كان فيها خلط أو نقص أو سوء فهم

–من وجهة نظرنا– لأنّ اكتشاف العيوب دليل على معرفة الصواب ، وقد يكون شيء من الصواب من مألوف ما اعتاده المرء ، فعندما يرى مَنْ يجانبه يدرك ضرورة عدّه واجباً يتحتم ظهوره في الدراسة ، بل إنّ مُجانبة الصواب أحيانا حافز من حوافز الكتابة عند الباحثين بشكل عامّ .

وقد أفادت هذه الدراسة من عدد من الدراسات الحديثة عدا مصادر النحو العربيّ الأصول التي تظهر في الحواشي وقائمة المصادر ، ولكنّ الاعتراف بالفضل يدعو إلى ذكر عدد منها ، من ذلك بعض دراسات الدكتور عليّ أبو المكارم ، مثل : أصول التفكير النحويّ ، وتقويم الفكر النحوي ، وتاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجريّ ، وبعض دراسات الدكتور محمّد خير الحلواني ، مثل : المفصّل في تاريخ النحو العربيّ قبل سيبويه ، والخلاف النحويّ بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف ، وبعض دراسات أستاذي الأستاذ الدكتور نهاد الموسى ، مثل : نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث ، والعربيّة : نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبيّة ، عدا دراسات أخرى للباحثين مثل الدكتور : عبدالرحمن الحاج صالح ، والدكتور : إبراهيم السامرائيّ ، والدكتور : حمزة بن قبلان المزيني ، والدكتور : عز الدين مجدوب ، والدكتور : عبدالله الخثران ، والدكتور : سعيد الزبيديّ ، والدكتور : محمود سليمان ياقوت ، وغيرهم ممّن كانوا بدراساتهم مشاعل تهدي إلى الصواب ، والله أعلم بالصواب؟

هوامش التمهيد

(١) الغزاليّ ، معيار العلم ، ص ٥٩ .
(٢) فؤاد زكريا ، التفكير العلميّ ، ص ٨ .
(٣) انظر في صفة "العلميّة" ما كتبه : فوزي الشايب ، في كتابه "محاضرات في اللسانيات ، ص ٢٠ .
(٤) انظر : رجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي : أساسياته النظريّة وممارسته العمليّة ، ص ١٤٨ .
(٥) انظر مثلاً :
- رجاء وحيد دويدريّ ، البحث العلميّ : أساسياته النظريّة وممارسته العمليّة ، ص ٣٠ ، ٦٦ .
- محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغويّ ، ص ٩٦ .
- محمّد زيّان عمر ، البحث العلميّ : مناهجه وتقنياته ، ص ٤٤ ، ٤٦ .
(٦) للتوسّع ، انظر المقدمة التي قدّم بها الدكتور فؤاد زكريا ، كتابه : التفكير العلميّ ، ص ٧-١٨ .
(٧) الدسوقيّ ، حاشية الدسوقيّ على مغني اللبيب ، ج٢ ، ص ٤٥٩ .
(٨) انظر : تيرنس مور وكريستين كارلنغ ، فهم اللغة ، ص ١٢ .
(٩) انظر : رجاء وحيد دويدري ، البحث العلميّ ، أساسياته النظريّة وممارسته العمليّة ، ص ٢٨ .
(١٠) المرجع نفسه ، ص ٢٨ .
(١١) انظر ما كتبه مجموعة من المختصّين في كتاب : قراءات في فلسفة العلوم ، ص ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٥ .
(١٢) انظر : روبرت دي بوجراند ، النصّ والخطاب والإجراء ، ص ٧٤ .
(١٣) انظر : عبد المنعم بلبع ، صناعة التقدّم ، ص ٢٢ .
(١٤) انظر قولة بيكون المشهورة في وصف الجزئيات فيما ذكرته عنه الدكتورة يمنى طريف الخولي ، في كتابها : فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ٧٢ .
(١٥) محمد زيّان عمر ، البحث العلميّ : مناهجه وتقنياته ، ص ٤٤ .
(١٦) المرجع نفسه ، ص ٤٤ .
(١٧) انظر مثلاً الضجّة التي أثارها بعض النحاة على أبي العباس المبرّد لأنّه أجاز إتمام اسم المفعول من الفعل الأجوف الثلاثيّ عند الضرورة ، إذ لم يدقّق بعض النحاة في اشتراط المبرّد الضرورة فرماه بعضهم بالشذوذ والخطأ .
انظر : المبرّد ، المقتضب ، ج١ ، ص ١٠١-١٠٣ ثم تفكّر في مناقشته المحقّق : محمد عبد الخالق عضيمة ، موقف بعض النحاة من المبرّد في هذه المسألة في حاشية الصفحات المشار إليها .
(١٨) انظر : رجاء وحيد دويدريّ ، البحث العلميّ : أساسياته النظريّة وممارسته العمليّة ، ص ٣٢ .
(١٩) انظر : رجاء وحيد دويدريّ ، البحث العلميّ : أساسياته النظريّة وممارسته العمليّة ، ص ٣٢ .
(٢٠) المرجع نفسه ، ص ٣٣ .
(٢١) انظر ص ١٢٣ وفصل "الأسئلة اللماذيّة" الذي كتبه سلفيان برومبرجر ضمن كتاب : قراءات في فلسفة العلوم .

(٢٢) انظر : عبدالمنعم بليع ، صناعة التقدّم ، ص ٢١ .
(٢٣) أبو البركات الأنباريّ ، الإنصاف ، ج١ ، ص ٧٨-٧٩ .
(٢٤) الأزهريّ ، تهذيب اللغة ، ج١ ، ص ١٩ .
(٢٥) انظر في هذه الشروط ما كتبه مؤلفو كتاب : قراءات في فلسفة العلوم ، ص ٣٧-٣٨ .
(٢٦) انظر : الكيشيّ ، الإرشاد إلى علم الإعراب ، ص ٨٢ .
(٢٧) انظر : تمّام حسّان ، الأصول ، ص ١٤-١٩ .
(٢٨) انظر المرجع السابق ، ص ٦٣-٦٧ .
وانظر : محمد حسن عبدالعزيز ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ٢٥-٦٢ إذ بحث السمات الضروريّة للدراسة العلميّة ، وهي الوضوح والدقة والنظاميّة والموضوعيّة ، وهي شروط أساسيّة في وصف الدراسات اللغويّة بأنّها علميّة .
(٢٩) محمود فجّال ، الإصباح في شرح الاقتراح ، ص ٣١ . وانظر سائر حدود النحو فستجد أن جلّها يعرّف النحو بأنّه "علم" ، المرجع السابق ، ص ٣٠-٣٣ .
(٣٠) انظر تحليل الدكتور عزّ الدين مجدوب لمشروعَي إبراهيم مصطفى وتمّام حسّان ، في كتابه : المنوال النحويّ العربيّ : قراءة لسانية جديدة ، ص ١٣-٢٤ ، ٣٧-٤٨ .
(٣١) انظر محمد زيّان عمر ، البحث العلميّ : مناهجه وتقنياته ، ص ٤٧ .
(٣٢) انظر في هذه الرواية مع اختلاف في الألفاظ والصوغ ما ذكره أبو البركات الأنباريّ في كتابه : نزهة الألباء ، ص ١٨ . والقفطيّ في كتابه : إنباه الرواة ، ج١ ، ص ٣٩ .
(٣٣) ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، ج١ ، ص ٢٠ .
وقد عدّ الحيدرة اليمني هذا التقسيم المروي عن الإمام عليّ رضي الله عنه أوّل الأدلة على صحة انقسام الكلام إلى ثلاثة أقسام .
انظر كتابه : كشف المشكل في النحو ، ج١ ، ص ١٦٧-١٦٨ .
(٣٤) انظر الرواية عند السيوطيّ في رسالته : الأخبار المرويّة في سبب وضع العربيّة ، ضمن كتاب : رسائل في الفقه واللغة ، ص ١٦٣ .
(٣٥) انظر : ابن فلاح اليمنيّ ، المغني في النحو ، ج١ ، ص ٨٠ .
(٣٦) نهاد الموسى ، العربيّة : نحو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبيّة ، ص ١٤٣ .
(٣٧) انظر المرجع السابق ، ص ١٤٦-١٤٧ .
(٣٨) انظر : عبدالرحمن بدويّ ، مناهج البحث العلميّ ، ص ٤ .
(٣٩) يُمنى طريف الخوليّ ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ١٣٤ .
(٤٠) انظر في تحليل منهج العلم عند بيكون ودوره فيه ما كتبته الدكتورة : يُمنى طريف الخوليّ في كتابها : فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ٦٣-٧٥ .
(٤١) راجعْ ما وصا[illegible] [illegible]تور علي سامي النشار في كتابه : مناهج البحث عند مفكّري الإسلام واكت[illegible]اف المنهج العلميّ الحديث في العالم الإسلاميّ ، ص ٣٥٣-٣٥٧ .

(٤٢) انظر ما كتبه مؤلفو كتاب : تاريخ العلوم العام – العلم القديم والوسيط ، ص ٤٥٥ . ثمّ انظر ما كتبه الدكتور عبدالحليم منتصر في كتابه : تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدّمه ، ص ٩٠ .

(٤٣) أبو حيّان الغرناطيّ ، تفسير البحر المحيط ، ج٦ ، ص ٣٣ .

(٤٤) سيّد قطب ، في ظلال القرآن ، ج٥ ، ص ٣٢٦ .

(٤٥) عبدالرحمن الحاج صالح ، المدرسة الخليليّة الحديثة والدراسات اللسانيّة الحاليّة في العالم العربيّ ، ضمن كتاب : تقدّم اللسانيات في الأقطار العربيّة ، ص ٣٧٤ .

(٤٦) انظر المرجع السابق ، ص ٣٦٩ .

(٤٧) انظر : عامر سليمان ، التراث اللغويّ ، ضمن كتاب : حضارة العراق ، ج١ ، ص ٢٨٩ . وفاضل عبدالواحد عليّ ، العلوم الإنسانيّة في حضارة العراق القديم ، مجلة صدى التاريخ ، ع٧ ، ص١٢ .
أكّد الدكتور جواد علي أنّ للبابليين ولغيرهم من أهل العراق أساساً في النحو ودراسة اللغة .
انظر كتابه : المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج٩ ، ص ٥٠ .

(٤٨) لا ننكر استفادة النحو العربيّ من المنطق بعد نشأته الأولى في القرن الرابع الهجريّ عندما بدأت ترجمة الكتب اليونانيّة تؤتي ثمارها ، لكنّ بحث هذا التأثير في القرن الثاني الهجري بل في القرن الأوّل على عهد أبي الأسود الدؤليّ مجاوزة لمقتضيات التفكير العلميّ في سيرة العلوم وصيرورتها .
انظر في هذا الخطأ المنهجيّ ما كتبه الدكتور كيس فير ستيغ ، في كتابه : عناصر يونانيّة في الفكر اللغويّ العربيّ ، ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٢ . إذ طفق يبحث عن أيّ تشابه عام أو خاصّ بين النحو العربيّ والنحو اليونانيّ في المنهج أو التقسيمات أو المصطلح أو التأريخ ناسباً كلّ ذلك إلى تأثّر النحو العربيّ بالنحو اليوناني وفلسفته ومنطقه .

(٤٩) أبو حيان الغرناطيّ ، البحر المحيط ، ج٦ ، ص ٣٣ .

(٥٠) ثمة دراسات عديدة تناولت أصول النحو وفق رؤى مختلفة . انظر مثلاً :
- أصول التفكير النحويّ ، عليّ أبو المكارم .
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي ، حسن خميس الملخ .
- أصول النحو العربيّ ، محمود سليمان ياقوت .
- محمد خير الحلوانيّ ، أصول النحو العربيّ .

(٥١) انظر دراسة الدكتور سعيد جاسم الزبيدي ، القياس في النحو العربيّ : نشأته وتطوّره .

(٥٢) انظر دفاع أبي البركات الأنباريّ عن القياس في كتابه : لمع الأدلة ، ص ٩٥-١٠٠ .

(٥٣) انظر في تطوّر فكرة الأصل والفرع دراستنا : نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ ، ص ٢٧-٧٠ .

(٥٤) انظر رواية أبي البركات الأنباريّ في مقدار نجاح السيرافيّ والفارسيّ والرمّانيّ في التعليم ، في كتابه : نزهة الألباء ، ص ٢٣٤ .

(٥٥) انظر : ماريو باي ، أسس علم اللغة ، ص ٢٥٤ .

(٥٦) يُمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، ص ٥٥ .

(٥٧) جوزيف شاخت ، تراث الإسلام ، ج١ ، ص ٢١ .

(٥٨) انظر في اختزال المتأخرين من النحاة كتاب سيبويه ليتوافق وأهدافهم التعليمية ما كتبه الدكتور مازن الوعر ، في كتابه : جملة الشرط عند النحاة والأصوليّين العرب في ضوء نظريّة النحو العالميّ لتشومسكي ، ص ٧٩-٨٠ .

(٥٩) وأكثر ما يبرز هذا الخلط في قضية التيسير . انظر : كمال بشر ، اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم ، ص ١٥٠ .

(٦٠) انظر المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٦١) انظر المرجع نفسه ، ص ١٥١ .

(٦٢) انظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٥٦١ .

(٦٣) تتبّع آراءه في المطولات مثل شرح المفصّل لابن يعيش وهمع الهوامع للسيوطيّ ولا سيّما في مسائل العمل .

(٦٤) انظر : الزبيديّ ، طبقات النحويّين واللغويّين ، ص ١٤١ .

(٦٥) انظر : أنور الجندي ، أخطاء المنهج الغربيّ الوافد في العقائد والتاريخ والحضارة واللغة والأدب والاجتماع ، ص ٢٥٥-٢٥٧ .

(٦٦) راجع هذا الخلاف عند السيوطيّ ، همع الهوامع ، ج٢ ، ص ١٠١ .

(٦٧) انظر : محمد سالم محيسن ، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ، ص ٣٤٥-٣٤٧ .

(٦٨) انظر : فؤاد زكريا ، التفكير العلميّ ، ص ٢١-٣٠ .

(٦٩) المرجع نفسه ، ص ٢٦ .

الفصل الأوّل

الاستقراء النحوي

ليس من معقول الأمور ، ولا سيّما في العلم ، استقراءُ ظاهرةٍ ما بلا مقدّمات أدّت إليها ، أو أسباب مهّدت السبيل إلى دراستها ، ذلك أنّ توجّه الجهود نحو أيّ عملٍ علميّ منظّم ، تفسيرُه المقبول المعقول هو القصْدُ ، وإذا عُرف السبب بَطُل العجب ، فالدخول إلى تاريخ النّحو العربيّ في نشأته الأولى وتكوّنه الأوّليّ من غير دراسةٍ مستأنية لروايات نشأته دخولٌ أعزلُ غير متماشٍ ونواميسَ التفكير العلميّ في البحث اللغويّ ، وهو مَظْهر من مظاهر "التحيّز اللغويّ"[1] لهذا يقتضي الإنصاف العلميّ وعدم التحيّز إلى لغتنا العربيّة أن نستضيء جوانب من حالة الصواب النحويّ في العصر الجاهليّ قبل الإسلام ، وفي زمن الرسول -صلى اللّه عليه وسلم- ثم في زمن الخلفاء الراشدين ، وخلفاء بني أمية وبعض خلفاء بني العباس في أوّل دولتهم ؛ لكي لا نبدأ الدراسة بضوءٍ كثيف على لحنٍ في القرآن الكريم يزداد ، ونحوٍ في العراق يُشاد

الصواب النحويّ في العصر الجاهليّ

لم يكن العربُ في جزيرتهم في العصر الجاهليّ قبيل الإسلام دماً عربيّاً خالصاً ، إذ كان بينهم أحباش وفرس وروم -بعضهم من أصل عربيّ- ويهود ، وغيرهم ، لهذا كانت حواضرُهم مثل مكّة المكرمة والمدينة المنوّرة (يثرب) مكاناً تتفاعلُ فيه اللغاتُ واللهجاتُ بصمتٍ ، فلا يعقل أن تتلاقى اللغة العربيّة بأيّ لهجة كانت مع لغة الفرس أو الحبش أو الروم منْ غير أن يحدث شيء من مبادلة التأثير ، وإن كان بالضرورة تأثيراً خفيفاً في اللغة العربيّة بسبب التفوّق العدديّ والسياديّ لأبنائها على غيرهم من الأقوام غير الناطقة بالعربيّة أصلاً ، عدا أنّ بعض قبائل العرب كانت تتاخم[2] الروم أو الفرس في الشام والعراق من غير انعزالٍ أو انغلاق ، ممّا يعني التأثر بلغة الفرس أو الروم آنذاك .

وقد كان العرب يتّجرون في الشام والعراق واليمن[3] ، فيتحادثون مع أهلها عرباً أو غير عرب ، ثمّ يعودون .

إن رحلة الاتّجار باب من أبواب تأثّر لغة العرب بلغات الأقوام المجاورة لهم ؛ وهذا

يشير إلى وجود ثابتين منهجيّين لهما دورهما في دراسة الصواب النحويّ في العصر الجاهليّ: الأول: وجود عناصر غير عربيّة بين العرب في جزيرتهم، والثاني: مخالطة العرب أثناء التجارة لأمم ناطقة بغير عربيتهم على حدود الجزيرة العربيّة. ويضاف إلى هذين الثابتين أنّ الجزيرة العربيّة بالمفهوم الجغرافيّ الذي يضم اليمن لم تكن لساناً واحداً، فعربيّةُ حمير جنوبيّ الجزيرة لم تكنْ كعربيّة قبائل الوسط أو الشّمال مثل قريش، قال أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ/ ٧٧٠م) «ما لسان حمير وأقاصي اليمن اليمن بلساننا ولا عربيّتهم بعربيّتنا»[٤].

ينبثق من هذه الثوابت الثلاثة أسئلة أحسب أنّها على جانب كبير من الموضوعيّة في البحث، هي:

- كيف كان غيرُ العربيّ يتعلّم العربيّة في الجزيرة، ولا سيّما إذا كان ممّن استرقّه العربُ؟

- ما تأثير وجود غير العرب في أبناء العرب الناشئة؟

- كيف تأتّى لأهل الشام والعراق وفارس فَهْمُ كلام العرب أثناء تبادل التجارة؟

لعلّ الذي يسبق إلى الذهن أنّ العبيد من غير العرب يتعلّمون العربيّة تدريجيّاً بسبب المخالطة، كما قد يتعلم العربي اللغة الإنجليزيّة إذا أقام في الولايات المتحدة الأمريكيّة -مثلاً- مدّة طويلة نسبيّاً، ويبدو هذا الاحتمال مقبولاً، لكنّ ذلك الأعجميّ لن يصل إلى درجة عالية من الدقة في التعبير اللغويّ دفعة واحدة؛ لهذا سيخطئ مرة بل مرّات، وسيجد من يقيم كلامه ويصحّحه بناءً على السليقة والطبع، فالعربيّ غير الصغير يحمي لسانه بالسليقة، بل ويصحح من يخطئ، لكنّ الطفل الصغير من أبناء العرب إذا شبّ بين الجواري غير العربيّات أنّى له أن يصحّحَ إذا أخطأنَ، بل أنّى له أن يحمي لسانه من التأثّر بلكنة الجواري؟ لهذا كان معظم القرشيين يرسلون أبناءهم إلى البادية من أجل الرّضاعة في بيئة أكثر نظافة يمكن أن ينمو فيها الطفل نموّاً لغويّاً وجسديّاً؛ إذ يتعلم العربيّة من الأعراب البعيدين عن بيئة الحواضر، وما فيها من تداخل اللهجات واللغات، كما في تربيّة الرسول -صلى الله عليه وسلم- في بني سعد عند حليمة السعديّة[٥]. وليس بلازمٍ من التربيّة في البادية أن يعود العربيّ

فصيحاً كامل الفصاحة ، إذ الفصاحة درجات ، «وليس العربُ متساوين»[٦] فيها ، حتى ذهب أبو حيّان إلى أنّ الفصاحة من مواهبِ الله تعالى[٧] .

فإرسالُ الأبناء إلى البادية ليس حَلاً جذرياً لمشكلة عدم نقاء اللغة في الحواضر ، ولكنه ضربٌ من ضروب تسكين الألم يفي إلى حدٍّ ما بحاجة المرء إلى الشعور بقوّة لغته وسلامتها .

وثمة ظاهرةٌ ثابتةٌ لافتة في العصر الجاهليّ قبيل الإسلام ، وهي وجود المعلّمين والكتابة[٨] ، فالمعلمونَ بحُكم مهنتهم يصوّبون الخطأ في المعلومة ولغة المعلومة . أمّا الكتابة فتعلّمها يحتاج إلى شيء من الإدراك النحويّ للتفرقة في العلامة الإملائية بين (عمرو وعمر) ، أو (مؤمنو ولم يؤمنوا) أو (يرجو ولم يرجُ) . . . إلخ من الظواهر الإملائية التي لها علاقة بالمنظومة النحويّة على نحوٍ ما .

«وكانت الكتابةُ في الجاهليّة تدرّس وتعلّم في الكُتّاب»[٩] ، وقد رُوي «أن بعضَ اليهود قد علم كتابَ العربية ، وكان يعلّمه الصبيان بالمدينة في الزمن الأول ، فجاء الإسلام وفي الأوسِ والخزرج عدّة يكتبون»[١٠] ومن أمثال العرب المشهورة التي تشير إلى معرفتهم الكتابةَ في زمن بعيد قولهم : «إنما خدش الخدوش أنوش»[١١] .

وثمّة مدارس (مراكز) تعلّم العربيّة على نحو ما في الحيرة وعين التمر في العراق[١٢] ، وقد ذكر الطبريّ أنّه «حين نَزَلَ خالدُ بن الوليد الأنبار رآهم -أي أهلها- يكتبون العربيّة ويتعلّمونها»[١٣] .

ووجود المعلمين والكتابة وتعليم العربيّة لا يعني بالضرورة وجود مرجعيّة نحويّة واحدة لهم جميعاً ، لها مصطلحاتها وتقسيماتها ، ذلك أنّ هذه الجهود كانت فردية أو شبه فردية لا تدعمها دولة ، بل إنّ التعليم قد يكون قائماً على الخبرة بلغةِ العرب لا على الاتّكاء على رؤيةٍ منهجيّة لعلم النحو ، فالنحو بالمعنى الاصطلاحيّ لم يكن موجوداً قبل الإسلام ، لأنّ الدواعي إلى ظهوره لم تتكامل ، لكنّ إرهاصاتِ المشكلة النحويّة كانت موجودةً في العصر الجاهليّ .

وهذا الكلام لا يقدحُ في تميّز العرب بالفصاحة والبلاغة ، إذ قال أبو حيان الغرناطيّ (٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م) : «وليس العربُ متساوين في الفصاحة ، ولا في إدراكِ المعاني ، ولا

في نظم الشعر ، بل فيهم من يكسر الوزن ، ومن لا ينظم ، ولا بيتاً واحداً ، ومن هو مقلّ في النظم ، وطباعهم كطباع سائر الأمم في ذلك ، حتى فحول شعرائهم يتفاوتونَ في الفصاحةِ ، وينقح الشاعرُ منهم القصيدة حولاً يسمّي قصائده الحوليات ، فهم مختلفون في ذلك»[١٤] ، يدلّ على هذا أنّ قريشاً لمّا رأتْ أصحابَ رسولِ الله -صلّى الله عليه وسلم- يزيدون ويكثرون ، نظرتْ أعلَمها في السحر والكهانة والشعر وهو عتبة بن ربيعة فأرسلتْهُ إلى الرسول -صلى الله عليه وسلم- يكلمه ، فقرأ عليه من سورة "فُصّلت" ما علم منه أنّ القرآن في أعلى درجاتِ الفصاحةِ ، وليس بشعرٍ ولا كهانةٍ ولا سحرٍ[١٥] .

ووصف الوليد بن المغيرة لقريشٍ القرآنَ ، فقال : «إنّ له لحلاوة ، وإنّ عليه لطلاوة ، وإنّ أعلاه لمثمر ، وإن أسفله لمغدق . . . فخالفوه ، وقالوا : هو شعر ، فقال : والله ما هو بشعر ، قد عرفنا الشعر هزجه وبسيطه قالوا : فهو كاهن ، قال : والله ما هو بكاهن . . . .»[١٦] .

فقريش ميّزت عتبة بن ربيعة والوليد بن المغيرة في معرفة الشعر والفصاحة ، وهذه المعرفة لها أصولها عندهما ، كما أنّ قريشاً لم تصل كلّها إلى هذا المستوى من إدراكِ الفصاحة ، وإن كان بعضها غير مدفوع عن تمكّنٍ من البلاغة والفصاحة ، فإذا كان من شهدت له قريش بعلم الشعر والكهانة والسحر قد عجز عن النيل من القرآن ، وأقرّ بتميّزه ، فكيف سائر العرب بل سائر الأمم؟

وأمر اللهجات (اللغات) في الجاهليّة يدعو للتفكّر[١٧] ، فثبوت النون في الأفعال الخمسة رفعاً ونصبا وجزماً لغة ، والمطابقة العددية بين الفعل المقدّم والفاعل المؤخّر (أكلوني البراغيثُ) لغة ، والقَصْر في الأسماء الخمسة والأسماء المثناة لغة ، وذو الطائيّة لغة ، وما الحجازيّة لغة ، وعدم حذف حروف العلة في جزم المضارع المعتل الآخر لغة ، و . . . إلخ من اللغات (الشاذّة) في النحو العربيّ ، فلو استعمل شاعر لغة (أكلوني البراغيثُ) أيكون قد ارتكب لحناً في عُرْفِ اللغة الأخرى ولا سيّما إذا سمعه من لا يعرف لهجته (لغته)؟

إنّ اختلاف اللغات العربيّة في العصر الجاهليّ في بعض الظواهر النحويّة يدلّ على وجود مشكلة نحويّة على مستوى اللسان ، أحسب أنّ العرب عالجتها بشكل عمليّ غير

مقصود ، وهو اللجوء إلى معايير اللغة المسيطرة[١٨] عند الحاجة إلى التواصل مع القبائل ، وهو العلاج الذي أبقى المشكلة النحويّة تحت السطح ، لأنّ القبائل العربيّة في معالجتها لهذه المشكلة لم تصل إلى درجة الإحساس بضرورة وجود علمٍ يركن إليه العربُ كافةً في ضبط لغتهم .

ويبدو أنّ الشعراء كانوا أكثر فئات المجتمع الجاهليّ حرصاً على سلامة اللغة ، وتخوّفاً من الخطأ فيها ، لهذا كانوا ينقّحون كلامهم كما في تنقيح زهير شعره في حولٍ كَريتٍ ، وكانوا يرجعون إلى الصواب إذا ما عِيبَ عليهم شيءٌ من شعرهم كما في ظاهرة الإقواء ، فلما سمع النابغة جارية تغنيه من شعره –بقصد التنبيه– قوله :[١٩]

أمن آل ميـة رائـح أو مـغـتـدي عــجـلانَ ذا زادٍ وغــيـــرَ مـزوّدِ

زَعَمَ البــــوارحُ أنّ رحلتنا غــداً وبذاك حـدّثنا الغـرابُ الأســودُ

فطن إليه ، وعافَهُ ولم يرجعْ إليه[٢٠] .

والإقواءُ في البيت الثاني ليس لحنا نحوياً لأنّه من مقتضيات المطابقة بين الصفة والموصوف ، ولكنه خطأ عروضيّ في فن القافية يدلّ على عدم توازن الشاعر بين متطلبات القاعدة النحويّة من جهة ، والقاعدة العروضيّة من جهة أخرى .

وتراجعُ الشعر عن الإقواء بسرعة أحدُ الأسباب التي أبقتْ صفة السلامة اللغويّة في الشعر ، ومن ثَمّ صلاحيته ليكونَ مادّة من موادّ الاستقراء فيما بعد ، إذ لو تساهل الشعراءُ كلّهم لانفلتتْ موازينُ الكلام ، بل لشاع اللحنُ بكثرة قبل الإسلام ، فمن طبيعة الشاعر أن يسعى إلى التميّز في الأداء اللغويّ عدا الصورة الشعريّة ، لكي لا يكون كلامُه مضاهياً كلام عوامّ الناس ممّن لا يتعاطون صنعة الكلام المنظوم ، من هنا كان الشعر المشكِّل الأوّل للغة الأدبيّة[٢١] الفصحى الواحدة ، وإن تخلّل بعضَه فلتات من اللهجة الأصليّة للشاعر مثل إجراء الاسم الموصول (الذين) مجرى جمع المذكّر السالم في لهجة هذيل[٢٢] والجر بـ "متى"[٢٣] وغيرهما من مياسم لهجة هذيل مثلاً .

إذن ، فهناك نشاطٌ نحويٌ غير علميّ في العصر الجاهليّ نشأ بسبب الاختلاط ،

وتفاوت الفصاحة ، وتعدّد اللهجات (اللغات) ، والحرص على السلامة اللغويّة للناشئة في الحواضر ، وللشعراء في نظم الكلام ، ولم تظهر حاجة ملحّة إلى تحوّل هذا النشاط إلى علم مُقنّن -وإن قال ابن فارس بذلك[٢٤]- فبقي غيرَ علمي ، وبقيت المشكلة اللغويّة تحت السطح .

الصواب النحويّ في عهد الرسول -صلى الله عليه وسلّم-

بنزولِ القرآن الكريم على رسولِ الله -صلّى الله عليه وسلّم- بلسانٍ عربيّ مُبين حَدَثَ تحوّلان كبيران في المسألة اللغويّة ، سيكون لهما أثرهما البالغ في توجيه الدراساتِ اللغويّة للعربيّة ، وهما :

أ- ارتباطُ اللغةِ العربيّة بالإسلام ارتباطاً وثيقاً لا انفصام بعده ، ذلك أنّ اللغة العربيّة لم تعدْ لغة قوم يتواصلون بها تتغير بتغيّرهم ، وتنمو بنموّهم ، ويمكن أن تموت وتندرس بموتهم ، بل أصبحت لغةَ دينٍ عالميّ ، لا يفرّق بين العربيّ والأعجميّ إلاّ بالتقوى . وزاد من قوّة هذا الارتباط أنّ المعجزة القرآنيّة التي تحدّى الله سبحانه وتعالى بها البشر أجمعين عرباً وعجماً تتجلّى في نَسَقِ التعبير القرآنيّ المعجز حقّاً ، قال تعالى : ﴿ وإنْ كنتم في ريب مما نزّلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله ﴾ [سورة البقرة ، آية ٢٣] ، وقال : ﴿ قلْ فأتوا بسورة مثله وادعوا مَن استطعتم من دون الله إنْ كنتم صادقين ﴾ [سورة يونس ، آية ٣٨] .

ولا ريبَ أنّ قريشاً قبل أن تسلمَ لو وجدت في القرآن مطعناً لغويّاً في المستوى الصرفيّ أو الصوتيّ أو النحويّ أو الدلاليّ أو الأسلوبيّ لأذاعت به ، ففي آيتين متتاليتين من سورة طه ، وهي مكيّة بلا خلاف[٢٥] ، تعبيران نحويّان رأى النحاة فيهما شذوذاً عن معيارهم العامّ فيما بعدُ ، وهما في قوله تعالى : ﴿ فتنازعوا أمرهم بينهم وأسرّوا النجوى * قالوا إنّ هذان لساحران ﴾ [سورة طه ، الآيتان ٦٢-٦٣] ، ففيه إجراء الفعل مجرى لغة "أكلوني البراغيث" في قوله "أسروا" ، وفيه لغة القصر في قوله تعالى : ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ .

إن سكوت قريش عن أيّ لمزٍ صريح في لغة القرآن الكريم اعترافٌ منها بأنّه فصيحٌ

صحيحٌ في نسقه اللغوي جارٍ وَفْقَ اللسانِ العربيِّ المألوف ، وإن كان فيه شيءٌ مما عدّه النحاة شاذّاً ، بل إنّ اللافت أنَّ قريشاً في افتراءاتها على الرسول -صلى الله عليه وسلّم- ، لم تقدح في فصاحته ولا في فصاحة القرآن الكريم الذي أنزله الله تعالى عليه هدايةً لها وللناس .

ب- لم تكن اللغة العربيّة قبل الإسلام تتبع كياناً سياسيّاً موحّداً ، يدافع عنها ويرتقي بها ، ويحافظُ عليها ، لأنّها إذ ذاك كانتْ لغةَ قبائلَ متفرقةٍ في جزيرة العرب ، لكنّها بمجيء الإسلام أصبحت لغةَ الدولة الإسلاميّة الأولى في المدينةِ المنوّرة ، وأصبح أمرُ حمايتها والحفاظ عليها واجباً من واجبات تلك الدولة ، ولا سيّما أنّ أساسَ الدولة القرآنُ الكريم الذي لا تجوز ترجمته كما هو ، ولا يجوز تحريفُه أو تغييرُ سَمْتِه لمراعاة أيّ تطوّر يطرأ على اللغة العربيّة لاحقا .

إنّ هذين التحوّلين هما اللذان سيؤتيان أُكُلَهما فيما بعد عندما تتهيأ الظروف والأسباب للتعبير العمليّ عن ارتباط اللغة العربيّة بالإسلام ، وأهمية وجود الدولة في الحفاظ على اللغة والدفاع عنها ، وحينئذٍ ستظهر الجهودُ اللغويّة في مستويات اللغة كلّها .

على أنّ من عاجل نتائج هذين التحوّلين مسألة الكتابة ، إذ أَذِنَ رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم لمن كان كاتباً من أسرى بدر أن يفدي نفسَه بتعليم عشرة من صبيان المسلمين الكتابة والقراءة [٢٦] ، وهذا الإذن له دلالات عدّة ، منها :

١- أنّ إتقانَ كتابة العربيّة أمرٌ مهمّ في الإسلام ، تحرَصُ عليه الدولة الإسلاميّة ، فالرسول -صلّى الله عليه وسلم- وهو رأس الدولة آنذاك- حثّ عمليّاً على الكتابة والقراءة عندما جعل تعليمهما من وسائل فداء أسرى بدر رغبةً في نشر الكتابة والقراءة بين المسلمين ، لأنّ من وسائل حفظ اللغة وحمايتها إمكانية كتابتها وقراءتها ، عدا وجود دعوة صريحة إلى الكتابة في القرآن الكريم ، وهي آية الدَّيْن [٢٧] التي لم أستطع أن أحدِّد على وجه الدقة زمن نزولها ، ولكنّ العمل بمقتضاها يقتضي معرفة الكتابة .

٢- أنّ الذين قاموا بالتعليم لم يكونوا بالضرورة معلّمين ، يتخذون من التعليم مهنة لهم ، لهذا فإنّ قيامهم بمهمة التعليم سيكون اجتهاداً محضاً منهم بكيفية التعليم

مع اعتماد الخبرةِ الشخصيةِ في تفسير بعض القضايا الإملائية في الكتابة والقراءة .

٣- أنّ تعليم الكتابة يستدعي ملحوظات نحويّة كعدم تنوين الممنوع من الصرف ، بل إنّ نظام الكتابة العربيّة يطرح أسئلةً تفتح باب التفكير النحويّ كالواو الزائدة في عمرو ، وكالألف الفارقة بين جمع المذكر السالم عند الإضافة في حالة الرفع والأفعال المجزومة والمنصوبة عند اتّصال واو الجماعة بها ، وكألفِ الوصل والقطع ، وكإثباتِ أحرف العلة وحذفها لأسباب مختلفة ، عدا الظواهر الصوتية كالإدغام والإبدال . ولا نعلم كيف كان من يقوم بالتعليم يواجه هذه الأسئلة إلاّ أنّ المؤكّد أنّه كان يقدّم إجابةً على نحوٍ ما .

وينسب إلى الرسول -صلّى الله عليه وسلّم- مجموعة من الأحاديث في فضل العربيّة والإعراب والحثّ على إصلاح اللسان ، وهي في جملتها تدعو إلى إعرابِ القرآن عند قراءته ، وتجنّبِ اللحن ، وتعلّم العربيّة ، وسنامُها النحو ، فاللسانُ زينة الإنسان ، وإقامته من المروءة ، وهو من الجمالِ في الرجل ، كما في الأحاديث والأخبار التي مهّد بها أبو بكر الأنباريّ (ت٣٢٨هـ/ ٩٣٩م) لكتابة "إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجل"[٢٨] إذ عدّ من تمام معرفة إعراب القرآن ، ومعانيه وغريبه معرفة الوقفِ والابتداء فيه[٢٩] ، فقد «جاء عن النبيّ -صلّى الله عليه [وسلّم] وعن أصحابه وتابعيهم رضي الله عنهم من تفضيل إعرابِ القرآن ، والحضّ على تعليمه ، وذمّ اللحن وكراهيته ما وجب به على قرّاءِ القرآنِ أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلّمه»[٣٠] .

وقد أفرد الطوفيّ (ت ٧١٦هـ/ ١٣٥٩م) في كتابه "الصعقة الغضبيّة في الردّ على مُنكري العربيّة" فصلاً في الدلالة على فضل علم العربيّة من الكتاب والسُّنّة والآثار وصريح العقل[٣١] ، جمع فيه عدداً من الآيات والأحاديث والآثار والأخبار ؛ ليصل إلى صياغة منطقيّة لعلاقة علم العربيّة بعلم الفقه ، فقال : «وإذا ثبت أنّ من شروط الفقيه الحقيقيّ معرفة أُصولِ الفقه ، فقد أجمع الأصوليّون والفقهاء على استمداد أصول الفقه من ثلاثة أشياء : علم الكلام . . . والعربيّة : لتوقف فهم معاني كلام الله وسنة رسوله عليها . . . ومعرفة شيء من الأحكام الفرعيّة . . .»[٣٢] .

والحقيقة أنّ الأحاديث المسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم في فَضْل الإعراب والحثّ على تجنّب اللحن لم تصحّ ، فهي موضوعة أو منكرة أو ضعيفة[٣٣] ، وهي مظهر من مظاهر التحيّز اللغوي[٣٤] ، والسؤال الذي يلحّ علينا : ما الهدف من وضعها؟ وهل وضعتْ من غير تحقُّقِ مضمونها في عهدِ الرسولِ صلّى الله عليه وسلّم؟

لعلّ الهدفَ من وَضْع هذه الأحاديث هو التشنيعُ على المتساهلين بمقاييس الصوابِ اللغويّ الذين لا يتحرّجونَ من كسر قوانين اللغة في النحو والصرف بربط إتقانِ الإعرابِ بمعنى إيفائه حقّه النحويّ والصرفيّ بالثواب الدينيّ ، وتدلّ هذه الأحاديث - عدا الأخبار والآثار- على وجود اللحن وجوداً لا يجعل منه ظاهرة سلبيّة متفشية ، فرأى الدكتور حمزة بن قبلان المزيني : «أنّ هذه الأخبار والآثار بمجموعها تدلّ على أنّ اللحنَ لم يظهر بتأثير الأعاجم ، بل إنّ العربَ أنفسَهم ، وقبل أن يختلطوا بهم ، كان في أداء بعضهم للقرآن خروج عن قوانينِ لغتهِ مّما أصبح بعد لحُنا فيما بعد[٣٥] .

والحال أنّ عدم تقعيد النحو أيّام الرسول صلّى الله عليه وسلّم راجعٌ إلى أنّ حدود الدولة الإسلاميّة آنذاك لم تصل إلى الاختلاط بغير العرب اختلاطا كبيراً في العراق والشام وفارس يستدعي تقعيد العربيّة ، مما يعني تأجيل مشروع تقنين العربيّة وتقعيدها نتيجة عدم الحاجة الملحّة لذلك آنذاك .

الصواب النحويّ في عهد الخلفاء الراشدين والأمويّين

ابتداءً من عهد الخلفاء الراشدين برزت حقائق تاريخيّة وضعت المشكلة اللغويّة بمستوياتها كلها أمام الخليفة ، من هذه الحقائق أنّ الإسلام قد بسط سلطانه على بلاد الشام والعراق ومصر وفارس وغيرها ، وهذه البلاد لم يكن أهلها كافة فصحاء يتقنون العربيّة إتقانَ أعراب الجزيرة العربيّة لها ، ومن الحقائق أنّ الدولة الإسلاميّة قد بدأت تستقرّ لتنطلق في بناء حضارتها بعد اتّساع رقعتها ، ودخول الناس عرباً وعجماً في الإسلام أفواجاً .

ومن الحقائق بروز التصوّر الدينيّ للعلاقة بين الإسلام والعربيّة ، قال الطوفي : «الله تعالى كلّف عباده بما ضمّن كتابه من الأحكام ، وشرّع لهم فيه من بيان الحلال والحرام ،

وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلّم ببيانه ، فبيّنه بالسُنّة ، وهما -أعني الكتابَ والسُّنة- عربيّان ، وهما أصلُ الشريعة ومعتمدُها ومصدرها وموردها وعمادها ومستندُها ، إذ الإجماع والقياس -عند القائلين بكونهما دليلاً- ثابتان بهما ، فهما فرعٌ عليهما ، نازعان في الحقيقة إليهما ، ولا يمكن امتثال مأمور الله تعالى في كتابه ، ورسولهِ عليه السلام في سُنّته ، إلاّ بعد معرفة مقتضاهما ، ولا يمكن فهمُ مقتضاهما إلاّ بمعرفة اللغة التي وردا بها ، وهي العربيّة ، وحينئذ : امتثال التكاليف الواجبة متوقّفٌ على معرفة العربيّة ، وما توقّف عليه الواجبُ ولم يتمّ إلاّ به وكان مقدوراً فهو واجبٌ ، كالوضوء في الصلاة . . . وأقرب من هذا أنّ الأعاجمَ من أمّة محمّد صلى الله عليه وسلّم يجب عليهم معرفةُ القدر الذي يفهمون به ما يجب عليهم من أحكام الشريعة من اللغة ، لكونه شرطاً في إمكان الامتثال للأوامر»[٣٦] .

فمشروع الدراسات اللغويّة المتنوّعة مُستندٌ إلى هذه الحقائق إضافة إلى التحوّلين اللذين طرآ على العربيّة بظهور الإسلام ، ولكنّ المصادر التاريخيّة المتنوّعة تربطُ نشأة الدراسات اللغويّة ، ولاسيّما النحو ، بقضية اللحن ، وهو ربط غير علميّ ، قد يكون سببه رغبة المؤرّخين في إضفاء النقاء المطلق على العربيّة قبل اللحن ؛ إذ كان نشوءُ النحو ضرورةً من ضرورات تدعيم بناء الدولة الإسلاميّة بعد استقرارها واتّساعها ودخول غير العرب في دين الله أفواجاً[٣٧] بدليل أنّ روايات نشأة النحو العربيّ بمجملها ترتبط بشخصيّة خليفة أو أميرٍ أو والٍ يرجع إليه أبو الأسود الدؤليّ .

فثمّة رواية تشير إلى أنّ عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه- أمر أن لا يقرئ القرآن إلاّ عالمٌ باللغة ، وأمر أبا الأسود ، فوضع النحو[٣٨] .

وثمّة روايات تشير إلى أنّ عليّ بن أبي طالب -رضي الله عنه- رسم لأبي الأسود الدؤليّ منهاجَ النحو ، وأمره بانتحائه[٣٩] .

وثمة رواية يكلف فيها زيادُ بن أبيه أميرُ البصرة أبا الأسود بوضع النحو[٤٠] وأخرى تجعل التكليف صادراً من عبيد الله بن زياد والي البصرة إلى أبي الأسود الدؤليّ[٤١] .

وليس من وكد هذه الدراسة تحقيق واضع النحو العربيّ ؛ إذ يظهر أنّ الرواة تلاعبوا في الخبر ، فنسبه كلُّ واحدٍ منهم إلى عهدٍ لغاية أرادها[٤٢] .

ولم تكنْ نشأة النحو معزولةً عن نشأة سائر الدراسات اللغويّة ، فثمة شخصيتان متعاصرتان سارتا بشكل عمليّ وعلميّ في مسار التقنين العلميّ للدراسات اللغويّة ، وهما : عبدالله بن عبّاس -رضي الله عنهما- المتوفى سنة (٦٨هـ/ ٦٨٧م) وأبو الأسود الدؤليّ المتوفّى سنة ٦٩هـ/ ٦٨٨م ، أمّا الأوّل فاتجه إلى المعاني والدلالات فكان «أوّل من اتجه إلى "التفسير اللغوي" للقرآن الكريم ، يساعده في ذلك إحاطتُه بالآثار الأدبيّة التي يمثّلها الشعر وروايته»[٤٣] . وأمّا الثاني فاتجه إلى المباني والتراكيب .

ويبدو أنّ أبا الأسود الدؤليّ كوّن فريق عملٍ لغوياً تحت إشرافه من تلاميذه[٤٤] الذين حفظت لنا الكتب أسماء بعضهم ، مثل : عنبسة الفيل ، وميمون الأقرن ، ونصر بن عاصم ، وعبدالرحمن بن هرمز ، ويحيى بن يعمر[٤٥] ، عدا عطاء وأبي حرب ابني أبي الأسود الدؤلي[٤٦] وهم من أوائل النحاة ، وبعضهم قلّد أستاذه فكان له تلامذة يتعلمون منه ويتابعون مسيرته جيلاً بعد جيل حتى بزوغ نجم الخليل بن أحمد الفراهيديّ في النصف الثاني من القرن الثاني الهجريّ .

ويُهيّأ لي أنّ البصرة منذ أيام أبي الأسود الدؤليّ كانت أشبه بمركز بحث علميّ ، فيه فِرَقُ بحث علميّة ، تعمل بجدّ على بناء صرح النحو العربيّ ، حفظت لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء بعضهم ، لأنّ المؤكّد أنّ ثمة مشتغلين بالنحو غاب عن التاريخ النحويّ ذكرُهم لتطاول الأمد ، وعدم وجود مؤلفات نحويّة لهم ، وأحسب أنّ جهود هؤلاء الباحثين لمدة قرن من الزمان تقريباً كانت بتمويل من الدولة الأمويّة التي كانت «تعمل بعقيدة راسخة في سبيل حماية العربيّة الفصحى ترقّباً لنشأة -بمعنى اكتمال الإنشاء- النحو العربيّ الضامنِ لكسب العربيّة على قواعدَ سليمة»[٤٧] .

ثمّ أكملت الدولةُ العباسيّة رعاية المشروع وتمويله ابتداءً من سنة ١٣٢هـ/ ٧٤٩م .

رعاية العبّاسيّين نحاة العربيّة

عُرِف عن العبّاسيّين عامّة حبّهم للعلم وأهله ، وتشجيعهم العلماء بالهبات والعطايا والصلات ، وحرصهم على تقريب صفوة العلماء منهم حتى كانت قصورهم منتديات علم تجمع العلماء من شتى المناطق في مجالس علميّة رفيعة المستوى يتباحث فيها العلماء بعض مسائل العلم بحضور الخليفة ومشاركته كالرشيد والمأمون .

وعامة علماء قصور العباسيين صنفان : علماء الدين الإسلاميّ : كالمفسّرين والمحدثين والقرّاء والأصوليين والفقهاء . وعلماء اللغة : كاللغويين والنحاة والصرفيين . عدا الأدباء والشعراء .

إنّ حرص معظم خلفاء العباسيين على تقريب هؤلاء العلماء والأدباء والشعراء منهم ، وعقد مجالس علميّة لهم في قصورهم يحمل دلالة واضحة على رعاية الدولة العباسيّة لهم ، ومباركتها لمشاريعهم العلميّة ، وإدراكها أنّ إبراز رعايتها وعنايتها بعلماء الدين الإسلاميّ ولغته ضرورة من ضرورات المحافظة على أسس الدولة ، وأهمّها الإسلام ، ثمّ لغته ؛ لهذا استحضر الخلفاء العباسيّون الكسائيّ ، والفرّاء ، والأصمعيّ ، واليزيديّ وابنه ، والمازنيّ ، وابنَ السّكّيت ، والمبرّد ، وثعلباً ، وغيرهم ، ولهم معهم مجالس مذكورة[٤٨] ، عدا أنّ بعضهم عمل في تأديب أبناء الخلفاء وتعليمهم ، فالكسائيّ علّم الرشيد والأمين من بعده[٤٩] ، وكان أبو محمد يحيى بن المغيرة اليزيديّ مؤدّب المأمون[٥٠] .

وبلغ من أهمية إدراك المأمون للمسألة النحويّة أنّه أمر الفرّاء أن يؤلّف ما يجمع به أصول النحو ، وما سمع من العرب ، وأَمَرَ أن يُفْرَدَ في حجرة من حُجر الدار ، ووكّل به جواري وخدماً يقمْن بما يحتاج إليه حتى لا يتعلّق قلبُه ، ولا تتشرّف نفسه إلى شيء ؛ حتى إنّهم كانوا يؤذنونه بأوقات الصلاة ، وصيّر له الورّاقين ، وألزمه الأمناءَ والمنفقين ، وكان يُملي والورّاقون يكتبون ، حتى صنّف "الحدود" في سنتين ، وأمر المأمونُ بكتْبه في الخزائن[٥١] .

فالمأمون هيّأ للفرّاء كلَّ أسباب البحث العلميّ ، وكفاه كلّ ما يحتاج إليه مدة سنتين مع أنّ الفرّاء كان شديد طلب المعاش فلا يستريح في بيته[٥٢] .

لعلّ من دلالات تأليف الفرّاء كتاب "الحدود" حرص الدولة العباسيّة على وجود كتاب تعليميّ في النحو ، فيه منهجيّة واضحة في تمييز أبوابِ النحو بعضها من بعض مع عناية بضبط حدودِ الأبواب ، وربط هذه الحدود بأمثلة (شواهد) دالّة ممّا سُمع عن العرب ؛ لهذا قال ثعلب غير مرّة : «لولا الفرّاء ما كانت عربيّة ، لأنّه خلّصها وضبطها ، ولولا الفرّاءُ لسقطت العربيّة ، لأنّها كانت تُتنازَعُ ويدّعيها كلّ من أراده»[٥٣] .

وهكذا فإنّ تاريخ المسألة اللغويّة من العصر الجاهليّ إلى القرن الهجريّ الثالث في العصر العبّاسيّ تاريخ حافل بجهود لغويّة متنوّعة نحسب أنّها تمّت بمنهجيّة علميّة قائمة على الاستقراء، ثمّ التحليل، ثمّ التفسير في الغالب الأعمّ؛ لأنّها لم تكن جهود أفراد نذروا أنفسهم لخدمة العربيّة بقدر ما كانت توجّهات أمّة جعل الله اللغة العربيّة لغة قرآنها المعجز بدليل تشجيع الخلفاء الموصول لجهود البحث اللغويّ في مختلف مستوياته تشجيعاً جعل اللغويين والنحاة يتفرّغون لعملهم العلميّ من غير أن ينشغلوا بأيّ همّ آخر من هموم الدنيا، بل إنّ كتب التراجم لا تذكر لكثير من النحاة واللغويّين عملاً يعتاشون منه سوى العمل اللغويّ.

الاستقراء النحويّ

الاستقراءُ لغةً: التتبّع من استقريت الشيء إذا تتبعته. واصطلاحاً هو الحكم على كلّيّ لوجوده في أكثر جزئياته. وقيل: هو تصفّح الجزئيات لإثبات حُكم كلّيّ لا يخلو من التسامح[٥٤] فيكون الاستقراء تتبّعاً منهجيّاً لجزئيات ظاهرة ما تتبعاً استقصائيّاً ويسمى بالاستقراء الكامل، أو جزئيّاً ويسمّى بالاستقراء الناقص، والأوّل منهما عزيز نادر صعب تحقّقه في الدراسات النحويّة التوصّل إلى قوانين مطّردة أو شبه مطّردة للظواهر الجزئية للغة عامّةً لا استقصاء الشواهد والأمثلة؛ فالنحوُ علمٌ بقوانين وقواعد توضّحها الشواهد وتثبت صحّتها لا العكس.

والاستقراء وسيلة، والأصل في الوسائل أن يستعملها مُستعمِلٌ مؤهّل في شيءٍ ما لغرضٍ ما استعمالاً مناسباً، فيصبح من شرط النجاح في استعمال الوسيلة أن يكون المستعمِل ناجحاً في استعمالها، وأن يكون الشيء المستَعْمَل فيه الوسيلة قابلاً للتأثّر بتلك الوسيلة، وأن يكون الغرض في النهاية ممّا يمكن تحقيقُه بتلك الوسيلة.

هدف الاستقراء النحويّ في العربيّة

لم يصبح النحوُ مشكلةً حقيقيّة تستلزم التقنين والتقعيد إلاّ بعد ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم باللغة العربيّة؛ إذ حصل ارتباط استلزاميّ، أصبحت العربيّة بموجبه من لوازم الإسلام، وكان الهمّ الأوّل للمعنيّين بالعربيّة سلامة القرآن الكريم في بنيانه

اللغويّ نحواً وصرفاً وصوتاً ودلالة ، ولتحقيق هذه السلامة كان الصوابُ المنهجيّ في الاستقراء أن ينطلقَ من النصّ القرآنيّ لا من لغات العرب أو لغة قبيلة بعينها ، فيكون الهدف من الاستقراء تقنين نحوٍ للعربيّةِ يتوافقُ مع عربيّة القرآن الكريم التي رأى اللغويّون الأوائل أنّها تمثّل العربيّة الفصحى الجامعة للعرب على اختلاف قبائلهم ، وتباعدِ أماكن سكناهم داخل الجزيرة العربيّة بدليل فهم العرب العام لنصّ القرآن الكريم .

ونميل إلى أنّ القرآن الكريم لا يمثّل لغة قبيلة بعينها ، ففيه ظواهر صوتيّة وصرفيّة ونحويّة ودلاليّة وأسلوبيّة[٥٥] من عدّة لهجات عربيّة كلّها شاف كافٍ ، نحو "ما" الحجازيّة و "ما" التميميّة ؛ لهذا نوافق الدكتور أحمد محمّد قدّور في قوله : «ومن هنا يبدو خطأ من يطالب النحاة واللغويّين بتسجيل كلّ لهجة على حدة»[٥٦] إذ إنّ الدراسات النحويّة انطلقت من نصّ واحدٍ واضح مفهوم لتقنين نحوٍ واحدٍ واضح مفهوم يمتاز بواحدة من ميزات النصّ القرآنيّ وهو أنّه جامعٌ موحّد ، فلو قعّد النحاة واللّغويّون كلّ لهجة على حدة لكان لدينا بدل النحو الواحد أنحاء عدّة ، فوَفْقَ أيّ نحوٍ سيكون تعليم العربيّة بغاية فهم النصّ القرآنيّ؟

لقد قادَ غضُّ البصر عن انطلاق الدراسات النحويّة من النصّ القرآنيّ الذي تتمثّل فيه عدة لهجات قادَ بعض الباحثين إلى انتقاد الاستقراء النحويّ ، فقال الدكتور حلمي خليل : «ولكنْ ، ثمّة خطأ أساسيّ وقع فيه هؤلاء العلماء عندما حكّموا هذه المبادئ الثلاثة -الجنس (العروبة) والمكان والزمان- في المادّة اللغويّة المسموعة ، وهو خلطهم بين المستويات اللغويّة المختلفة التي كانوا يأخذون عنها ، إذ اعتبروا كلّ ما يسمعونه ينتمي إلى مستوى واحدٍ هو العربيّة الفصحى ، ولم يفطنوا إلى أنّ ما يسمعونه ينتمي إلى مستويات متعدّدة ينبغي التفرقة الحاسمة بينها . فهناك مستوى اللغة الفصيحة أو المشتركة ، وهناك مستوى اللهجات ، وهناك مستوى الاستعمال اللغويّ في بيئات معينة . . . وهكذا أصبحنا نقرأ في كتب النحو عن "ما" الحجازيّة ، و "ما" التميميّة»[٥٧] .

وقد أخذ الدكتور محمد يوسف حبلّص على محاولة سيبويه المبكّرة في الكتاب

عيبين منهجيَّين ، منهما «أنّ هذه المادّة تنتمي إلى أكثر من عصر بحيث تتوزّع تاريخيّاً على أكثر من ثلاثة قرون ، وهو حيّز زماني يجعل المادّة غير متجانسة ، تارة لاختلاف المكان أو البيئة ، وتارة لاختلاف الزمان أو العصر الذي قيلت فيه»[٥٨] .

إنّ حديثَ النحاة عن "ما" الحجازيّة و "ما" التميميّة انعكاسٌ لتمثّل هذين الشكلين من عمل "ما" في القرآن الكريم ، فلو كانت "ما" في القرآن الكريم على شكلٍ واحد : حجازيّ أو تميميّ لَما عَنّى النحاةُ أنفسَهم بالحديث عن الشكلين ، وتفسير كلّ واحد منهما ، ولا سيّما أنّ التجانس المطلق خرافة ، قال جون ليونز تحت عنوان خرافة التجانس Fiction of homogenity : «وهي التسليم أو الافتراض بأنّ أعضاء جماعة لغويّةٍ معيّنة يتكلمون جميعهم اللغة نفسَها . . . فمن المعروف أنّ هناك فوارقَ واضحة إلى درجة ما في طريقة النطق accent ، وفي اللهجة dialect في كلّ الجماعات اللغويّة في العالم ، ذلك إذا استثنينا الجماعات الصغيرة جداً منها»[٥٩] ولذلك عندما نصفُ المادّة النحويّة بالتجانس فإنّنا نقصد التجانس النسبيّ لا المطلق[٦٠] . ولا يبعد أن يكون التجانس التاريخيّ كالخرافة ، لأنّ اللغة لا تتطور دفعة واحدة في وقتٍ واحد في كلّ أماكن وجودها .

نواة الاستقراء: العيّنة الأوّليّة

من المألوف في الاستقراء قبلَ تحديد حجم العيّنة تحليلُ نواة تحليلاً أوّلياً يتمّ على إثره الإعداد لدراسة العيّنة الموسّعة الممثلة للظاهرة ، ويمكن تسمية هذه النواة بالعيّنة الأوّليّة ، ولا شكّ أنّها في الدراسات النحويّة القرآنُ الكريم ؛ لهذا كان اللغويّون الأوائل في جلّهم من قرّاء القرآن الكريم ، مثل أبي الأسود الدؤليّ ، وعبدالرحمن بن هرمز الأعرج ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، والكسائيّ ، وبعيد عن الظنّ أن يتخيّر هؤلاء القرّاء النحاة من لغات العرب ما يخالف قراءتهم للقرآن الكريم بنية وتركيباً[٦١] .

من أهمّ النتائج الأوليّة لتحليل النواة - النصّ القرآنيّ - ما يأتي :

١- القرآن الكريم نصّ عربيّ في لغته ، فكلماته عربيّة وضعاً أو استعمالاً أو وضعاً

واستعمالاً ، ولغته ليست هجينة مولّدة من لغتين أو أكثر لبعدها عن التأثّر بلغات الجوار الجغرافيّ للجزيرة كالفارسيّة والحبشيّة والنبطيّة والسريانيّة وغيرها[٦٢] .

٢- القرآن الكريم نصّ مُعْرَبٌ إعراباً مطّرداً ، فيطرد فيه رفعُ الفاعل ونصب المفعول ، وجرّ المضاف إليه ، وما شابه من ظواهر العربيّة في الإعراب .

٣- ثمّة ظواهر تركيبيّة غير مطّردة في القرآن الكريم ، مثل : لغة أكلوني البراغيث .

٤- القرآن ثابت بالنقل الصحيح عن رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- تلقّاه وحياً عن طريق جبريل عليه السلام .

لقد حدّد اللغويّون الأوائل والنحاةُ مادّةَ الاحتجاج وَفْقَ النتائج السابقة ، فعلى هَدْي النتيجة الأولى استبعد اللغويّون الأوائل والنحاة لغات القبائل المجاورة لغير العرب ، قال ابن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) : «ففساد لغة هَمْدَان ، وحِمْيَر ، والأَزْد ، وخَوْلان من عرب اليمن لمجاورتهم لبني حام . وفساد لغة لَخْم ، وجُذام ، وغسّان لمجاورتهم القبط بمصر والنصارى بالشّام . وفساد لغة تَغْلب ، والنَّمر بن قاسط لمجاورتهم للروم . وفساد لغة تميم ، وعبد قيس لمجاورتهم فارس . وفساد لغة بكر بن وائل ، وبني حَنيفة لمجاورتهم للنَّبَط . وفساد لغة طيِّء لمجاورتهم للروم بالشّام»[٦٣] وهذا الاستبعاد مشروط بمجاورة غير العرب ، فبعض هذه القبائل كبني تميم كانت تنتشر على مساحة كبيرة من الجزيرة العربيّة ، لهذا تكون المجاورة شرط الاستبعاد لا التميميّة مثلاً .

وعلى هَدْي النتيجة الثانية استبعد اللغويون والنحاة اللهجات العربيّة التي تساهلت بالإعراب وأخلّتْ به كلهجات أهل الحضر عامّة ، قال ابن جنّيّ : «كلام أهل الحضر مُضاهٍ لكلام فصحاء العرب في حروفهم ، وتأليفهم ، إلاّ أنّهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح»[٦٤] والحظر على لغة أهل الحضر معلول بفساد الإعراب ، قال ابن جنّيّ : «ولو عُلِم أنّ أهلَ مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيءٌ من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذُ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر»[٦٥] .

وعلى هَدْي النتيجة الثالثة حرص اللغويّون والنحاة على البحث عن شواهد تؤيّد الظواهر التركيبيّة غير المطّردة في القرآن الكريم وعزو هذه الشواهد إلى قبائلها .

وعلى هَذْي النتيجة الرابعة اهتمّ اللغويّون والنحاة بصحّة الشواهد النحويّة ، فالشاهد الموضوع ليس حُجّة ، لأنّ هذه الشواهدَ شواهدُ على صحّة الظواهر اللغويّة عامة في القرآن الكريم ، ولهذا لم يكن -إن صحّت الرواية- أبو عمرو بن العلاء -أحد القرّاء- يحتجّ بأيّ بيت إسلاميّ . قال الأصمعي : «جلستُ إلى أبي عمرو عشر حجج ، فلم أسمعه يحتجّ ببيت إسلاميّ»[٦٦] .

مادّة الاستقراء: العيّنة الموسّعة

يمكن أن تعدّ النتائج الأوليّة لتحليل العيّنة الأوّليّة -القرآن الكريم- أسساً منهجيّة تهدّى بها جامعو العربيّة ، ولا سيّما العروبة والإعراب ، في تحليل مادّة ضخمة من الشعر ، والأمثال والحِكم والأقوال السيّارة وغيرها من أشكال التعبير الشعري والنثري ، مع أنّ الشِّعر ستأثر باهتمام جامعيّ اللغة أوّلاً والنحاة ثانياً ، لأنه محميٌّ بقوانين العروض ، ويمثّل النشاط الأدبيّ الأوسع انتشاراً بين العرب .

وثمّة قولة خطيرة تناقلتها الكتبُ قديماً وحديثاً في تبيان القبائل التي شملها الاستقراء الموسّع لمادّة العربيّة ، وهي قولة أبي نصر الفارابيّ : «والذين نُقلتْ عنهم اللغة ، وبهم اقتدي ، وعنهم أُخِذَ اللسانُ العربيّ من بين قبائل العرب ، هم قيس ، وتميم ، وأسد ، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكل في الغريب ، وفي الإعراب والتصريف ، ثمّ هُذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيّين ، ولم يؤخذْ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة ، فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قطّ . . .»[٦٧] .

إنّ خطورة هذا النصّ أنّه يصدر عن شيخ الفلسفة الحكيم أبي نصر محمّد بن محمّد بن طرخان بن أُوْزَلَغ التركيّ الفارابيّ المنطقيّ[٦٨] المتوفى سنة ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م ، وهو على علمه وجلالة قدره ليس نحويّاً ، وإنْ كان له اشتغال بالعربيّة ، وقولته لا تمثّل إلاّ اجتهاداً منه في تحديد القبائل التي احتجّ اللغويون والنحاة بكلامها ، والاجتهاد قد يصيب وقد يخطئ ، لهذا ليس من الإنصاف في التفكير العلميّ اتّخاذُ هذا النصّ مقياساً تُقاس به الأعمال النحويّة السابقة عليه ككتاب سيبويه ، ولا سيّما أنّ أبا نصر الفارابيّ في كتابه "كتاب الحروف" -والنصّ فيه[٦٩]- لم يوضّح منهجه في الوصول إلى هذه النتيجة الخطيرة ؛ لهذا من الحريّ بالبحث أن يفرغ باحث ما لدراسة الجغرافية النحويّة في كتاب

سيبويه أو كتاب معاني القرآن للفرّاء ، أو المقتضب للمبرِّد ؛ فقولة أبي نصر الفارابيّ غير دقيقة[٧٠] .

فسيبويه تقيّد بالنتائج الأوليّة التي ألمحنا إليها سابقاً ، ولم يتقيّد بالقيد الذي اجتهد في صوغه أبو نصر الفارابيّ بعده بقرنٍ ونصف ، فالضابط العام المنبثق من تلك النتائج قول سيبويه : «فاستعملْ من هذا ما استعملت العرب ، وأجزْ منه ما أجازوا»[٧١] لهذا استشهد بلغة الحجاز[٧٢] ووصَفها بأنها «اللغة العربيّة القديمة الجيّدة»[٧٣] في عدم الإدغام في نحو : اردُدْ ، ولا تردُدْ ، واستشهد بلغة أهل المدينة ، وبني تميم ، والعالية ، وبني سعد ، وبني سُليم ، وهُذيل ، وقيس ، وطيّء ، ومذحج ، وأسد ، وبكر بن وائل ، وخثعم ، وباهلة ، وبني ضبّة ، وأزد السراة ، وبني طهية ، وأهل عُمان ، ويشكر ، وفزارة ، وبني مازن[٧٤] .

ولا يعني استشهاد سيبويه بلغات هذه القبائل أنّها سواء ، بل يعني أنّها تماثل في بنيتها التركيبيّة والصرفيّة والدلاليّة والصوتيّة اللغة العربيّة كما يمثّلها القرآن الكريم ، وعليه تصلح أن تكون عينة موسّعة للتقعيد النحويّ ، ولا سيّما إذ أشحنا النظر عن قولة أبي نصر الفارابيّ[٧٥] .

الاستقراء النحويّ في ضوء الاستقراء العلميّ

درجة الدقة

ترى الدكتورة رجاء وحيد دويدري أن مستوى درجة الدقة والثقة بالنتائج التي يسعى الباحث إلى تحقيقها يتناسب تناسباً طرديّاً مع رغبة الباحث أو الباحثين في الحصول على نتائج دقيقة يُوثَقُ بها ، فكلما كان الباحثون راغبين في درجة عالية من الدقة والثقة كان عليهم زيادةُ حجم العينة المختارة للبحث ، لكي تكون نتائجُ العيّنة مقاربة أو مطابقة لنتائج عيّنة أخرى من الظاهرة ، وغير محتملة في الوقت نفسه للانحراف عن التمثّل الفعليّ للظاهرة[٧٦] .

ومن الواضح أن درجة الدقة قد تحققت عندما كانتِ النصوصُ المنتجة بالقواعد

والقوانين التي اكتشفها النحاة مماثلة في بنيتها التركيبيّة والصرفيّة لنصوص عيّنة الاستقراء بسبب حرص النحاة على تحقيق أعلى قدر من التجانس بين نواة العيّنة – القرآن الكريم– ونماذج العيّنة الموسّعة ، ولا يعني هذا أنّ النحاة صاغوا النتيجة قبل المقدمة عندما استبعدوا شيئاً من كلام العرب ، لأنّ اللغات التي شملها الاستقراء ليست قليلة ، فلم يكن من الممكن أن ينجح اللغويون والنحاة في صياغة نموذج نحويّ يضم لهجة حمير ولهجة تميم مثلاً للبون الواضح بينهما في النظام النحويّ ، ولم يكن من الممكن أن يقنّن النحاة كل لهجة على حدة مع تمثّل عدة لهجات في القرآن الكريم ، مثل : "ما" الحجازية و"ما" التميميّة .

في ضوء عدم إمكانية تقبّل هذين الاحتمالين يبدو اجتهاد النحاة مقبولاً وسليماً من وجهة نظر البحث العلميّ ، بل هو زيادة على ذلك منسجم تمام الانسجام مع هدفهم من تقنين العربيّة .

درجة التعميم

لدرجة التعميم علاقةٌ طرديّة مع حجم العيّنة(٧٧) ، فلا يمكن الوثوق بنتيجة مبنيّة على شواهد قليلة ، لأن تعميم تلك النتيجة سوف يتعارض مع ما هو ثابت من الظاهرة المدروسة ، لهذا يصبح التعميم قويّاً وعلميّاً عندما يتكئ على توزيع منتظم في الظاهرة ، يقول هاريس : طالما أنّه لا يوجد توزيع منتظم لصوت معيّن ، إذن يمكّن أن نستبعد ذلك الصوت باعتبار أنّه ليس بصوت لغويّ"(٧٨) .

إنّ رغبة اللغويّين والنحاة في تعميم نتائج استقرائهم جعلت بعضهم يرتحل إلى مواطن قبائل العرب في الجزيرة العربيّة لكي يعاين الظاهرة اللغويّة في بيئتها الطبيعيّة ، فيسجلها تسجيلاً علميّاً ينفي عن عمله فيما بعد صفة صنع القاعدة النحويّة ، كما أن تلك الرغبة هي التي جعلت بعض النحاة يمتحنون الأعراب ، والرواة للتوثّق من إتقانهم للعربيّة التي ينشدون إقامة نظام نحويّ وصرفيّ لها .

درجة التباين

تتحقق درجة التباين عندما ينصّ جامعو اللغة على وصفها كما هي ، فإنّ التباين

ظاهرة طبيعيّة ، لهذا يجب عزو بعض الظواهر التركيبيّة اللهجيّة إلى أصحابها ، إذ من المحال عدم وجود تباين مقبول في تمثّلات الظاهرة ، كما في النصّ على وجود (ذي) الطائيّة ، وإجراء (الذين) مجرى جمع المذكر السالم في لهجة هذيل ، وغيرهما .

قال ابن جنّيّ : «فإن قلت : زعمتَ أنّ العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها ، وقد تراها ظاهرة الخلاف ؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازيّة ، والتميميّة ، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازيّة ، وترك ذلك في التميميّة ، إلى غير ذلك ، قيل : هذا القدر من الخلاف لقلّته ونَزارته محتقر غير محتفل به ، ولا معيج عليه ، وإنّما هو في شيء من الفروع يسير . فأمّا الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خلاف فيه ، ولا مذهب للطاعن به . . . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه -على قلّته وخفّته- إلاّ له من القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حشواً قليلاً وحشواً مهيلا لكثر خلافها وتعادت أوصافها ، فجاء عنهم جرّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول به والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ، بل جاء عنهم الكلام سدي غير محصّل وغُفْلا من الإعراب ، ولا مستغنى بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طرد أحكامه»[٧٩] .

فابن جنّيّ أدرك أنّ درجتي التعميم والتباين متكاملتان ، فالتعميم يعكس الاطّراد ، والتباين يعكس الشذوذ غالباً ، وهو مما لا يمكن استبعاده من أي نظام لغويّ ، فالاستقراء يحتوي التنوّع ويتقبله .

وتصبح درجة التباين سلبيّة عندما ينتج عن تحليل العيّنة نتائج متناقضة ، أي وجود قاعدة قاتلة لقاعدة أخرى كتقعيد أن الفاعل منصوب ومرفوع في وقت واحد .

النجاح في الاختبار

من شروط استحقاق عيّنة البحث لأيّ ظاهرة صفة "العلميّة" أن تكون النتائج التي نحصل عليها من تحليل العيّنة مماثلةً لنتائج تحليل عيّنة أخرى من الظاهرة نفسها وبالشروط نفسها ، وهذا يتحقّق بعدة طرق : منها اختبار النتائج على نصوص لم تدخل العيّنة ، لكنها تمثّل الظاهرة نفسها ، يقول هاريس : «يصبح تحليل عيّنة لغويّة للذين

يهتمّون بالنتائج اللغويّة Linguistic Results مسألة تدعو إلى الاهتمام عندما يكون متماثلاً عمليّاً مع التحليل الذي يمكن الحصول عليه بطريقة مشابهة من أيّ عيّنة كبيرة للمادة اللغويّة المأخوذة من اللهجة نفسها . . . عندما تكون هذه هي الحالة ، إذن يمكن أن تعدّ العيّنة التي تمّ تحليلها أنموذجاً وصفيّاً كاملاً للغة . . . عندما يجد عالم اللغة بأنّ إضافة مادّة جديدة على عيّنته اللغويّة لا ينتج عنها شيء غير موجود في تحليله الأوّل ، عندها يمكن أن تعدّ عينة ملائمة ومناسبة»[٨٠] .

لعلنا لا نجاوز الصواب إذ ذهبنا إلى أنّ نحاة العربيّة حققوا هذا المعيار من معايير الاستقراء العلميّ غيرَ مرّة ، فهم لم يذهبوا إلى الجزيرة العربيّة دفعة واحدة ، مّا يعني أنّ كل من كان يذهب كان يستطلع عيّنة ما ويأتي بها ليقوم هو أو زملاؤه بتحليلها ، وتتكرّر الرحلات إلى البيئات اللغويّة الطبيعيّة وتتكرّر النتائج من غير تسجيل اختلاف جذري أو جوهريّ حتى بدأت محاولات التأليف النحويّ التي أتت أكلها في كتاب سيبويه .

وكتاب سيبويه لا يمثل نهاية الاستقراء ؛ لأنّ جهود الكوفيّين بدأت مع ظهوره ، إذ ذهب الكسائيّ إلى البادية يشافه الأعراب ، وعندما رجع لم يخرج بنتائج تقعيديّة ذات جدوى علميّة تؤدي إلى تغيير النتائج التي توصّل إليها البصريون ، والمقصود بالنتائج النتائج الوصفيّة لا المعياريّة ، فتصنيف جملة : «زيدٌ حَضَرَ» عند البصريين ضمن الجمل الاسميّة ، على حين أنّها عند الكوفيين من الجمل الفعليّة ، ولكن هذا الاختلاف في التصنيف اختلاف معياريّ لا وصفيّ فالجملة هي هي لم تتغير في ضبطها أو نطقها ، ولعلّ من أسباب انزواء النحو الكوفيّ أنّه لم يقدم أدلة كافية على وجود أخطاء علميّة تتجاوز سمة التباين في العيّنة التي اعتمدها البصريّون للتقنين والتقعيد .

كفاية الاستقراء الناقص

كتب باروخ برودي في مقدمة كتاب "قراءات في فلسفة العلوم" : «يظنّ كثير من الناس أن ما يشغل العلماء أساساً هو جمع المعلومات حول أشياء ووقائع بعينها ، لكنّ المطّلع على أي كتاب تدريسيّ في العلم يجد عوضاً عن ذلك كثيراً من القوانين والنظريات ، كما يجد أنّ عدد المعلومات المتعلقة بأشياء أو وقائع بعينها أقلّ بكثير مّا

يتوقعه ذلك الظانّ ، هكذا يستبان أن مهمة العلم الأساسيّة إنما تكمن في صياغة القوانين ، وفي طرح شواهد تشدّ من أزرها»[٨١] .

إنّ الاستقراء التامّ الكامل للظاهرة اللغويّة أمر متعذّر عدا أنّه غير مطلوب لإقامة نموذج مقعّد مفسِّر للظاهرة ، ذلك أنّ العيّنة اللغوية يمكن أن تكون من راوٍ واحد فقط[٨٢] لأنّ أي راوٍ يحمل فيما يرويه سمات النظام اللغويّ للجماعة اللغويّة كاملة ، وإن وُجِد تباين فهو في حدود الوصف الإيجابيّ الذي لا يُميت بعض القواعد ، لكنّ الأمر في تقنين النحو العربيّ جرى على درجة أعلى من الدقّة ، فسمع اللغويّون والنحاة من جمّ غفير من أعضاء الجماعة اللغويّة التي تُرتضى عربيتها ، وهذا الجمّ مما يحال عليه الكذب أو الوضع ، ولا سيّما أنّنا نستطيع أن نعدّ المدة الزمنيّة بين أبي الأسود الدؤليّ المتوفّى سنة ٦٩هـ والخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفّى في حدود سنة ١٧٥هـ مدة طويلة نسبياً للتوثّق من دقة المادة التي شملها الاستقراء ، مما يجعل القرن الهجريّ الأول من تاريخ النحو العربيّ قرن الاستقراء ، وهذا الاستقراء ينبغي له أن يتوقف عند حدّ ما لكي تبدأ مرحلة صياغة القوانين التفصيليّة للظاهرة وما يصاحبها من ظهور النماذج التفسيريّة المتمثلة بالنظريّة النحويّة ؛ لأنّ الاستقراء نفسه ليس هدفاً بل هو وسيلة لتحقيق الهدف الأسمى وهو الصياغة العلميّة للظاهرة أي تحويل الوصف إلى معيار ، لأنّ طول مرحلة الوصف أو عدم تجاوزها يُبقي النشاط النحويّ في أوّل درجاته بل قد يتضاءل حدّ الانقراض ، كما في انزواء النحو الكوفيّ .

وفي كتب النحو إشارات إلى الاستقراء كما في قول الكيشيّ : «المعارف خمس بالاستقراء»[٨٣] و«العدل والوزن لا يجتمعان بالاستقراء»[٨٤] .

الشاهد النحويّ

ما من شك أن مادّة الاحتجاج هي الشاهد على صحة نتائج تحليل عينة الاحتجاج ، ولكن هذا لا يعني أن يحمل النحوي معه بصفة دائمة أحمالاً كبيرة من الشواهد يثقل بها كتابه أو درسه ، فالهدف من الشاهد النحويّ في العربيّة الاستشهاد به على صحّة القاعدة النحويّة ، والقواعد النحويّة تجاه هذا الهدف على نوعين :

النوع الأوّل : القواعد النحويّة العامة مثل قاعدة رفع الفاعل أو نصب المفعول أو جزم الفعل المضارع ، وهي القواعد التي تُسمّى بأصل الباب .

النوع الثاني : القواعد النحويّة التفصيليّة التي تبحث في تفصيلات دقيقة للظاهرة النحويّة قد لا تكون شائعة في الاستعمال ، مثل حذف صاحب الحال أو حركة المفعول به بين التقديم والتأخير أو المبتدأ بين الحذف والتأخير جوازاً ووجوباً ، أو . . . إلخ .

إنّ الأصل أنّ النوعَ الأول مُستغنٍ عن الشاهد لأنّه ثابت بالضرورة لكثرة تواتره في النصوص ، أمّا النوع الثاني فقد يكونُ ممثلاً لشيء نادر أو شاذٍّ فيفتقر حينئذ لشاهد تتكئ عليه القاعدة ؛ لهذا لا يشترط في الكتب التعليميّة أن تكون معتمدة اعتماداً تاماً على الشواهد ، لأنّ القاعدة العامة ليست متّهمة حتى يأتي الشاهد عليها ليبرئها ، ويرفع ما لحق بها من تهمة ؛ لهذا ندعو بصدق إلى عدم تحوّل مادّة النحو العربيّ إلى مادّة في دراسة الشواهد تُشرح وتُحلل ويُمتحن الطلبة فيها كأنّ النحو العربيّ منظومة من الشواهد وحسب ، إذ يمكن أن تكون مادّة النحو العربيّ مادّة حيّة بنصوص حيّة تمثّل القواعد العامة مع الاحتفاظ بالشواهدِ شواهدَ على ما شذّ أو ندر من أساليب العربيّة ، أو التنويع في عرض الشواهد[٨٥] ، لأنّ الذي يبدو لنا أنّ النحاة عندما اختبروا القواعد التي توصّلوا إليها بالاستقراء وجدوا قواعد يمكن أن تولّد عقلياً بطريقة رياضيّة فبحثوا عن شواهد تؤيدها أو تنفيها ، ووجدوا نماذج شاذّة مفتقرة إلى الشاهد ، أو توصلوا إلى قواعد ذات توزيع منتظم قليل فدلّلوا على وجوده بالشواهد[٨٦] أي أن الشاهد كان وسيلة لا غاية[٨٧] .

العصمة اللغويّة

تتكوّن أيُّ جماعة لغويّة من مجموعة من الناس تتداولُ فيما بينها لغة مشتركة في المستوى الدلاليّ والصوتيّ والصرفيّ والنحويّ ، وهذه الجماعة اللغويّة قد تُعَدُّ بالأفراد القليلين ، وقد تكون معدودة بملايين الأفراد ، فليس العددُ أساسَ اشتراك أي جماعة لغويّة في لغة ما ، لكنّ العدد يحمل بالضرورة دلالات متباينة ، منها أنّ الجماعة اللغويّة كلما زاد عدد أفرادها المتكلمين بلغتها زاد احتمال ظهور التباين اللغويّ بينهم ، وقد

يأخذ هذا التباين شكل لهجات ضمن إطار اللغة الجامعة ، كما في لهجات اللغة العربيّة . وقد يؤدي هذا التباين لأسباب مختلفة إلى تكوّن لغة جديدة أو لغات جديدة ، كما في القول المتداول عن انبثاق اللغات الأكـدية والبابليّة والفنيقيّة والكنعانيّة وحتى العربيّة من أصل ساميّ واحد هو اللغة الساميّة الأمّ .

ومن دلالات العدد أنّه كلما زادَ عدد أفرادِ الجماعة اللغويّة زاد احتمالُ ظهور عيوب النطق بينهم لأسباب مختلفة ، فـسيكون بينهم "المُفصح" الذي يُوضح عمّا يريد بلغة "سليمة" دلاليّاً وصوتيا وصرفيا ونحويّاً ، وسيكون بينهم "المعوق لغويّاً" الذي يعاني عيباً نطقيّاً ما ، مثل الحُبْسة ، وقد ذكر العوتبيّ من القرن الخامس الهجريّ مجموعة من علل النطق وعيوبه مثل الرُّتّة والتمتمة والتأتأة والفأفأة والعُقلة والحُبْسة واللّفف والغمغمة والطمطمة وغيرها[٨٨] وهذه عيوب نطقيّة ينبغي على جامع اللغة أن يكون على وعي بها ليتجنّب عدّها شكلاً من أشكال النطق الصحيح .

ومن دلالات العدد الكبير تفاوتُ الناطقين في الصفات العقليّة والخُلقيّة والخَلْقيّة ، فمنهم الذكيّ اللبيب ، والعييّ الغريب ، والكبير والصغير ، والذكر والأنثى ، والخجول والحييّ والجريء ، ومنهم الذي يميل إلى العزلة والانطواء على نفسه ، ومنهم الذي يصل الناس ويشاركهم في شؤونهم ، ومنهم المريض السقيم ، والصحيح السليم ، ومنهم . . . ومنهم . . .

ومن دلالات العدد الكبير صعوبة الاستقراء الكامل التام للغة إن لم نقل استحالة الاستقراء .

ومن أهمّ دلالات العدد الكبير للمتكلمين باللغة الواحدة أنّهم غير معصومين من الخطأ الذي قد يقع فيه واحد منهم أو أكثر في المستوى الدلاليّ أو الصوتيّ أو الصرفيّ أو النحويّ ، لكن من المحال أن يجمعوا على خطأ واحد ، لهذا هناك عصمة عامّة تعمّ المتكلمين باللغة تعصمهم من الإجماع على خطأ ما ؛ قال ابن جنّيّ : «أفتُجمع كافّة اللغات على ضعف ونقص؟»[٨٩] وهذا يعني أنّه يمكن أن يخطئ عربيّ أو أعرابيّ إذ أفرد ابنُ جنيّ في خصائصه باباً عنوانه "باب في أغلاط العرب"[٩٠] وقبله الفرّاء عدّ من يقول في "ربا" "ربأ" من غير أن يقصد الربيئة غلطاً ، واعتذر من العرب فيه بقوله :

«فهو من غلط قد تغلطه العرب»[٩١] ، وقبلهما قال سيبويه : «واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون . . .»[٩٢] .

وقد وافق علمُ اللغة الحديث جامعي العربيّة ونحاتها في الإقرار بإمكانية "غلط" المتكلم على المستوى الجزئيّ أو الفردي من الجماعة اللغويّة ، فقد عدّ ماريو باي من الخطأ الأيدولوجي ما يقال عن المتكلم الوطني والاعتقاد بأنّه لا يخطئ[٩٣] ، فالخطأ الفرديّ أمر واقع مقبول يعالجه النحاة بفرز الجماعة اللغويّة ، وباختبار أفرادها بهدف الوصول إلى أقصى ما يمكن من الثقة بالمادّة اللغويّة ، وقد علّل أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ/ ٩٨٧م) الخطأ الفرديّ الجزئيّ بقوله : «إنّما دخل هذا النحو في كلامهم ، لأنّهم ليست لهم أصولٌ يراجعونها ، ولا قوانينُ يعتصمون بها ، وإنّما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به ، فربّما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصْد»[٩٤] لهذا لم يستفصح ابن جنّيّ فتحَ الحرفِ الحلقيّ في نحو (يعدو) من أبي عبدالله الشجريّ الأعرابي ، فحدّث قائلاً : «وسمعت الشجريّ أبا عبدالله غير دَفْعة يفتح الحرف الحلقيّ في نحو (يعدو) ، وهو محموم ، ولم أسمعها من غيره من عُقيل ، فقد كان يردُ علينا من يُؤنس به ، ولا يبعد عن الأخذ بلغته . وما أظنّ الشجريّ إلاّ استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقيّ بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديّين»[٩٥] .

ولا يعني اختبارُ النحاةِ بهدف التوثّق والاطمئنان الأعرابَ ولغتهم أنّهم يجعلون من مقاييسهم أصلاً يفرّعون عليه كلام العرب ، فالأصل بخلافه تماماً ، فجمهور النحاة يقرّون أنّ الأصل في الحرف المختصّ بالاسم أن يعمل الجرّ ، وقد وجدوا العرب أطبقت على النصب "بإنّ وأخواتها" مع أنّها مختصة بالاسم[٩٦] ، فما دعاهم هذا إلى تخطيء العرب ، بل جلّ ما فعلوه أن التمسوا للعرب وجهاً لأنّ كلام العربِ أصلٌ ، غيرُه لاحقٌ به ومستمدٌ منه .

وجامع اللغة ومن بعده النحويّ إنْ وثق بكلام ينبغي أن يبني عليه ، لا يراوح مكانه لا يفعل شيئاً سوى التشكك ، وقد استهل ريتشارد جفري مقاله عن "تقويم الفروض العلميّة وقبولها" بقولة رونز : «من البيّن أنّ العلماء يُصدرون أحكاماً معياريّة ، ذلك أنّه ليس هناك فرضٌ يتمّ التحقّق منه كليّة ، ولذا فإنّ العالمَ حين يقبل فرضاً إنّما يقوم

باتّخاذ قرار، مفادُه أنّ الشواهد على درجة كافية من القوّة، أو أنّ احتمالَ الفرضِ عالٍ لدرجة تسوّغ قبوله»[٩٧]. وقد أدرك هذا المغزى ابنُ جنّيّ، فقال: «فإنْ قلت: فما يؤمنك أن تكون كما وجدْتَ في لغته -الأعرابي- فساداً بعد أن لم يكن فيها فيما علمت أن يكون فيها فسادٌ آخر فيما لم تعلمه؟ فإن أخذتَ به كنت آخذاً بفاسد عروض ما حدث فيها من الفساد فيما علمت. قيل: هذا يوحشك من كلّ لغة صحيحة، لأنّه يتوجّه (يلزم) منه أن تتوقّف عن الأخذ بها مخافةَ أن يكون فيها زيغٌ حادثٌ لا تعلمه الآن، ويجوز أنْ تعلمه بعد زمان، كما علمتَ من حال غيرها فساداً حادثاً لم يكن فيما قَبْلُ فيها. وإن اتّجه هذا انخرط عليك منه ألاّ تطيبَ نفساً بلغة، وإن كانت فصيحة مُستحكمة، فإن كان أخذُك بهذا مؤدياً إلى هذا رفضته ولم تأخذْ به، وعملت على تلقّي كلّ لغة قويّة مُعْرَبة بقبولها واعتقادِ صحّتها، وألاّ توجّه ظِنّةً إليها»[٩٨].

لقد كان النّحاةُ الأوائل على وعي بما يمكن أن يوجّه إلى قوانينهم المبنيّة على الاستقراءِ من انتقاد، فنصّوا على وثاقة المسموع، وفصاحته، وسلامته وعربيّته وقبولهم لها، ورضائهم عنها، ففي كتاب سيبويه: «وسمعنا من العرب من يقول ممّن يوثق به»، و«سمعناه ممّن يوثق بعربيّته»، و«أنّ ناساً من العرب يوثق بعربيّتهم»، و«قال قوم من العرب تُرضى عربيّتهم» و«سمعنا العرب الفصحاء» و«سُمع من العرب الموثوق بهم» و«سُمع هذا البيت من أفواه العرب» و«هذا قول جميع من تثق بعلمه وروايته عن العرب»[٩٩] فالنصّ على معايير السلامة حماية للقاعدة النحويّة حتّى إذا ما اطمأن العرب والنحاة إلى سلامة معاييرهم تخفّفوا من النصّ على معايير سلامة المنقول؛ إذ لا نقع على هذه التعبيرات في كتب المتأخرين كشُرّاح الألفيّة.

وعلماء اللغة عامّة ليسوا بمعصومين من الخطأ، لكن يجب أن نوضّح أمرين اثنين:

أولهما: علماء اللغة الذين جمعوا اللغة ووصفوها معصومون في عامّتهم من الخطأ، فليس من الإنصافِ العلميّ أن نظن أنّ الفاعل كان مختوما بفتحة لكنّ علماء اللغة هم الذين أخطأوا وذهبوا إلى أنّه مختوم بالضمة لأنّ في هذا اتّهاماً أخلاقيّاً لهم قبل أن يكون علميّاً، ولا نصيب له من الصحّة، فقد أفرد ابن جنّيّ بابا في خصائصه عنوانه «باب في صدق النّقلة وثقة الرواة والحَمَلة» أثبت فيه صِدْقَهم في النقل عن العرب[١٠٠].

ولا يُشترط في ناقل اللغة أن يصبح نحويًا متميزاً في الغوص على أنحاء كلام العرب ، فقد كان أبو عبيدة (ت٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) من أحفظ الناس للغة والأخبار لكنه كان مُصَحِّفاً في النحو والصرف ، قال أبو عثمان المازنيّ ، قال لي أبو عبيدة : ما أكذبَ النحويّين! يقولون : إنّ هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث ، وسمعت رؤبة ينشد :

فكَـــرَّ في علقى وفي مُكـــور

فقلت له : ما واحد العلقى؟ فقال : علقاة . قال أبو عثمان : فلم أفسّره له ، لأنّه كان أغلظَ من أن يفهم مثل هذا[١٠١] ؛ لهذا قيل : اللغة اتّباع والنحو ابتداع ، فاللغويّ يقلّد العرب في كلامها ، ويقول : قالت العرب ، والنحويّ يقول : هذا على القياس وهذا وفق القاعدة ، سمعه من العرب أم لم يسمعه .

ثانيهما : يمكن أن يقع الخطأ بقلة في تحليل اللغة وتفسيرها ، لهذا كان من فُرق له عن علة صحيحة وطريق نهجة على مذهب صحيح سليم ، فقد حُكي أنّ الفرّاء على جلالة قدره فسّر "الجرّ" بأنّه "أصل الجبل" ، وهو تصحيف منه وسهو ، فالصواب أنّ "الجُراصن" هو الجبل[١٠٢] .

وهكذا يكون من تمام إيفاء الاستقراء النحويّ حقّه في ضوء الاستقراء العلميّ البحثُ في صفات العلماء الذين قاموا بالاستقراء والتحليل ، وردف هذا البحث باستضاءة أشكال الاختبارات اللغويّة التي اتخذها أولئك العلماء وسيلةً للوصول إلى أقصى درجة ممكنة من التوثّق العلميّ .

الشخصيّة العلميّة لعلماء اللغة والنحو

ليس من السهل تجريدُ مجموعة من الصفات يلتقي فيها المشتغلون بالبحث اللغويّ من جامعي اللغة واللغويّين والنحاة ، ذلك أنّ هؤلاء المشتغلين بالبحث اللغويّ بَشَرٌ تتجاذبهم ما تتجاذبُ البشر كافة من هموم وأحزانٍ وأفراحٍ وميولٍ وأمزجة ؛ لهذا نتجاوز في دراسة الشخصيّة العلميّة لهم الصفاتَ غير العلميّة كالبخل أو الكرم ؛ لأنّه من المألوف أن يكون بين الشخصيّة العلميّة والشخصيّة الاعتياديّة الحياتيّة للمشتغلين في الحقل اللغويّ شيء من التباين ، وإن كان العلم يؤثّر في أهله على نحوٍ ما .

ونوافق الدكتور فؤاد زكريا في إقراره بأمرين ينبغي الاعتراف بهما في دراسة شخصيّة العالم ، أولهما : أنّ هناك دائماً استثناءات ، وثانيهما أنّ هذه الصفات هي الحدّ الأدنى المشترك ، ولا يعني تحقّقها أن يصبح المرء عالماً بحق[١٠٣] فإذا استطعنا -وهو ممكن- أن نخزّن موسعة لغويّة على قرص مدمج يشغله الحاسوب فلا يعني هذا أنّ الحاسوب أصبح عالماً .

ويُهيأ لي أنّ صفات المشتغلين بالبحث اللغوي -ولا أجاوز القرن الرابع- تتحدّد على ضوء التفطّن لأبعاد الأسئلة الآتية :

- هل نثق بما ينسبه المشتغل بالبحث اللغوي إلى العرب والعلماء من أقوال وآراء؟
- هل نقرّ بالمعرفة اللغويّة التي حصّلها ذلك المشتغل بالبحث اللغويّ؟
- هل كان المشتغلون بالبحث اللغويّ أبرياء من تهمة التحيّز العلميّ بأشكاله المختلفة؟

وعلى هَدْي الأسئلة السابقة نبحث في الموثوقيّة ، والمعرفيّة ، والموضوعيّة بوصفها -فيما نرجّح- أبرز خصائص الباحث العلميّ .

الموثوقيّة

الموثوقيّةُ أو الثقةُ مصطلحٌ يُستعمل للدلالة على براءة المشتغل بالبحث اللغويّ من الكذب في النقل أو الخلط أو الوضع أو ما شابه ، مما يقع في دائرة الريبة والشكّ ، وعادة لا يُصْدِرُه العلماءُ إلاّ عن تحرٍّ وتقصٍّ لسيرة المشتغل بالبحث من الناحية العلميّة بالدرجة الأولى ؛ لهذا لا يؤخذ على محمل الشكّ إلاّ إذا وقع اختلاف في توثيق شخص ما ، أمّا الاتّفاق على توثيق شخص ما فهو دليل يمكن الاطمئنان إليه والبناءُ عليه ما لم يظهر في سيرة الشخص شيء لم يطّلع عليه أولئك العلماء الموثّقون له ، ويندرُ أن يحدث ، ولهذا سنستعرض موقف العلماء من توثيق علماء اللغة والنحو .

كان أبو الأسود الدؤليّ (ت٦٩هـ/ ٦٨٨م) بصريّاً ثقة في الحديث واللغة والنحو[١٠٤] ، وهو شاعر فصيح ممّن يحتجّ بشعره في اللغة والنحو[١٠٥] .

وكان نصر بن عاصم الليثيّ (ت٨٩هـ/ ٧٠٩م) قارئاً فقيهاً عالماً بالعربيّة فصيحاً غير متّهم[١٠٦] .

وكان عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت١١٧هـ/ ٧٣٥م) إماماً مُلمّا بالعربيّة والقراءة عالماً بكلام العرب ولغاتها شديد التجريد للقياس[١٠٧] .

أمّا عيسى بن عمر الثقفيّ (ت١٤٩هـ/ ٧٦٦م) فقد كان ثقة فصيحاً عالماً بالعربيّة والنحو والقراءة ، شافه الأعراب وأخذ عنهم ، ولم يكن يَدَعُ الإعرابَ لشيء ، وله كتابان في النحو : أحدهما الإكمال ، والآخر الجامع[١٠٨] ، وهما فيما يبدو محاولة أوليّة لتحليل كلام العرب بعد جمعه ، إذ بنى قوانينه النحويّة في كتابيه على الأكثر المطّرد[١٠٩] ، قال ابن جنّيّ : «فجعل أهل علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً ، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً[١١٠]» وهو ما كان يسميه عيسى بن عمر "اللغات"[١١١] .

وأمّا أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ/ ٧٧٠م) فكان من جِلّة القرّاء والموثوق بهم واسع العلم بكلام العرب ولغاتها وغريبها[١١٢] ، قال فيه يونس : «لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كلّه في شيء واحد لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يؤخذ كلّه»[١١٣] .

أمّا الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت١٧٥هـ/ ٧٩١م) فإمام العربيّة الثقة الذي يضرب به المثل[١١٤] ، قال أبو حيّان الغرناطيّ في مدحه[١١٥] :

إمـام الورى ذاك الخليل بن أحـمـد ... أقرّ له بالسبق فـي العلـم حاسـدُه
وبالبـصـرة الغـرّاء قـد لاح فـجـرُه ... فنـارتْ أدانيـه وضـاءت أباعـدُه
ذكـيّ الورى ذهناً وأصـدقُ لهـجـة ... إذا ظـنّ أمـراً قلت مـا هـو شـاهـدُه
هو الواضعُ الثـاني الذي فـاق أوّلاً ... ولا ثالث في الناس تُحصى مقـاصـدُه
فـقـد كـان ربّاني أهـل زمـانـه ... صبوم قيوم راكـع الليـل سـاجـدُه

وكان تلميذُ الخليلِ بنِ أحمد عمرَو بنَ عثمان المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م)

ثقة غير متّهم سمع الأعراب في البصرة ، والثقات من العلماء أمثال عيسى بن عمر ، وأبي الخطّاب الأخفش ، ويونس بن حبيب ، وأبي زيد الأنصاريّ ، والخليل[116] .

وكان يونس بن حبيب البصريّ (ت١٨٣هـ/ ٧٩٩م) أميناً في النقل صادقاً في القول مخلصاً للعلم[117] «سمع من العرب كما سَمع من قبله»[118] .

وكان المفضّل بن محمّد الضبّيّ من أكابر الكوفيّين علاّمة راوية للآداب والأخبار وأيّام العرب موثّقاً في روايته عند الكوفيّين والبصريّين[119] .

وكان علي بن حمزة الكسائيّ (ت١٨٩هـ/ ٨٠٤م) من القرّاء السبعة ، لقي الخليل ابن أحمد ، وجلس في حلقته ، فقال رجل من الأعراب : تركتَ أسداً وتميماً وعندهما الفصاحة ، وجئت إلى البصرة؟ وقال للخليل بن أحمد : من أين علمك هذا؟ فقال : من بوادي الحجاز ونجد وتهامة . فخرج الكسائيّ ، وأنفدَ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه[120] ، وقد وصفه تلميذه الفرّاء ، فقال : «وكان والله ما علمتُه إلاّ صدوقاً»[121] .

وكان أبو محمّد يحيى بن المغيرة اليزيديّ (ت ٢٠٢هـ/ ٨١٧م) صحيحَ الرواية ثقة صدوقاً ، ومع ما يشاع عنه من تحيّز للبصريّين إلاّ أنّ له قصيدةً في رثاء محمد بن الحسن صاحبِ أبي حنيفة ، والكسائيّ ، منها قوله[122] :

أسيت على قاضي القضاة محمد ... فأذريتُ دمعي والفؤاد عميدُ

وأقلقني موت الكسائيّ بعده ... وكادت بي الأرض الفضاء تميدُ

هما عالمانِ أوديا وتخرّما ... وما لهما في العالمين نديدُ

وكان محمّد بن المستنير المعروف بقطرب (ت٢٠٦هـ/ ٨٢١م) موثّقاً فيما يُمليه عن الأعراب والعلماء[123] .

وكان الفرّاء (ت٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) إماماً ثقة ، وَثّقَهُ الكوفيّون والبصريّون وله سماع عند العرب وبعض العلماء[124] ، وكان يشترط الوثاقة فيمن ينقل عنه من العلماء ، ففي تحديد معنى كلمة "فضحكتْ" من قوله تعالى : ﴿ وامرأته قائمة فضحكتْ ﴾ [سورة

هود ، الآية ٧١] ذكر أنّه يقال : «فضحكتْ» : حاضَتْ ، فعقّب قائلاً «فلم نسمعه من ثقة»[١٢٥] .

وأمّا الأصمعيّ عبدالملك بن قُريب (ت ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) فقد وصفه الذهبيّ بأنّه «الإمام العلاّمة الحافظ ، حجّة الأدب ولسان العرب»[١٢٦] وكان صدوقاً[١٢٧] ثقة[١٢٨] .

وكان أبو زيد الأنصاريّ سعيد بن أوس (ت٢١٥هـ/ ٨٣٠م) ثقة ، وهو المقصود بقول سيبويه «سمعت الثقة»[١٢٩] ، وقد نصّ في أوّل نوادره على سماعه عن فصحاء العرب ، فقال : «لستُ أقول : قالت العرب إلاّ إذا سمعته من هؤلاء : بكر بن هوازن ، وبني كلاب ، وبني هلال ، أو من عالية السافلة أو من سافلة العالية»[١٣٠] .

وقد تحوّل اللغويون والنحاة في القرن الثالث الهجريّ إلى ملاقاة أعراب أقحاح في البصرة والكوفة وبغداد ، فكانوا إذا اطمأنوا إلى فصاحتهم أخذوا عنهم اللغة ، مثل ابن السِّكّيت (ت٢٤٣هـ/ ٨٥٧م) وابن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م) وقد عمل الدكتور محمّد حسين آل ياسين مسْرَدًا بأسماء الأعراب الذين نُقلت عنهم اللغة حتى نهاية القرن الثالث الهجريّ ، ضمّ ستة وتسعين أعرابيّاً ، بينهم خمس أعرابيات ، وعامة هؤلاء الأعراب من قيس وتميم وأسد[١٣١] .

فعامّة علماء اللغة والنحو الأوائل من الثقات ، ارتحل بعضهم إلى البوادي ، وسمعوا من فصحاء العرب ، ولقي بعضُهم الأعرابَ الرواةَ في حواضر العراق الثلاث ، مما يعني أنّهم قد تزوّدوا بما يسمّى بالراوي اللغوي[١٣٢] Informant بالارتحال إليه أو الالتقاء به في الحواضر ، وبهذا أبعدوا عن أنفسهم وعن القواعد التي بنوها على سماعهم شبهة الوضع أو النّحل أو تقويل العرب ما لم تقل .

المعرفيّة

تزخر كتب التراجم والأخبار بروايات كثيرة عن سعة حفظ اللغويين والنحاة ومعرفتهم باللغة وغريبها ، وبفصيحها وعليلها ، وبالشعر والشعراء ، وبتواريخ العرب وقبائلها ومنازلها ، من ذلك ما يقال من أنّ «الأصمعيّ كان يحفظ ثلث اللغة ، وكان أبو زيد يحفظ ثلثي اللغة ، وكان الخليل يحفظ نصف اللغة ، وكان أبو مالك عمرو بن كركرة يحفظ اللغة كلّها»[١٣٣] .

ورُوي عن الأصمعيّ أنّه قال : «أحفظ عشرة آلاف أرجوزة»[١٣٤]، وفي رواية ثانية «أربعة عشرة ألف أرجوزة»[١٣٥]، وفي ثالثة : «ستّ عشرة ألف أرجوزة»[١٣٦].

وكان أبو عمرو الشيبانيّ (ت٢٠٦هـ/ ٨٢١م) حافظاً للغة عالماً بأشعار القبائل ، جمع أشعار نيّفاً وثمانين قبيلة[١٣٧]. أمّا عليّ بن المبارك الأحمر (ت٢٠٦هـ/ ٨٢١م) مؤدّب الأمين فقد كان يحفظ أربعين ألف بيت شاهداً في النحو سوى ما كان يحفظه من القصائد وأبيات الغريب[١٣٨].

وكان الرياشيّ العباس بن الفرج (ت٢٥٧هـ/ ٨٧٠م) يقول : «تحفّظتُ كتب أبي زيد ودرستُها إلاّ أني لم أجالسْه مجالستي للأصمعيّ ، وأمّا كتب الأصمعيّ فإنّي حفظتها»[١٣٩].

وكان أبوَا العبّاسين : المبرِّد وثعلب موصوفين بسعة المعرفة وغزارة العلم .

أمّا المبرِّد فقد «كان من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة وفصاحة اللسان وبراعة البيان ومُلوكيّة المجالسة وكرَم العِشرة وبلاغة المكاتبة وحلاوة المخاطبة وجودة الخطّ وصحّة القريحة وقُرب الإفهام ووضوح الشرح وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممّن تقدّمه أو تأخّر عنه»[١٤٠].

فالمبرِّد لغويّ أخباريّ عالم بالفرق الإسلاميّة وأيّام العرب وشعرها وأدبها وبلاغتها وتاريخها في الجاهلية والإسلام كما يظهر في كتابه المعروف باسم "الكامل" وهو إلى جانب هذا نحويّ من أبرز أئمة النحاة البصريّين ، وله الكتاب المعروف باسم "المقتضب" ، وقد بلغ من تمكّنه بمسالك النحو والنحاة أن تلاعَبَ بالزجّاج وابن الخائك عندما أرسلهما إليه ثعلبٌ لفضّ حَلْقته في بغداد ، «فقال له إبراهيم بن السريّ (الزجّاج) : أتأذن -أعزّك الله- في المفاتشة؟ فقال له أبو العبّاس : سلْ عمّا أحببتَ ، فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجوابٍ أقنعه ؛ فنظر الزّجّاج في وجوه أصحابه متعجّباً من تجويد أبي العبّاس للجواب . فلما انقضى ذلك قال له أبو العبّاس : أقنعْتَ بالجواب؟ فقال : نعم ، قال : فإن قال لك قائل : في جوابنا هذا كذا ، ما أنتَ راجع إليه؟ وجعل أبو العبّاس يوهن جواب المسألة ويفسده ويعتلّ فيه . فبقي إبراهيم سادراً لا يحير جوابا ، ثمّ قال : إنْ رأى الشيخ -أعزّه الله- أن يقول في ذلك؟ فقال أبو العبّاس : فإنّ القول على

نحو كذا ، فصحّح الجواب الأوّل ، وأوهن ما كان أفسده به ، فبقي الزجّاج مبهوتاً ؛ ثمّ قال في نفسه : قد يجوز أن يتقدّم له حفظ هذه المسألة واتّفاق القول فيها بنحو فعْله في المسألة الأولى حتى والى بين أربع عشرة مسألة ، يجيب عن كلّ واحدة منها بما يُقنع ، ثمّ يُفسد الجواب ، ثمّ يعود إلى تصحيح القول الأوّل . فلمّا رأى ذلك إبراهيم بن السَّريّ قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ ، فلست مفارقاً هذا الرجل ، ولابدّ لي من ملازمته ، فعاتبه أصحابه : . . . فقال لهم : . . . ولكنّي أقول بالعلم والنظر»[١٤١] .

أمّا أبو العبّاس ثعلب فقد كان «من الحفظ والعلم وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم ومعرفة النحو على مذهب الكوفيّين على ما ليس عليه أحد»[١٤٢] . وكان ثعلب يقول : «وبلغتُ خمساً وعشرين سنة وما بقي عليّ مسألة للفرّاء إلاّ وأنا أحفظها وأحفظ موضعها من الكتاب ، ولم يبقَ شيء من كتب الفرّاء في هذا الوقت إلاّ وقد حفظته»[١٤٣] .

وفي وصف سعة معرفة أبي عمر محمّد بن عبدالواحد المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ/ ٩٥٧م) أنّه أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغة ، وجميع كتبه التي بين أيدي الناس إنّما أملاها من حفظه بغير تصنيف ، ولسعة حفظه اتُّهم بالكذب ، وكان يُسأل عن الشيء الذي يقدّر السائل أنّه قد وضعه فيجيب عنه ، ثمّ يسأله غيره بعد سنة على مواطأة ، فيجيب بذلك الجواب بعينه[١٤٤] .

واللافت في معارف اللغويّين والنّحاة أنّها محوطة بمعرفة عامّة خارج اللغة والنحو ، مثل الفقه والتفسير والحديث والتاريخ والفلسفة -المنطق والرياضيّات- وأخبار الأدباء والشعراء ، وغيرها من المعارف ؛ لأنّ اللغويّ أو النحويّ غير مستغنٍ عن مثل هذه المعارف ، ممّا يعني أنّ من تمام أدوات البحث العلميّ والتفكير فيه قديماً وحديثاً أن يأخذ الباحث نفسه بثقافة جامعة في هذه العلوم وغيرها حسب الاستطاعة عدا ضرورة تمكّنه من علوم اللغة .

الموضوعيّة

الموضوعيّة كلمة شديدة التعقيد تحتمل جوانبَ وأوجهاً مُتباينة[١٤٥] أهمّها في

الاستقراء إقصاء الخبرة الذاتيّة ، لأنّ العلم قوامُه الأوّليّ وصفُ الأشياء وتقرير حالتها[١٤٦] ، فاللغويّون والنّحاة الذين أدركوا عصر الاحتجاج كأبي الأسود الدؤليّ وابنيه وتلامذته ، وعبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد الفراهيديّ ، وغيرهم وصفوا اللغة العربيّة متناسين أنّهم داخل دائرة الوصف ، فلم يجعل أيّ واحد من نفسه حجّة وشاهداً ، بل كان يقول : تقول العرب : كذا ، كأنّه ليس العربيّ العارف بكلام العرب أصلاً .

ومن الموضوعيّة التواضع ، فقد قال الأصمعيّ : «كان أبو عمرو بن العلاء يحسنُ علوماً إذا أحسنَ إنسانٌ منّا منها قال : مَنْ مثلي! ولا يعتدّ أبو عمرو بذلك ، وما سمعته يتمدّح قطّ»[١٤٧] ، وأبو عمرو هو الذي وصف الأصمعيُّ عِلْمَهُ بقوله : «سألت أبا عمرو عن ثمانية آلاف مسألة ما أحصيتُ عددَها من أشعار العرب ولغاتها غير ما لم أحصِ ، فكأنّه في قلوب العرب»[١٤٨] .

وكان الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، زاهداً متقشفاً متواضعاً تروى عنه الأخبار العجيبة في الزّهد والتواضع العلميّ مع أنّه ما هجم بعقله على علم إلا ضبطه[١٤٩] .

ومن الموضوعيّة الإقرار بعدم المعرفة عندما يجهل المرء الإجابة ، ففي حديث الفرّاء عن قوله تعالى : ﴿يوم ندعو كلّ أناس بإمامهم﴾ [سورة الإسراء ، الآية ٧١] سألَه هُشَيم ، فقال : هل يجوز (يومَ يُدعَو كلُّ أُناسٍ) رَوَوه عن الحسن ، فأخبرته أنّي لا أعرفه ، فقال : قد سألتُ أهل العربيّة عن ذلك فلم يعرفوه[١٥٠] ، وقد ينسى العالِم شيئا من علمه ، فيكون من الموضوعيّة أن يقرّ بذلك فقد حكى أبو الفضل الرياشيّ قال : جئتُ أبا زيد لأقرأ عليه كتابه في النبات فقال : لا تقرأه عليَّ ، فإنّي أُنسيتُه[١٥١] .

وليس أدلّ على الموضوعيّة من التراجع عن الخطأ ، فقد كان أبو العبّاس المبرّد تتبّع كلام سيبويه في الكتاب ، وعمل فيه كتابَ مسائل الغلط ، ثمّ اعتذر عمّا سبق قلمه إليه فيه ، وقال : هذا شيء كنّا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة[١٥٢] .

وقال أبو عمرو بن العلاء -رحمه الله- : ما زِدْتُ في شعر العرب إلاّ بيتاً واحداً . يعني ما يرويه للأعشى من قوله :

وأنكرتني وما كان الذي نكرت   من الحوادث إلاّ الشيب والصلعا

فعلّق ابن جنّيّ : ألا ترى إلى هذا البدر الطالع الباهر ، والبحر الزاخر الذي هو أبو العلماء وكهفهم ، وبدء الرواة وسيفهم ، كيف تخلّصه من تبعات هذا العلم وتحرّجه وتراجعه فيه إلى الله وتحوّبه[١٥٣] .

وقدّم الفرّاء في معاني القرآن أنموذجاً مميّزاً على موضوعيّة علماء العربيّة ، فاحترم المسموع ، وإنْ كان ممّا لا يشتهيه ، فعقّب على قراءة : ﴿ **يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار** ﴾ [سورة النّور ، الآية ٤٣] بضمّ الياء والباء في الكلام «ولستُ أستحبّ ذلك لقلّته»[١٥٤] .

وعقّب على قراءة "علمت" بالضم من قوله تعالى : ﴿ **قال لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلاّ ربّ السموات والأرض** ﴾ [سورة الإسراء ، الآية ١٠٢] فقال : «والفتح أحبُّ إليّ»(١٥٥) .

وفي قراءة النصب لقوله تعالى : ﴿ **وما أمرُنا إلاّ واحدة كلمح بالبصر** ﴾ [سورة القمر ، الآية ٥٠] قال : «ولا أشتهي نصبها في القراءة»[١٥٦] .

وبما أنّ نصّ الاحتجاج مقدّم على القاعدة في الأصل فقد حرص الفرّاء على إقرار النصّ الثابت ، فقال : «وقوله ﴿ **إن هذان لساحران** ﴾ [سورة طه ، الآية ٦٣] قد اختلف فيه القرّاء ، فقال بعضهم : هو لحن ، ولكنّا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب . . . ولستُ أشتهي أن أخالف الكتاب . . . فقراءتنا بتشديد (إنّ) وبالألف على جهتين :

إحداهما : على لغة بني الحارث بن كعب ، يجعلون الاثنين في رفعهما وخفضهما بالألف . وأنشدني رجل من الأسد عنهم ، يريد بني الحارث :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجاعُ لصمّما

قال : وما رأيت أفصح من هذا الأسديّ . . .»[١٥٧] .

وعندما لم يعرف وجه قراءة ﴿ **عسِيتم** ﴾ [سورة محمّد ، من الآية ٢٢] بكسر السين ، قال : «ولعلّها لغة نادرة»[١٥٨] .

ولم يمنعه إقراره وجه الكلام في القرآن الكريم أن يقرّ وجهاً آخر في غيره من كلام

العرب ، فقال : «و(عاد) مجرى -مصروف- في كلّ القرآن لم يختلف فيه ، وقد يُترك إجراؤه ، يُجعَل اسماً للأمّة التي هو منها ، كما قال الشاعر :

أحقّاً عبادَ الله جرأةُ مُخْلِقٍ علَيَّ وقد أعييتُ عادَ وتُبَّعا

وسمع الكسائيُّ بعض العرب يقول : إنّ عادَ وتُبَّعَ أُمّتان»[159] .

ومن الموضوعيّة ما اشتُهِرَ به النحاة من مخالفة بعضهم بعضاً في الرأي أو التعليل أو التوجيه ، وهو خلاف علميّ يحترم فيه النحاة (غالبا) بعضَهم بعضاً ، ويفسحون في كتبهم مكانا للرأي الآخر ، وقد تتعدّد الآراء ، وتصل حدّاً يجعل الطالب المبتدئ في حيرة من أمره ، لا يستطيع أن يقطع برأي ، وما ذاك لضعف في علم النحو ، بل لصفة أساسيّة في العلم والعلماء ، وهي قبول الرأي الآخر ، فإنْ لم يكن قبولَ تسليم وإقرار ، فهو قبولُ معرفةٍ واحترام ، كما في مخالفة سيبويه لشيخه الخليل في بعض المسائل .

والخلاف في مسائل العلم يولِّد ظاهرة الاختيار والترجيح والتصويب والتخطيء ، وقد قال أحد الحكماء لتلميذه : لا تقل لي : أخطأتَ ، بل قلْ : أصبْتَ ورأيك خطأ ، لأنّ النحاة كأبناء العلاّت .

ومن الموضوعيّة الروح النقديّة[160] التي كانت تتّقد في النحاة فتجعلهم في بحث دائم عن الدليل والتعليل ، فلا يتحرّج جمهورهم من قديم صار مشهوراً ، أو دليل أصبح مأثوراً ، فالهادي الموضوعيّ في العلم هو الصواب لا القِدم ولا الشهرة ، وليس أضرّ على البحث العلميّ من مقولة «ليس بالإمكان أبدع مما كان» إذ قال ابن شرف الأندلسيّ :[161]

قل لمن لا يرى المعاصرَ شيئاً ويرى للأوائل التقديما
إنّ ذاك القديمَ كان جديداً وسيغدو هذا الجديد قديما

وتوصّل عالم الكيمياء الشهير ماكس بيروتز في دراساته في العلم والعلماء إلى نصيحة دالّة ، فقال للعلماء الشباب : «لا تأخذوا بأيّ نصيحة ينصحكم بها الأكبر سناً منكم»[162] وقد وضع هذه النصيحة في إطارها الصحيح من الاحترام والتقدير ؛ إذ لا

ينقص من احترام التلميذ لأستاذه أن يقترح التلميذ فرضية مبنية على المخالفة ذلك أنّ اختبار الفرضية قد سفر عن اكتشاف جديد يخدم الناس والعلم .

فالموضوعيّة تبدأ بنكران الذات ، لكنها تنتهي بتأكيدها ، لكي يبقى العلم ابتداعاً جديداً لا يبلى ، ولا يصير إلى تقليد جامد ، ففي سيرة اللغويّين والنحاة حتى القرن الرابع سيرورة لروح نقديّة علميّة في إطار من الموضوعيّة في البحث والمنهج وتاريخ العلم ، وليس أدلّ على ذلك من كثرة المناظرات والخلافات آنذاك ، وهي خلافات علميّة أدّت إلى تصفية النحو من شوائب عدم الدقة في الاستقراء أو التحليل أو التفسير .

التحقّق والاختبار

آن للغويّين والنّحاة وقد اطمأنّوا إلى حدٍّ ما إلى استقرائهم أن يتحققوا من صحّة الاستقراء ونتائجه بطرق مختلفة تقيس مدى الانسجام بين عيّنة الاستقراء الموسّعة وسائر كلام العرب الفصيح المتمثّل في الدرجة بالنصوص الأدبيّة : الشعر والخُطب . ومن أهمّ مظاهر هذا التحقّق ما يأتي :

١ - الشروح اللغويّة للنصوص الأدبيّة

إنّ من دواعي التحليل المنطقيّ لأيّ ظاهرة أن يتولى عبءَ دراستها وتحليلها من هُم معنيّون بها ، والأدب بشقّيه : الشعر والنثر مادّة جماليّةٌ ، أصحابُ البحث فيها في الأصل لا الواقع النُّقّاد ، وهم في تحليلهم للأدب ينبغي أن يتجاوزوا الاكتفاء بالظواهر اللغويّة في الأدب ، لأنّ أيّ أدب هو في المحصّلة نسيج لغويّ ، لكنّ المطّلع على شروح النصوص الأدبيّة سيلحظ بسرعة سيطرة الاتجاه اللغويّ في الشرح ، وهذه السيطرة فيما يبدو استمرار لاكتفال اللغويّين والنحاة نصوصَ الأدب العربيّ ، ولا سيّما في القرون الأربعة الأولى ، فالأصمعيّ ، والفرّاء ، وابن السكّيت ، وثعلب ، والمبرد ، وأبو بكر الأنباريّ ، وابن جنّيّ ، وغيرهم ، لهم يد طولى في شرح أشعار العرب وخطبها ، وهو شرح لغويّ ، يراعي فيه الشارح شرح غريب الألفاظ ، وإعراب الكلمات الملبسة ، والوقوف على المعنى العام للبيت .

مما يروى أنّ الأخفش الأكبر شيخ سيبويه كان أوّل مَنْ فسّر الشّعر تحت كلّ بيت ، وما كان الناسُ يعرفون ذلك قبله ، وإنّما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسّروها[١٦٣] ويبدو أنّ منهج الأخفش الأكبر سرى بين اللغويّين والنحاة ، وهو منهج تعليميّ في جانب ، واختباريّ لنتائج الاستقراء الناقص في جانب آخر ؛ لأنّ اللغويّين والنحاة في جمعهم أشعار العرب وأمثالها وخطبها كانوا يقومون باختبار موسّع لمقاييسهم ومعاييرهم ، وقد عبّروا عن هذا الهدف بتفسير غريب الألفاظ ، وبإعراب ما تدعو الحاجة إليه ، فأبو بكر الأنباريّ (ت٣٢٨هـ/ ٩٣٩م) في كتابه "شرح القصائد السبع الطّوال الجاهليات" قال في شرح بيت عنترة :

لو كان يدري ما المحاورةُ اشتكى　　　أو كان لو علم الكلامَ مُكلّمي

«اسم كان مضمر فيها ، والخبر ما عاد من يدري ، والمحاورة رفع بما وما بها ، واشتكى جواب لو ، واسم كان الثانية مضمر فيها ، ومكلّمي خبرها ، والنصب لا يتبيّن فيه ؛ لأنّ الياء لا يكون الذي قبلها إلاّ مكسوراً»[١٦٤] فأبو بكر الأنباريّ يسكت عن جمال البيت بهذا الشرح النحويّ ، لأنّه فيما يظهر لم يكن مَعْنيّاً بالتحليل الجماليّ للبيت قَدْرَ عنايته بإثبات توافق هذا البيت مع ما توصّل إليه اللغويّون والنحاة من مقاييس ومعايير .

وقد شجر خلاف بين اللغويين والنحاة من جهة ، والنقاد والأدباء من جهة أخرى عمّن يتولى شرح نصوص الأدب العربيّ ابتداءً من القرن الثالث الهجريّ انتهى بقولة ابن الأثير في أول القرن السابع الهجريّ : «أسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربيّة ، وإنما تؤخذ منهم مسألة نحويّة أو تصريفيّة ، أو نقل كلمة لغويّة ، وما جرى هذا المجرى ، وأمّا أسرار البلاغة فلها قوم مخصوصون بها»[١٦٥] .

ولم يكن هذا الخلاف ناتجاً عن ذهاب اللغويّين والنحويّين إلى أنّهم هم أرباب فهم الشعر ، وإنّما كان مذهبُ اللغويّين والنحويّين أنّ سلامةَ الشعر معيارُ سلامة قوانينهم في اللغة والتصريف والنحو ؛ لهذا بدأ مع أفول القرن الثالث الهجريّ وبزوغ القرن الرابع يظهر نوع من التخصّص في مجالات اللغة والأدب والنقد كاختصاص قدامة بن جعفر وأبي هلال العسكريّ بالنقد والبلاغة ، واختصاص أبي عليّ الفارسيّ بالنحو واللغة ، ولا سيّما أنّ النصوص التي كان اللغويّون والنحاة معنيّين بها قد دُرست لغويّاً بشكل مرضيّ

عنه نسبيّاً ، وهي نصوص عصر الاحتجاج عدا شعر الشعراء المولّدين كأبي تمام والبحتريّ وغيرهما .

بيد أنّ ثمّة نصّاً بقي اللغويّون والنحاة متمسكين به يدرسونه ويتدارسونه ، ويقيمون دراساتهم حوله ، ومن أجله ، وهو القرآن الكريم .

٢- مجالس العلماء

تبدو مجالسُ علماء العربيّة في قصور الخلفاء وغيرها مؤتمراتٍ علميّةً رفيعة المستوى ، يختبر فيها العلماء معارفهم المختلفة ، من ذلك أنّ عيسى بن عمر جاء إلى أبي عمرو بن العلاء وعنده أبو محمّد اليزيدي ، فقال عيسى : ما شيء بلغني أنّك تجيزه؟ قال : وما هو؟ قال : بلغني أنّك تجيز «ليس الطيبُ إلاّ المسكُ» بالرفع . فقال له : نمت يا أبا عمر -عيسى- وأدلج الناس ، ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو ينصب ، ولا في الأرض تميميّ إلاّ وهو يرفع . ثم اختبر اليزيديّ كلام أبي عمرو وأرسل من يستوثق من الكلام ، فكان الرأي موافقاً لقول أبي عمرو حتى إنّ الأعرابي الحجازي أبى الرفع ، والتميمي أبى النصب . فقال عيسى لأبي عمرو بن العلاء : بهذا والله فُقْتَ الناس(١٦٦) .

وسأل أبو عبيد الله وزير المهدي أبا محمد اليزيدي ، فقال : ما تقول يا أبا محمد في الشراء؟ مقصور أو ممدود؟ فقال : ممدود . ثم سأل أبو عبيدالله الكسائيّ ، وكان حاضراً ، فقال : مقصور . فقال أبو محمد : أخطأ الكسائيّ . واستدلّ بجمع (شرى) على (أشربة) لأنّ كلّ ممدود جماعُه بالهاء مثل كساء وأكسية ، وبناء وأبنية . فاعترض الكسائيّ بالسماع فردّ اليزيدي بالاستدلال بالأعراب فوافقوه ، فخجل الكسائي(١٦٧) .

ومن المجالس المشهورةِ المجلسُ الذي تناظر فيه سيبويه مع الكسائيّ في المسألة الزنبوريّة المعروفة ، وهذه المناظرة ليست من باب الترف العلميّ بل هي مَسْعى حميد من رجالات الدولة العباسيّة البرامكة : يحيى وجعفر والفضل للوقوف على مستوى التقدّم الذي أحرزته الدراسات اللغويّة عامة في البصرة والكوفة ، وقد انتهت هذه المناظرة بنصرة بعض الأعرابِ الكسائيَّ ضدّ سيبويه الذي شعر وكأنه أضاع جهود قرن كامل من الدراسات اللغويّة المتنوّعة لعلماء البصرة ، وقد حلّل السخاويّ (ت ٦٤٣هـ/

١٢٤٥م) موقف سيبويه فقال : «فإمّا أن يكون سيبويه قد بلغته هذه اللغة فلم يقبلها ، ولا عرّج عليها ؛ لأنّه ليس كلُّ ما سُمع منه -أي الأعرابيّ- أصلاً عنده للقبول منه والحمل عليه ، ألا ترى أنّهم قد حكوا أنّ من العرب من ينصب بـ "لم" ويجزم بـ "لن" و"كي" ، حكى ذلك اللحيانيّ ، وليس ذلك ممّا يلتفتُ إليه»[١٦٨] ، وهذا ما جعل علماء البصرة يعدّون العدّة لردّ الاعتبار كما في مناظرات اليزيديّ والمازنيّ والمبرّد مع الفرّاء وابن السكّيت وثعلب[١٦٩] .

وللأصمعيّ مناظرات ومجالسات كثيرة يظهر فيها الحرص على التوثّق من صحّة الرواية[١٧٠] .

٣- كتب الردّ

تشكل كتب الردّ على اللغويّين والنحاة ظاهرةً لافتة في تاريخ العربيّة ، لها جوانب متعددة ، منها أنّها شكل من أشكال التحقّق من صحة رواية ، أو صياغة ، أو قاعدة ، أو تفسير ، أو معنى ، وما شابه إلى ذلك ، وهي ظاهرة صحيّة تحافظ في الغالب على نقاء العلم من أخطاء الملاحظة أو الاستقراء أو التحليل أو التفسير ؛ لكي يبقى قويّاً متماسكاً غيرَ متناقض ، مع أنّها في أحيان قليلة بناءٌ مبنيّ على الهوى والميل في المذهب أو الفكر .

ومن المشهورين بالردّ على اللغويّين والنّحاة ابن دَرَسْتَوَيه عبدالله بن جعفر (ت٣٤٧هـ/ ٩٥٨م) ، فله كتاب الردّ على المفضّل في الردّ على الخليل في كتاب العين ، وصفه القفطيّ بأنه "كتاب مفيد" ، وكتاب الردّ على ثعلب في اختلاف النحويّين ، وكتاب الردّ على ابن خالويه في الكلّ والبعض ، وكتاب الردّ على الفرّاء في المعاني ، وكتاب الردّ على أبي زيد البلخيّ في النحو .

ومن كتبه في الردّ كتاب نقض الروانديّ على النحويّين ، وكتاب النصرة لسيبويه على جماعة النحويّين ، وكتاب الانتصار لكتاب العين وأنّه للخليل[١٧١] .

وما رمى ابن درستويه اللغويين والنحاة في ردوده عن جهلٍ ؛ إذ كان نحوياً جليلَ القدر مشهورَ الذكر جيّدَ التصانيف ، فتصانيفه في غاية الجودة والإتقان ، لكنّه كان شديدَ الانتصار لمذهب البصريّين في اللغة والنحو[١٧٢] .

وفي ردّ ابن ولاّد أبي العباس أحمد بن محمّد (ت٣٣٢هـ/ ٩٤٣م) على المبرّد في كتابه "الانتصار لسيبويه على المبرّد" تبرز أهمية الردّ في تَخَلُّل آراء المبرّد في تغليط سيبويه ، ذلك أنّ ابن ولاّد دقّق في أدلة المبرّد فوجدها مفتقرة إلى السماع الصحيح ، أو النقل الدقيق عن العرب وعن سيبويه ، أو التفسير[١٧٣] ، لأنّ المبرّد كان في أوانِ الشبيبة ، فعندما نضجت خبرتُه في اللغة والنحو تراجعَ عمّا كتب واعتذر[١٧٤] .

٤- اختبار الأعراب

لم يكن جمهور اللغويّين والنحاة يأخذون عن الأعراب إلاّ إذا وثقوا بسلامة لغتهم وفصاحتهم ، وكانوا يصلون إلى الثقة بطرق متباينة ، كالانطباع ، أو معرفة مكان السكن ، أو المخالطة ، أو الاختبار[١٧٥] .

فابن جنّيّ سأل يوماً أبا عبدالله الشجريّ الأعرابيّ ، فقال له : كيف تجمع (دكّانا)؟ فقال : دكاكين . فقال : فسرحانا؟ قال : سراحين . فقال : فقرطانا؟ قال : قراطين . فقال : فعثمان؟ قال : عثمانون . فقال له ابن جنّيّ : هلاّ قلت أيضاً عثامين؟ فقال أبو عبدالله : أَيْش عثامين! أرأيت إنساناً يتكلّم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبداً[١٧٦] .

وسأل ابنُ جنّيّ أبا عبدالله الشجريّ ومعه ابن عمّ له دونه في الفصاحة ، وكان اسمه غصنا ، فقال لهما : كيف تحقّران (حمراء)؟ فقالا : حُمَيْراء . فقال : فسوداء؟ قالا : سُوَيْداء . ووالى من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب ، ثمّ دسّ في ذلك (عِلباء) ، فقال غصن : عُلَيْباء ، وتبعه الشجريّ ، فلمّا هَمَّ بفتح الباء تراجع كالمذعور ، ثمّ قال : آه ، عُلَيبي ، ورام الضمة في الياء[١٧٧] .

وسأل أبو عمرو بن العلاء أبا خيرة الأعرابيّ عن قول العرب : "استأصل اللهُ عِرقاتهم" ، فنصب أبو خيرة التاء من (عِرقاتهم) ، فقال له أبو عمرو : هيهات أبا خيرة ، لانَ جلدُك . وذلك أنّ أبا عمرو استضعف النصب بعدما كان سمعها منه بالجرّ[١٧٨] .

ونقل الفرّاءُ عن أبي الجرّاح الأعرابيّ أنّه قال في كلامه : ما مِنْ قوم إلاّ وقد سمعنا لغاتهم ، بنصب التاء ، ثمّ رجع عن كلامه ، وعدّ الفرّاء هذا الانحراف من التوهّم[١٧٩] .

ويبدو أنّ النحاة لم يثقوا بكلام الأعراب بعد أن بدأ الانحراف اللغويّ يظهر في كلامهم ، فتوقفوا عن الاحتجاج بعد القرن الهجريّ الرابع .

فالشروح اللغويّة للنصوص الأدبيّة ، ومجالس العلماء ، وكتب الردّ ، واختبار الأعراب ، كانت في وجه من وجوهها وسائل علميّة استعان بها نحاةُ العربيّة في نَخْل استقرائهم وتوثيقه والتحقّق من تمتّعه بدرجة مرضيّ عنها من البحث العلميّ الصحيح ، والتفكير العلميّ السليم ، لكي تكون مسالكهم في تحليل المادّة المستقراة مرتكزة على أساس علميّ قويّ .

هوامش الفصل الأوّل

(١) انظر في التحيّز اللغويّ بحث الدكتور: حمزة بن قبلان المزيني، التحيّز اللغويّ: مظاهره وأسبابه، مجلّة جذور ج٥، ٢٠٠١م، ص٥٤-١٢٩، ثمّ أنعم النظر في تناوله العلميّ لنشأة النحو العربيّ في ضوء التحيّز اللغويّ، ص ٩٣-١٠٠.

(٢) انظر: محمود فجّال، الإصباح في شرح الاقتراح، ص ٩١-٩٢.

(٣) انظر في الصلات بين العرب وغيرهم قبل الإسلام ما كتبه الدكتور علي أبو المكارم في كتابه: تقويم الفكر النحويّ، ص ١٤-٢٧.

(٤) انظر: ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص١١.

(٥) انظر كتب السيرة النبويّة في ذكر إرضاع حليمة السعديّة الرسولَ -صلى الله عليه وسلم- وحديث افتخاره عليه الصلاة والسلام بفصاحته الذي ذكره أبو الطيب الحلبي، في كتابه: مراتب النحويين، ص ٦.

(٦) أبو حيان الغرناطيّ، البحر المحيط، ج١، ص ١١٠.

(٧) انظر: المصدر السابق ج١، ص ١١٠.

(٨) انظر: ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، ص٥٠-٥٢.

(٩) المرجع نفسه، ص ٥١.

(١٠) انظر: المرجع نفسه، ص ٥١.

(١١) الخدش: الأثر، وأنوش هو أنوش بن شيث بن آدم، والمثل يُضرب فيما قدُم عهد، ومعناه أنّ أنوش أوّل من كتب وأثّر بالخطّ في المكتوب. انظر: الميداني، مجمع الأمثال، نسخة محمد محيي الدين عبدالحميد، مج١، ص ١٩.

(١٢) انظر: جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٩، ص ٤٩.

(١٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٤، ص ٢٠، والخبر عند الدكتور الأسد في كتابه: مصادر الشعر الجاهليّ، ص ٥١.

(١٤) أبو حيان الغرناطي، البحر المحيط، ج١، ص ١١٠.

(١٥) انظر مختصر تفسير ابن كثير، ج٣، ص ٢٥٤-٢٥٦.

(١٦) جاءت القصة بروايتين مختلفتين في اللفظ لكن المعنى متقارب. انظر القصة عند أبي حيان الغرناطي، البحر المحيط، ج١، ص ١١٠، ج٨، ص ٣٦٦.

(١٧) تفكّر الدكتور جواد علي قبلنا في هذا الأمر. انظر كتابه: المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٩، ص ١٧.

(١٨) ليس من شرط اللغة المسيطرة أن تكون الأرقى والأقوى في مقاييس علم اللغة، إذ إنّ لسيطرة لغة ما وشيوعها أسباباً غير لغوية كالقوة الاقتصاديّة والسياسيّة، ولهذا قد نجد شيئاً من الشاذ

في العربيّة أو الضعيف عند النحاة ، وهو في الحقيقة الأصل التاريخي أو الوجه الأكثر انسجاماً مع نواميس اللغة .

(١٩) انظر : ديوانه ، ص ٩٣ .

(٢٠) انظر : ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ، ص ٨٣ .

(٢١) انظر : حمزة بن قبلان المزيني ، التحيز اللغوي ، مجلة جذور ، ع٥ ، ٢٠٠١م ، ص ٩٨ .

(٢٢) انظر : السيوطيّ ، همع الهوامع ، ج١ ، ص ٢٦٩ .

(٢٣) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٧٥ .

(٢٤) انظر : ابن فارس ، الصاحبيّ في فقه اللغة ، ص ١٠ .

(٢٥) أبو حيان الغرناطيّ ، البحر المحيط ، ج٦ ، ص ٢١١ .

(٢٦) انظر الخبر عند ابن سعد في الطبقات الكبرى ، ج٢ ، ص٢٢ . وراجع ربطه بمسألة الكتابة في العصر الجاهليّ عند أستاذنا الدكتور ناصر الدين الأسد في كتابه : مصادر الشعر الجاهليّ ، ص٥٢-٥٤ .

(٢٧) راجع آية الدَّين من سورة البقرة ، آية رقم ٢٨٢ .

(٢٨) انظر كتابه ، ج١ ، ص ١٤-١١٠ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٠٨ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٤ .

(٣١) انظر كتابه ، ص ٢٣٥-٢٧٩ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .

(٣٣) انظر تخريج هذه الأحاديث في حواشي التحقيق على كتاب الطوفيّ ، الصعقة الغضبيّة ، ص٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٣٤) انظر : حمزة بن قبلان المزيني ، التحيّز اللغويّ : مظاهره وأسبابه ، مجلة جذور ، ع٥ ، ٢٠٠١م ، ص ٧٥-٧٩ .

(٣٥) المرجع نفسه ، ص ٩٤ .

(٣٦) الطوفي ، الصعقة الغضبيّة ، ص ٢٦٦ .

(٣٧) انظر : حمزة بن قبلان المزينيّ ، التحيّز اللغويّ : مظاهره وأسبابه ، مجلة جذور ، ع٥ ، ٢٠٠١م ، ص ٩٨ .

(٣٨) انظر رواية أبي بكر الأنباريّ ، إيضاح الوقف والابتداء ، ج١ ، ص ٣٩ .

(٣٩) انظر بعض الروايات بصيغ متباينة عند : السيرافي ، أخبار النحويّين البصريّين ، ص ٣٤ . وأبي البركات الأنباري ، نزهة الألباء ، ص ١٧-١٩ ، ٢١-٢٢ . والقفطيّ ، إنباه الرواة ، ج١ ، ص ٣٩-٤٤ . والطوفيّ ، الصعقة الغضبيّة ، ص ٢٢٧-٢٢٨ ، ٢٣١ .

(٤٠) انظر : السيرافي ، أخبار النحويين البصريّين ، ص ٣٥-٣٦ . والسيوطي ، الأخبار المرويّة في سبب وضع العربيّة ، ضمن كتاب رسائل في الفقه واللغة ، ص ١٦٧ .

(٤١) انظر : السيوطيّ ، الأخبار المرويّة في سبب وضع العربيّة ، ص ١٦٧ .

(٤٢) جواد علي ، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج٩ ، ص ٤٥ . وانظر في اختلاف الباحثين في تحقيق هذه الروايات الدراسات الآتية :

- علي أبو المكارم ، تاريخ النحو العربيّ حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، ص٢٣-٧٩ .
- محمد خير الحلواني ، المفصل في تاريخ النحو العربيّ ، ج١ ، ص ٣٧-٦١ .
- السيد حسن الصدر ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، ص٤٠-٦١ .
- السيد هاشم محمد ، أبو الأسود الدؤليّ ، ص ١٣٤-١٤٥ .
- عصام نور الدين ، تاريخ النحو : المدخل ، ص ١٣-٧٣ .
- كمال إبراهيم ، واضع النحو الأوّل ، مجلة البلاغ ، ع٨ ، ١٩٦٧م ، ص ١٥-٢١ . ع٩ ، ص ١٨-٢٢ . ع١٠ ، ص ٣٢-٣٥ .

(٤٣) محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربيّ ، ص ٣٢-٣٣ . وانظر كتاب : لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم للقاسم بن سلاّم ، وقد جاء على الغلاف أنّها رواية عن الصحابي الجليل ابن عبّاس رضي الله عنهما .

(٤٤) انظر : عصام نور الدين ، تاريخ النحو ، المدخل ، ص ٨٧-٨٨ .

(٤٥) أبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألباء ، ص ٢٢ .

(٤٦) انظر : القفطيّ ، إنباه الرواة ، ج١ ، ص ٥٦ . والسيد هاشم محمّد ، أبو الأسود الدؤليّ ، ص ١٦٣ .

(٤٧) محمد المنجي الصيادي ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربيّ ، ص٤٢٣ .

(٤٨) انظر : الزجاجيّ ، مجالس العلماء ، ص ٨-١٠ ، ٣٥-٤١ ، ٤٢-٤٣ ، ٢٥٥-٢٥٦ .

وانظر ما كتبه الدكتور سامي عابدين عن الاتجاهات اللغويّة والبلاغيّة في قصر المأمون ، ص ٢٨١-٣١٩ .

(٤٩) أبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألباء ، ص ٦١ .

(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .

(٥١) انظر : القفطيّ ، إنباه الرواة ، ج٤ ، ص ١٦ .

(٥٢) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ١٥ .

(٥٣) المصدر نفسه ، ج٤ ، ص ٩ . وللتوسّع في تحليل كتاب الحدود للفرّاء ، انظر كتابنا : نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ ، ص ٣٨-٤٣ .

(٥٤) انظر : التهانويّ ، كشّاف اصطلاحات الفنون ، مادّة (الاستقراء) .

(٥٥) انظر : عليّ أبو المكارم ، أصول التفكير النحويّ ، ص٢٧٥-٢٧٦ . ومحمد خير الحلواني ، الخلاف النحويّ ، ص ٦١-٦٩ .

(٥٦) انظر كتابه : مدخل إلى فقه اللغة العربيّة ، ص ١٣٤ .

(٥٧) انظر كتابه : من تاريخ النحو العربيّ : دراسة ونصوص ، ص ٣٨-٣٩ .

(٥٨) انظر كتابه : من أسس علم اللغة ، ص ٢١٧ .

(٥٩) انظر ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني لشيء من كتابه : مدخل إلى اللغة واللسانيات ، في مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، ١٩٨٧م ، ع١ ، مج١٤ ، ص ١٨٩ .

(٦٠) لهذا عذر الدكتور حمزة بن قبلان المزيني تعميم النحاة . انظر كتابه : مراجعات لسانيّة ، ج٢ ، ص ٢١٩-٢٢٠ .

(٦١) انظر كتابنا : نظرية الأصل والفرع في النحو العربيّ ، ص ١٤٥-١٤٦ .

(٦٢) نسبة الكلمات غير العربيّة في أصلها في اللغة العربية ٢,٥٪ حسب تقدير الأب رفائيل نخلة اليسوعيّ ، بينما تصل نسبة الكلمات غير الفرنسيّة في أصلها ٥٥٪ من اللغة الفرنسيّة حسب تأكيد باحث لغويّ مُحْدَث .

انظر : الموسوعة العربيّة العالميّة ، ج٢١ ، ص١٣٢ ، مادة اللغة العربيّة .

(٦٣) انظر كتابه : المغني في النحو ، ج١ ، ص ٥١-٥٣ .

(٦٤) انظر كتابه : الخصائص ، ج٢ ، ص ٣١ .

وانظر : حمزة بن قبلان المزيني ، التحيّز اللغويّ . مظاهره وأسبابه ، مجلة جذور ، ع٥ ، ٢٠٠١م ، ص ٩٥-٩٦ . ومحمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربيّ ، ص ٧٦-٧٨ .

(٦٥) انظر كتابه : الخصائص ، ج٢ ، ص ٧ .

(٦٦) القفطي ، إنباه الرواة ، ج٤ ، ص ١٣٣ .

(٦٧) نقل النصَّ السيوطيّ في الاقتراح .

انظر شرحه للدكتور محمود فجال ، الإصباح في شرح الاقتراح ، ص٩١ .

(٦٨) الذهبي ، سير أعلام النبلاء ، ج١٥ ، ص ٤١٦ .

(٦٩) انظر : كتاب الحروف ، ص ١٤٧ .

(٧٠) توصّل إلى هذه النتيجة غير واحد من الباحثين المعاصرين . انظر مثلاً :

- علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحويّ ، ص ٥٢-٥٥ .
- محمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربيّ ، ص ٢٣٠-٢٤١ .
- محمد خليفة الدناع ، التطريز اللغويّ ، ص ١٧١-١٧٣ .

(٧١) انظر : الكتاب ، ج١ ، ص ٤١٤ .

(٧٢) الحجاز ليست قبيلة بل منطقة فيها عدة قبائل وهي القبائل التي تعيش بين ساحل البحر الأحمر الشرقي وسلسلة الجبال الغربيّة في الجزيرة العربيّة .

(٧٣) انظر كتابه : ج٤ ، ص ٤٧٣ .

(٧٤) انظر : المصدر السابق في فهارس الكتاب .

(٧٥) انظر الاتّهامات التي جرّتها هذه القولة على الاستقراء النحويّ في كتاب صديقي الدكتور سعيد الزبيدي ، القياس في النحو العربيّ ، ص ٤٩ . إذ أورد آراء ثلاثة من الباحثين في الاستقراء النحويّ .

(٧٦) انظر كتابها : البحث العلميّ : أساسياته النظريّة وممارسته العمليّة ، ص ٢٠٧ .
وانظر : محمد عبيدات وزملاءه : منهجيّة البحث العلميّ ، ص ٩٧ .
(٧٧) انظر : المرجعين السابقين في الصفحات المشار إليها نفسها .
(٧٨) انظر : تيرينس موور وكريستين كارلنغ ، فهم اللغة ، ص ٤٤ .
(٧٩) انظر : الخصائص ، ج١ ، ص ٢٤٤-٢٤٥ .
(٨٠) تيرينس موور وكريستين كارلنغ ، فهم اللغة ، ص ٤٣ .
(٨١) انظر : ص ٢٥ .
(٨٢) تيرينس موور وكريستين كارلنغ ، فهم اللغة ، ص ٤٣ .
(٨٣) انظر : الإرشاد إلى علم الإعراب ، ص ٣٩ من دراسة المحقّق .
(٨٤) المصدر نفسه ، ص ٣٩ من دراسة المحقق ، وقد ذكر شواهد أخرى على التصريح بالاستقراء . انظر ص ٣٩-٤٠ من الدراسة .
(٨٥) انظر بحثنا : المثال النحويّ في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعيّة والقاعدة النحويّة ، مجلة كلية الدراسات الإسلاميّة العربيّة ، ع٢٠ ، ٢٠٠١م ، ص ٣٤٧-٣٧٠ .
(٨٦) انظر بحثنا : التفكير الرياضي في نظرية النحو العربيّ ، نظريّة التباديل الرياضيّة أنموذجاً ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنيّة ، ٢٠٠١م .
(٨٧) للتوسّع في فلسفة الشاهد في العربيّة . انظر : محمد خليفة الدناع ، التطريز اللغويّ ، ص ٢٠١-٢٠٤ .
(٨٨) انظر كتابه : الإبانة في اللغة العربيّة ، ج١ ، ص ٣٨-٣٩ .
(٨٩) الخصائص ، ج٢ ، ص ١٧ .
(٩٠) انظر : الخصائص ، ج٣ ، ص ٢٧٥-٢٨٥ .
(٩١) معاني القرآن ، ج٢ ، ص ٢١٦ .
(٩٢) الكتاب ، ج٢ ، ص ١٥٥ .
(٩٣) انظر كتابه : أسس علم اللغة ، ص ٢٦٠ .
(٩٤) انظر : ابن جنّيّ ، الخصائص ، ج٣ ، ص ٢٧٦ .
(٩٥) المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١١ .
(٩٦) انظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٦ .
(٩٧) قراءات في فلسفة العلوم ، ص ٥٠٣ .
(٩٨) الخصائص ، ج٢ ، ص ١٥ .
(٩٩) انظر : ج١ ، ص ٥٣ ، ٧١ ، ١٢٤ ، ١٨٢ ، ٢١٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣٢٠ ، ج٢ ، ص ٧٤ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ٣١٩ ، ٣٣٦ ، ٣٤٥ ، ٣٥٩ ، ج٣ ، ص ١٥٧ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٣٠٣ ، ٤٢٥ ، ٥٠٣ ، ٥٤٩ .
(١٠٠) انظر : ج٣ ، ص ٣١٢-٣٢٢ .
(١٠١) المصدر السابق ، ج٣ ، ص٣١٢ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٢٨٦ .

(١٠٣) انظر كتابه ، التفكير العلميّ ، ص ٢٩٢ .

(١٠٤) انظر : ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ج٢٥ ، ص١٨١ ، ١٨٣ .

(١٠٥) جمع له الدكتور إميل بديع يعقوب أكثر من أربعين شاهداً في اللغة والنحو .

انظر موسوعته : المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة ، مج١٤ ، ص٣٥٧-٣٥٨ من الفهارس .

(١٠٦) انظر : السيرافي ، أخبار النحويّين البصريّين ، ص ٣٩ . وأبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألبّاء ، ص ٢٣-٢٤ . والقفطيّ ، إنباه الرواة ، ج ٣ ، ص٣٤٤ .

(١٠٧) الزّبيدي ، طبقات النحويّين واللغويّين ، ص ٣٢ . وأبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألبّاء ، ص ٢٦ .

وانظر في دوره في النحو العربيّ : عبدالعال سالم مكرّم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ ، ص ١٠٢-١٢٩ .

(١٠٨) الزبيديّ ، طبقات النحويّين واللغويّين ، ص ٤١ . وأبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألبّاء ، ص ٢٨-٣٠ .

(١٠٩) القفطيّ ، إنباه الرواة ، ج٢ ، ص ٣٧٥ .

وانظر : حسن خميس الملخ ، نظريّة الأصل والفرع ، ص ٣٦-٣٧ . ومحمد خير الحلواني ، المفصل في تاريخ النحو العربيّ ، ص ١٥٧-١٧٢ .

(١١٠) الخصائص ، ج١ ، ص ٩٨ .

(١١١) القفطيّ ، إنباه الرواة ، ج٢ ، ص ٣٧٥ .

(١١٢) الزبيديّ ، طبقات النحويّين واللغويّين ، ص ٣٥ .

(١١٣) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

وانظر : عبدالعال سالم مكرّم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ ، ص ١٧٩-٢٦٩ .

(١١٤) انظر في مكانته كتاب أستاذي الدكتور جعفر عبابنة ، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربيّ .

(١١٥) انظر : حسن خميس الملخ ، تاريخ النحو العربي شعراً : دالية أبي حيّان الغرناطيّ ، مجلة تراث ، الإمارات العربيّة المتحدة ، ع١٤ ، ٢٠٠٠م ، ص ٢٨-٣٠ .

(١١٦) انظر : القاضي المفضّل ، تاريخ العلماء النحويّين ، ص ١٠٩-١١١ . والقفطيّ ، إنباه الرواة ، ج٢ ، ص ٣٤٦-٣٦٠ .

(١١٧) عبدالعال سالم مكرم ، الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، ص ٢٧٢ . وللتوسّع راجع الكتاب نفسه ، ص ٢٧٠-٢٨٩ .

(١١٨) السيرافيّ ، أخبار النحويّين البصريّين ، ص ٥١ .

(١١٩) الخطيب البغداديّ ، تاريخ بغداد ، ج١٣ ، ص ١٢٢ . وأبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألبّاء ، ص ٥١ .

(١٢٠) أبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألباء ، ص ٥٩ .
(١٢١) الفرّاء ، معاني القرآن ، ج٣ ، ص ١٠٧ .
(١٢٢) انظر ترجمته التي أوردها أبو البركات الأنباريّ في كتابه : نزهة الألبّاء ، ص ٦٩-٧٢ .
(١٢٣) انظر : القفطيّ ، إنباه الرواة ، ج٣ ، ص ٢١٩ .
(١٢٤) أبوالبركات الأنباريّ ، نزهة الألبّاء ، ص ٨١ .
(١٢٥) انظر : معاني القرآن ، ج٢ ، ص ٢٢ .
(١٢٦) سير أعلام النبلاء ، ج١٠ ، ص ١٧٥ .
(١٢٧) المصدر نفسه ، ج١٠ ، ص ١٧٧ .
(١٢٨) أبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألبّاء ، ص ١٠٠ .
(١٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .
(١٣٠) انظر : نوادر أبي زيد ، المقدمة .
(١٣١) انظر كتابه : الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، ص ٧١-٧٧ .
(١٣٢) انظر : ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ص ١٢٠ .
(١٣٣) السيرافي . أخبار النحويّين البصريّين ، ص ٦٨ .
(١٣٤) أبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألبّاء ، ص ٩٠ .
(١٣٥) الزّبيديّ ، طبقات النحويّين واللغويّين ، ص ١٦٨ .
(١٣٦) القفطي ، إنباه الرواة ، ج٢ ، ص ١٩٨ .
(١٣٧) أبو البركات الأنباريّ ، نزهة الألباء ، ص ٧٧-٧٨ .
(١٣٨) المصدر نفسه ، ص ٨٠ .
(١٣٩) الزّبيديّ ، طبقات النحويين واللغويّين ، ص ٩٧ .
(١٤٠) المصدر نفسه ، ص ١٠١ .
(١٤١) المصدر نفسه ، ص ١٠٩-١١٠ .
(١٤٢) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .
(١٤٣) المصدر نفسه ، ص ١٤٧ .
(١٤٤) انظر : الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، ج٣ ، ص ١٦٠ .
(١٤٥) فؤاد زكريا ، التفكير العلميّ ، ص ٢٩٤ .
(١٤٦) انظر : رجاء وحيد دويدري ، البحث العلميّ : سياساته النظريّة وممارسته العمليّة ، ص ٣٢ .
(١٤٧) الزجّاجيّ ، مجالس العلماء ، ص ٣٢ .
(١٤٨) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢-٢٤٣ .
(١٤٩) انظر ترجمته في كتب التراجم .
(١٥٠) معاني القرآن ، ج٢ ، ص ١٢٧ .
(١٥١) ابن جنّيّ ، الخصائص ، ج٣ ، ص ٣١٥ .
(١٥٢) انظر : المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٠٧ ، ج٣ ، ص ٢٩٠ .

(١٥٣) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٣١٣ .
(١٥٤) معاني القرآن ، ج١ ، ص ١٩ .
(١٥٥) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٣٢ .
(١٥٦) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ١١١ .
(١٥٧) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٨٤ .
(١٥٨) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٦٢ .
(١٥٩) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٩ .
(١٦٠) انظر : فؤاد زكريا ، التفكير العلميّ ، ص ٢٩٤-٣٠٣ .
(١٦١) انظر : محمد بن عاصم الغرناطيّ ، جنّة الرضا في التسليم لما قدّر الله وقضى ، ج١ ، ص ١٠٨ .
(١٦٢) انظر كتابه : ضرورة العلم ، ص ١٨٤ .
(١٦٣) انظر : السيوطيّ ، بغية الوعاة ، ج٢ ، ص ٧٤ .
(١٦٤) انظر : ص ٣٦١-٣٦٢ .
(١٦٥) انظر : المثل السائر ، ج١ ، ص ٢٨٠ . وانظر للتوسّع كتاب الدكتور عبدالحكيم راضي ، نظريّة اللغة في النقد الأدبيّ ، ص ٩-٢٠ .
(١٦٦) انظر : الزجّاجيّ ، مجالس العلماء ، ص ١-٤ .
(١٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٦٩-١٧٠ .
(١٦٨) قيل إنّ المناظرة كانت بحضرة الرشيد .
انظر : الزجّاجيّ ، مجالس العلماء ، ص ٨-١٠ . والسخاويّ ، سفر السعادة وسفير الإفادة ، ج٢ ، ص ٥٤٩ .
(١٦٩) انظر في المناظرات كتاب صديقنا الدكتور : رحيم جبر أحمد الحسناويّ ، المناظرات اللغويّة والأدبيّة في الحضارة العربيّة الإسلاميّة ، ص ٨٩-١٠٣ .
(١٧٠) انظر : المرجع السابق ، ص ١٢٥-١٣٢ .
(١٧١) انظر ترجمته التي أوردها القفطيّ في كتابه : إنباه الرواة ، ج٢ ، ص ١١٣-١١٤ .
(١٧٢) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١١٣ .
(١٧٣) انظر : الانتصار لسيبويه على المبرّد ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ١١٦ ، ١٥١ .
(١٧٤) انظر : ابن جنّيّ ، الخصائص ، ج٣ ، ص ٢٩٠ .
(١٧٥) انظر في اختبار الأعراب وموقف اللغويّين والنحاة منهم :
- محمّد عيد ، الرواية والاستشهاد باللغة ، ص ٣٠-٤٢ .
- عبدالحميد الشلقاني ، الأعراب الرواة ، ص ٩٧-١٢١ .
(١٧٦) انظر : الخصائص ، ج١ ، ص ٢٤٣ .
(١٧٧) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢٨ .
(١٧٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣٨٥ .
(١٧٩) انظر : معاني القرآن ، ج٢ ، ص ٩٣ .

الفصل الثاني

التحليل النحويّ

مع أنّ التحليلَ في الهرم النظريّ للتفكير البحثيّ العلميّ يتلو الاستقراء إلاّ أنّه في الممارسة العمليّة قد يتداخل مع الاستقراء والتفسير ، وهذا التداخل في النحو العربيّ ناتج طبيعيّ ؛ ذلك أنّ مرحلةَ الاستقراء امتدّتْ إلى القرن الرابع الهجريّ عند بعض النحاة مع أنّ التأليف النحويّ الذي تظهر فيه ثمار الاستقراء والتحليل والتفسير ظهر في القرن الثاني الهجريّ ؛ لأنّ الاستقراء لم يكن دفعة واحدة ، وكذلك التحليل والتفسير ، فقد حصل تداخل حميد ، إذ كان اختباراً موضوعيّاً للاستقراء والتحليل والتفسير ، تكرّر غيرمرّة حتّى اتّخذ النحو العربيّ شكله الموروث في القرن الرابع الهجريّ فيما أرجّح ، فالاستقراء في حقيقته استقراءات ، والتحليل تحليلات ، والتفسير تفسيرات .

والتحليلُ تنظيمٌ رياضيٌ لمعطيات الاستقراء بفرز هذه المعطيات فرزاً هرميًا من العام إلى الخاصّ ، ومن البسيط إلى المركّب بتحويل المعطيات من عناصر متباينة في مجموعة كليّة إلى صفات مشتركة في مجموعات جزئيّة ، تنحلّ صفةً صفةً ، أي مجموعة مجموعة ، لكي تتحوّلُ الصفةُ إلى معيار رمزيّ مجرّد بسيط يدلّ على موصوف غير رمزيّ هو مادة الاستقراء ، وهذه الدلالة الاستلزاميّة هي القوة التي تجعل المعيار مُوَلِّداً لنماذج كثيرة تشبه الموصوف ، وإن لم تكن ضمنه ، فإذا كانت صيغة "فاعل" مصحّحة من غير إعلال هي الصفة المشتركة للكلمات : "ضارِب ، لاعِب ، عامِل ، كاتِب ، شارِب" فإن إعمالَ هذه الصفة المشتركة - صيغة فاعل - على الكلمة (زَمَن) سينتج كلمة "زامِن" ، وهي كلمة مُشاكِلة في شكلها العامّ للكلمات السابقة ، لكنها لم تكن منها .

إذن ، فمادة التحليل هي الاستقراء ، لكنّ نتائجه أكبر من مادّة الاستقراء ، لأنّ منطاد التحليل لا يستطيع أن يرتفع فوق منطقة الاستقراء ويطير إلى غيرها إلا إذا حوّل مادّة الاستقراء إلى شيء يخفّ وزنُه وتزداد قيمتُه ، وهو المعيار .

لعلّ أصعبَ شيء في بناء العلوم تحديدُ القاعدة المركزيّة الأولى في التحليل ، إذ إنّ القواعد الأخرى الصغرى ستتكئ عليها ، وتُشتَقُّ منها ، وإذا كان الصوابُ فيها يعكس

قوّة العلم ، فإنّ الخطأ فيها ، ولو كان بسيطاً مُؤْذِنٌ بانهيار ذلك العلم ، ولو بعد حين ، لهذا تُعدّ القسمة الثلاثيّة المعروفة للكلمة في العربيّة : الاسم والفعل والحرف أهمّ قاعدة تحليليّة في النحو العربيّ ، إذ يدخل منها متعلمو العربيّة إلى عالم النحو العربيّ ، ومُحالٌ أن يفهم النحو العربيّ من لم يميّز بين الاسم والفعل والحرف ؛ لأنّ أبوابَ النحو كلّها قائمة عليها .

اللغة وسيلة

تبيّن المشتغلون بالعربيّة أنّ اللغةَ وسيلةٌ يستعملها الناس للتفاهم والتواصل فيما بينهم ، والأصلُ في الوسائل في الفكر الإسلاميّ تحقيقُ النفع ، وهذا الذي يجعل اللغة عند المسلمين -على الأقلّ- وسيلةً نفعيّة ؛ لهذا نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن سجع الكهانِ أو سجع الأعراب كما في رواية أخرى ، ففي الحديث الذي رواه مسلم «أنّ أبا هريرة قال : اقتتلت امرأتانِ من هُذيل ، فرمتْ إحداهما الأخرى بحجر ، فقتلتها وما في بطنها ، فاختصموا إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلّم ، فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلّم أنّ دية جنينها غرّة عبد أو وليدةٌ ، وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورّثها ولدَها ومن معهم ، فقال حَمَل بنُ النابغة الهُذَليّ : يا رسولَ الله ، كيف أَغْرَمُ من لا شَرِبَ ولا أَكَلَ ولا نَطَقَ ولا استهلّ ، فمثلُ ذلك يُطَلّ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم : إنّما هذا من إخوانِ الكهّان من أجلِ سجعه الذي سجع»[1] وفي رواية «أسجعٌ كسجع الأعراب؟»[2] .

وذمّ رسول الله صلّى الله عليه وسلم لهذا السجع راجعٌ -فيما يظهر- إلى أنّ الساجع استعمل اللغة لغير تحقيق شرطِ النفع بالتفاهم والتواصل ؛ إذ جاء بمؤثّرات كلاميّة لا تزيدُ في المعنى شيئاً ، فَنَفْعُ اللغة في جهة المعنى ، فإذا كان السجعُ جزءاً من المعنى فهو محمود مقبولٌ بل هو من مراقي البلاغة في العربيّة ، لكنّ العكسَ كلغة الكهّان وأصحابِ الحُجب مذمومٌ ؛ إذ لا تحدثُ به منفعةُ التواصل والتفاهم على وجهها[3] . والله أعلم .

وما دامت اللغة وسيلة تحقّق النفعَ بالمعنى ، فإنّ النحو المبنيّ عليها وسيلة تحقّق النفع

بالمعيار ، لأنّه من علوم الآلة ، فمعايير النحو ليست غايات بل وسائل لغاية حدّدها الفاكهيّ (ت ٩٧٢هـ/ ١٥٦٤م) بقوله «وغايتُه الاستعانة على فهم معاني الكتاب والسُّنّة ، ومسائلِ الفقه ، ومخاطبة العرب بعضَهم لبعض»[٤] ، فإذا كانت الوسيلةُ تحقّق الغاية المطلوبة منها فهي وسيلةٌ صحيحة علمياً .

الطريق إلى تقسيم الكلمة

لما كانتِ اللغةُ جيشاً ضخماً مبعثراً من الكلمات ، كان تنظيمُها الخطوة الأولى لبناء منظومة نحويّة قويّة ؛ إذ يُروى أنّ عليّ بنَ أبي طالب -رضي الله عنه- ألقى صحيفة إلى أبي الأسودِ الدؤليّ -إنْ صحّت- فيها : «الكلام كلّه ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى ، والفعل ما أُنبِئَ به وفي رواية : ما أنبأ عن حركة المسمّى ، والحرف ما أنبأ عن معنى وليس باسم ولا فعل وفي رواية : والحرف ما أوجد معنى في غيره ، وقيل في رواية ثالثة : والحرف أداة بينهما»[٥] .

يبدو أنّ القسمةَ الثلاثية هي الخطوةُ الثانية في التحليل لا الأولى ؛ لأنّها مبنيّة على صفتين : أولاهما : المعنى ، وثانيتهما : حركته أي زمنه ؛ لأنّ المعنى شرطٌ في الاسم والفعل ، فحصل الاشتراك في الصفة ، فاحتيج إلى الزمن بهيئة مخصوصة لإزالة الاشتراك بين الاسم والفعل ، على حين بقي الحرف خالياً من صفتي المعنى والزمن على الاجتماع والانفراد . وهذا يعني أنّ الخطوة الأولى نظريًا هي المعنى .

التمييز بالمعنى المفرد المستقلّ

المعنى المفردُ المستقلّ ما لا يدلّ جزء لفظه على جزئه[٦] فكلمة "حَسَن" لا يتحقّق معناها إلاّ بتضامّ حروف الحاء والسين والنون على الترتيب ، فليس لأيّ حرف منها القدرة على تحقيق معنى كلمة "حَسَن" جزئيّاً ولا كليّاً ، فالمعنى المفرد لا يتجزّأ إلى حروف لفظه كأنّه جوهر ، وشروط المعنى المفرد هي :

أ- وجود مجموعة من حروف العربيّة .

ب- تحقُّق معنى من تضامّ مجموعة الحروف .

جـ- استحالة تجزئة المعنى حسب الحروف أو المقاطع .

فإذا كانت لدينا الكلمة (س) ذات المعنى (ع) المتحقّق في مجموعة الحروف (ن) فإنّ (ن) ليست جزءاً من (ع) إذ (ع) عنصرٌ غير قابل للتجزئة على أي نحو ، وهذا يعني أنّ المعنى المفرد أصغرُ وحدة صوتيّة ذات معنى مستقلّ في النحو .

ويُستدلّ على المعنى المفرد بواحدة من الطريقتين الآتيتين ، أو بهما معاً :

١- المعنى المعجميّ

كلُّ كلمة لها جذر في المعجم لها بالضرورة معنى يكفله ذلك الجذر ، لأنّ المعجم مرجعيّةٌ منتظمة في المعاني . ومعاني المعجم المبنية على جذوره إمّا أن تكون متحققة استعمالاً مثل (حَسّن) من الجذر (ح ، س ، ن) أو أن تكون متحققة عقلاً لا استعمالاً كما في الجذور والكلمات المهملة نحو (ديز) المقلوبة عن (زيد) فجذرها الافتراضيّ (د ، ي ، ز) لكنّ هذا الجذر غير متحقّق عمليّاً بانتظار المعنى الذي سيدخل فيه ، فلا ينفك عنه ، نحو الجذر (ب ، ن ، ك) الذي تحقق بالكلمة (بنك) مع ضرورة التفريق بين إمكانيّة وجود الكلمة وسبب معناها ، فكلمة (بنك) يمكن توليدها بالتبديل الرياضيّ بين حروف العربيّة ، لكنّ هذا التوليد يبقى مهملاً إلى أن يطرأ سببٌ يجعله ذا معنى مفيد .

وينتجُ عن اتخاذِ المعجم معياراً في فرز الكلمات أنّ الكلماتِ المستقلةَ بالمعنى هي الأفعالُ جميعاً ، ومعظم الأسماء ، لأنّ الأفعال في العربيّة من شرطها أن تكون على هيئة مخصوصة ، من فوائدها إمكانية الردّ إلى جذرٍ في المعجم . أمّا الأسماء فأبنيتها كثيرة ، ولا يشترط فيها على التحقيق الردّ إلى جذر في المعجم مثل أسماء الاستفهام ، وبعض الأسماء الأعجميّة غير الجاريةِ على أبنية العربيّة نحو "القسطنطينيّة" .

٢- المعنى الدلاليّ

وهو أن تدلّ الكلمةُ في أصل وضعها واستعمالها على معنى مستقلّ يتحصّل بها ، فتكون الكلمة دالاً ، والمعنى مدلولاً عليه ، مثل الضمائر نحو : «أنا ، هو ، أنتم» فهي تدلّ

على معنى ، لكنّ هذا المعنى يتحقّق بالاستعمال والتواطؤ لا بصيغة معجميّة لها جذرٌ متّفق عليه . ومثلها الكلمات الأعجميّة غير الجارية مجرى الكلمات العربيّة في بنائها الصرفيّ نحو : «تشرشل ، برلين ، كوبنهاجن» وغيرها ، فهي أسماء لأنّها تدلّ على ما يعادل الاسم في العربيّة من حيث الإشارة ، والجنس ، وبعض المواقع الإعرابيّة كالفاعل والمبتدأ والمفعول به .

والمعنى الدلاليّ هو الذي يعوّض عدم قدرة المعجم على حصر الأسماء جميعها فيه وَفْقَ بنيته الاشتقاقيّة .

فباستعمال التمييز بالمعنى المفرد المستقلّ تكون كلمات العربيّة على نوعين : كلمات ذات معنى مفرد مستقلّ ، وكلمات ليست ذات معنى مفرد مستقلّ .

النوع الأوّل ينضوي تحته الاسم والفعل ، والنوع الثاني لا ينضوي تحته إلاّ الحرف . وهذه النتيجة مفتقرة إلى معيار آخر لميْز الأسماء من الأفعال ، قال ابن عصفور : «اللفظ الذي يكون جزء كلام لا يخلو من أنْ يدلّ على معنى أو لا يدلّ ، وباطلٌ ألاّ يدلّ على معنى أصلاً فإنّ ذلك عَبثٌ . فإن دلّ فإمّا أن يدلّ على معنى في نفسه أو في غيره ، فإنْ دلّ على معنى في غيره فهو حرف»[٧] .

التمييز بالمبنى الصرفيّ

المبنى الصرفيّ هيئةٌ حاصلةٌ للكلمات ذات المعنى المعجميّ المفرد المستقلّ ، وهي تضمُّ الأفعالَ ومعظمَ الأسماء ، وقد تبيّن نحاةُ العربيّة أنّ المبنى الصرفيّ يتّحدُ في الدلالة مع الزمن تارة ، وينفكّ عن هذا الاتحاد أخرى ، فسمّوا الكلماتِ المعجونَ معناها بالزمن أفعالاً ، والكلمات المنفكّة مبناها عن الارتباط الدائم بالزمن أسماء ، قال ابن عصفور عن اللفظ المفرد المفيد : «وإنْ دلّ على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرّض ببنيته لزمانٍ أو لا يتعرّض ، فإنْ تعرّض فهو الفعل ، وإن لم يتعرّضْ فهو الاسم»[٨] .

فالطريق إلى القسمة الثلاثيّة فيها محطتان : المعنى ، والمبنى الدالّ على الزمن ، وباستعمال المعنى والزمن تكون قسمة الكلمات في العربيّة رُباعيّة في التحليل الرياضيّ ، كما يأتي :

١) المعنى + الزمن

٢) المعنى - الزمن

٣) الزمن - المعنى

٤) - المعنى والزمن

التقسيم الأوّل متحقّق في الفعل ، والتقسيم الثاني متحقّق في الاسم ، والتقسيم الرابع متحقّق في الحرف ، أمّا التقسيم الثالث فلا وجود له في العربيّة ؛ إذ مرّ أنّ الزمن يُعْرف بالبنية والهيئة ، وهذه البنية من خصائص المعاني المعجميّة فلا وجود للزمن إلاّ في المباني المعجميّة التي تدلّ بالضرورة على المعنى ؛ فيصبح تمام القسمة السابقة :

١) المعنى + الزمن = الفعل

٢) المعنى - الزمن = الاسم

٣) الزمن - المعنى = Φ

٤) - المعنى والزمن = الحرف

وقد أغرَتْ هذه النتيجة العقليّة المتفقة مع الاستقراء بعضَ النحاة فعمموها ؛ إذ قال المبرِّد : «فالكلام كلّه : اسم وفعل وحرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً - من هذه الثلاثة»[9] . وهذا التعميم في غير محلّه ، لأنّ اللغات تختلفُ في أنظمتها النحويّة ، ومسالكها الصرفيّة والصوتيّة .

وخُلُوّ الحرف من العلامتين المميزتين للكلمة : المعنى المستقلّ والاقتران بالزمن تحديدٌ كافٍ له[10] ؛ لأنّ عدم العلامة علامة .

تقسيم الفعل بين المعنى والمبنى

لم يغبْ عن ذِهْنِ النحاة ، وهم يحلّلون موادّ العربيّة أنّ فيها كلمات تدلّ بمعناها المعجميّ على الزمن ، مثل : «غد ، والأمس ، واليوم ، والآن» ، وغيرها ، لكنّ هذه الدلالة غير مرتبطة بالمبنى ، فكلمة "البارحة" بمعنى اليوم السابق على وزن اسم الفاعل نحو :

"الحاضرة" لكنّ الأولى يرتبط معناها بالزمن في حين تتحلّل الثانية من الدلالة المطّردة على الزمن ، فَبَحَثَ النحاةُ عن المبنى الملازِم للاقترانِ بالزمن ، ووجدوا بغيتهم في وزن "فَعَلَ" وتصاريفها مع مراعاة حركة الفاء والعين التبديليّة .

الطريق إلى أقسام الفعل

من الأمور التي يدركها العقلُ البشريُّ بداهة أنّ الزمن له ثلاثة أقسام : قسم مضى وانتهى ، وقسم حاضر ، وقسم قادم في المستقبل ، وقد عبّروا عن هذه القسمة العقليّة بمثال يألفه العرب ، قال ابنُ يعيش : «لمّا كانت الأفعالُ مساوقةً للزمان ، والزمان من مقوّمات الأفعال توجدُ عند وجوده ، وتنعدمُ عند عدمه انقسمتْ بأقسام الزمان ، ولمّا كان الزمان ثلاثة : ماضٍ وحاضر ومستقبل ، وذلك من قِبل أنّ الأزمنة حركاتُ الفلك ، فمنها حركة مضتْ ، ومنها حركة لم تأتِ بعدُ ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية ، كانت الأفعال كذلك : ماض ومستقبل وحاضر ، فالماضي ما عُدِم بعد وجوده ، فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده . . . وأمّا الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبلُ ويسري منه الماضي ، فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده . . . والمستقبل ما لم يكن له وجودٌ بعدُ ، بل يكون زمان الإخبار عنه قبل زمان وجوده . . .»[١١] .

فالقسمة العقليّة للزمن أمر يقرّه «النظر العلميّ»[١٢] ؛ لهذا لم يكن بدعاً أن يحلّل النحاةُ الأوائل زمن الفعل ، وفي أذهانهم هذه القسمة ليس بقصد إثباتها أو نفيها ؛ إذ هي من بدائه الأمور عند المشتغلين بالعلوم .

وقد تبيّنَ النحاةُ من استقراء كلام العرب أنّ الزمن يتخذ شكلين يظهر فيها :

الشكل الأوّل : يقع فيه تلازمٌ بين المبنى الصرفيّ والاقتران بالزمن ، نحو : "ضَرَبَ يضربُ سَتضْرِب" فالوزن الصرفيّ "فَعَلَ يَفْعل سيَفْعل" ملازمٌ للاقتران بالزمان .

أمّا الشكل الآخر فلا يقع فيه تلازمٌ بين المبنى الصرفيّ والاقتران بالزمن ، فيتّحدُ الشكل الصرفيّ مع تصرُّفين مختلفين من حيث الاقتران بالزمن ، نحو كلمة "كاتِب" في المثالين الآتيين :

– ما كاتب زيدٌ قصيدةً .

- ما كاتبٌ مُخْطِئاً وهاديه الحجّةُ والبرهان .

فكلمة "كاتب" الأولى ذات اقتران بالزمان جعلها تأخذ كالأفعال فاعلاً ومفعولاً ، في حين جاءت كلمة "كاتب" الثانية اسماً منفكاً عن الاقتران بزمان مُحصَّل مع أنّ الكلمتين على وزن صرفيّ واحد ، فالمبنى مؤتلف والارتباط بالزمان مختلف .

إنّ الفرق بين الشكلين اللذين يظهر فيهما الزمنُ في كلمات العربيّة مَنُوطٌ بالتلازم بين المبنى والزمن ، فهل هو شرطٌ في الفعل أم لا؟ ذهب جمهورُ النحاة إلى أنّه شرطٌ دائمٌ ، وذهب الكوفيّون إلى أنّه ليس شرطاً دائماً ، فنتج عن المذهب الأوّل أنّ اسمَ الفاعل اسمٌ عَمِلَ أم لم يعملْ ، ونتج عن المذهب الثاني أنّ اسمَ الفاعل العامل عَمِلَ فعله فعلٌ ويسميه الكوفيّون بالفعل الدائم ، ويلحق به اسم المفعول(١٣) .

يبدو أنّ رأيَ جمهور النحاة أسدُّ لأنّه لا يستدعي النظر في كل اسم فاعل ونحوه ، هل هو عامل أم لا؟ لهذا سادَ وانتشر .

وقد تبيّن النحاة أنّ الفعل الدالّ على الحاضر والمستقبل قد يكون على مبنى صرفيّ واحد ، نحو : الوزن "يفْعُل" مثل "ينصُر" فهو صالح للحالِ والاستقبالِ ، وملابساتُ السياقِ هي التي تحدِّد جهة الزمن ، فهذه مشكلة أولى .

وتبيّن النحاة أنّ الفعل "ادرسْ" يدلّ على زمن بعد زمانِ التكلّم فهو في حكم المستقبل ، والفعل "سيدرسُ" يدلّ على المستقبل ، وبين الفعلين فرقٌ في المبنى الصرفيّ عدا الفرق في التنجوز ، فالأوّل طلب لشيء لم يحدثْ زمنَ التكلم ، والثاني طمعُ بشيء سيحدثُ في المستقبل ، فالأوّل إنشاء والثاني خبر . وهذه مشكلة ثانية .

وتبين النحاة أنّ الفعل المضارع معرب تتغيرُ حركةُ آخره رفعاً ونصباً وجزماً ، وهو في حالة الجزم على معنيين :

الأول : الإخبار إذا سُبق بأدوات الجزم باستثناء لام الأمر ولا الناهية .

والثاني : الإنشاء إذا كان مسبوقاً بلام الأمر أو بلا الناهية . وهذه مشكلة ثالثة .

وتدلّ هذه التحليلات التي تبيّنها نحاةُ العربيّة في الفعل على ما يأتي :

أ- ثمة إمكانيّةٌ لدلالة المبنى الواحد على الحال أو الاستقبال .

ب- ثمة فرقٌ دلاليٌّ في الفعل غير الماضي يتمثل بانقسامه إلى خبر وإنشاء .

جـ- لا يختصّ الزمن الحاضر بمبنى ما اختصاصاً دائماً .

د- مبنى الزمن الماضي ومشتقاته التصريفيّة لا اشتراك فيه .

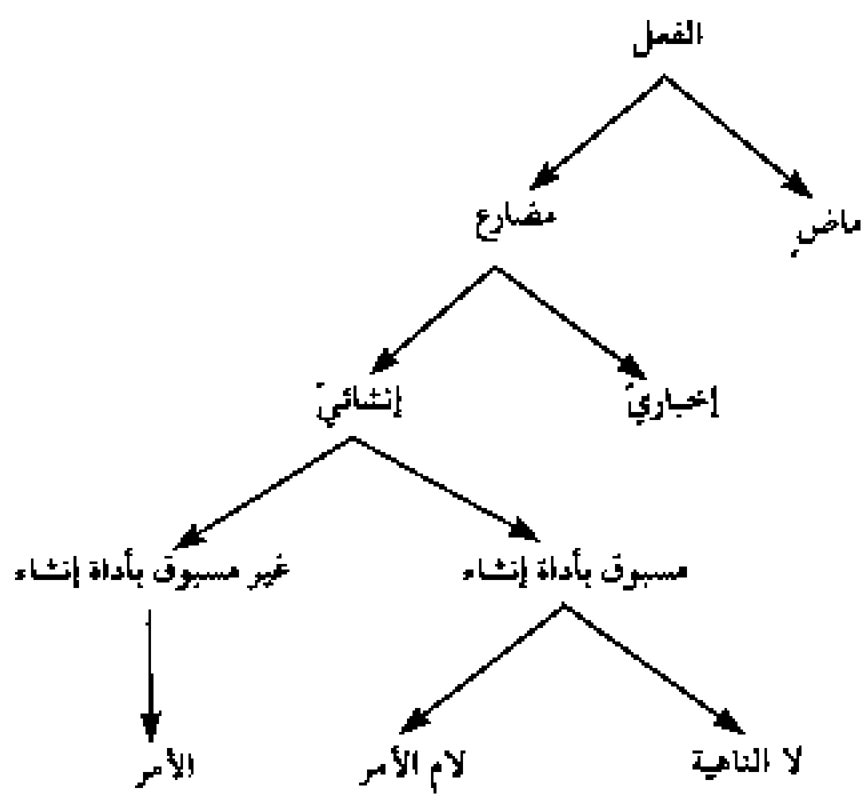
استخدم النحاة النتائج السابقة في قسمة الفعل في العربيّة إلى قسمين هما :

١- الماضي وهو الذي يدل ببنائه على الزمن الماضي من حيث صناعة النحو .

٢- المضارع وهو الذي يدلّ على الحاضر أو المستقبل ، وهو على شكلين اثنين :

١- الفعل المضارع الإخباريّ ، وهو الذي يكون في حالة رفع أو نصب ، أمّا إذا كان مجزوماً فَشَرْطُه عدم اقترانه بلام الأمر ، أو بلا الناهية .

٢- الفعل المضارع الإنشائيّ ، وهو الذي يدلّ على طلبٍ غير ناجز مثل الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر أو بلا الناهية ، أو الدالّ على الطلب من غير أداة جزم ظاهرة ، وهو ما يسمّى بفعل الأمر ، ففعل الأمر ليس مشتقًا من دلالة الزمن بل هو مشتق من فعل مضارع مجزوم دالّ على طلبٍ ، كما في الشكل الآتي :



ويختصر النحاة عادة خُطاطة الشكل السابق بالقول المتداول بين جمهورهم : «الفعل : ماض ومضارع وأمر» ولعلّ الغاية التعليميّة هي السبب في طيّ الخطوات السابقة على تشكُّلِ الأمر وانبثاقه من المضارع مع أنّ ضابط بناء فعل الأمر يدلّ على ارتباطه بالمضارع المجزوم ؛ ذلك أنّهم يقولون : «يُبنى فعلُ الأمر على ما يُجْزم به مضارعُه» .

وقد يرتبط بالغاية التعليميّة تسويغٌ آخر يغفرُ لجمهور النحاة اختصارهم أقسام الفعل بالثلاثية المعروفة ، وهو أنّ الإخبار والإنشاء من معاني النحو ؛ فإذا قُدِّمتْ لطلبة العربيّة أحكامُ فعل الأمر معجونة بمعاني الأمر -وهو إنشاء طلبيّ- يمكن أن يحدث لَبْسٌ عند الطلبة . وهذا اجتهاد يمكن أن يُقْبل ، ويمكن أن يُرْفَض .

وثمة مشكلةٌ نتجت من تصنيف الفعل المضارع المسبوق بلام الأمر أو بلا الناهية ، وفعل الأمر في خانة الإنشاء ؛ ذلك أنّ نفي الفعل "ادرسْ" "لا تدرسْ" باستعمال لا الناهية ، والفعل "ادرسْ" معادل في معناه للفعل "لتدرسْ" المجزوم بلام الأمر ، فهل يعني هذا أنّ فعل الأمر سارٍ عليه حُكْمُ الفعل المضارع في الإعراب أم أنّه منقطعٌ عنه؟

ربط الكوفيّون فعل الأمر بالفعل المضارع فقالوا إنّه مُعْرب مجزومٌ بحرف جزم مقدّر ، حُذف لكثرة الاستعمال على سبيل الاقتصاد والتخفيف . وربط جمهورُ النحاة فعل الأمر بالنظريّة العامة للفعل وهي قائمة على أنّ الأصل في الأفعال البناء ، ولا سيّما أنّ عملَ الحرف المختصّ بالفعل مقدّراً من غير تعويضٍ خلافُ الأصل[١٤] .

قد يكون رأي الكوفيّين صحيحاً من الناحية التاريخيّة والعمليّة ، لكنّ رأي جمهور النحاة منسجمٌ مع التصوّر الكليّ لعلم النحو .

إذن ، فالفعل على سبيل الإجمال : ماضٍ ومضارع وأمر ، وهي قسمة غير مساوقة بدقة للقسمة العقليّة للزمن ؛ لاحتمال دلالة المضارع على الحالِ الحاضر ، والمستقبلِ القادم .

وقد كانت الطريق إلى القسمة الثلاثيّة للكلمة ، والقسمة الثلاثيّة للفعل محفوفةً بمشكلة الشكل والمعنى ، لكنّ هذه المشكلة لم تُعِقِ النحاةَ عن مُواصلة جهودهم في بناء النحو العربيّ ، ذلك أنّ التفسير -وهو هرم التفكير العلميّ- يتولّى حلّ هذه المشكلة وغيرها بتفسيرٍ يجعلها منسجمةً مع سائر أحكام النحو ومقولاته .

تقنين العلامات

من المتعارف عليه بين البشر تمييزُ الأشياء بعضها من بعض بعلامات فارقة تخصُّ الجزء لا الكلّ، فتؤدي إلى توزيع الظاهرة الكليّة على ظواهر فرعيّة جزئيّة، لكلٍّ منها علامة أو أكثر تميّزها من غيرها من غير أن تُفقدَها انتماءَها إلى الظاهرة الكليّة. واللغة علامات تدلّ على أوضاع ومَبانٍ ومَعانٍ، فكلمة (ضَرَبَ) بمجموعها تدلّ على معنى الضَّرْب، فهذه الكلمة علامة على معنى الضَّرْب تعارفها مستعملو اللغة تعارفاً عُرفيّاً اعتباطيّاً، أشار إليه عبدالقاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ/ ١٠٧٨م) في قوله: «فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى الفساد»[١٥].

فاللغةُ في الدلالة المفردة لكلّ كلمة على حدة اعتباطيّةٌ اجتماعيّةٌ عُرفيّةٌ، لذا لا يلتمس العلماء سبباً لتسمية القمر بالقمر، لأنّ هذا الاسم علامة اعتباطيّة على الجرم السماوي المشار إليه به، فهو من قبيل أصل الوضع الدلاليّ، لكنّ ائتلاف الكلمات لتشكيل المعاني المركبة ليس أمراً اعتباطيّاً بل هو مراعاة لازمة لضوابطَ وقوانين، من ذلك أنّه لا يجوز أن نقول في العربيّة: «حضر زيداً أو زيد» لأنّ الكلمات عندما تتصادم وتتضافر تصبح محكومةً بنظامٍ من العلاقات الدلاليّة والنحويّة وأحيانا الصوتيّة[١٦].

الطريق إلى تقنين العلامات

بما أنّ العلامة أمارةٌ على سمة ما فإنّ اتخاذها فيصلاً في فرز المادّة اللغويّة المستقراة مسلكٌ علميٌّ سليمٌ في البحث؛ ذلك أنّ إجالة النظر في كلمة (أخ) المضافة إلى غير ياء المتكلّم في الأمثلة الآتية:

- جاء أخوك.
- رأيتُ أخاك.
- مررتُ بأخيك.

يظهر أنّ كلمة (أخ) عند الإضافة تتكوّن من عنصرين: ثابت ومتغيّر؛ فإذا نظرنا إليها على أنّها مجموعة من الحروف فإنّ تحليلها الرياضيّ سينسجم مع نظريّة المجموعات في الرياضيات، كما يأتي:

أخـوك = [أ ، خ ، و ، ك]

أخـاك = [أ ، خ ، ا ، ك]

أخيك = [أ ، خ ، ي ، ك]

إنّ العناصر المشتركة بين المجموعات الثلاث هي المجموعة [أ ، خ ، ك] ، وإنّ العناصر غير المشتركة هي المجموعة [و ، ا ، ي] ، فالثابت هي العناصر المشتركة ، والمتغيّر هي العناصر غير المشتركة بالاحتكام إلى الشكل الإملائيّ وإهمال الحركات الصغيرة .

لقد كان التغيّر متوقفاً على سبب يخصّ كلّ تغيّر على حدة ، فسبب وجود الواو في المثال الأوّل ليس سبب وجود الألف في المثال الثاني ، مما يشجّع على بناء فرضيّة كبرى في تحليل العلامات وتقنينها ، وهي أنّ المتغيّر علامة .

المتغيّر علامة

قال سيبويه في أوّل الكتاب : «هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربيّة ، وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجرّ والرفع والجزم ، والفتح والضمّ والكسر والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضْرُب : فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد ، والجرّ والكسر فيه ضربٌ واحد ، وكذلك الرفع والضم ، والجزم والوقف ، وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه من العامل –وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه– وبينَ ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل»[١٧] .

وقف سيبويه في هذا النصّ الموجز على جُملةٍ من الأنظار العلميّة المؤدية إلى تقنين العلامات في العربيّة ، منها موقع العلامة وعلاقة العلامة بما قبلها .

موقع العلامة

لموقع العلامة ثلاثةُ احتمالات : أوّلها أن تقع العلامة في أول الكلمة ، وثانيها أن تقع في دَرْجها ، وثالثها أن تقع في آخرها .

العلامات التي تقع في أول الكلمة المفردة على ضربين :

١- العلامات العارضة

الضرْب الأوّل : العلامات العارضة ؛ إذ تبيّن نحاة العربيّة أنّ الواو في الكلمتين الآتيتين :

- وَقَفَ

-قِفْ

عنصر متغير ، إذ دلّ ثبوتُها على أنّ الفعل ماضٍ ، ودلّ حذفها في الكلمة الثانية على أنّ الفعل فعل أمر ، لكنها لا تصلح علامة تميّز الفعل الماضي من فعل الأمر ، ذلك أنّها صفة غير مشتركة في كل الأفعال الماضية وأفعال الأمر ، كما في الكلمات الآتية :

قَرَأَ ⟵ اقرأْ

حَضَرَ ⟵ احضرْ

عاد ⟵ عُدْ

مدّ ⟵ مُدّ (امدُدْ)

وعدم الاشتراك أو الاطّراد هو الذي حدا بالنحاة إلى عدّ حذف الواو من فعل الأمر "قِفْ" علامة عارضة طارئة ، كالمرض المؤقت يصيبُ المرءَ أيّاماً ثمّ يزولُ عنه ؛ لهذا لا يصلح المرض علامة فارقة على ذلك المرء ، إذ هو أمرعارضٌ له علّةٌ وتفسير .

٢- العلامات الملازمة

الضرْب الثاني : العلامات الملازمة ، فقد تبيّن نحاة العربيّة أنّ الفعل المضارع يبدأ دائماً بأحد أحرف كلمة (نأتي) ، فعدّوا هذه الأحرف علامة ، لكنّهم حملوا العلامة على تصنيف الفعل لا على موقعه ، فالفعل (يضرب) في المواقع الآتية :

- لم يضربْ زيدٌ خالداً .

- لن يضربَ زيدٌ خالداً .

- يضربُ زيدٌ خالداً .

- زيدٌ يضربُ خالداً .

لم ينفكّ عن حرف الياء في أوّله ، مما يعني أنّ هذه العلامة محايدة لعملية التأثر بما يسبقها أو يلحق بها من عناصر لغويّة ، فالعلامة المحايدة علامة تصنيف لا علامة موقع مثل (أل التعريف) في أول الاسم .

أمّا العلامات التي تقع في دَرْج الكلمة المفردة الواحدة ، فهي علامات عارضة لعلّة وسبب ، كما في تفسير القدماء لا بعض المحدثين حذفَ الألفِ من الفعل (عاد) في المثالين الآتيين :

- عُدْ .

- لم يَعُدْ .

لسبب إملائي شكليّ عارض يتمثّل حسب زعمهم في التقاء الساكنين ، وهو تفسير غير مطّرد في نحو : احضرْ ، ولم يحضرْ ؛ لذا يعدّ تفسيراً خاصاً لعلامة عارضة ، فقاعدته فرعيّة خاصة لا كليّة عامة .

أمّا العلامات التي تقع في أواخر الكلم فهي كثيرة متشعبة مستأثرة باهتمام المشتغلين بعلوم العربيّة ، وهي على شكلين :

١- علامات التصنيف المحايدة:

وهي العلامات التي تدلّ على تصنيفِ الكلمة ، كما في دلالة الألف المقصورة في نحو : (فتى) على الاسم المقصور ، ودلالة الياء اللازمة لغير إضافة أو نسب في نحو : (القاضي) على الاسم المنقوص ، ودلالة التاء المربوطة في نحو : (جامعة) على الاسم المؤنث بصفة عامّة وإن كان الاسم في دلالته الحقيقيّة مذكّراً نحو : (طلحة) ، ودلالة التنوين على الاسميّة إن كان للتمكين أو التعويض نحو : (حاضرٌ ، وداعٍ) .

٢- علامات الإعراب والبناء

تبيّن نحاة العربيّة أنّ كلمة (الكاتب) وما يشبهها متغيّرة الآخر كما في الأمثلة الآتية :

- حضر الكاتبُ في موعده .
- كان الكاتبُ دقيقاً .
- رأيتُ الكاتبَ .
- إنّ الكاتبَ دقيقٌ .
- سمعتُ عن الكاتبِ .

فثمة ثلاثُ علامات زائدة على بنية الكلمة (الكاتب) ، وهي الضمّة ـُ ، والفتحة ـَ ، والكسرة ـِ ، وهذه العلامات أثرٌ من آثار الموقع الإعرابيّ ، فالفاعل يحتاج إلى الضمة في نحو (الكاتب) كما يحتاج المفعول به إلى الفتحة ، والاسم المجرور إلى الكسرة ، وباستعمال التعميم والحتم تتشكّل مقولة : إنّ الاسمَ مفتقرٌ إلى علامة تدلّ على موقعه الإعرابيّ .

وفي تحليل علامة الفعل المضارع (يضرب) في الأمثلة الآتية :

- يضربُ زيدٌ خالداً .
- زيدٌ يضربُ خالداً .
- لم يضربْ زيدٌ خالداً .
- لن يضربَ زيدٌ خالداً .

يظهر أنّ الفعل المضارع يقبل ثلاثة تغيّرات في آخره : الضمة والفتحة والسكون (الوقف) ، والمتغيّر علامة لهذا تعدّ الضمة والفتحة والسكون علامات . وباستعمال التعميم والحتم تتشكل مقولة : إنّ الفعلَ المضارعَ مفتقرٌ إلى حركة (علامة) في آخره .

وفي تحليل الفعل الماضي (ضَرَبَ) في الأمثلة الآتية :

- زيدٌ ضربَ خالداً .

- ضربَ زيدٌ خالداً .

- ضربْتُ خالداً .

- ما ضربَتْ هند خالداً .

- أخطأ الأصدقاء إذ ضربُوا خالداً .

يظهر أنّ الباء -وهو الحرف الأخير من الكلمة- قبل ثلاث علامات : الفتحة ، والسكون ، والضمة ، لهذا تعدّ علامات ، يصوغها النحاة بمقولة افتقار الفعل الماضي إلى واحدة من هذه العلامات الثلاثة .

شكّلتْ هذه العلامات على أواخر الاسم والفعل المضارع والفعل الماضي ثلاثة أسئلة تفرضها ضرورةُ فرز هذه الأصناف الثلاثة وَفْقَ مبدأ العلامةِ ، وهي :

- هل ظهورُ العلامات ناتج عن تأثّر الكلمة بعنصر سابق؟

- هل ظهورُ العلامات منفكٌ من التأثّر بعنصر سابق؟

- هل ظهورُ العلامات ناتجٌ عن التأثّر بعنصر لاحق بالكلمة؟

إنّ فائدة الاعتماد في الأسئلةِ الاستفهاميّة السابقة على الحرف (هل) أنّه يجعل من كلّ واحدٍ منها فرضيّة علميّة تقبل الإثبات أو النفي .

ففي اختبار الأمثلة التي فيها كلمة (الكاتب) ظهر بوضوح أنّ تلك العلامات أثرٌ من آثار تأثّر الكلمة بعنصر سابق بدلالة حذف العنصر السابق ، فحذفُ حرف الجرّ يستتبعُ حذف كسرة الاسم بعده ، وحذفُ إنّ يستتبعُ حذف فتحة الاسم بعدها ، وحذف الفعل من الجملة الفعليّة يستتبعُ حذف فتحة المفعول به ؛ فيكون وجودُ العلامة على أواخر الأسماء لازماً من لوازم تأثّرها بعنصر لغويّ سابق ، ولهذا تصاغ هذه النتيجة بمقولة تعمّ نظرياً الأسماءَ كلّها ، مفادُها أنّ الاسم يتمتع في آخره بعلامة تدلّ على تأثّره بعنصر لغويّ سابق .

وهذه النتيجة المصوغة بأسلوب التعميم تترك إلى مرحلة التفسير سؤالاً مُهماً ، وهو : ما سرّ الحركة أو العلامة على آخر كلمة (الكاتب) في مثل : (الكاتبُ دقيقٌ) مع أنها غير مسبوقة ظاهرياً بشيء؟

وتبدو هذه النتيجة صالحةً للتفسير في ضوءِ حقيقةِ أنّ كلّ فاعل نحويّ مرفوع ، وكلّ مفعول به نحوي منصوب ، و . . . إلخ .

وفي اختبار أمثلة الفعل المضارع (يضرب) يظهر تأثره بعنصر سابق ظاهر في حالتي الجزم والنصب ، وباستعمال التعميم يتمّ الوصول إلى مقولةِ أنّ الفعل المضارع متمتعٌ بعلامة ناتجة عن تأثره بعنصرٍ سابق ؛ مما يترك حالة رفع الفعل المضارع مفتقرة للتفسير والتعليل عدا حالتي بناء الفعل المضارع .

أمّا الفعل الماضي فليس متأثراً من حيث علامة آخره بأيّ عنصر سابق كما في الأمثلة الآتية :

- فهمَ زيدٌ المسألة .
- ما فَهِمَ زيدٌ المسألة .
- إنْ فهِمَ زيدٌ المسألة فهو مُبدعٌ .
- زيد فهِمَ المسألة .
- الذي فَهِمَ المسألة زيدٌ .

وهذا يعني أنّ علامة الفعل الماضي منفكّة من التأثّر بعنصر لغوي سابق .

وواضح أنّ الاسم والفعل المضارع لا يتأثران بأيّ عنصر لغويّ تالٍ لهما إلاّ على سبيل الطروء والعروض ، كما في تحريك الفعل المضارع المجزوم بالكسر تخلّصاً من التقاء الساكنين في نحو قولنا :

- لم يكتملِ البحثُ .

أمّا التأثر بعنصر لاحق تالٍ في الفعل الماضي فحاصل وفق التفصيل الآتي :

عند إسناد الفعل الماضي إلى ضمائر الرفع المتحركة يُبنى على السكون، مثل: "قرأتُ، درستُم، فَهِمْنا" فسبب وجود السكون إسناد الفعل إلى هذه الضمائر التي جاءت بعد الفعل على يساره بدليل أنّ حذفها يُرْجع الفتحة كما في التحليل الآتي:

- قرأَ + تُ = قرأْتُ

قرأْتُ – تُ = قرأَ

وكذلك بناء الفعل الماضي على الضمة عند إسناده إلى واو الجماعة، كما في (ضربُوا)، وهو في الاختبار عند القدماء لا بعض المحدثين:

ضربَ + وْا = ضربُوا

ضربُوا – وا = ضربَ

إذن، فالأصل العام في الاسم أنّه يتأثّر بعنصر قبله، والعلامة دليل التأثر. والأصل العام في الفعل المضارع غير المبنيّ كذلك. والأصل في الفعل الماضي عدم التأثر بأيّ عنصر سابق أو لاحق إلاّ إن كان العنصر اللاحق جزءاً من الكلمة، عدا غضّ النظر عن العوارض الصوتيّة في الاسم والفعل المضارع والفعل الماضي، فالمؤثّر في الاسم والفعل المضارع يكون على اليمين منهما، والمؤثّر في الفعل الماضي يكون على يساره ذيلاً له ومتّصلاً به. وقبل نقل هذه النتائج إلى التفسير ينبغي توضيح نقطة منهجيّة، مفادها: هل يمكن أن تتأثّر الكلمة اسماً كانت أو فعلاً بمؤثّرين اثنين واحد على يمينها وآخر على يسارها في وقت واحد؟

الإجابة عن هذا السؤال بنفي إمكانية اجتماع مؤثرين على جهتي الكلمة اجتماعاً يطّرد تأثيره وهذا يعني أنّ للكلمة المتأخرة بعنصر على يمينها تصنيفاً يختلف عن تصنيف الكلمة المتأثّرة بعنصر على يسارها وإنْ كانت العلامة هي العلامة نفسها لحصول التضاد كما في تضاد التنوين مع أل التعريف.

فسيبويه تبيّن أنّ العلامات الأصليّة الأربعة: الكسرة والضمة والفتحة والسكون تدلّ على الجرّ والرفع والنصب والجزم عند التأثّر بعنصر على يمين الكلمة كالاسم والفعل المضارع، وهذه العلامات نفسها علامات بناء عند عدم التأثّر بعنصر سابق على يمين الكلمة كالفعل الماضي وفعل الأمر الذي مرّ تحليلُه في الحديث عن تقسيم الأفعال.

وقد سمّى جمهورُ نحاة العربيّة الكلمة المتأثّرة بعنصر على يمينها بالكلمة المعربة مثل الأسماء والفعل المضارع ، وسموا الكلمة غير المتأثّرة بما على حاشيتها أو جهتيها بالكلمة المبنيّة ، وألحقوا بها ما تأثّر منها بعنصر على يسارها لأنّه بالضرورة نقيض النوع المعرب الأول ، مثل الفعل الماضي ، وفعل الأمر عند الجمهور ، وبعض الأسماء .

وقد سمّى سيبويه العنصر المؤثّر المستدعي بالاقتضاء لعلامة العنصر الذي يليه بالعامل ، وأسند إليه إحداث العلامة إحداثاً نحوياً صناعياً لا وضعيّا طبيعيّاً ، فقال : «لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدثُ فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه»[١٨] .

ولكنّ العلامات الأربعة ليست مطّردة الظهور في الاسم المعْرب أو الفعل المضارع المعْرب ، فثمة متغيّراتٌ أُخَرُ تدخل على الاسم والفعل المضارع حاملة معها دلالة العلامات الأربع السابقة ، مثل : الواو والياء في جمع المذكر السالم ، والألف والياء في الاسم المثنى ، والواو والألف والياء في الأسماء الخمسة ، وثبوت النون أو حذفها في الأفعال الخمسة ، والكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب ، وحذف أحرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم ، والفتحة بدل الكسرة في حالة جرّ الممنوع من الصرف .

وهذه العلامات متغيّرةٌ حسب الموقع الإعرابيّ أو الحالة الإعرابيّة ، وعند تقسيمها حسب الأحكام الإعرابيّة الأربعة يتّضح أنّ للرفع –مثلاً– خمسة علامات : الضمة ، وواو جمع المذكّر السالم ، وألف الاثنين في الاسم المثنّى ، وواو الأسماء الخمسة المضافة لغير ياء المتكلم ، وثبوت النون في رفع الأفعال الخمسة .

وقد تبيّن النحاةُ أنّ هذه العلامات ليست على درجة واحدة ، فكلّها باستثناء الضمة مفتقرة لسبب أدّى إلى وجودها يتجاوز كون الكلمة اسماً أو فعلاً مضارعاً ، فالألف لا توجد إلا في حالة رفع الاسم المثنّى ، على حين وجود الضمة لم يحتج إلى سبب سوى موقع الرفع في الاسم المفرد أو جمع التكسير أو جمع التأنيث ، وهذا التباين في العلامات الدالّة على الحالة الإعرابيّة الواحدة هو الذي أوحى للنحاة ، وهم يحلّلون أنحاء العربيّة تصنيفَها وَفْقَ ثنائيّة الأصل والفرع ، فعدّوا الضمةَ علامةً أصليّة وغيرَها من

علامات الرفع تبعاً لها بالفرعيّة ، وترتّب على هذا التأصيل والتفريع أنّ إعراب الكلمات المتمتعة بعلامة فرعيّة لا يتمّ إلا بذكر سبب التفريع ، فإذا قال مُعْرِب في إعراب كلمة (اللاعبون) في قولنا : «تعبَ اللاعبون» :

اللاعبون : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو .

فإنّ هذا الإعراب يعدّ ناقصاً لا يكتمل إلاّ بإضافة «لأنه جمع مذكّر» ، على حين لو كانت الكلمة مرفوعة بالضمة ، لكان كافياً أن يُقال في كلمة "زيد" من قولنا : «حضر زيدٌ»

زيدٌ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وهنا نكتة ينبغي الإشارة إليها ، وهي أنّ التنوين ليست علامة إعرابية من علامات الأحكام ، وإنّما هي علامة على الصنف الذي تنتمي إليه الكلمة ، لأنّها لا تتغيّر في الرفع أو الجرّ أو النصب ، والذي لا يتغيّر ليس بعلامة إعراب ، ففي قولنا :

- جاء زيدٌ .

- رأيتُ زيداً .

- مررتُ بزيدٍ .

ثبتت التنوين في آخر الكلمة صوتاً ، وإنْ تغيّر رسمُها الإملائيّ إذ هي عند التحقيق نونٌ ساكنة ، فالأصل :

- جاء زيدُنْ .

- رأيتُ زيدَنْ .

- مررتُ بزيدِنْ .

فالذي تغيّر ليس النون (التنوين) وإنّما العلامة التي قبلها ، لهذا يمكن وصفُ إعرابِ بعض المبتدئين لكلمة "زيد" الأولى : بأنّها : "فاعل مرفوع وعلامة رفعه تنوين الضم" بأنّه إعرابٌ غيرُ دقيق .

وقد عمّمَ النحاة العلاقة بين مُوّجِد العلامة ، وضرورة ظهورها فإذا لم توجد فهي مقدّرة لعارضٍ مُفتقرٍ إلى التفسير ، كاختفاء الضمة في الأمثلة الآتية :

- جاء (القاضي) .

- حضر (مصطفى) .

- مات (تأبّط شراً) .

- هذا (رامٍ) .

وكاختفاء الواو في نحو قولنا :

- هؤلاءِ (مُعَلّميّ) الذين علّموني النحو .

إذن ، فقد أدّى تحليل العلامات إلى تصنيف بعض الكلمات كتصنيف كلمة (الجامعة) ضمن الأسماء لوجود أل التعريف في أوّلها ، وكتصنيف الفعل المضارع بالزوائد الأربع في أوّله ، وكالتوصّل إلى مفهوميّ الإعراب والبناء . وغيرهما .

خواصّ الكلم

تبيّن نحاة العربيّة وهم يحلّلون أنحاءَها أنّ لكلّ صنفٍ من أصناف الكلم الثلاث خواصُ يتمازُ بها عن غيره من حيث الصحة والاعتلال ، والجنس ، والعدد ، والاختصاص بالاقتران بين الأصناف الثلاثة .

الصحّة والاعتلال

من أهداف التحليل النحويّ تحديدُ درجة الانتظام للصوت أو الحرف ، فالحرف (ع) حرف منتظمٌ في تصرّفاته الصرفيّة في الأسماء والأفعال ، ومثله معظم حروف العربيّة إذا استثنينا ظاهرة الإبدال اللغويّ ، لكنْ ، ثمة (حروف) غير منتظمة في تصرفاتها الصرفيّة والصوتيّة في العربيّة ، وهي الألف والواو والياء وهي المعروفة باسم أحرف العلة ، وهذه التسمية إشارة إلى عدم انتظام هذه الأحرف الثلاث بالمحافظة على سمْتٍ واحدٍ

في تصاريفها كافة ، إذ تظهر تارة كالواو في (وقف) وتختفي أخرى كما في فعل الأمر (قف) ، وقد تنقلب من ألف إلى ياء أو واو أو همزة تارة ثالثة ، نحو :

باعَ ← يَبيعُ ← بائع

قالَ ← يَقُولُ ← قائل

ولعل الشكل الإملائيّ الكتابيّ هو الذي ألبس على نحاة العربيّة فظنّوا الواو والياء الصائتتين إضافة إلى الألف في كل أحوالها حروفاً ، وهي في الحقيقة حركات طويلة ، لكن ليس هذا الكتاب لتقويم آراء النحاة وأفكارهم ، بل لعرضها وفق منهجيّة التفكير العلميّ .

وكيف دار الأمر ، فقد نجح نحاةُ العربيّة في فرز الأسماء والأفعال حسب معيار الصحّة والاعتلال . أمّا الحروف فالأصل أنّ الاشتقاق لا يدخلها ، ومن ثمّ لا يمكن قياس درجة انتظام الحرف فيها باستثناء العارض الصوتيّ في نحو :

على ← عليه / عليك / علينا

أمّا الأفعال فقد أعمل النحاة معيار الصحة والاعتلال في البنية المجردة لها لا المزيدة ، وخرجوا بما عُرِفَ بالفعل الصحيح السالم والمهموز ومضعّف الثلاثي والرباعي ، والفعل المعتلّ الأجوف ، والناقص ، والمثال ، واللفيف المفروق والمقرون . ولو أعمل النحاة معيار الصحة والاعتلال في الأفعال المعتلة والمزيدة لكان فرزهم لها غير دقيق ، ذلك أنّ أحرف العلّة من أكثر الزيادات شيوعاً في الأفعال ، وسيصبح في العربيّة تصنيف كلمة "تدارَس" أنّها فعل صحيح باعتبار الجذر ، معتلّ باعتبار الزيادة ، وهو ازدواج فيه تناقض لافتقاره إلى الاطّراد ، فتصنيف (قال) باعتبار الجذر على أنّها معتلة تصنيف مطّرد في كلّ تصاريفها إذ لا تخلوا من حرف علّة ظاهر أو محذوف . وتصنيف كلمة (دَرَس) على أنّها صحيحة تصنيف مطّرد في كلّ تصاريفها طرأ عليها حرف علّة أم لم يطرأ ؛ لاحتماء هذا التصنيف بجوهر الكلمة وهو الجذر .

وقد نظر الصرفيّون إلى الاعتلال بمقياس الميزان الصرفيّ فتتبعوا الاعتلال في الفاء والعين واللام ، فقنّنوه وفسّروه . لكنّ النحاة اكتفَوْا بملاحظة ظاهرة الاعتلال في الحرف

الأخير من الكلمة كما في "يدعو ، ويسقي ، ويرضى ، ومصطفى ، والقاضي ، ودعا ، ومضى ، ومضَتْ ، وداع ، ولم يَهْجُ ، ولم يَرْضَ ، ولم يَسْقِ» ونحوها لحاجتهم إلى تقدير حركة الإعراب أو البناء على آخر الكلمة طرداً لتعميمهم الذي اقتضى وجود تلك الحركات على حرف الإعراب أو البناء .

الجنس وثنائيّة المذكّر والمؤنّث

التذكير والتأنيث في العربيّة من خواصّ الأسماء لا الأفعال أو الحروف[19] ، و«إنّ أوّل ما يلفت الانتباه في ظاهرة التذكير والتأنيث في العربيّة أنّها تقوم على "الثنائيّة" ، فالموجودات كلّها إمّا أن تكون مذكّرة ، وإمّا أن تكون مؤنّثة ، وليس هناك ما يقال له حياديّ [أي الاسم المحايد] ، كما في اللغات الأخرى . وهذا يعني أنّه ليس ثمة تطابقٌ بين اللغة والواقع ، وإنّما يقوم التطابق بينها وبين ما كان يتخيّله العربيّ القديم في الأشياء من مظاهر الأنوثة أو الذكورة ، أي التطابق بين اللغة والتصوّر الذهني»[20] .

إنّ تحليل الأسماء في العربيّة إلى مذكّر أو مؤنّث أمر شائك[21] ، لأنّه تقنينٌ لعرف فيه شيء غير يسير من الاعتباط ، فكلمة "معاوية" مذكّرة في الاستعمال مؤنثة في الشكل ، وكلمة "هند" مؤنّثة في الاستعمال مذكّرة في الشكل ، حتى قيل «إنّ فصيلة الجنس أبعد الفصائل النحويّة عن المنطق العقلي»[22] لهذا استعمل نحاة العربيّة في تحليل الأسماء إلى مذكّر ومؤنّث ثلاثة معايير :

- معيار العلامة ، فالاسم المختوم بواحدة من علامات التأنيث الثلاث : التاء المربوطة ، والألف ، والألف الممدودة ، اسم مؤنّث من حيث العلامة ، نحو : قائمة ، وسلمى ، وحمراء .
- معيار المطابقة الحقيقيّة ، فالمؤنث ما يتناسل والمذكّر بخلافه نحو : فاطمة ، وسلمى ، ووعد ، ودعد ، وإيمان . . . إلخ من أسماء النساء ، وهذا المعيار فرز مفهوم المؤنث الحقيقيّ في مقابل المذكّر الحقيقيّ .
- معيار الإشارة ، فما يُشار إليه باسم إشارة مذكّر فهو مذكّر ، وما يُشار إليه باسم إشارة مؤنّث فهو مؤنث ، مثل : هذا القمر وتلك الشمس .

وتبرز إشكاليّة تعدّد معايير فرز المؤنّث من المذكّر في العربيّة في مبحثي التصغير والمنع من الصرف ، فالاسم "مَجْد" علماً لمذكّر تصغيره "مُجَيْد" ، وهو مصروف وجوباً ، فيقال : "رأيت مجداً" ، وإذا كان علماً لمؤنّث فتصغيره "مُجَيْدة" ، وهو في الأصل ممنوع من الصرف إلاّ أنّه قد يصرف تخفيفاً لأنّه عَلَمٌ ثلاثيٌّ ساكن الوسط .

تمييز الأسماء بدلالة العدد

تقسيم الاسم إلى مفرد ومثنى ومجموع من خواصّ الأسماء في العربيّة ، فالاسم الذي يعادل الرقمَ واحداً ويقابله يسمّى مفرداً ، والذي يعادل الرقم اثنين ويعادله يسمّى مثنى ، والذي يتجاوز في دلالته العددية الاثنين يسمّى جمعاً مهما كانت قيمته العدديّة ؛ إذ تبيّن النحاةُ أنّ الاسم "كتاب" يعادل الرقم واحداً لجواز اتصافه به في قولنا : «كتابٌ واحد» و الاسم "المدينتين" يعادل الرقم اثنين فيقال : «مدينتان اثنتان» . أمّا ما سوى ذلك فلا تطرد له قيمة عددية ثابتة ، فكلمة "طلاّب" تدل على أكثر من اثنين من الطلبة لكنها غير محددة تحديداً مطّرداً بمعادلٍ رقمي ، مثل : ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة أو . . . . إلخ ، ولهذا أميل إلى أنّ فرز الجمع وفق ثنائيّة القلّة والكثرة أمر غير متجذّر في العربيّة في أوزان القلّة الأربعة التي ألحق بها بعضُ الصرفيّين والنحاة جمع السلامة مذكّراً ومؤنّثاً ، فسيبويه ومن بعده المبرّد[٢٣] لم ينتقدا بيت حسان بن ثابت :

لنا الجفَنات الغُرُّ يلمعن بالضُّحى وأسيافنا يقطرن من نجدٍ دما

فقال سيبويه : «وقد يجمعون بالتاء ، وهم يريدون الكثير»[٢٤] .

وقد فرز النحاة وهم يحلّلون العربيّة الجمعَ إلى نوعين :

١- جمع التصحيح ، وهو الذي يتحقق بإلصاق زائدة في آخره ، مثل :

مُسْلِم + و ن / ي ن = مسلمون / مسلمين

قارئة + ا ت = قارئتات ← قارئات

وهذا الجمع على شكلين يتّضحانِ من المثالين السابقين : جمع تذكير ، وجمع

تأنيث ، والملاحظ أنّ جمع التأنيث تجتمع فيه تاءان ، فتحذف الأولى[٢٥] ، لكنّ الذي يبدو لي في المستوى النظريّ أنّ التاءين لا تجتمعان كما يأتي :

قارئة - ة = قارئ

قارئ + ا ت = قارئات

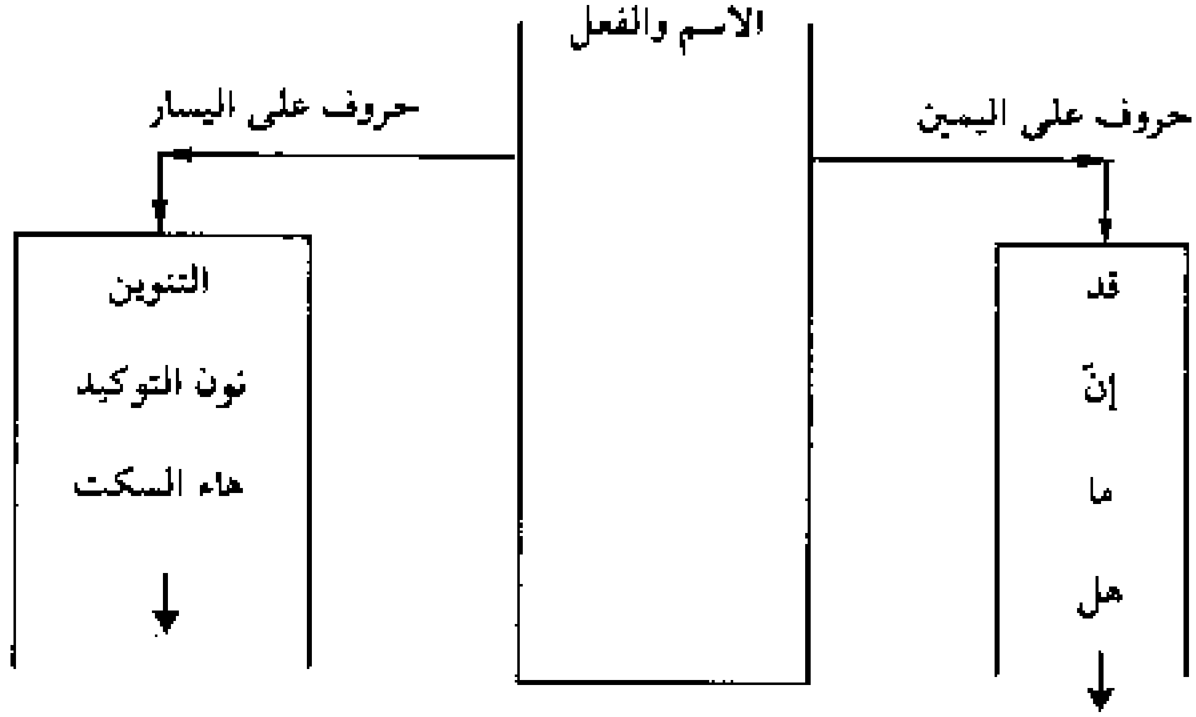
٢-جمع التكسير ، وهو الذي يتغيّر مفرده عند الجمع زيادة أو نقصاً أو اختلاف حركات ، مثل : أَسَد ، أُسْد ، أُسُد ، أُسود . . . . إلخ .

ويبدو أنّ معيارَ فَرْزِ نوعي الجمع نوعُ التغيير في المفرد من حيث اطّراد السلامة أو التكسير .

الاختصاص بالاقتران

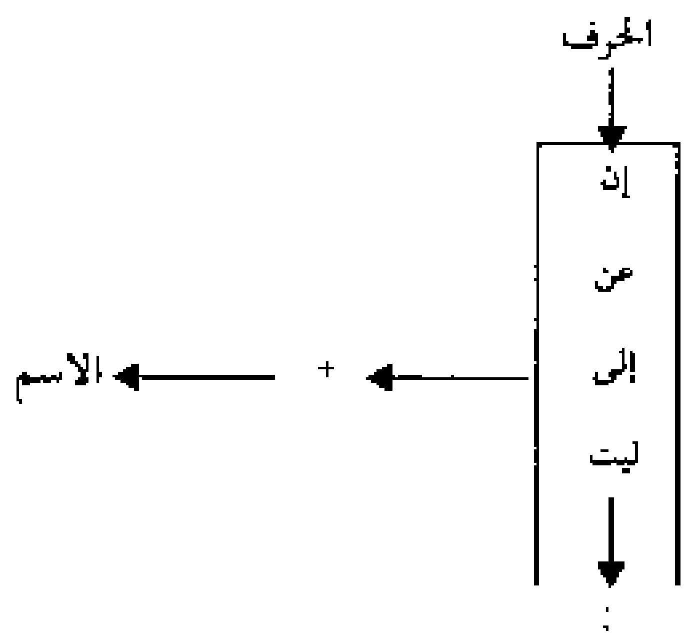
من خواصّ الحرف أنّ معناه يظهر في غيره عند التركيب ، ولا يظهر في نفسه عند الانفراد ، لهذا قيل في خواصّ الحرف إنّها "سلبيّة"[٢٦] ، فما ليس باسم ولا فعل فهو حرف . وليس المقصود بالحرف حرف الهجاء ، كالعين والغين ، بل المقصودُ الحرف الذي يدخل على الكلمة المفردة المفيدة ، أي الحروف التي تقترن بالاسم أو الفعل ، نحو : لم ، ولن ، وإنّ ، وكي ، وقد ، . . . إلخ ، وهذا الاقتران قد يكون منفصلاً إملائياً كما في الأحرف السابقة ، وقد يتّصل إملائياً بالكلمة ، مثل السين الداخلة بالاتّصال والاقتران على الفعل المضارع نحو : "سيحضر" ، وتُعْرَفُ بزيادتِها على الجذر ، وبإمكانيةِ احتفاظِ الكلمة بمعنى مفرد مفيد عند حذفها .

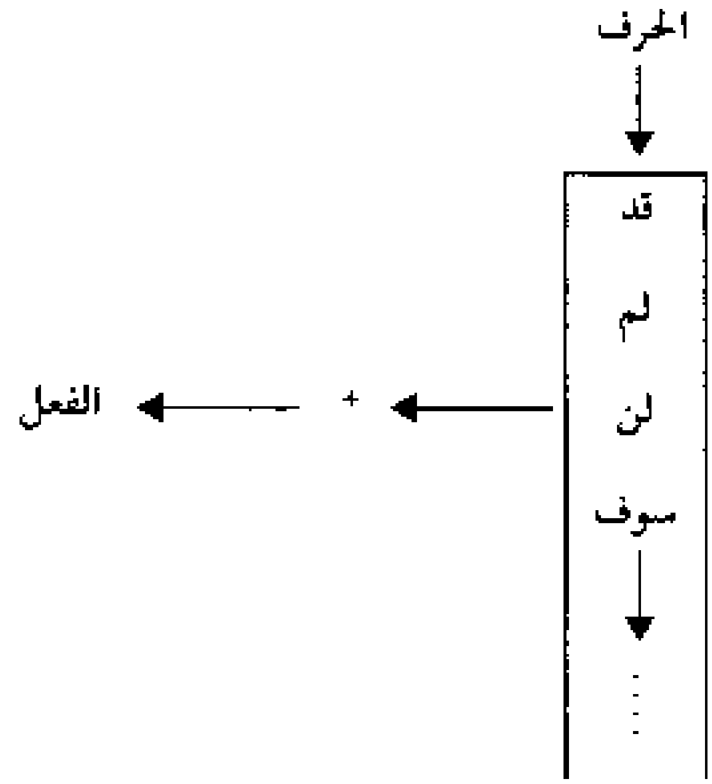
وقد كانت الخطْوةَ الأولى في تحليل الحروف إحصاؤُها تحت اسم حروف المعاني ؛ لأنّها تؤدي إلى معنى في المدخول عليه لم يكن قبلُ ، ثمّ نظر النحاة إلى الحروف نظرتهم إلى العلامات ، فوجدوا أنّ قسماً كبيراً منها يقع على يمين الكلمة ، نحو : قد ، وليت ، وسوف ، وأل التعريف ، و . . . . إلخ ، وقسما يقع على يسار الكلمة ، نحو : التنوين ، وتاء التأنيث الساكنة ، وعلامات تأنيث الاسم الثلاث ، و . . . إلخ ، كما في الشكل الآتي :

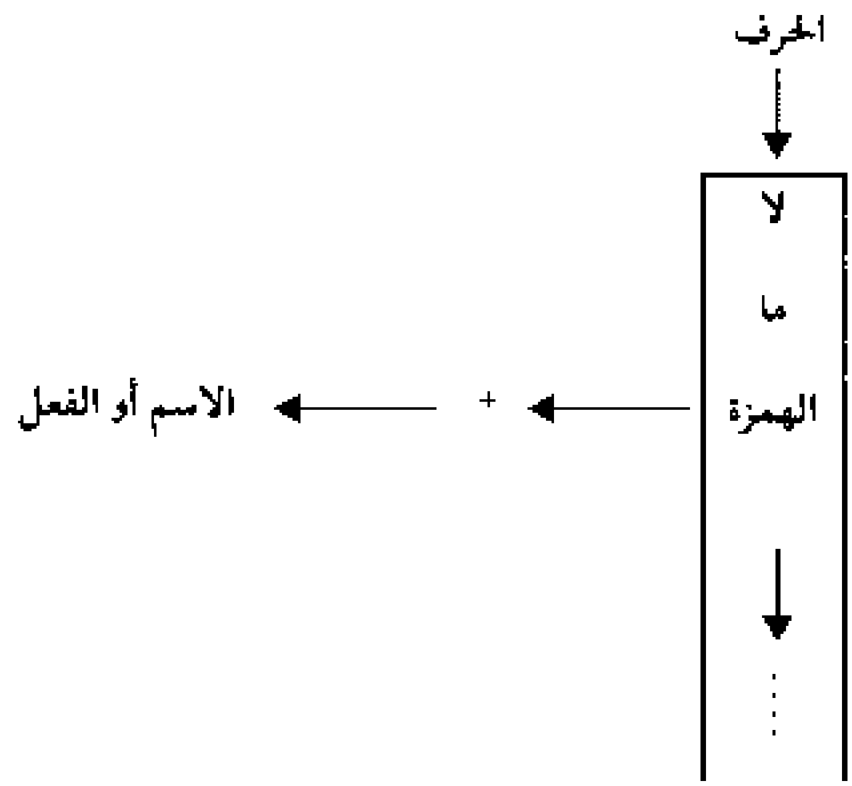


والفرقُ الأساسُ بينهما أنّ الحروفَ التي تقع على يسار الاسم أو الفعل تتصلُ بأحدهما فلا استقلال لها في الإملاءِ المتعارف عليه ، وقد تؤدي إلى تحويل الفعل المضارع من مُعْرب إلى مبنيّ عند اتّصال نون التوكيد به اتّصالاً مباشراً ، وقد تنقل علامة الإعراب إليها كما في ظهور علامة الإعراب على تاء التأنيث المربوطة في نحو : "قائمة" .

ثمّ تبيّن النحاة أنّ ثمة حروفاً تدخل على الاسم ، وأخرى تدخل على الفعل ، وثالثة تدخل على الاثنين كما في الأشكال الآتية :







ثمّ ربط النحاة بين وقوع الحرف على يمين الاسم أو الفعل وتأثيره في الإعراب ، فتبينوا أنّ حروف الجرّ على كثرتها تقع يمين الاسم محدثةً الجرّ فيه ، أمّا الأحرف التي تنصب فإنّ وأخواتها . ولمّا كان الجرّ مزية من مزايا الاسم المعرب لا يشركه فيها الفعل

صاغ النحاة فرضيّة تركوا تحليلها وتفسيرها إلى مرحلة التفسير والنظريّة ، وهي أنّ الأصل النظري الذي يعمّ الحروف المختصة بالاسم أن تحدث الجرّ .

كما تبيّن النحاة نتيجة معادلة عندما ذهبوا إلى أنّ الأصل النظريّ الذي يعمّ الحروف المختصة بالفعل المضارع أن تُحدثَ الجزم ؛ لأنّه مزيةُ المضارع الذي لا يشركه فيها الاسمُ .

أمّا الفعلُ المبنيُّ فلا يتأثر بالحرف الذي يسبقه إعرابياً باستثناء تعميم حكم إعراب المضارع ، وتركِ كيفية تطبيق هذا الحكم العامّ على المضارع في حالتي بنائه المعروفتين إلى طرائق التفسير .

وصاغ نحاة العربيّة فرضيّةً عامة في الحروف التي تدخل على الاسم والفعل ، وهي أنّها حروفٌ مُهملة غيرُ عاملة ، وهو التعميم الذي يستدعي -إن صحّ- تفسيراً لعمل لا النافية للجنس ، ولا المشبهة بليس .

يبدو لجوءُ النحاة إلى هذه التعميمات في ضبط علاقة الحرف بالاسم والفعل أمراً علميّاً تسوّغُه الرغبة في الوصول إلى قوانينَ منسجمةٍ غيرِ متناقضةٍ قادرةٍ على ضبط تبايُناتِ الحرف مع الاسم والفعل وتفسيرها ضمن تصوّر كليٍّ عامّ لعلم النحو .

والاختصاص بالاقتران لا يكون بين الحرف وأحد القبيلين : الاسم أو الفعل فقط ، بل يمكن أن يكون بين الاسم والاسم أو الفعل والاسم ، وهو المبحث الذي قاد النحاة وهم يحلّلون العربيّة إلى اكتشاف مبدأ الجملة .

الطريق إلى اكتشاف الجملة

أدّى اكتشافُ اقترانِ الحرف بالاسم أو الفعل إلى تحليل اقتران الكلمات : الاسم والفعل والحرف بعضها ببعض بالانتقال من تحليل المفردات إلى تحليل المركّبات بدراسة العلاقات النحويّة التركيبيّة بين كلمات التعبير في العربيّة طال أم قصر ، إذ توجد تعبيرات مترابطة بعدة كلمات قد تصل إلى خمس أو ستٍّ أو أكثر من الكلمات ؛ لهذا اهتمّ النحاة بتحديد الحدّ الأدنى من الكلمات التي تشكّل شكلاً تركيبيّاً له معنى صفتُه أنّه متحقّق بتركيب الكلمات لا بانفرادها ؛ ذلك أنّ اللفظة المعجميّة المفردة لها

معنى أساس، نواته الجذر المجرّد، ثمّ تدخل عليه زوائد لمعانٍ تفصيليّة مثل: "عَلِم، أعْلَمَ، استعلم، تعالَم، علّم، ... إلخ" فالمجرّد هو الذي تكوّن من الحروف الأصول بلا زوائد، وأصبح مركزاً لما طرأ عليه من الزيادة اللفظيّة التي أضافتْ للمعنى الأصلِ بُعداً ما، كما يأتي:

علم = ع، ل، م

أَعْلم = أ، عْ، ل، م

استعلم = ا، س، ت، ع، ل، م

تعالم = ت، ع، ا، لَ، م

علّم = ع، لْ، لَ، م

إنّ الأصول المشتركة بين هذه الألفاظ المجموعة{ع، ل، م}، وهذا النحو من النظر هو الذي أعمله النحاة في تحليل الجملة الآتية:

الطالبُ	مجتهدٌ
الطالبُ الخلوقُ	يجتهدُ في دروسه.
الطالبُ الخلوقُ الذي حضرَ	مجتهدٌ في تحصيله العلميّ
الطالبُ الخلوقُ الذي قدّم الامتحانَ	يجتهدُ في تحصيل أعلى العلامات.
الطالبُ الخلوقُ الذي قدّم الامتحان	يجتهدُ في تحصيل أعلى العلامات دائماً.

إنّ تحليل هذه الجملِ الممتدة وَفْقَ مَبْدأِ المجموعة المشتركة يفرز المحورَ الذي ينبغي أن يصبح مركز تحليل الجمل مهما طالتْ، وهو أنّ الجملة تركيبٌ ثنائيٌ يفيد معنى تمّ إسنادُه للاسم بدلالة السكوت عليه.

قال الرضيّ الأستراباذيّ: «والتركيب العقليّ الثنائيّ بين الثلاثة أشياء، أعني الاسم والفعل والحرف، لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف،

والفعل مع الفعل أو الحرف ، والحرفان . فالاسمان يكونان كلاماً ، لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه ، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسند إليه ، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند ، . . . والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه ، وأمّا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه»[٣٧] .

إذن ، فالجملة تركيب إسنادي ثنائيّ في الأصل .

بين نواة الكلمة ونواة الجملة

نتج عن اكتشاف نواة الكلمة المعجميّة "الجذر المجرّد" أنّ حروف الجذر تدور مع تصاريف الكلمة بالفعل أو بالقوّة ، ففي كلمة (قِفْ) ينبغي تقدير حرف محذوف بسبب ارتباط هذه الكلمة بالجذر (و ، ق ، ف) .

وفي الجملة ينبغي أن يتحقّق الإسناد بين أحد أشكالها الثلاثة :

- **الاسم + الاسم ← علاقة الإسناد**
- **الاسم + الفعل ← علاقة الإسناد**
- **الفعل + الاسم ← علاقة الإسناد**

فإذا حُذف أحد الركنين ينبغي تقديره ، لأنّه جزء من نواة الجملة كما أنّ حروف الأصل جزء من تصاريف الكلمة وُجِدتْ أم حُذفتْ لأنّ الإسنادَ الثنائيّ أصغرُ تعبير عن فكرة ، فإذا حُذف أحد ركنيه لم تتشكّل الفكرة النواة الصغرى ، قال الرضيّ الأستراباذيّ : «وجزءا الكلام يكونان ملفوظين ، كزيد قائمٌ ، وقام زيدٌ ، ومقدّرين كنَعَمْ في جواب من قال : أزيدٌ قائم؟ أو أقامَ زيدٌ؟ أو أحدهما مقدّراً دون الآخر وهو إمّا الفعل . . . أو الخبر»[٣٨] .

واعتمادُ الإسنادِ على ثنائيّة المسند والمسند إليه منهجٌ علميّ سليم إذ لا تدلّ الكلمة المفردة على الفكرة ، بل تدلّ على المعنى ، فلا نفهم من كلمة (الكاتب) أكثر من دلالتها من غير إسناد شيء لها ، وكذلك فإنّ الاعتماد على ثلاثيّة العناصر أو أكثر منهجٌ غيرُ

علميّ لأنّ الجملة بمفهوم الفكرة النواة يمكن أن تتحقق بعنصرين فقط، لهذا كان الاعتماد على ثنائيّة المسند والمسند إليه منهجاً علمياً سليماً.

واشتراطُ الإسنادِ هو الذي ينفي عن التركيب الإضافيّ أو شبه الجملة صفةَ الجملة، فنحو: (علمُ النحوِ) لا يتضمن إسناد النحو إلى العلم بل يتضمن تقييد العلم بكلمة النحو، أي أنه تحديد لدلالة المضاف وليس تحويلاً له إلى فكرة تامّة، كذلك فإنّ التعبير (في الكتاب أو قبل الموعد) ناقص الدلالة على الفكرة، فحرف الجرّ لم يحصل له معنى إلاّ في اقترانه بالاسم، والظرف قيد زمانيّ أو مكانيّ لما بعده.

ثنائيّة الإسناد ونوعا الجملة

إذا كان الإسناد يتكوّن من عنصرين: المسند والمسند إليه، فإنّ لهما بالضرورة الرياضيّة شكلين لا غير، هما:

المسند + المسند إليه ⟵ حضر زيدٌ.

المسند إليه + المسند ⟵ زيدٌ رجلٌ.

والإشكالُ الذي يجب توضيحُهُ هو: هل الشكل الإسناديّ (حضر زيد) معادلٌ للشكل الإسناديّ (زيد حضر)؟ بمعنى آخر هل الجملة الفعليّة هي التي يكون فيها المسند فعلاً تقدّم على المسند إليه أم تأخر، والجملة الاسميّة هي التي يكون فيها المسند اسماً؟

ذهب جمهور الكوفيّين إلى إثبات فحوى السؤال بينما نفاها جمهور النحاة، لأنّ الشكل (حضر زيدٌ) جملة مغلقة لا حذف فيها على حين تعدّ جملة (زيد حضر) غير مغلقة نحوياً لاحتمال أن يكون الحاضر غير زيد كأن نقول: (زيد حضر أخوه)، وهذا الاحتمال يعني أنّ في الجملة عنصراً ثالثاً، فهي ليست مساويةً للجملة الأولى[٢٩].

العمدة والفضلة

سمّى النحاةُ جذر الجملة (المسند والمسند إليه) العمدة؛ ذلك أن فكرة الجملة مهما

تعددتْ عناصرُها تعتمدُ عليه ، فهو ما يترتّب على الأخذ بمفهوم حروف الجذر من ضرورة الوجود بالقوّة أو بالفعل .

وسمّى النحاة ما زاد في الجملة على المسند والمسند إليه باسم (الفضلة) وهي تسمية غير بعيدة عن مفهوم أحرف الزيادة ، لأنّ الفضلة هي عناصر الزيادة في التركيب النحويّ ، ومعروف أنّ حروف الزيادة تلوّن الكلمة بمعنى مضاف على المعنى الأصل من غير أن يترتّب على حذفها تقديرُ شيء ، فلا يُقال في تحليل الفعل (غَفَرَ) إنّ فيه أحرفاً محذوفة هي (ا ، س ، ت) وأنّه كان في التقدير (استغفر) ، وعلى المثل من هذا التقدير لا يقال بعد إعراب جملة (حضر زيدٌ) إنّ فيها عناصر محذوفة هي المفعول المطلق والحال والنعت و . . . إلخ ، فالفضلة تشير إلى غير المقدّر في البنية النحويّة الإعرابيّة للكلمة ، وليس صحيحاً أنّها فضلة في المعنى ، بل يمكن أن تكون الفضلة العنصر الأهمّ في تحديد معنى الجملة ، كجملة الحال في قوله تعالى : ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سُكارى ﴾ [سورة النساء ، آية ٤٣] .

الإسناد بين المجاز والحقيقة

في جملة : (حضر زيدٌ) أُسْنِد الحضور إلى زيد ، وزيد يمكن أن يتصف بالحضور فيحضر ، فالإسناد على الحقيقة ، ولو قلنا : (ما حضر زيدٌ) فزيد أُسْنِدَ إليه عدم الحضور لا الحضور ، فعدم إسناد الحضور الحقيقيّ إلى زيد أمر ممكن . ولو قلنا : (وُلِدَ الهدى) فإنّ الهدى لا يُوْلَد ؛ إذ الولادة من صفات الأحياء ، فالإسناد غير حقيقيّ ؛ لهذا لا يشترط النحاة في الإسناد الحقيقة بل يشترطون العلاقة الشكليّة اللفظيّة بين مسند إليه ومعنى يتصف به هذا المسند إليه اتّصافاً نحويّاً يمكن أن يطابق الواقع ، ويمكن أن يفارقه ، فالإسناد لفظيّ شكليّ قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً ، قال الفرّاء : «(مات زيد) ، لو عاملت المعنى لوجب أن تقول : (مات زيداً) لأنّ الله تعالى هو الذي أماته ، ولكنّك عاملت اللفظ»[٣٠] ؛ لهذا قال ابن جنّيّ في باب الدلالة اللفظيّة والصناعيّة والمعنويّة : «فأقواهنّ الدلالة اللفظيّة»[٣١] .

وذهب الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح إلى أنّ المعاني تنقسم إلى أصول وفروع ، فأمّا الأصولُ فهي التي تتحدّد بدلالة اللفظ ليس إلاّ ، وهي من معطيات المواضعة

الخاصة بلغة من اللغات[٣٢] . أمّا الفروع فهي تتحدّدُ بما يسمّى في البلاغة العربيّة بالقرائن التي قد تكون لفظيّة خطيّة ملفوظة أو معنويّة سياقيّة ملحوظة ، كما في الاستعارة المفردة المكنيّة والتصريحيّة ، إذ يشترط أن تكون الجملة مكتملة نحوياً أي تامّة الإسناد ، فجملة (وَعَدَ البدرُ) في قول الشاعر :

وَعَـدَ البـدرُ بالزيـارة ليـلاً فـإذا مـا وفـى قضيتُ نـذوري

جملة تامّة الإسناد ، لكن إسناد الوعد إلى البدر غير ممكن لأنّ القرينة اللفظيّة (وعد) تستدعي واعداً قادراً على الوعد كالأحياء ، لهذا يحلّل البيانيّون المسند إليه (البدر) بحمله على إرادة المحبوبة ، فكأنّ الشاعر قال : وعدت المحبوبةُ التي تشبه البدر ، فاستعار البدر للمحبوبة ؛ فالنحويّ يحلّل العلاقات النحويّة بين الكلمات تاركاً لأهل البلاغة تحليل الأبعاد الجماليّة للعلاقات بين الكلمات .

وقد أشار سيبويه إلى أنّ النحو يسعى لإقامة الاستقامة النحويّة وافقت المعنى أم خالفته ، فسمّى الموافقة بالمستقيم الحسن ، وسمّى المخالفة بالمستقيم الكذب[٣٣] .

وضع المصطلحات

وَضْعُ المصطلحاتِ نتيجةٌ لازمةٌ من نتائج فرز المادة المستقراة وَفْقَ الصفة المشتركة بين كلّ مجموعة منها ، ذلك أنّه لا يكفي أن يشير المحلّلون إلى أنّ الكلمات الآتية لها معنى وترتبط بزمن وتبدأ بأحد أحرف كلمة نأتي زائداً عن بنية الجذر :

يكتب ، ندرس ، تعمل ، أقرأ ، . . .

إذ يجب أن يخلعَ محلّلو اللغة أسماءً يصطلحون على دلالتها على الشيء الذي تعارفوه بينهم ، لكي تكون هذه الأسماءُ المصطلحُ عليها مداخلَ تدلُّ على استقلالية ما تدلّ عليها استقلاليةً ذاتيةً ضمن دائرة العلمِ الواسعةِ الذي تقع فيه ، مثل التمييز ، والبدل و . . . إلخ .

والمصطلحات لم توضعْ دفعةً واحدة ؛ لأنّ في ذلك مخالفة لطبيعة الأشياء[٣٤] ، ولا سيّما أنّ تحليل المادة المستقراة لم يتمّ في مجلس واحد ، وفي وقت واحد بل تمّ في

أوقات متباعدة نسبياً شارك في وضعها أجيالٌ من العلماء النحاة واللغويّين ؛ لهذا كان من المألوف أن تتعدّد المصطلحاتُ الدالّة على الشيء الواحد ، ثمّ تمرّ بمرحلة التجريب التاريخيّ التي تستصفي من المصطلحات ما هو مناسب دالّ على المقصود منه ، ويصبح ما بقي جزءاً من تاريخ المصطلحات في العربيّة .

ويبدو أن المصطلحات الأولى في النحو العربيّ انطلقت من الدلالة المعجميّة للكلمة ، فقد علّل ابن فلاح اليمنيّ تسمية الفعل فعلاً بقوله : «سُمّي باسم مدلول مدلوله ، وهو الفعل الحقيقيّ»[٣٥] . وعلّل تسمية الحرف حرفاً بقوله : «وفيه وجهان : أحدهما : أنّ الحرف في اللغة طرَف الشيء ، ومنه حرف الجبل ، وحرف السيف ، فسمّي حرفا ؛ لأنّه يقع طرفاً ممّا يدخل عليه ، . . . والثاني : أنّه سُمّي حرفاً لانحرافه عن علامات الأسماء والأفعال . وقيل : سُمّي حرفا لكثرة معانيه من قولهم : رجل محترف ، إذا كان متفنّناً في الصنائع»[٣٦] . وقال في تعليل تسمية المبتدأ مبتدأ والخبر خبراً : «وسُمّي المبتدأ مبتدأ لأوّليته ؛ لأنّه من ابتدأتُ الشيء إذا فعلتُه أوّلاً . وأمّا الخبر فمن قولهم : أرض خَبْراء إذا كانت سَهْلة ، فكأنّ الخبر يُسهّل عند السامع المعنى المطلوب»[٣٧] .

وعامّةُ مصطلحات النحو والصرف في العربيّة غيرُ بعيدة عن المعنى اللغويّ المعجميّ لها ، فالمصدرُ مكان الصدور لذا سُمّي أصلُ الاشتقاق عند البصريّين مصدراً ، واسم الفاعل من الدلالة على من قام بالفعل ، واسم الإشارة من الإشارة ، والمستثنى من الاستثناء وهو الإخراج ، والحال من الدلالة على الشكل والهيئة ، و . . . إلخ .

ومع أنّ المصطلحات قد تختلفُ بين النحاة إلاّ أنّها قد تتقارب في الدلالة اللغويّة ، قال ابن يعيش : «اعلمْ أنّ التمييز والتفسير والتبيين واحد ، والمرادُ به رفع الإبهام وإزالة اللبس ، وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظاً يحتمل وجوهاً ، فيتردّد المخاطب فيها ، فتنبهه على المراد بالنصّ على أحد محتملاته تبييناً للغرض ، ولذلك سُمّي تمييزاً وتفسيراً»[٣٨] . وقال خالد بن عبدالله الأزهريّ في أوّل باب المفعول فيه : «وهو المسمّى عند البصريّين ظرفاً دون الكوفيّين ، لأنّ الظرف في اللغة الوعاء ، وهو متناهي الأقطار كالجراب ، والعدل ، والذي يسمّونه ظرفاً من المكان ليس كذلك ، وسمّاه الفرّاء محلاً ، والكسائيّ وأصحابه يسمّون الظروف صفات ، ولا مشاحة في الاصطلاح»[٣٩] .

إنّ مراجعةَ الأعمال النحويّة في القرون الهجريّة الأربعة الأولى تُظهر بوضوح تعدّدَ المصطلحات ومعايشة بعضها بعضاً ، فسيبويه والمبرِّد وابن السرّاج يستخدمون مصطلحي النسب والإضافة بمعنى واحد[٤٠] .

ويبدو أنّ تعدّد المصطلحات بعد أنْ مرّ بمرحلة التعايش فُرِزَ مع التجربة التاريخيّة ، ففي القرن الهجريّ الرابع كان ابن السرّاج يستخدم مصطلحي الجرّ والخفض بمعنى واحد ، كما في قوله : «وقولي جرّ وخفض بمعنى واحد»[٤١] . وكان يجمع إلى مصطلح الممنوع من الصرف مصطلح «ما لا يجري»[٤٢] وهو المصطلح الذي أصبح نادراً جداً في الأعمال النحويّة المتأخرة بعد القرن السابع الهجريّ مثلاً ؛ إذ كان مصطلح الممنوع من الصرف قد اكتسب صفة الثبات والاستقرار[٤٣] .

وكيف دار الأمر فلا مشاحة في الاصطلاح إنْ كان مُحدّدَ الدلالة بشرط أن تبقى المصطلحات متمايزة بعضها من بعض ؛ إذ يؤدي تداخلُها إلى اضطراب في فهم ذلك العلم ، ويقال إنّ المصطلحات تتناسب في عددها تناسباً عكسيّاً مع قوّة العلم ، فمصطلحات علم النحو قليلة إذا قيست بالصورة المتأخرة لمصطلحات علم البديع مثلاً مع أنّه أصغر حجماً من النحو ، ولعلّ هذا التضخّم هو الذي أقصاه أو كاد عن المشهد الثقافيّ في حين ما يزال النحو علماً حيويّاً مُتكئاً على عدد مقبول علميّاً من المصطلحات المتمايزة غير المتداخلة تداخلاً مذموماً يؤدي إلى الخلط والخطل والاضطراب .

تعريف المصطلحات

تعريفُ المصطلحات ضرورةٌ علميّة تفرضها الحاجةُ إلى حماية دلالة المصطلح ومجاله المعرفيّ ، لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها .

وصياغة تعريف للمصطلح لا يستقرّ غالباً إلاّ بعد نضوج العلم ووضع أسس صياغة التعريفات ، لهذا لم تصغ التعريفات الأولى للمصطلحات النحويّة الصياغة نفسها التي صيغَتْ بها فيما بعد ، ولا يعني هذا انتقاص العلم بل هو أمر مألوف في مسيرة العلوم ، لأنّ إدراك دلالة المصطلح شيء ، وصياغة هذا الإدراك شيء آخر ؛ لهذا اهتمّ النحاة في

القرون الثلاثة الأولى بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامهم بصياغة ذلك الإدراك وفق الأسس العلميّة لصياغة التعريفات .

وغاية الأسس العلميّة لصياغة التعريفات أنْ تجعل تعريف المصطلح جامعاً مانعاً ، ولكنَّ تحقيقَ هاتين الصفتين غايةٌ اتفق عليها المشتغلون بالعلوم وفلسفتها ، ولكنّهم اختلفوا في وسائل تحقيق هذه الغاية ، فظهرت أشكالٌ كثيرةٌ للتعريفات تبادل العلماءُ فيها الأخذ والردّ قديماً وحديثاً[٤٤] .

وأهمُّ أشكال التعريف في القرون الأربعة الأولى :

١- التعريف بالمثال

قال سيبويه في تعريف الاسم : «فالاسم : رجلٌ ، وفرس ، وحائط»[٤٥] فسيبويه لم يصُغْ تعريفاً لمصطلح الاسم ، بل اكتفى بإعطاء مثال دالّ على مصطلح الاسم ، وهو مثال صحيح يؤدي القياس عليه إلى ميّز الأسماءِ من سائر الكلمات ميزاً مقبولاً إلى حدّ ما ، ذلك أنّه يستدعي النظر في الكلمة من حيث مشابهتها لواحدة من كلمات التعريف المؤمّثلة الثلاث ، وهذا قد يصلح في نحو تصنيف كلمة : إنسان ، وامرأة ، وأسد ، ومنزل و . . . إلخ ضمن صنف "الاسم" لكنه لا يدل على أنّ أسماء الشرط والاستفهام من الأسماء لعدم وضوح المشابهة بينها وبين الأمثلة الثلاثة ؛ إذ يفتقد التعريف بالمثال صفة التجريد فهو أقرب إلى الوصف ، ومن ثمّ هو أقرب إلى النتائج الأوليّة للاستقراء ، لهذا كان تعريف الاسم عند سيبويه مناسباً لمرحلته ، لكنه فقد صفة المناسبة مع مرور الزمن وتطوّر النحو ، فاستدعى إضافة أو تعديلاً كما في قول المبرّد بعد سيبويه بقرن تقريباً : «أمّا الأسماء فما كان واقعاً على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وتعتبر الأسماء بواحدة : كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم»[٤٦] فالمبرّد أضاف لأمثلة سيبويه مثالين آخرين مع اشتراط المعنى وقبول الجرّ بأحد حروف الجرّ ، ثمّ جاء من أعاد النظر في صياغة المبرّد لتعريف الاسم[٤٧] حتى زادت تعاريف الاسم عن سبعين تعريفاً[٤٨] .

٢- التعريف بالمعنى الوظيفيّ

قال سيبويه : «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه عُذْرٌ لوقوع الأمر ، فانتصب لأنّه

موقوعٌ له ، ولأنّه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه ، فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك : عشرون درهماً . وذلك قولك : فعلتُ ذاك حذارَ الشرِّ ، وفعلت ذلك مخافةَ فلانٍ ، وادّخارَ فلانٍ . . . . فهذا كلّه ينتصب لأنّه مفعول له»[49] فأساسُ هذا التعريف للمفعول له (لأجله) أنّه عذر (علة) ، وهو معناه الوظيفي إذ يؤتى به علّة لما قبله .

٣- التعريف بأصل التحويل

قال ابن السرّاج في أوّل باب التمييز : «الأسماء التي تنتصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل ، والمفعول هو فاعل في المعنى ، وذلك قولك : قد تفقأ زيدٌ شحماً ، وتصبب عرقاً ، وطِبْتُ بذلك نفساً ، وامتلأ الإناء ماءً ، وضقت به ذرعاً . فالماء هو الذي ملأ الإناء ، والنفس هي التي طابت ، والعرق هو الذي تصبّب ، فلفظه لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل»[50] .

فهذا التعريفُ الذي جاء به ابن السرّاج للتمييز المحوّل ملحوظٌ فيه الاتكاء على مفهوم التحويل إذ يرى أنّ التمييز في الأمثلة التي عرض لها أصلُه فاعل في المعنى ، وإن كان في اللفظ مفعولاً أي أنه تحوّل من وظيفة الفاعل المرفوع لفظا إلى المنصوب لفظاً ، فخرج عن حدّه وبابه فأصل جملة "تفقأ زيدٌ شحماً" تفقأ شحمُ زيدٍ" فتحوّل الفاعل إلى اسم منصوب وأصبح المضاف إليه فاعلاً لفظيًا في مكانه .

٤- التعريف بالضدّ

التعريف بأحد الضدّين لا يُثبتُ حقيقة الضدّ المقابل ، فإذا قلت : عرِّفْني البياض ، لا يقع الجوابُ أنّه ضد السواد لأنك تريد أن تتعرف على واقع البياض من حيث هو دون معرفته عن طريق الضدّيّة[51] .

قال سيبويه في تعريف الحرف : «وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[52] . فأساس تعريف الحرف عند سيبويه أنّ ما ليس باسم ولا بفعل فهو حرف مع تحقّق معنى له في غيره ، وهذا تعريف بالضدّ ، وبضدّها تُعْرَفُ الأشياءُ .

وقال ابن السرّاج في تعريف الحروف : «ما لا يجوز أن يُخبر عنها ، ولا يجوز أن تكون خبراً ، نحو : منْ ، وإلى»[٥٣] وهو تعريف بالضد لأنّ ما يخبر عنها أسماء ، وما يخبر بها أفعال ، فكأنه بنفيه هاتين الصفتين عن الحروف جعلها بالنفي والضدّ مدلولاً عليها .

وقال أبو البركات الأنباريّ في حدّ الحروف : «ما جاء بمعنى في غيره»[٥٤] وهو تعريف بالضدّ لأنّ من شروط الاسم والفعل أنْ يكون لكلٍّ واحد منهما معنى في نفسه ؛ لهذا قال ابن فلاح اليمنيّ في خواصّ الحرف : «وكلّها سلبيّةٌ»[٥٥] أي ضد علامات الاسم والفعل ، وعَلَّلَ هذه الضديّة بقوله : «وإنّما جُعِل عدم العلامة له علامةً ، لأنّه يمتاز عن قسيميه ، بدليل أنّه لو كان معك ثلاثة أثواب ، وعلَّمْتَ اثنين منها لم تحتجْ إلى أن تعلِّم الثالث»[٥٦] .

٥- التعريف بالخاصيّة

الخاصيّة هي الصفة الملازمة للشيء ، وهي من أحسن أشكال التعريف في النحو العربيّ ، لأنّ اللغة نظام من الخواصّ والعلامات ، فالتعريف بها تعريف بشيء من خصائصها ؛ لهذا اجتهد النحاة في حصر خواصّ كل مصطلح على حدة ، ويبدو أنّ الخاصيّة في النحو على ثلاثة أشكالٍ استعملها النحاةُ في تعريف بعض المصطلحات ، وهي :

أ- خاصيّة المبنى

وهي الخاصيّة التي لا تنفك عن الشيء فتدور معه وجوداً وعدماً ، كما في تعريف الفعل المضارع ، إذ قال ابن السرّاج : «والأفعال التي يسمّيها النحويون المضارِعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع : الألف والتاء والياء والنون»[٥٧] .

ب- خاصية الاقتران

وهي اقتران الكلمة بعنصر لغويّ على يمينها أو على يسارها اقتراناً خاصّاً بواحد من أقسامها كتعريف الاسم بأنّه يقبل الجرّ من يمينه والتنوين من يساره ، وهو تعريف بخاصيّة اقتران تعبّر عن نسبة عالية من الاحتمال يمكن تعميمها وإن كانت غير ملازمة

لكلّ ما يقع ضمن المعرَّف المحدود ، وهي الخاصية التي نظر إليها المبرِّد في قوله : «كلّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم»(٥٨) فالتعميم يعبِّر عن نسبة عالية من الاحتمال يصبح تفسيرُ ما خرج عنها أفضلَ من اطّراحها ، وهو ما عبّر عنه الزجّاجي في دفاعه عن المبرّد ، فقال : «إنّ حدّ أبي العبّاس هذا غير فاسد ، لأنّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ، ثمّ يخرج منه بعضه لعلّة ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، بل يخرج ما خرج بعلّته ، ويبقى الثاني على حاله»(٥٩) .

والكلمات التي تقترن في آخرها تاء التأنيث المربوطة تعدّ أسماء ، لأنّ التأنيث بها من خواصّ الاسم .

جـ- خاصية الموقع الإعرابيّ

قد تدل خاصية الموقع الإعرابيّ على تعريف لمدلول مصطلح ، ففي تعريف الاسم قيل إنّ من خواصّه الإسناد ، فما يقع مسنداً إليه فهو اسم ، قال ابن السرّاج : «فالاسم تخصّه أشياء يعتبر بها ، منها أن يقال : أنّ الاسم ما جاز أن يخبر عنه ، نحو قولك : عمرٌو منطلق ، وقام بكر»(٦٠) أي أنّ موقع المبتدأ والفاعل ونائبه مواقع اسميّة ، وقد أخذ الزجّاجيّ بخاصية الموقع عندما عرّف الاسم بقوله : «الاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً»(٦١) ، وقد دافع ابن أبي الربيع عن هذا التعريف موضّحاً أنّ المفعول ينحلّ إلى خمسة مفعولات : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه ، والمفعول فيه(٦٢) .

وقد شاع عند النحويّين ولا سيّما المتأخرين جمع أكبر عدد ممكن من الخواصّ في تعريف المصطلح ؛ لمناسبة التعريف بالخواصّ للأغراض التعليميّة(٦٣) كبيت ابن مالك في تعريف الاسم :

بالجرّ والتنوين والنّدا وألْ ومسندٍ للاسم تمييزٌ حَصَلْ

فقد ذكر خواصّ اقترانيّة وموقعيّة .

٦- التعريف بالماهية

التعريف بالماهية أصعبُ أنواع التعريفات وأدقّها ، ويعبّر غالباً عن درجة نضوج عالية

في العلم المستعمل فيه ، كقول ابن السرّاج في تعريف الاسم : «الاسم ما دلّ على معنى مفرد . . . وإنّما قلت "مادلّ" لأفرّق بينه وبين الفعل إذا كان الفعل يدلّ على معنى وزمان»[٦٤] ، ولأنّ التعريف بالماهية فرع إدراك المعرَّف إدراكاً تامّاً فقد عزّ تحقيقه ، وإن تحقّق صَعُبَ شرحُه وتوضيحُه .

فوائد التعريف

فوائدُ تعريفِ المصطلحات وشروحِها وتوضيحِها كثيرةٌ يهمّنا منها في مجال تحليل العربيّة فائدتان :

١- الاستدلال

وهي أن يستدلّ بشيء من تعريف المصطلح على غوامض الكلمات فقد قال المبرِّد : «كان الفرّاء يناقض ، يقول : "قائم" فعل ، وهو اسمٌ لدخول التنوين عليه . فإنْ كان فعلاً لم يكن اسماً ، وإنْ كان اسماً فلا ينبغي أن تسمّيه فعلاً»[٦٥] ، فالمبرِّد استدلّ على اسميّة اسم الفاعل العامل عمل فعله بقبوله التنوين أوّلاً ، وبالتعريف بالضّدّ ثانياً ، فالاسم ضدّ الفعل فلا يجتمعان في كلمة واحدة .

وقد استدلّ أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ/ ٩٨٧م) على اسميّة أسماء الأفعال بثلاث جهات : الأولى : نفي صفة الحرف عنها لأنّها تسند إلى ضمائر الرفع ، وتنصب المفعول أحياناً وليس الحرف كذلك . والثانية : نفي صفة الأفعال لتجرّدها من الزمان في الهيئة . والثالثة : أنّها أسماء بناءً على نفي الجهة الأولى والثانية عدا أنّه وجد فيها ما يختصّ بالاسم كتنوين التنكير[٦٦] .

٢- التفريع

وهي تقسيمُ الصنف إلى درجات فروع وأصول حسب توافر الخواصّ التفصيليّة فيها ، وذلك نحو (كان وأخواتها) من الأفعال فهي أفعال لتميّزها ببعض خواصّ الأفعال كالتصرّف أحياناً وقبول علامات الفعل من نحو التاء المثلّثة والساكنة . ولكنها تنقص عن الأفعال التامة من حيث الدلالة على معنى الحدَث ، فأصبحت أفعالاً ناقصة لها

أحكام خاصّة بها، ولا ترتقي إلى مستوى الأفعال التامّة إلاّ إذا أصبحت تامّة، فهي من حيث الماهية ليست فعلاً على الحقيقة لهذا تسمّح النحاةُ في تسميتها، فسمّاها الزجّاجيّ حروفا[٦٧] وسمّاها المناطقة أداة، قال محمّد رضا المظفّر: «الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها في عُرف المنطقيّين -على التحقيق- تدخل في الأدوات؛ لأنّها لا تدلّ على النسبة الزمانيّة فقط . . . وبعض المناطقة يسمّيها (الكلمات الوجوديّة)»[٦٨].

وقد أدّى الإغراق في التفريع بأبي عليّ الفارسيّ أن اضطراب في تحديد تصنيف "ليس"[٦٩].

الكليّات النحويّة

الكليات النحويّة هي الأحكامُ التي يسري مفعولها في الباب النحويّ كلّه، نحو: كلّ فاعل مرفوع، وكلّ مفعول منصوب، وكلّ مضاف إليه مجرور، و . . . إلخ من الكليّات التي تدل على تمشية الباب الواحد وَفْقَ أصل عامّ يطّرد وجودُه بالقوّة أو بالفعل، ففي كتاب "الجمل في النحو" المنسوب خطأً للخليل بن أحمد الفراهيديّ ظاهرةٌ لافتة، وهو أنّه مصوغ وفق منهج الكليّات النحويّة، فقال في أوّل الكتاب: «فالنصب أحدٌ وخمسون وجهاً: نصبٌ من مفعول به . . . ونصب من حال . . . ونصب بخبر كان وأخواتها . . . إلخ»[٧٠] ومثّل على النصب من مفعول به فقال: «قولك: أكرمت زيداً وأعطيت محمداً»[٧١] وفي النصب على الحال مثّل بقوله: «قولهم: أنت جالساً أحسنُ منك قائماً، أي: في حال جلوسه أحسن منه في حال قيامه»[٧٢]، وفي النصب بخبر كان قال: «قولهم: كان زيدٌ قائماً»[٧٣].

اللافت في هذا المنهج أنّه لم يذكر أشكال المفعول به أو الحال أو خبر كان.

وفي وجوه الرفع قال: «فالرفع بالفاعل قولك: خرج زيدٌ، وقام عمرٌو. وما لم يُذكَرْ فاعله: ضُرِب زيدٌ، وكُسِيَ عمرٌو. والمبتدأ وخبره: زيدٌ خارج، والمرأةُ منطلقةٌ . . .»[٧٤] ولم يذكر تشكّل هذه المرفوعات على أشكال غير اسميّة في ظاهرها كالمصدر المؤوّل.

فمن طرائق تحليل قواعد النحو العربيّ وقوانينه فرز هذه القواعد في مجموعتين: الأولى: مجموعة القواعد الكليّة أو الكليات النحويّة. والثانية: مجموعة القواعد

الفرعيّة التفصيليّة التي تخرج في شيءٍ ما من صفاتها عن القاعدة الكليّة ثم تعود إليها بضربٍ من ضروب التفسير .

والجمع في حدّ واحد بين المجموعتين فيه تجوّز ذلك أنّ تعريف الفاعل في بعض كتب المتأخرين بأنّه : اسم أو ما في تأويله أُسند إليه فعل مقدّم . . .[٧٥] . تعريف يجمع بين قاعدتين : الأولى كليّة عامة ، والثانية جزئيّة خاصة ، فالكليّة أنّ الفاعل اسم . . والجزئيّة أنّه ما في تأويل الاسم كالمصدر المؤول ، وهذا تسوية بين مستوى القاعدتين يجعل المتعلّم يظن أنّ كلّ واحدة منهما معادلة للأخرى مع أنّ القاعدة الجزئيّة تحتاج التأويل والتقدير حتى ترتدّ إلى الانسجام والاتحاد مع القاعدة الكليّة .

فالاستقراء يفرز القواعد في كليّات أصول وجزئيات فروع ، وهو مسلك علميّ حميد ومنهج تعليمي سديد ، اعتدى عليه بعض النحاة عندما سوّوا بين الكليات والجزئيات وأوقعوا الطلبة في حيرة من النحو وأمره .

وطي القاعدة الكليّة والجزئيّة في اسم واحد فيه تسوية بينهما ، نأى عنها القدماء ، ووقع فيها بعض المتأخرين كابن مالك الذي عرّف الفاعل بأنّه «المسند إليه فعل تام مقدّم . . .»[٧٦] أيّ أنّ كل مسند إليه متأخر عن فعله فاعل ، وهذا تسوية منه بين أشكال الفاعل تسويةً لم يتبيّن أبعادها -وهو الخبير- عندما علل تعريفه بقوله : «ولم أصدّر حدّ الفاعل بـ "الاسم" لأنّ الفاعل قد يكون غير اسم»[٧٧] .

وكما فرز النحاة القواعد فرزوا الكلمات واكتشفوا ما يسمّى بأم الباب[٧٨] التي تمثّل في تصرّفها الأصلَ العام للباب ، مثل "كان" التي تعدّ أمّاً لبابها وأخواتها في التصرّف والعمل .

اتجاهات تشكيل المادّة النحويّة

لكي تظهر ثمرةُ تحليل المادّة المستقراة كان على النحاة الأوائل أن يقوموا بتشكيل المادّة النحويّة التي توصّلوا إليها على شكل محاولاتٍ في التأليف النحويّ بعد تحديد منهج تشكيلِ المادّة النحويّة في كتابٍ مستقلّ ، ذلك أنّ من نتائج التحليل أن ثمة مسائل نحويّة متداخلة متشابكة ، فهل تكون الحال التي تسدّ مسدّ الخبر في باب الحال أمْ في

باب الخبر؟ وهل يقع معمول المصادر والمشتقات في باب الفاعل ونائبه والمفعول أم في باب كل مشتقّ على حدة أم في باب واحد؟ وكيف يتمّ تنظيم العلاقة بين نظام الكلمة (الصرف) ونظام الجملة (النحو)؟ وكيف ترتّب أبواب النحو ومسائله؟ وغيرها من الأسئلة التي لم تكن تحتاج جدلاً نظرياً قَدْرَ احتياجها محاولات تطبيقيّة تجريبيّة تكون أشبه بتجارب أولى في صياغة العلم .

لقد كان من نتيجة بدء الدراسات اللغويّة عامّة في عصر الخلفاء الراشدين وانطلاق مشروع استقراء العربيّة أنّ ثمار تحليل الاستقراء بدأتْ تظهرُ قبل أفول القرن الهجريّ الأوّل ، قال أبو بكر الزّبيدي : «فكان لأوّلَ من أصّل ذلك ، وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤليّ ، ونصر بن عاصم ، وعبدالرحمن بن هرمز . فوضعوا للنحو أبواباً ، وأصّلوا له أصولاً؟ فذكروا عواملَ الرفع والنصب والخفض والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجّب والمضاف . وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدّم . ثمّ وَصَلَ ما أصّلوه من ذلك التالون لَهُم ، والآخذون عنهم؟ فكان لكلّ واحدٍ منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ، ومدّ من القياس ، وفتق من المعاني ، وأوضح من الدلائل ، وبيّن من العِلل»[٧٩] .

فهؤلاء العلماء الأوائل وضعوا أصولاً وأبواباً ومصطلحات .

وقيل إنّ نصر بن عاصم وضع كتاباً في العربيّة ، قال السيوطيّ في ترجمته : «وله كتابٌ في العربيّة»[٨٠] والكتاب مفقودٌ ، ولم أقِعْ على كتاب نقل منه شيئاً يساعد على رسم ملامح هذا الكتاب .

ولعيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ/ ٧٦٦م) شيخ الخليل بن أحمد الفراهيديّ كتابان في النحو مدحهما الخليل في قوله :[٨١]

بَطَلَ النحوُ جميعاً كلُّه غيرَ ما أحدثَ عيسى بنُ عُمَرْ
ذاكَ إكمالٌ وهذا جامعٌ فهما للناسِ شمسٌ وقمرْ

وقد قال السيرافيّ في حقّ الكتابين : الإكمال والجامع : «وهذان الكتابانِ ما وقعا إلينا ، ولا رأيتُ أحداً يذكر أنّه رآهما»[٨٢] .

وقد تحوّل أمر هذين الكتابين بعد قرون إلى أسطورة ذُكِر فيها أنّ لعيسى بن عمر نيّفاً وسبعين مصنَّفاً في النحو، جمعها بعض أهل اليسار، ثمّ أتتْ عليها آفة فذهبتْ، ولم يبقَ في الوجود سوى تصنيفين: الإكمال في بلاد فارس، والجامع في البصرة، وقيل إنّ سيبويه أخذ كتاب "الجامع" وبسطه وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره، وصار يعرف باسم الكتاب(٨٣).

وهذه الكتب -فيما يظهر- تجارب أولى في التأليف النحويّ تلتها تجربةٌ ناجحة لسيبويه في كتابه المعروف "الكتاب"، فليس كتاب سيبويه أوّل كتاب في النحو إلاّ بمفهوم التجربة الناجحة نجاحاً باهراً.

واتجاهاتُ تشكيل مادّة النحو العربيّ بعد تحليل الموادّ المستقراة أربعة تبرز في التجربة النحويّة من عهد سيبويه قبيل انتهاء القرن الهجريّ الثاني إلى عهد ابن السرّاج في أوّل القرن الرابع الهجريّ الذي عَقَل النحوَ بأصوله. وهذه الاتجاهات هي:

١- نَحْوُ المسائل

وهو ينظرُ إلى النحو على أنّه سلسلةٌ من المسائل فيبحثها كلّ مسألة على حدة، فمسألة في رفع الفاعل، وثانية في ضرورة تأخره عن الفعل، وثالثة في علاقته بالمفعول، ورابعة في استتاره، وخامسة في تقدّم المفعول به عليه وجوباً و... إلخ، وهذه المسائل لا يشترط أن تعرض بشكل متسلسل بعضها وراء بعض، وعادة ما يظهر هذا الشكل من التشكيل النحويّ في المحاولات الأولى من التأليف، ولا سيّما في الأبواب الكبرى ذات المسائل المتشعبة الكثيرة، والعلاقات المتداخلة مع الأبواب الأخرى، وذلك كما في تناول سيبويه في الكتاب باب المبتدأ والخبر؛ إذ عرّف المبتدأ على شكل قاعدة كليّة في الجزء الثاني، فقال: «فالمبتدأ كلّ اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبنيّ عليه رفع. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيّ عليه. فالمبتدأ الأوّلُ، والمبنيّ ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه... وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ»(٨٤).

وكان سيبويه قد تحدّث في الجزء الأوّل عن علاقة المبتدأ والخبر بالتعريف والتنكير، وذكر شيئاً من حالات الابتداء بالنكرة كالدعاء(٨٥).

وتحدث في موضع سابق عن علاقة الخبر بالطلب(٨٦) ، وبعده انتقل إلى الحديث عن بعض حالات حذف الخبر جوازاً(٨٧) .

وتحدّث في موضعين من الجزء الأوّل بينهما ما يزيد على مئة صفحة عن حذف المبتدأ(٨٨) وجاء بمسألة ثالثة من مسائل حذف المبتدأ في الجزء الثاني من الكتاب(٨٩) .

وأفرد طي الخبر بعد لولا بمسألة في الجزء الثاني(٩٠) وقبلها من غير فاصل تحدّث عن الخبر شبه الجملة والظرف المتوسّع فيه ليسدّ مسدّ الخبر(٩١) .

وكان في الجزء الأوّل قد تحدّث عن الحال السادّة مسدّ الخبر ضمن بعض مسائل الحال(٩٢) .

وسلك مسألة ورود الجملة الاسميّة بعد "إلاّ" ضمن حديثه عن بعض مسائل الاستثناء ، فقال : «هذا بابُ ما يكون مبتدأ بعد إلاّ وذلك قولك : ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه»(٩٣) .

وسيبويه يسمّي المسائل أبواباً .

ومن أغرب طرائق عرض المادّة النحويّة على شكل مسائل ما فعله المبرِّد في عرض باب الفاعل ؛ إذ صدّر المقتضب بعد عرضه وجوه العربيّة بكلية نحويّة عن رفع الفاعل ونصب المفعول وتعليل ذلك في كل واحد منهما ، ثمّ وعد بتوفية الباب وعداً لم ينفذه إلاّ في الجزء الرابع من المقتضب(٩٤) جاعلاً بعض مسائل الفاعل بينهما .

صحيح أنّ هذا المنهج فيه شيء من الغموض والصعوبة في المتابعة ، ولكنه يعكس أمرين مهمّين :

أوّلهما : عدم نضج نظريّة عامة لترتيب عرض المادّة النحويّة وهذا يناسب المرحلة التاريخيّة التي ظهر فيها كتابا سيبويه والمبرِّد .

وثانيهما : الإشارة إلى العلاقات بين المسائل كأنّ المنهج أنّ الشيء بالشيء يُذْكَرُ ، وهو يعني إدراك وجود علاقات بين هذه المسائل وإن كانت تنتمي لأبواب مختلفة ، لهذا يمكن وصف كتاب سيبويه والمبرد بالوحدة الموضوعيّة الداخليّة أي الوحدة الجزئية لا الكليّة(٩٥) .

٢- نَحْوُ الأبواب

وهو اتجاهٌ يراعي تشكيل المادّة النحويّة في العرض أن تكون على أبواب متعدّدة ، كلّ باب يشكل وَحْدَة داخليّة علميّة تنسلك فيه مسائله بمنهج علميّ في ترتيبها ، وتجربة التأليف في هذا الاتجاه تظهر في الأبواب غير الضخمة في كتاب سيبويه ، والمبرِّد ، وابن السرّاج ، فجميع مسائل الاستثناء عرضها سيبويه بشكلٍ متسلسلٍ في الجزء الثاني من الكتاب ، فبدأ أبواب (مسائل) الاستثناء بقوله : «هذا باب الاستثناء ، فحرف الاستثناء إلاّ . وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاّ فغير ، وسوى . وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاّ فلا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا . وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى (حاشا) وخلا في بعض اللغات . وسأبيّن لك أحوالَ هذه الحروف إن شاء الله عزّ وجلّ الأوّل فالأوّل»[٩٦] .

فسيبويه استقصى أدوات الاستثناء وقسمها إلى أصل كلّي وهو "إلاّ" ، وفروع فيها معنى إلاّ تأتي أسماء وأفعالاً وحروف جرّ ، وَوَعَدَ بتبيينها على الترتيب ، فتحدّثَ عن النصب بإلاّ وجوباً ، ثمّ جواز الإتباع والنصب في الاستثناء التامّ المنفي ، ثمّ الاستثناء المفرّغ ، ثمّ المتصل ، ثمّ المنقطع[٩٧] .

ثمّ تحدّث عن علاقة "إلاّ" مع "غير" في الاستثناء والاستدراك[٩٨] .

وأوضح أحكام تقدّم المستثنى وتكراره ، وجواز إيلاء "إلاّ" الجملة الاسميّة[٩٩] .

وشرح أحكامَ غير ، وربط بينها وبين إلاّ في حذف المستثنى استخفافاً كقول العرب : ليس غير ، وليس إلاّ[١٠٠] .

ثم بيّن أحكام سائر الأدوات[١٠١] .

فسيبويه في باب الاستثناء – وهو مثال من أمثلة – قدّم تجربةً تأليفيّة ناجحة في تشكيل مادّة النحو وفق الأبواب النحويّة ، وهذا التشكيل يستدعي التوسّع لاحقاً في بحث علاقة هذا الباب بما قبله وبما بعده ، وهو الأمر الذي لم يتحرّه سيبويه ، فبعد الاستثناء طفق يتحدث عن ظاهرة الإضمار في العربيّة حديثاً مفصّلاً موسّعاً[١٠٢] .

٣- نَحْو الأحكام

وهو تشكيلُ المادّة النحويّة وَفْقَ الأحكام الإعرابيّة الأربعة : المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات ، وهو المنهج الذي أخذ به مؤلِّف كتاب "الجمل في النحو" المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي[١٠٣] فتحدّث بعد خطبة الكتاب عن وجوه النصب ، ثمّ وجوه الرفع ، ثمّ وجوه الخفض ، ثمّ تفسير إعراب جمل الجزم[١٠٤] .

وقد حدّد مؤلِّف الكتاب سببَ بدئه بوجوه النصب ، فقال : «وإنّما بدأنا بالنصب ، لأنّه أكثر الإعراب طُرقاً ووجوهاً»[١٠٥] وهي وجهة نظر جديرة بالتقدير لابتنائها على تعليل سليم وهو الكثرة ، لكنّ ترتيبَ الأحكام له مسلك آخر وتعليلٌ آخر وفق التصوّر النظريّ العامّ للنحو العربيّ .

وثمة مشكلات علميّة تطال هذا الاتجاه أو هذه التجربة نحو : ظاهرة التوابع ، وظاهرة الأساليب كأسلوب الاستفهام والنفي والشرط .

٤- نَحْو الظواهر

يقصد بنحو الظواهر تشكيلُ المادّة النحويّة وَفْقَ ظواهر العربيّة التركيبيّة كالتقديم والتأخير ، والنفي ، والحذف ، وما شابه ذلك ، وقد سلك ابن السرّاج هذا الاتجاه في شرحه التقديم والتأخير في العربيّة ، فأفرد باباً عنوانه "باب التقديم والتأخير" قال فيه : «الأشياء التي لا يجوز تقديمُها ثلاثة عشر سنذكرها ، وأمّا ما يجوز تقديمه فكلّ ما عمل فيه فعل متصرّف ، أو كان خبراً لمبتدأ سوى ما استثنيناه ، فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها : الصلة على الموصول ، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلاّ ما جاء على شريطة التفسير ، والصفة وما اتّصل بها على الموصوف ، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة ، والمضاف إليه وما اتّصل به على المضاف ، وما عمل فيه حرف أو اتّصل به حرف زائد لا يقدّم على الحرف ، وما شُبِّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدّم مرفوعه على منصوبه ، والفاعل لا يقدّم على الفعل ، والأفعال التي لا تتصرّف لا يقدّم عليها ما بعدها ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، والصفات التي لا تشبّه أسماء الفاعلين لا يقدّم عليها ما عملتْ فيه ، والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدّم

ما بعدها على ما قبلها ، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوبُ عليه ، ولا يقدّم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلاّ ، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ، ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه الفعل»[١٠٦] .

ثمّ شرح هذه الحالات الثلاثة عشرة حالةً حالةً[١٠٧] .

وهذا الاتجاه يجمع مسائل متفقة من أبواب مختلفة تتفق في صفة كالتقديم أو التأخير ، أو الحذف ، أو ما شابه ، لكنها تختلف في الباب الذي تنتمي إليه .

وكيف سار الأمر فهذه الاتجاهات الأربعة تجارب تاريخيّة في عرض مادّة النحو العربيّ ، لها حسناتها وإيجابياتها لكنها لم تسلمْ من العيوب والسلبيّات ؛ لأنّها طُرقٌ مختلفةٌ تجمعها غاية واحدة ، وهي تقديم النحو للمتعلمين ميزاناً للعربيّة .

ومعروف أنّ اتجاهات تشكيل المادّة النحويّة قد تعدّدتْ واتسعت ابتداءً من القرن الرابع الهجريّ ، وما زالت الجهودُ موصولةً في بحث أنجع الطُرق في تشكيل المادّة النحويّة المسماة بالنحو العربيّ في شقّيها : الصرفيّ والتركيبيّ .

الاستقراء والتحليل: جَدَل النصّ والقاعدة

إذا كان النحاة قد فرغوا تقريباً من تحليل مادّة العربيّة المستقراة ، واكتشفوا القواعد والقوانين ، ووضعوا الاصطلاحات والتعريفات والكليات والجزئيات والأبواب والمباحث والمسائل ، فهل بقي لهم حاجة بالمادّة المستقراة؟

بتقنين النحو أصبحت مادّة الاستقراء شواهد تشهد للنحاة بصحّة قواعدهم وقوانينهم ، ومادّة الاستشهاد هذه يمكن أن تكون وسيلةً من وسائل شرح قواعد النحو وقوانينه لأنّها نصوصٌ أدبيّة متميزة من القرآن الكريم والشعر الصحيح الفصيح والأمثال وبعض كلام العرب .

والسؤال العلميّ التعليمي : من أين ندخل إلى النحو العربيّ؟ هل نعبر من النصوص إلى القواعد أم من القواعد إلى النصوص؟ والسؤال له صفة الجدَل ، لكنه جَدَل مفيد

عبّرت عنه التجربة التاريخيّة للنحو العربيّ بما عُرف بنحو الكوفيّين والبصريّين ، فنحو الكوفيّين أقرب إلى نحو النصّ ، ونحو البصريّين وجمهور النحاة أقرب إلى نحو القاعدة والمعيار .

نَحْو النصّ

نَحْو النصّ درسٌ نحويّ يتّخذُ من النصّ مادّة نحويّة لشرح القاعدة النحويّة ، وأحكام الظاهرة المراد تحليلُها في النصّ ، وهو يربط بين القاعدة والأسلوب الأدبيّ الرفيع ، كما في كتاب "معاني القرآن" للفرّاء ، فهو سلسلة من الدروس "المجالس" النحويّة التي شرحها الفرّاء متخذاً من القرآن الكريم منطلقاً تأسيسيّاً في توضيحها ، فاتّخذ من قوله تعالى : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا ﴾ [سورة البقرة ، من الآية ٩٠] منطلقاً لشرح أحكام المدح والذمّ في العربيّة ، فقال : «(أن يكفروا) في موضع خفض ورفع ؛ فأمّا الخفضُ فأنْ يَردّه على الهاء التي في (به) على التكرير على كلامين ، كأنّك قلت : (اشتروا أنفسهم بالكفر) . وأمّا الرفعُ فأن يكون مكروراً أيضاً على موضع (ما) التي تلي (بئس) . ولا يجوز أن يكون رفعاً على قولك : بئس الرجل عبدالله ، وكان الكسائيّ يقول ذلك .

قال الفرّاء : و(بئس) لا يليها مرفوع موقّت ولا منصوب موقّت ، ولها وجهان : فإذا وصلتها بنكرة قد تكون معرفةً بحدوث ألف ولام فيها نصبتَ تلك النكرة ، كقولك : بئْس رجلاً عَمْراً ، ونِعْمَ رجلاً عمرو . وإذا أوليتها معرفة فلتكنْ غيرَ موقّتة في سبيل النكرة ، ألا ترى أنّك ترفع فتقول : نِعْم الرجلُ عمرو ، وبئس الرجلُ عمرو ، فإنْ أضفت النكرة إلى نكرة رفعتَ ونصبت ، كقولك : نعم غلامُ سفرٍ زيدٌ ، وغلامَ سفرٍ زيدٌ ، وإنْ أضفت إلى المعرفة شيئاً رفعت ، فقلت : نِعْم سائسُ الخيل زيدٌ ، ولا يجوز النصب إلاّ أن يضطرّ إليه شاعر ، لأنّهم حين أضافوا إلى النكرة رفعوا ، فهم إذا أضافوا إلى المعرفة أحْرى ألاّ ينصبوا . وإذا أوليت نِعْم وبئس من النكرات ما لا يكون معرفة مثل (مثل) و(أيّ) كان الكلامُ فاسداً ؛ خطأً أن تقولَ : نِعْم مثلُك زيدٌ ، ونِعْم أيُّ رجلٍ زيدٌ ؛ لأنّ هذين لا يكونان مفسّرين ، ألا ترى أنّك لا تقول : لله درّك من أيّ رجلٍ ، كما تقول : لله درُّك من رجلٍ .

ولا يصلح أن تُولي نِعْم وبِئْس (الذي) ولا (مَنْ) ولا (ما) إلاّ أن تنوي بهما الاكتفاء دون أن يأتي بعد ذلك اسم مرفوع . من ذلك قولك : بئسما صنعتَ ، فهذه مكتفية ، وساءَ ما صنعتَ . ولا يجوز : ساءَ ما صنيعُك . وقد أجازه الكسائيّ في كتابه على هذا المذهب . قال الفرّاء : ولا نعرف ما جهته ، وقال : أرادت العرب أنْ تجعل (ما) بمنزلة الرجل حرفاً تامّاً ، ثمّ أضمروا لصنعتَ (ما) كأنّه قال : بئسما ما صنعت ، فهذا قوله وأنا لا أجيزه .

فإذا جعلت (نِعْم) صلةً لـ (ما) بمنزلة قولك (كلّما) و(إنّما) كانت بمنزلة (حبّذا) فرفعت بها الأسماء ؛ من ذلك قول الله عزّ وجلّ : ﴿ **إنْ تُبدوا الصدقات فنعمّا هي** ﴾ [سورة البقرة ، من الآية ٢٧١] رفعت (هي) بـ (نعمّا) .

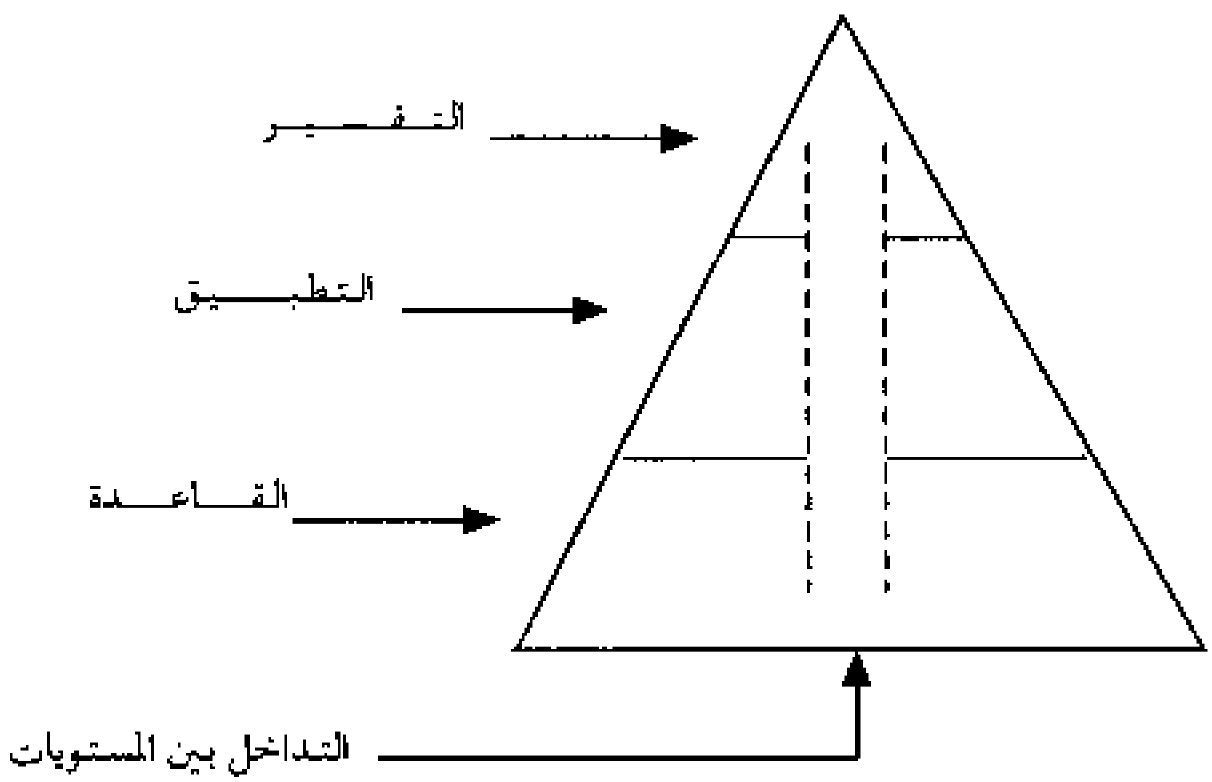
ولا تأنيث في (نعم) ، ولا تثنية إذا جعلت (ما) صلة لها ، فتصير (ما) مع (نعمْ) بمنزلة (ذا) من (حبّذا) ألا ترى أنّ (حبّذا) لا يدخلها تأنيث ولا جمع ، ولو جعلت (ما) على جهة الحشو ، كما تقول : عمّا قليل آتيك ، جاز فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بئسما رجلين أنتما ، وبئست ما جارية جاريتُك . وسمعتُ العربَ تقول في (نعم) المكتفية بـ (ما) : بئسما تزويجٌ ولا مهرٌ ، فيرفعون التزويج بـ (بئسما)»[١٠٨] .

فالفرّاء شرحَ أحكام المدح والذمّ منطلقاً من كلمة في القرآن الكريم ، وهو شرحٌ مبسوط ، كثير الأحكام والتفصيلات ، وفيه عرض للآراء وترجيح بينها . فهذا نحو النصّ الذي يَعْبُرُ إلى النحو من النصوص . وهو تجربة علميّة لها حسناتها في ربط النحو بالأساليب الرفيعة بل في جعل النحو مادّة تطبيقيّة ، ولكنه يفقد النحو وَحْدَته وترابطه وتسلسله إلى حدّ ما ، كما أنّه يمزج أحياناً بين النحو والصرف واللغة والشرح أي أنه يتناول النصّ من المستويات اللغوية كافّة إنْ أمكن كما في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر الأنباريّ الكوفي[١٠٩] .

نَحْو القاعدة

وهو الشكل الذي شاع واستقرّ في الممارسة التأليفيّة والتعليميّة للنحو العربيّ ، وقوامُ نحو القاعدة تقديمُ القاعدة النحوية مع شرح وتحليل وأمثلة وشواهد وتعليلات ، ويؤدي

فهمها إلى السلامة في اللغة العربيّة من الناحية النحويّة ، فتكون كتب النحو أشبه بالدساتير والقوانين ، تظهر فائدتها عند التطبيق السليم الصحيح لها ، وهي تشكّل فيما يبدو هرماً ثلاثيّ الطبقات أساسُه القاعدة ، وأوسطُه التطبيق وأعلاه التفسير . والتوازنُ بين المستويات الثلاثة هو ما يحرَصُ عليه مؤلفو الكتب النحويّة ، ولا سيّما إذا ارتبط هذا التوازن بالغاية التعليميّة من النحو[١١٠] ، كما في الشكل الآتي :

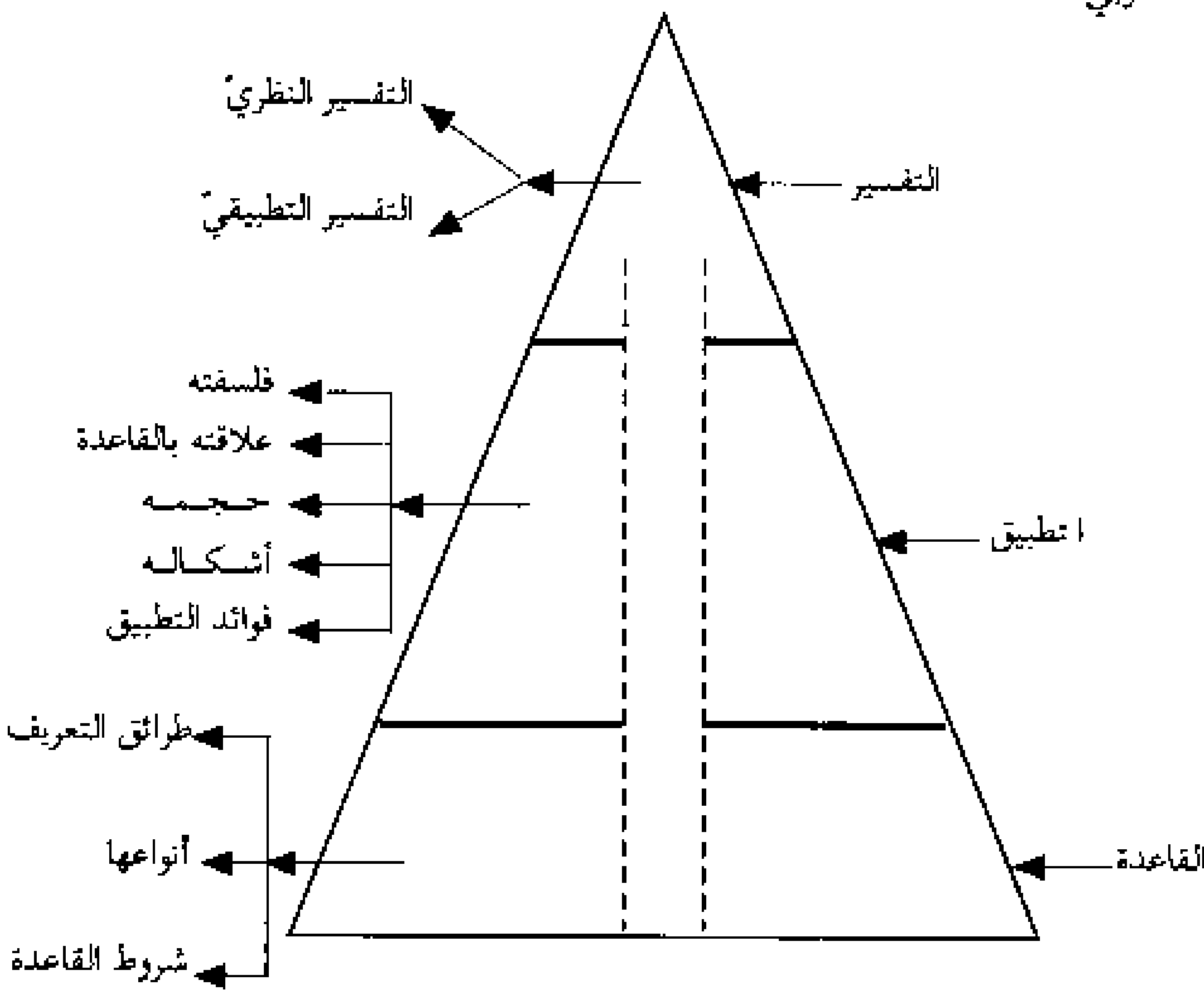


إذ تظهر في نَحْوِ القاعدةِ القاعدةُ التي يَحْرَصُ فيها كلّ نحويّ على أن تكون جامعة مانعة سواءً أكانت كليّة أم جزئيّة وَفْقَ أيّ شكلٍ من أشكال شرح القاعدة والتعريف بها .

والتطبيق في الكتب النحويّة يتفاوت حجماً من كتابٍ لآخر ، لكنّه حاصل على شكل أمثلة وشواهد ، يُراعى فيها مُدارسة الانطباق مع القاعدة والتدليل عليها وتوضيحها .

ثمّ يأتي التفسير بقسميه : التفسير التطبيقيّ العمليّ المدرَك بالأمثلة كعِلل التصويب النحويّ . والتفسير النظريّ الذي يتجاوز في التفسير الوصفَ والتصويبَ .

فالنحويّ أو المختصّ بالنّحو العربيّ إذ يؤلف كتاباً فيه ، فإنّه يَصْدُرُ عن رغبة في إقامة التوازن بين مستويات نحو القاعدة وفلسفتها النظريّة في مراعاة الشكل الآتي لهرم نحو القاعدة الذي شاع الاتكاءُ عليه والأخذُ بمعطياته على تفاوت بين النحاة فيما يؤلّفون من كتب في النّحو العربيّ ؛ ذلك أنّه يمثّل إلى حدٍّ ما الموجّهاتِ الماقبليّة للتأليف في النحو العربيّ .



إنّ الوصول إلى نحو القاعدة يعني أنّ نتائج التحليل قد اتخذتْ في صوغها وعرضها وشرحها وترتيبها صفةَ العملِ العلميّ المنظّم الذي تمّ اختبارُهُ على عيّنةٍ أوسع ، كما في التحليل النحوي للنصوص المختلفة في العربيّة ، وتمّ تكوينُ ملامح نظام من التفسيرات التي ستحمي القاعدة ، وستسعى إلى جعل العلاقة بين القاعدة والنصّ علاقة انسجام وائتلافٍ لا نفورٍ واختلاف ، كما في المعالجة القادمة لمنهجيّة التفسير في النحو العربيّ .

هوامش الفصل الثاني

(١) انظر : صحيح مسلم بشرح النوويّ ، ج١١ ، ص ١٧٧ ، كتاب القسامة .

(٢) المصدر نفسه ، ج١١ ، ص ١٧٩ .

وفي موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف التي أعدّها محمد السعيد زغلول مجموعة من أحاديث النهي عن سجع الجاهلية والكهّان والأعراب . انظر كتابه ، ج١ ، ص ٥١٨ .

(٣) انظر في السجع المحمود والمذموم مادّة (سجع) في كشّاف اصطلاحات الفنون للتهانويّ .

(٤) شرح كتاب الحدود في النحو ، ص ٥٥ .

(٥) انظر هذه الروايات عند : السيد حسن الصدر ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، ص ٤٩ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ .

(٦) الرضي الأستراباذيّ ، شرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص ٢٢ .

(٧) شرح جمل الزجّاجيّ ، ج١ ، ص ٢٠ .

(٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢١ .

(٩) المقتضب ، ج١ ، ص ٣ .

(١٠) انظر في تعريفات الحرف دراسة الدكتور : خليل إبراهيم السامرائيّ ، حروف الجرّ وتعلّقها ، مجلة الأحمديّة ، ع٧ ، ص ٢٩٥-٢٩٩ .

(١١) شرح المفصل ، ج٧ ، ص ٤ .

(١٢) إبراهيم السامرائيّ ، الفعل زمانه وأبنيته ، ص ١٧ .

(١٣) انظر في المذهب الثاني المرجع السابق ، ص ١٩-٢١ ، ٣٤-٤٧ .

(١٤) راجع هذه المسألة عند :

- أبي البركات الأنباريّ ، الإنصاف ، ج٢ ، ص ٥٢٤-٥٤٩ .
- العكبريّ ، التبيين ، ص ١٧٦-١٨٠ .

(١٥) دلائل الإعجاز ، ص ٤٠ .

(١٦) انظر المصدر نفسه ، ص ٤٠-٤٤ .

(١٧) الكتاب ، ج١ ، ص ١٣ .

(١٨) الكتاب ، ج١ ، ص ١٣ .

(١٩) انظر : ابن فلاح اليمني ، المغني في النحو ، ج١ ، ص ١٠٦ .

(٢٠) محمد خير حلواني ، المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٤٣٠ .

(٢١) تفرّغ لدراسة هذه الظاهرة عدد من الباحثين ، منهم أستاذي الدكتور إسماعيل أحمد عمايرة في دراسته : ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة .

(٢٢) إن سوب لي ، الفصائل النحويّة في اللغة العربيّة ، رسالة دكتوراة ، ص ١٠٨ ، وانظر في الكتاب نفسه ، ص ١٠٦-١٢٠ .

(٢٣) انظر : الكتاب ، ج٣ ، ص ٥٧٨ . والمقتضب ، ج٢ ، ص ١٨٨ .

(٢٤) الكتاب ، ج٣ ، ص ٥٧٨ .

وانظر في الاعتراض على وجود ثنائيّة جمع القلة والكثرة ما كتبه الدكتور : محمد خير حلواني ، في كتابه : المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٢٩٦-٢٩٨ .

(٢٥) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ج٥ ، ص ٦ .

(٢٦) ابن فلاح اليمني ، المغني في النحو ، ج١ ، ص ١٧٦ .

(٢٧) شرح الرضيّ على الكافية ، ج١ ، ص ٣٣-٣٤ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣١ .

(٢٩) انظر بسط هذا الرأي في بحثنا : التفكير الرياضيّ في نظريّة النحو العربي ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنيّة .

(٣٠) انظر : القفطيّ ، إنباه الرواة ، ج٤ ، ص ٩ .

(٣١) الخصائص ، ج٣ ، ص ١٠٠ .

(٣٢) انظر بحثه : المدرسة الخليليّة الحديثة والدراسات اللسانيّة الحاليّة في العالم العربيّ ، ضمن كتاب ، تقدّم اللسانيات في الأقطار العربيّة ، ص ٣٨٧ .

(٣٣) انظر : الكتاب ، ج١ ، ص ٢٥-٢٦ .

(٣٤) انظر : عبدالله بن حمد الخثران ، مراحل تطوّر الدرس النحويّ ، ص ١٠٢ .

(٣٥) المغني في النحو ، ج١ ، ص ١٢٨ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٧٨ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢٥٠ .

(٣٨) شرح المفصّل ، ج٢ ، ص ٧٠ .

(٣٩) شرح التصريح على التوضيح ، مج ١ ، ص ٥١٥ .

(٤٠) انظر : الكتاب ، ج٣ ، ص ٣٣٥ . إذ قال سيبويه : «هذا باب الإضافة وهو باب النسبة» . والمقتضب ، ج٣ ، ص ١٣٣ . إذ قال المبرِّد : «هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب» . والأصول ، ج٣ ، ص ٧٦-٧٧ .

وانظر هذه الظاهرة عند الدكتور : مجدي إبراهيم يوسف في دراسته : الجهود اللغويّة لابن السرّاج ، ص ٣٢٦-٣٢٩ .

(٤١) الأصول ، ج١ ، ص ٤٠٨ .

(٤٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٥٠ .

(٤٣) انظر في المصطلحات النحويّة الأولى :

- عليّ النجدي ناصف ، سيبويه إمام النحاة ، ص ١٧١-١٧٥ .
- مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ، ص ٣٠٣-٣١٦ .
- عوض حمد القوزي ، المصطلح النحوي : نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجريّ .
- سعيد جاسم الزبيديّ ، مصطلحات ليست كوفيّة .

(٤٤) انظر مثلاً . محمّد محمّد طاهر الخاقاني ، عناصر العلوم ، ص ٧-٣٠١ .
(٤٥) الكتاب ، ج١ ، ص ١٢ .
(٤٦) المقتضب ، ج١ ، ص ٣ . وانظر تحقيقات المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة لهذا التعريف في حاشية الصفحة نفسها .
(٤٧) انظر : الزجّاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص ٥١ .
(٤٨) انظر ما ذكره أبو البركات الأنباريّ في كتابه : أسرار العربيّة ، ص ٢٧ .
(٤٩) الكتاب ، ج١ ، ص ٣٦٧-٣٦٩ .
(٥٠) الأصول ، ج١ ، ص ٢٢٢ .
(٥١) محمد محمد الخاقاني ، عناصر العلوم ، ص ١١٠ .
(٥٢) الكتاب ، ج١ ، ص ١٢ .
(٥٣) الأصول ، ج١ ، ص ٣٧ .
(٥٤) أسرار العربيّة ، ص ٢٨ .
(٥٥) المغني في النحو ، ج١ ، ص ١٧٦ .
(٥٦) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٧٦ .
(٥٧) الأصول ، ج١ ، ص ٣٩ .
(٥٨) المقتضب ، ج١ ، ص ٣ .
(٥٩) الإيضاح في علل النحو ، ص ٥١ . وحاشية تحقيق المقتضب ، ج١ ، ص ٣-٤ .
(٦٠) الأصول ، ج١ ، ص ٣٧ .
(٦١) الجمل في النحو ، ص١ .
(٦٢) البسيط في شرح جمل الزجاجيّ ، ج١ ، ص ١٦٢ .
(٦٣) ذكر النيلي أنّ علامات (خواصّ) الاسم تنتهي إلى سبعين علامة . انظر كتابه : الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة ، ق١ ، ج١ ، ص٥٢ .
(٦٤) الأصول ، ج١ ، ص ٣٦ .
(٦٥) انظر : الزجّاجيّ ، مجالس العلماء ، ص ٣٤٩ .
(٦٦) انظر : المسائل الحلبيّات ، ص ٢١١-٢١٨ .
(٦٧) انظر : الجمل في النحو ، ص ٤١ .
(٦٨) المنطق ، ص ٥٠ .
(٦٩) انظر : المسائل الحلبيّات ، ص ٢١٩-٢٨٣ .
(٧٠) الجمل في النحو ، ص ٦٤ .
(٧١) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .
(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٦٩ .
(٧٣) المصدر نفسه ، ص ٧٣ .

(٧٤) المصدر نفسه ، ص ١٤٤ .

(٧٥) انظر : ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج٢ ، ص ٨٣ . ولم يعترض خالد الأزهري في التصريح على هذا التعريف .

انظر : شرح التصريح على التوضيح ، مج١ ، ص ٣٩٢ .

(٧٦) شرح الكافية الشافية ، ج١ ، ص ٢٥٧ .

(٧٧) المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٥٧ .

(٧٨) انظر في ذلك كتابنا : نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ ، ص ٩٧-١٠٢ .

(٧٩) طبقات النحويين واللغويّين ، ص ١١-١٢ .

(٨٠) بغية الوعاة ، ج٢ ، ص ٣١٣ .

(٨١) السيرافيّ ، أخبار النحويّين البصريّين ، ص ٤٩ .

(٨٢) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

(٨٣) راجع القصة عند القفطيّ ، إنباه الرواة ، ج٢ ، ص ٣٤٧ .

(٨٤) الكتاب ، ج٢ ، ص ١٢٦-١٢٧ .

(٨٥) انظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣٢٨-٣٣٤ .

(٨٦) انظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٣٨ .

(٨٧) انظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٤١-١٤٣ .

(٨٨) انظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٤١ ، ٢٨٩ .

(٨٩) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٣٠ .

(٩٠) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١٢٩ .

(٩١) انظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٢٨ .

(٩٢) انظر المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٤٠٢-٤٠٣ .

(٩٣) المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٤٢ .

(٩٤) انظر : المقتضب ، ج١ ، ص ٨-٩ . ج٤ ، ص ١٢٨ .

(٩٥) انظر : رمزي منير بعلبكيّ ، الوحدة الداخليّة في كتاب سيبويه ، ضمن كتاب : بحوث عربيّة مهداة إلى الدكتور محمود السمرة ، ص ١١١-١٣٦ .

(٩٦) الكتاب ، ج٢ ، ص ٣٠٩ .

(٩٧) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣١٠-٣٢٥ .

(٩٨) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٢٥-٣٢٩ .

(٩٩) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٣٥-٣٤٢ .

(١٠٠) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٤٣-٣٤٧ .

(١٠١) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٤٧-٣٥٠ .

(١٠٢) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٣٥٠-٣٩٧ .

(١٠٣) ليس تحقيق نسبة هذا الكتاب للخليل بن أحمد أو لابن شقير محطة من محطات طريق هذا الكتاب ، لهذا أتجنّب الخوض فيه .

(١٠٤) راجعْ كتاب الجمل في النحو .

(١٠٥) انظر المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

(١٠٦) الأصول ، ج٢ ، ص ٢٢٢-٢٢٣ .

(١٠٧) انظر المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٢٢٣-٢٤٧ .

(١٠٨) معاني القرآن ، ج١ ، ص ٥٦-٥٨ .

(١٠٩) راجع كتاب شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات .

(١١٠) انظر في هذا الهرم بحثنا : منهج النحو التعليميّ عند ابن فلاح اليمني ، دراسة في كتابه "المغني في النحو" ، ضمن أعمال الملتقى اليمني المنعقد في رحاب جامعة آل البيت ، وهو منشور في مجلة البيان ، ع٢ ، ٢٠٠١م ، ص ١٣٥-١٤٦ .

الفصل الثالث

التفسير النحوي

لم يغب عن ذهن جمهور نحاة العربيّة أنّ التفسير مطلبٌ أساسٌ من مطالب إكمال الصياغة العلميّة للنحو العربيّ ؛ ذلك أنّهم كثيراً ما لا يقنعون بمنهج المواصفة والتحليل ، فيحاولون النفاذ بالقضية العلميّة إلى أسرارها ومقوّماتها داخل منظومة الكلام ، وذلك بتوخي منهج علميّ في التفسير والتعليل والتحليل الباطني[1] ؛ إذ أوجب عليهم الإيمانُ بالتعميمات تقديمَ تفسيرات علميّة لما عمّموه ونظّموه من موارد النحو العربيّ في مقولاته وتقسيماته ومسائله وأبوابه ، وهذه التفسيرات تبقى صحيحة مأخوذاً بها إلى أن يثبت خلافها بأدلة علميّة تنبثق من النحو نفســه في صورته التي سبقت التحليل بالاتّكاء على موادّ الاستقراء ، أو في صورته المحلّلة بقواعده وبأحكامه .

والأصل في التفسير العلميّ أنّه يعبّر عن علاقة سببيّة يقترن فيها السبب بالمسبَّب والمسبِّب ، وهذه العلاقة تكون في أول أمرها تفسيراً جزئياً لظاهرة جزئيّة من العلم ، تنتج عن تعميمات تقوم بين الوقائع الجزئيّة بعد أن تكتشف ما بينها من ارتباطات سببيّة عِلّيّة Causal Connections[2] فتعميم أنّ "الاسم ما دلّ على معنى في ذاته غير مقترن بزمان محصّل" يسلك اسمَ الإشارة والضمائرَ والاسمَ الموصول والأسماء العربيّة وغير العربيّة في مسلكٍ واحد ، هو الاسم بسبب توافر علاقتي الاستقلال في الدلالة ، والتجرّد من الاقتران بالزمن .

ثمّ تؤول العلاقة السببيّة إلى تفسير كليّ يعبّر عن تعميمات بين القوانين العلميّة بغيةَ توحيد أكبر عددٍ منها في نظريّة واحدة[3] كما في ردّ قوانين الإعراب إلى نظريّة العامل التي تسلك فيها عِللُ المرفوعات والمنصوبات والمجزومات والمجرورات ، لتكون أثراً من آثار عامل لفظيّ أو معنوي سبق المعمول وأحْدَثَ فيه الرفعَ أو النصبَ أو الجزمَ أو الجرَّ حقيقةً أو تقديراً .

وتفسيرُ الشيء ليس ذاته ، فتفسير رفع الفاعل بتأثّره بفعل سبقه لا يعني الإحداثَ الطبيعيَّ الحقيقيَّ لعلامة الرفع ، بل يعني الإحداثَ الصناعيَّ الذي يفسّر اطّراد رفع

الفاعل باطّراد وجود فعل قبله ؛ لأنّ النظر إلى دقّة اطّراد قوانين اللغات يشير إلى حقيقة علميّة قد يتجاهلها بعض الباحثين ، وهي أنّ النظام اللغويّ في المستوى النحويّ والصرفيّ «نوع من النظام الحسابيّ»[٤] ذلك أنّ علاقة الجمع بين العددين ثلاثة وستة تؤدي إلى النتيجة تسعة ، أي أنّ اقتران العددين ثلاثة وستة بخاصية الجمع يؤدي بالضرورة إلى النتيجة السابقة . وهذا القول غير بعيد عن قولنا : إنّ إسناد الاسم (زيد) إلى الفعل (حضر) يؤدي إلى جملة (حضر زيدٌ) فاقتران الكلمتين بخاصية الإسناد أدّى إلى تكوين الجملة على الصورة السابقة ، ويمكن الاستدلال على صواب الجمع الحسابيّ باللجوء إلى الإنقاص ، فإنقاص العدد ثلاثة من المجموع تسعة يظهر العدد ستة ، وهو معادل علميّ لإنقاص كلمة (زيدٌ) من جملة (حضر زيد) إذ ستعود كلمة (زيد) إلى حالة مطلقة غير مرتبطة بخاصيّة ما .

وقد يكون النظامُ الصرفيّ أقربَ في الدلالة على خاصية الانضباط الحسابي للغة ، فحذف (الألف) من اسم الفاعل (كاتب) يسلب من الكلمة دلالتها على اسم الفاعل ، وهو معادل علميّ لحقيقة أنّ حذف أيّ عدد من القيمة العددية تسعة ، يفقدها بالضرورة الدلالة على هذا الرقم ؛ فالتفسير يرتبط ببعد حسابيّ رياضيّ ، وهذا الذي يفسّر لنا ارتباط النحو بالمنطق والحساب والرياضيات قديماً وحديثاً ، فقد كان ابن السرّاج (ت٣١٦هـ/ ٩٢٨م) والسيرافي (ت٣٦٨هـ/ ٩٧٨م) متميزين بالحساب والرياضيات والمنطق[٥] ، كما أنّ اللغوي الأمريكيّ تشومسكي متميّز بالرياضيّات ، وتسارعُ التقدّم في اللسانيات الحاسوبيّة عائد بالدرجة إلى إدراك الخاصيّة الحسابيّة الرياضيّة في النظام اللغويّ .

وثمة مُشْكِلٌ في الخاصيّة الحسابيّة الرياضيّة للغة تظهر في الخلط بين طبيعة اللغة وكيفية اكتسابها من جهة ، ووجود علاقات منتظمة في النظام اللغويّ على مستوى الكلمة والتركيب ؛ ذلك أنّ «طبيعة اللغة وعملية اكتسابها غير قابلة للتفسير إلاّ على سبيل الافتراض»[٦] أمّا النظام الصرفيّ والنحويّ فقابل للتفسير العلميّ لإمكانية اكتشاف قوانين ضبطه .

والتفسير العلميّ يحرّر العلم والمشتغلين به من الوقوع في الخرافات والأوهام ؛ لأنّه

يمدّهم بحماية شبه دائمة من الإيمان بالاعتباطيّة ، أو الخوف من إسناد الظواهر إلى أسباب ترتبط بها ، ولا سيّما أنّ عامّتهم يؤمنون بمبدأ الحتميّة Determinisam أو السببيّة العامة Universal Causality وهو من أهمّ خصائص التفكير العلميّ في البحث[٧] .

وللتفسير النحويّ في العربيّة بنيةٌ هرَميّةٌ تبدأ من الكلمة التي تشكّل عناصر الجملة ، ثم تنتهي بالجملة نفسها .

تفسير تقسيم الكلم

مرّ في التحليل النحويّ أنّ جمهور النحاة ارتضوا القسمة الثلاثيّة للكلمة : الاسم والفعل والحرف . وهي قسمة عامّة فيها تعميم يستدعي تفسيراً مناسباً ، ففي باب الاسم جاءت الأسماء العربيّة وغير العربيّة وأسماء الإشارة والوصل والضمائر وغيرها . وفي باب الفعل لم يرتض جمهورُ النحاة عدّ الاسم المشتقّ العامل كاسم الفاعل والمفعول فعلاً ، كما لم يرتضوا عدّ (لكنّ) ذات الأحرف الخمسة اسماً أو فعلاً في الوقت الذي بنوا فيه الاسم والفعل عددياً على النظريّة الثلاثيّة في الأحرف مع جواز أن يكون الجذر رباعيّاً . وصانوا هذه القسمة بتفسير صرفيّ ونحوي .

١- التفسير الصرفيّ

توصّل النحاةُ في استقرائهم أشكال الكلمة العربيّة إلى فكرة الجذر ، وهو أصغر مجموعة أصوات لغويّة مشتركة بين عدة كلمات ، تدور حول معنى عامّ واحد من غير إخلال بترتيب حروف الجذر .ولّما كان الجذرُ مفتاحاً لفكرة المجرّد والمزيد فإنّ النحاة تبيّنوا أنّ ثمة تلازماً مضبوطاً في الشكل والدلالة بين المجرّد وما زِيد عليه ، ففي التصاريف الآتية :

عَلِم = ع ، ل ، م

عالِم = ع ، ا ، ل ، م

معلوم = م ، ع ، ل ، و ، م

عليم – ع ، ل ، ي ، م

أعلم = أ ، ع ، ل ، م

استعلم = ا ، س ، ت ، ع ، ل ، م

مَعْلَم = م ، ع ، ل ، م

جاءت الأحرف {ع . ل . م} جذراً مجرّداً انضاف إليه حرف أو أكثر لمعنى مقصود زائد على المجرّد ولو باللفظ ، ولهذا أصبحت العلاقة بين الجذر المجرّد ومواقع أحرف الزيادة منه علاقة مقصودة منتظمة ناتجة عن التلازُم بين البنية الجديدة وحرف أو أحرف الزيادة ، وهذا التلازم يعدّ أساس التفسير الصرفيّ لظاهرة الاشتقاق في العربيّة ، لأنّه يفسِّر العلاقة بين المجرّد والمزيد .

قال الثمانيني (ت ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م) في توضيح مفهوم التصريف : «والتصريف في النحو ، والتصرّف فيه : هو أنْ تأتيَ إلى مثال من الحروف الأصول فتشتقُّ منه بزيادة أو بنقص أمثلةً مختلفةً ، يدلّ كلّ مثال منها على معنىً لا يدلّ عليه المثالُ الآخر . مثال ذلك أنْ تأتي إلى مثال "ض .ر .ب" فإن اشتققت منها فعلاً ماضياً قلت : (ضَرَبَ) ، وإن اشتـقـقْت منه فعلاً مستقبلاً قلت : (يضربُ) ، وإن اشتققت منه أمراً قلت (اضربْ) . . . وإن اشتققْت مصدراً قلت (ضَرْباً) و(مَضْرَبا) ، وإن اشتققت منه اسماً للزمان أو للمكان اللذين يُوْقع فيهما الفعل قلت (مَضْرِبا) ، وإن اشتققت منه اسم الفاعل قلت : (ضارِبٌ) ، وإن اشتققت منه اسم مفعول قلت : (مَضْرُوب) ، وإن اشتققْت منه مثالاً ليدلّ على التكثير والتكرير قلت : (ضَرَّب) ، وإن اشتققْت منه مثالاً للمفعول الذي لم يذكرْ فاعله قلت : (ضُرِبَ) ، فإن اشتققْت منه مثالاً ليدلّ على استدعائه الفعل قلت : (استضرب) . . . فقد رأيت كيف تصرّفْت في المثال الواحد بأن اشتققْت منه هذه الأمثلة الكثيرة ، ودلَلْت بكلّ بناءٍ منها على معنىً لا يدلّ عليه الآخر»[٨] .

لقد عدّ الثمانيني التصريف (الصرف) جزءاً من النحو ، وهو رأي علميّ يشجّع على قبوله قوّة العلاقة بين الصرف والمفهوم الضيّق للنحو ؛ إذ النحو بالمفهوم العام يشمل الصرف والإعراب معاً .

والجذرُ ليس بنيةً فعليّة أو اسميّة ؛ ذلك أنه أشبه بالهيولى أو لنقل إنه أشبه بمطلق مادّة الخشب لا بأيِّ شكل من الأشكال التي يمكن أن يتشكّل عليها الخشب ، وقريب منه قول ابن السرّاج في توضيح أنّ البناء يكون غير البناء والأصول واحدة : «ونضرب لذلك مثلاً ما يتخذه الناس من الذهب كالخاتم والحلْقة وغير ذلك ، فالصور مختلفة والجنس واحد»(٩) . وهذا يعني أنّ التصاريف أشكال مختلفة لحقيقة واحدة هي الجذر ، لكنّ هذه التصاريف بعد أن تنطلق من الجذر تأخذ شكلها من أحد المصنعين المعروفين : مصنع المجرّد ، أو مصنع المزيد ؛ فكلٌّ واحد منهما مسؤولٌ عن توليد أشكال منتظمة مطّردة من المجرّد أو المزيد ، فالأشكال : (ضَرَب ، وضَرْب ، ويضرِبُ ، واضرِبْ ، ومَضْرِب ، و . . .) يتمُّ توليدها في مصنع المجرّد . أمّا الأشكال : (ضَرَّب ، واستضرب ، واضطرب ، و . . .) فيتم توليدها في مصنع المزيد ، والمدخَلات في المصنعين هي الحروف اللغويّة ، لكنّ المخرَجات هي الأشكال أي أبنية الأسماء والأفعال ، فمراحل إنتاج اسم الفاعل (ضارِب) هي :

١- تحديد المصنع ، وهو مصنع المجرّد .

٢- إدخال مُدخلات الإنتاج ، وهي : (ض . ر . ب) من غير سبكها في أيِّ بنية أو شكل .

٣- إضافة أمارة الشكلِ المرادِ إنتاجُه ، وهي الألف في موقعها الصحيح من عناصر الكلمة وكسر ما قبل الآخر .

٤- توليد الكلمة المطلوبة وضبطها باستثناء حركة الحرف الأخير مع إجراء أيّ تغيير صوتيّ تستدعيه البنية المطلوبة .

وفي توليد كلمة (مُلاكم) نمرُّ بالمراحل الآتية :

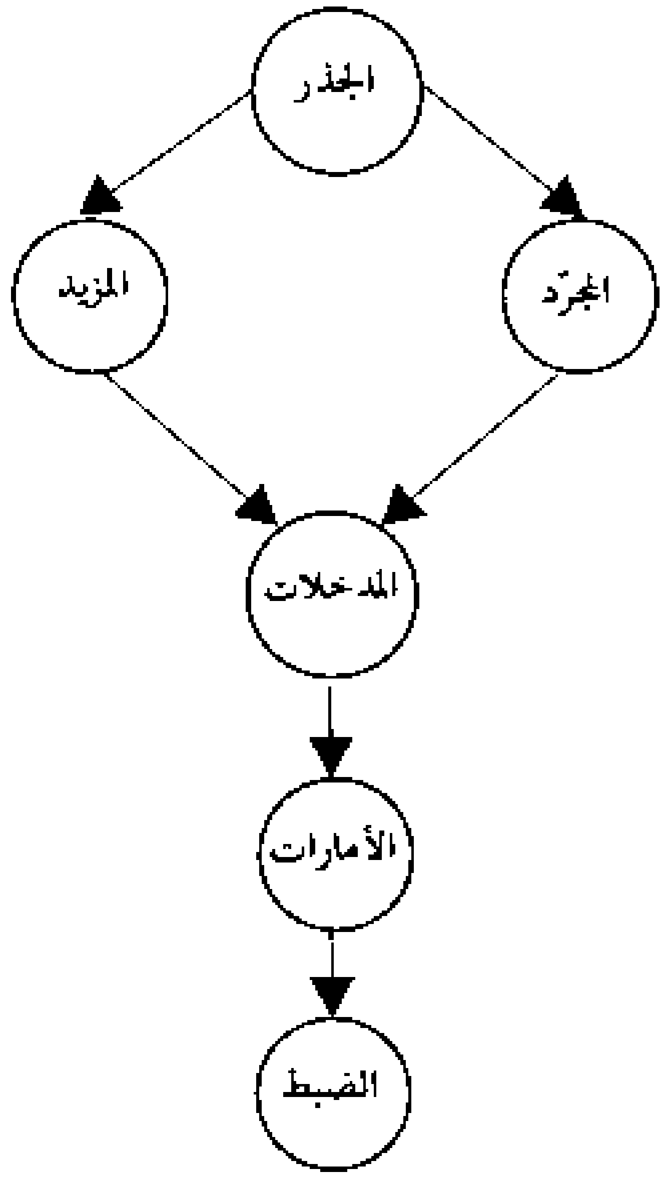
١- تحديد المصنع ، وهو مصنع المزيد .

٢- إدخال مدخلات الإنتاج ، وهي (ل ، ا ، ك ، م) من غير سبكها في أيِّ بنية أو شكل .

٣- إضافة أمارة الشكلِ المرادِ إنتاجُه ، وهي الميم المضمومة في أول الكلمة وكسر ما قبل الآخر .

٤- توليد الكلمة المطلوبة ، وضبطها باستثناء حركة الحرف الأخير مع إجراء أيّ تغيير صوتيّ تستدعيه البنية المطلوبة .

والشكل الآتي يوضّح حركة الاشتقاق في العربيّة .



وأمارات الأبنية الصرفيّة هي التي تحدّد من الناحية الشكلية صنف الكلمة الصرفيّ ، فكلمة (قارئ) اسم فاعل لوجود أمارة اسم الفاعل فيها ، وهي الألف وكسرة الحرف قبل الأخير .

وتمتاز الأمارة الصرفيّة بأنها موجودة بالقوّة والفعل في الكلمة ، فكأنّ الشكل الفارغ لاسم الفاعل من المجرّد هو :

فالألف والكسرة ثابتان لكنّ الأحرف الثلاثة الأخرى متغيرة ، فيمكن أن تُملأ بالمدخلات (ب ،ح ،ث) فتتولّد كلمة (باحث) ، كما يمكن أن تُملأ بالمدخلات (ع ،م ،ل) فتتولّد كلمة (عامل) ، وهكذا يمكن توليد عدد كبير من الكلمات .

مزيّة هذا التجريد التفسيريّ أنّه يتيح إنتاج كلمات قد لا تكون مستعملة في العربيّة ، فإدخال المدخلات (ب ،ن ،ك) إلى الشكل السابق لاسم الفاعل ستتولّد عنه كلمة (بانِك) وهي كلمة غير مستعملة في العربيّة ؛ ممّا يعني أنّ هذا التفسير أصبح قادراً على التنبّؤ بكلمات لم تكن مستعملة ، والتنبّؤ من أهمّ وظائف التفسير العلميّ .

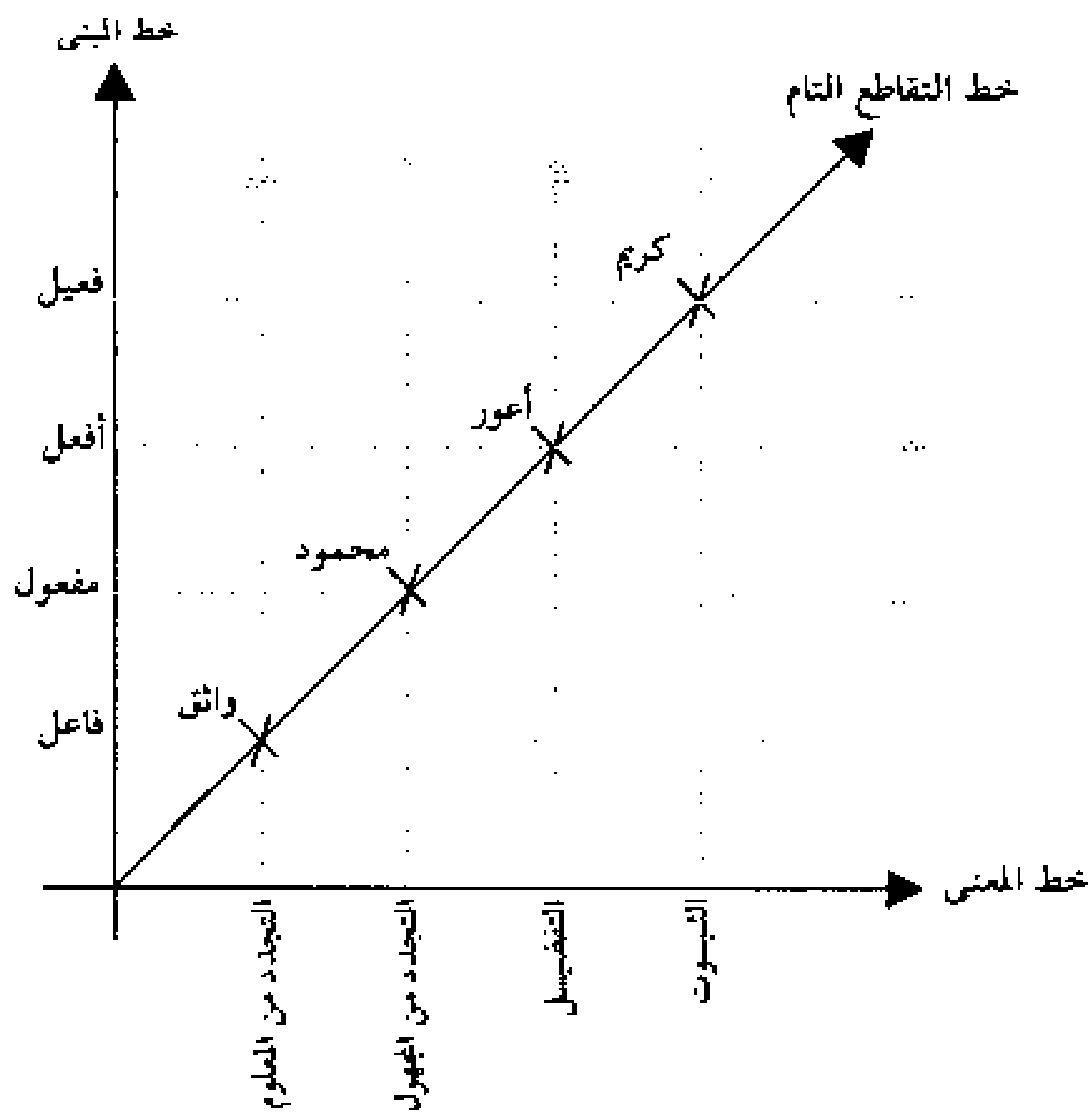
وقول جمهور النحاة بالإعلال والإبدال تفسير للتعميم الذي بنوه من تتبّع الصحيح من الأسماء والأفعال ، فمعنى ردّ الفعل (قال) إلى الجذر (ق ،و ،ل) أنّ أصله (قَوَلَ) ، قال ابن جنّيّ : «وإنّما نريد بذلك أنّ هذا لو نُطق له على ما يوجبه القياس (التعميم) بالحمل على أمثاله لقيل (قَوَم) و(بَيَع)»[10] وتظهر أهمية الأمارة الصرفيّة في الإعلال في اختلاف النحاة والصرفيّين في المحذوف من اسم المفعول (مَبِيع ، ومَقُول) هل هو العين أم واو المفعول؟ ، وقد رجّح أبو الحسن الأخفش والمازني أنّ المحذوف هو العين لا الواو ؛ لأنّها أمارة على الوزن ، فوجودها جاء لمعنى في البنية[11] .

وفي الاستدلال على أصول الطاء في (اضطراب) يقال إنّها مُبدلة من التاء ، ذلك أنّ التاء من أمارات الوزن .

إذن ، فالأمارات تفسير شكليّ وصوتيّ لتصنيف أبنية الكلم في العربيّة ، ولكنها تفتقر إلى الدلالة ، فالكلمات (عويل ، وكريم ، وعليم) على وزن صرفيّ واحد ، والياء فيها أمارة على الزيادة لكنها ليست أمارة على التصنيف لاشتراك وزن (فعيل) في عدة أبواب صرفيّة ، وهذا ما يحوّل الأمارة المشتركة إلى أمارة ذات دلالة احتماليّة ، إذ يصبح لهذا الوزن عدة احتمالات ، مثل : المصدر ، والصفة المشبهة ، وصيغة المبالغة . ولكي يتحوّل الاحتمال من عامّ إلى خاصّ يُضافُ إلى شرط الشكل المبني "شرطُ الدلالة والمعنى" ، فالصفة المشبّهة تدلّ على ثبوت ، وصيغة المبالغة تدلّ على مبالغة في اسم

الفاعل ، والمصدر يدلّ على أشياء منها التوكيد ، فتنحلّ العلاقة المشتركة بين الكلمات الثلاثة السابقة إلى علاقة خاصّة بعد ربط المبنى بالمعنى ، وتصبح كلمة (عويل) مصدراً ، و(كريم) صفة مشبهة ، و(عليم) صيغة مبالغة .

وهذا يقودنا إلى أنّ الأصل في التصنيف الصرفيّ للكلمات اجتماع دلالتين دلالة الشكل ، ودلالة المعنى ، فيكون التصنيف تقاطعاً بينهما ، كما في الشكل المبسّط لبعض الأبنية الآتية من المجرّد .



ففي الجملة الآتية :

- أنا واثقٌ أنّ الكريمَ محمودٌ خلقه .

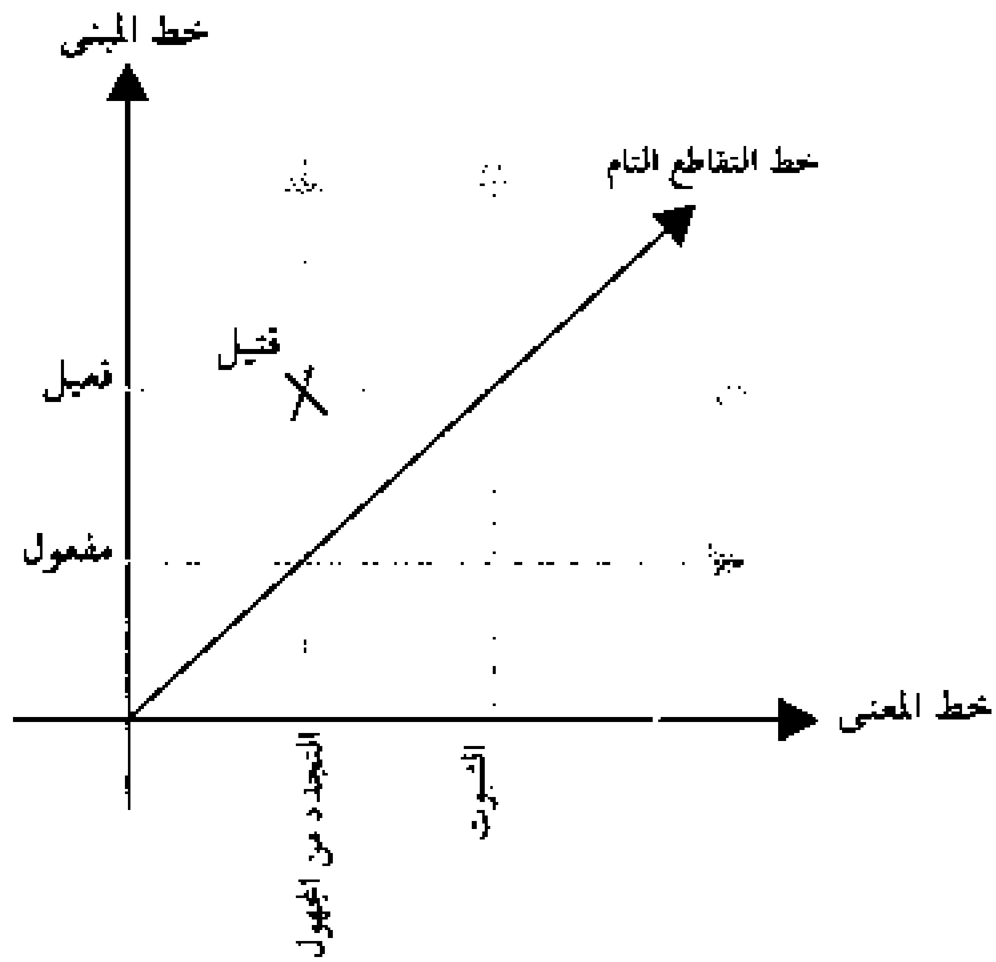
توافق كلمة (واثق) الصيغة (فاعل) التي تنطلق في خطٍّ أفقي يتقاطع مع دلالة التجدّد من المعلوم، فتكوِّن اسم فاعل في الشكل والدلالة، وكذلك كلمة (كريم) التي توافق الصيغة (فعيل) المتقاطعة مع معنى الثبوت ومثلها في التقاطع التامّ كلمة (محمود) التي تقع في تقاطع صيغة (مفعول) مع معنى التجدّد من المبنيّ للمجهول.

وفي الجملة الآتية

- **كان ابن جنّيّ أعورَ.**

جاءت كلمة (أعور) موافقة للصيغة (أفعل) التي تنطلق في خطٍّ أفقي يتقاطعُ مع دلالة الثبوت لا دلالة التفضيل، وهذا التقاطع خارج الخطّ التام.

وهذا الخروج عن التقاطع مع الخط التام جعل جمهور الصرفيين يقولون بحلول بعض الأبنية مكان بعض، فصيغة (فعيل) في نحو (قتيل) تتقاطع مع الدلالة على التجدّد من المبنيّ للمجهول فتكون الكلمة نائبة عن اسم المفعول، كما في الرسم الآتي:



فقد جاءت كلمة (قتيل) خارج خطّ التقاطع التامّ فكانت نائبة عن اسم المفعول .

فإذا حلّلنا الجملة الآتية :

- **رأى خالدٌ محموداً وجميلاً .**

وجدنا أنّ الكلمات (خالد ومحمود وجميل) لا تدلّ على معاني صيغها الصرفيّة ، ولا تدلّ على الثبوت الدائم المقترن بصيغ مخصوصة لتصبح كلّها من الصفات المشبّهة ؛ لهذا قال العينيّ : «إنّ حدّ اسم الفاعل مثلاً أعمّ ؛ لاشتماله على ما له إنشاء وما ليس من أي نوع كان»[١٢] والسبب في الانتصار للتفسير الشكليّ الذي يعتمد وجود الأمارة اللفظيّة أنّ النظر في المعنى يحتاج إلى إدراكه ، ولا يشترط في كلّ مُتعلمي العربيّة أن يتساوَوْا في الإدراك ، لهذا مع أنّ الأصل في التفسير الصرفي تضافرُ المبنى والمعنى إلاّ أن الغاية التعليمية ترجّح جانب المبنى ، فالشكل أقوى من مضمونه أحياناً ، قال سابير «الشكل اليوم باقٍ في الحياة أكثر من مضمونه المعنويّ الخاص»[١٣] .

وهذا يجعل من جانب المعنى مرجّحا عند تساوي الأشكال أو التباسها كما في تعدد أبواب (أَفْعَل) أو (فَعِيل) أو (فَعُول) في الصرف العربيّ .

٢- التفسير النحويّ

يقدّم التفسير النحويّ تفسيراً للتعميمات الأصوليّة الآتية :

- الأصل في الأسماء الإعراب .
- الأصل في الأفعال البناء .
- الأصل في عمل الحرف المختصّ بالاسم الجرّ ، وبالفعل الجزم .
- الأصل في الاسم والفعل الدلالة المفردة .

أ- تفسير أصول الاسم

تُظهِرُ المواصفةُ النظريّةُ المثاليّة للاسم أنّه يتكوّن من ثلاثة أحرف فأكثر ، ويتمتّعُ بدلالة مُستقلة قبل دخوله في التركيب ، وينأى عن سمة الاقتران بالزمن فلا يعمل

عمل الأفعال المقترنة بالزمن . وقد خرج عن هذه المواصفة المثاليّة أسماء جاء تصنيفُها في بابِ الاسم ، لكنها فارقَتْهُ في شيء أو أشياء من مُواصفةِ الاسم في نحوِ العربيّة الموروث ، مّا استدعى تفسيراً علميّاً يُعيد إلى هذه الأسماءِ انسجامَها مع المواصفةِ العامّةِ للاسم في العربيّة بواحد أو أكثر من أساليب التفسير الآتية :

١- فَصْل الشكل عن المعنى

والمقصود به أن يُعطى الاسم حكمين : حكماً من جهة الشكل ، وحكماً من جهة المعنى . وهذان الحكمان يخرجان من بنية واحدة على شكل خطّين متوازيين فلا يتقاطعان ؛ إذ ينتج عن تقاطعهما التناقض .

من ذلك عَمَلُ المصادرِ والمشتقاتِ عَمَل أفعالها ، ففي جملة

- ما قارئٌ زيدٌ الكتابَ .

يقع تصنيف كلمة (قارئ) في خانة الاسم لاشتمالها على علامة التنوين في آخرها ، ولكونها على صيغة صرفيّة اسميّة ، وهي اسم الفاعل ؛ لكنها في الوقت نفسه تحمل دلالة الفعل المضارع بدليل جواز الاستبدال ، فيصحّ أن نقول :

- ما يقرأ زيدٌ الكتابَ .

وتحويل الاسم إلى فعل لم يؤثر على العلامة الإعرابيّة للكلمتين التاليتين له ، مما يجعل احتمال بقائها على الإعراب نفسه في الحالتين قويّاً .

إذن ، فكلمة (قارئ) شكلها شكل الأسماء ، ومعناها وتصرّفها تصرّف الأفعال ، وهذا تناقض في الاستعداد لا تناقض في الذات ، فالإنسان يحمل أحيانا صفتين متناقضتين : الخير والشرّ ، فهو مُهيّأ لكلّ واحد منهما ، لكنه عندما يعمل عملاً ما فإنّ عمله يُصنّف بالضرورة في خانة الخير أو الشرّ ، وإذا اختلف الناس في التصنيف فإنهم لا يمكن أن يجعلوا عمله في وقت واحد خيراً وشرّاً ؛ لهذا ليس من التناقض العلميّ أن تكون الكلمة على جهتين متناقضتين ، لكنّ التناقض أن تخرج الجهتان من سمة واحدة في الكلمة ؛ لهذا يرى جمهور نحاة العربيّة أنّ اسم الفاعل كما في المثال السابق لا

يعمل بشكله بل يعمل بمعناه ، وهذه الرؤية تقوم على أساس فصل الشكل عن المعنى ، وهذا الفصل أحد المعايير الرياضيّة الثلاثة في بناء القواعد التي تقوم على عنصرين هما : "الشكل والمعنى" واحتمالات تبديلهما الموجبة ثلاثة هي :

أ- القاعدة = الشكل + المعنى

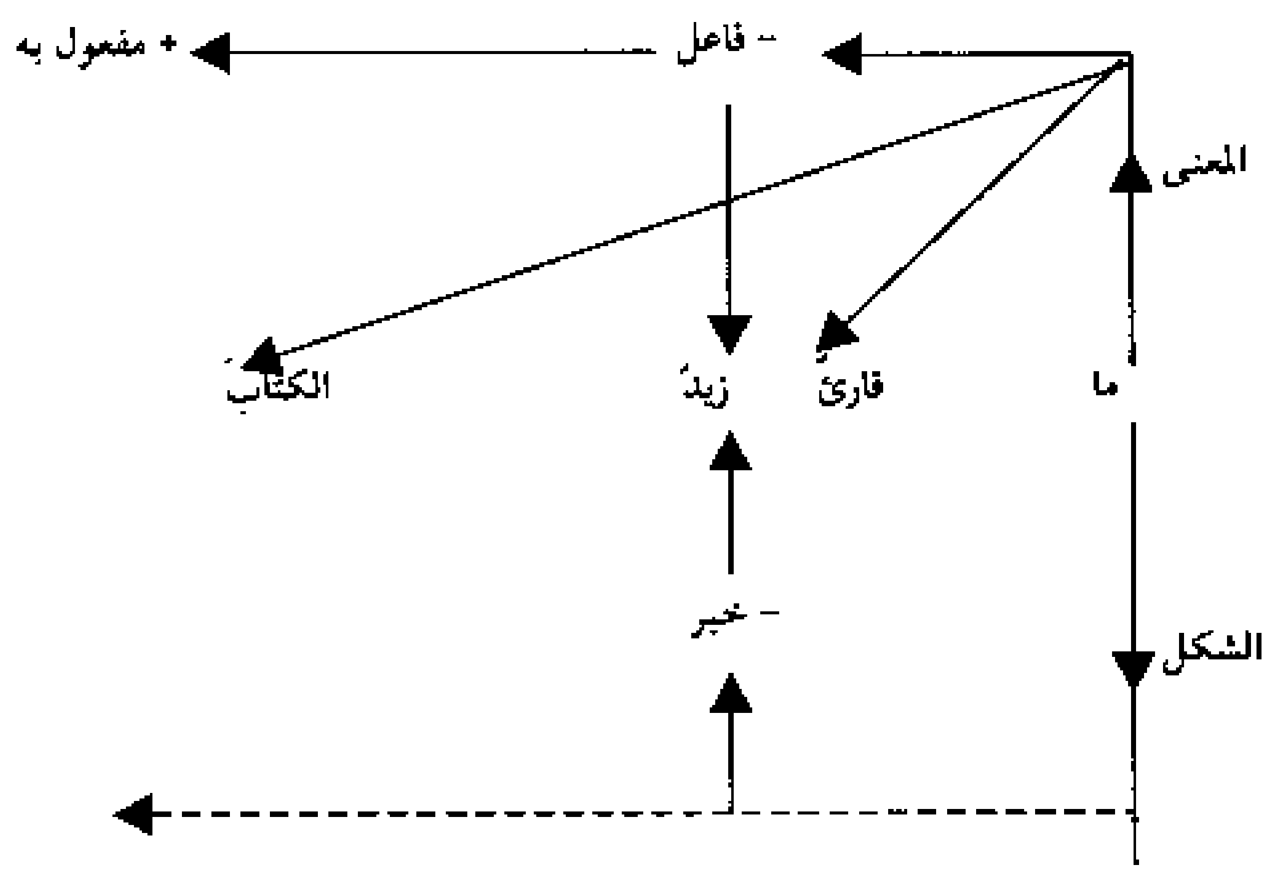
ب- القاعدة = الشكل - المعنى

جـ- القاعدة = المعنى - الشكل

ففي قولنا في الخبر الصادق : (حضر زيد) يكون الفعل (حضر) فعلاً ماضياً في شكله وفي دلالته أي معناه .

وفي قولنا : (ما حضر زيدٌ) يكون الفاعل (زيد) فاعلاً في الشكل لا المعنى لأنّ الفعل لم يحدث أصلاً .

وفي قولنا : (ما قارئٌ زيدٌ الكتابَ) جاءت كلمة (قارئ) فعلاً في المعنى لا الشكل لأنّها من حيث الشكل اسم ، كما في الرسم الآتي .



فخطُّ المعنى احتاج إلى الفاعل والمفعول فأخَذَهما ، وخطُّ الشكل احتاج إلى أن يحدّد موقع (قارئ) فكانت مبتدأ ، والابتداء من علامات الاسميّة ، وقد احتاج المبتدأ إلى الخبر ، فأخذ كلمة (زيد) التي احتاج إليها المعنى فاعلاً ؛ فجمع النحاة بينهما فقالوا : فاعل سدّ مسدّ الخبر ، أي فاعل من جهة المعنى خبر من جهة الشكل .

ومن مسائل الفَصْل بين الشكل والمعنى عمل اسم الفعل ، فعنوان "اسم الفعل" يدلّ على اجتماعٍ سطحيٍّ لضدّين : الاسم والفعل ، قال الرضيّ الأستراباذيّ عن تقنين النحاة لأسماء الأفعال : «والذي حملهم على أنْ قالوا : إنّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظيّ ، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال ، وأنّها لا تتصرّف تصرّفها ، وتدخل اللام -يعني أداة التعريف- على بعضها ، والتنوين في بعض ، وظاهرٌ كون بعضها ظرفاً ، وبعضها جاراً ومجروراً»[١٤] فقد تبيّن الرضيّ الأستراباذيّ وجمهور النحاة أنّ معنى أسماء الأفعال لا يتساوق مع لفظها ففصلوا بينهما وأعطَوْها حكمين يجعلانها ضمن الأسماء ، وهما إجراء العمل على المعنى ، وتحصين الاسم على المبنى .

وقد تنبّه حُذّاق النحويّين إلى أنّ معنى اسم الفعل هو الفعل الماضي وفعل الأمر ، أمّا الفعل المضارع فلا يصحّ أنْ يكونَ من معاني أسماء الأفعال لأنّ أسماء الأفعال مبنيةٌ ، والفعلُ المضارع مُعْرَبٌ ، والإعراب والبناء من أحكام اللفظ فلا يمكن اجتماعهما في لفظ واحد لأنهما من جهة واحدة ، لهذا قال الرضي الأستراباذيّ : «اعلم أنّه إنّما بنى أسماء الأفعال لمشابهتها مبنيٌّ الأصلِ ، وهو فعل الماضي والأمر ، ولا تقول إنّ "صه" اسم لـ "لا تتكلم" ، و"مه" اسم لـ "لا تفعل" ؛ إذ لو كانا كذلك لكانا مُعْرَبَين ، بل هما بمعنى : اسكتْ ، واكففْ ، وكذا لا نقول إنّ "أفٍّ" بمعنى : أتضجّر ، و"أوه" بمعنى : أتوجّع ، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسمّاهما ، بل هما بمعنى : تضجّرتُ وتوجّعت الإنشائيّين»[١٥] . وما يقال عن اسم الفعل المعادل للفعل المضارع تيسير تعليميّ ليس غير .

٢- الشَّبَه

جاء القول بالشبه تفسيراً لبناء بعض الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة والوصل

وبعض الظروف . والأصل في الشبه الاتفاق بين المشبَّه والمشبَّه به في وجه يكون أصلاً في المشبَّه به ، كتفسير بناء الضمائر بالشبه الوضعيّ إذ معظمُها يشبه الحرفَ في وضعه على حرف أو حرفين .

وفكرة الشبه فكرة ذكيّة جداً تدلّ على أنّ النحاة أحاطوا أحكامهم بسياج من العلل المفسّرة لها ، تجعلها في غاية الوثاقة[١٦] ، لأنّ مبدأ جمع الأشياء وفق الصفة المشتركة بينها مبدأ علميّ سليم ، وقد تحمل الكلمةُ صفتين : واحدة من جهة الاسم وأخرى من جهة الحرف أو الفعل ، فيُجمع بين الصفتين بإبقاء دلالة الاسميّة ونفي صفة الإعراب .

٣- الاستبدال

يعني الاستبدالُ التعويضَ عن بناء الفعل بإعرابه إعراباً محليّاً ، فنقول (كذا في محل كذا) أي أنّ الاسم المعرب لو كان في موضع الاسم المبنيّ لكان على ذلك الوجه من الإعراب ، كما في إعراب اسم الإشارة (هذا) من قولنا :

- هذا نَحْوُ العربيّة .

فـ"هذا" : اسم إشارة مبنيّ على السكون في محل رفع مبتدأ ، والهاء للتنبيه .

وقولنا (في محل رفع مبتدأ) تعبير عن إمكانية استبدال اسم الإشارة ، إذ يمكن أن يقع محلّه قولنا :

- الإعرابُ نَحْوُ العربيّة .

فكلمة (الإعراب) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

ويُشير صوابُ الاستبدال إلى تساوي الكلمات المستبدلة بعضها ببعض في أمرين :

الأول : صنف التقسيم فكل ما يستبدل بالاسم اسم .

والثاني : وَحْدة الموقع الإعرابي ، فما يستبدل بالمبتدأ مبتدأ[١٧] .

وللمعترض على الإعراب المحلّيّ الاستبداليّ مأخذٌ مُلبس ينبغي توضيحه ، وهو أنّ الإعراب المحلّيّ الاستبداليّ يساوي بين ما يعد تناقضاً من جهة الخبر والإنشاء كإعراب

أسماء الاستفهام -وهي إنشاء- إعراب ما يقع محلها -وهو الخبر- أو كتقييد حريّة القاعدة النحويّة كما في منع تأخر الضمير المنفصل عن الخبر إن كان في محلّ رفع مبتدأ مقدّم وجوباً .

وللانفصال من هذا المأخذ للمعترض نوضّح أنّ إعراب اسم الاستفهام (مَنْ) في قولنا : (مَنْ رأيتَ؟) لا يعني أنه مساوٍ في المعنى لقولنا (زيداً رأيت) بل يعني أنّ حلول الاسم المعرب محلّ اسم الاستفهام (مَنْ) سيكون حلولاً في موقع المفعول به ، فالاستبدال للموقع موقع بموقع لا معنى بمعنى بدليل أنّ من تمام إعراب اسم الاستفهام (مَنْ) في المثال السابق أن نقولَ : مَنْ : اسم استفهام مبنيٌ في محلّ نصب مفعول به مقدّم وجوباً . على حين يكون من تمام الإعراب لكلمة (زيداً) في قولنا : "زيداً رأيت" : زيداً : مفعول به مقدّم جوازاً منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والتنوين للتمكن من الاسميّة .

فالإعرابُ الاستبداليّ يشير إلى الموقع لا إلى المعنى بدلالة أنّه لا يتمتّع إعرابيّاً بحقوق الاسم المعرب في جواز التقديم أو التأخير ، وهذا دليل عدّه استبدالاً لفظيّاً ييسّر التحليل الإعرابيّ للجملة ، فتقييدُ حريّة القاعدة النحويّة عندما يكون المقدَّم اسماً مبنيّاً تأكيدٌ لعدم المساواة في المعنى عند الاستبدال .

٤- الشذوذ

الشذوذ بيت كبير يتّسع لكل ما شذّ عن الانصياع لعموميّة القاعدة النحويّة ، ويؤكّد أنّ القاعدة لا تسبق الاستعمال ، ولهذا قد يكون بعضُ المستعمل غيرَ منضوٍ تحت لواء القاعدة النحويّة ، كأسماء الأصوات التي جاءت من محاكاة أصوات الحيوانات أو الطبيعة ، أو من تلفظ الإنسان بها بالطبع لا بالتطبع والقصد ، أو من الإشارة لشيء محبّب أو مكروه[١٨] . وقد دلّل جمهور النحاة على شذوذها بقولهم «إنّها لا عاملة ولا معمولة»[١٩] ولكنها أقرب للأسماء لتحقّق دلالة لها . فهي دالّ لمدلول عليه لكنها خالية من الاقتران المنتظم بالزمن ، لهذا أُلحقتْ بفصيلة الاسم ، ولم تلحق بالفعل أو الحرف .

ب- تفسير أصول الفعل

تتسم العربيّة في مجال الأفعال بما يسمّيه الدكتور نبيل عليّ بحدّة الخاصيّة الصرفيّة ؛ ذلك أنّ أفعال العربيّة تتميزُ بدرجة عالية جداً من الاطّراد المنتظَم الذي حدا إلى وصفها بالجبريّة تعبيراً عن شدّة انقياد كلماتها انقياداً منتظماً لما أصبح فيما بعد قانوناً وقاعدة[٢٠] . وجُلّ ما أحاطَ به النحاةُ الفعل من تفسير يهدف إلى توضيح عِلَلِ إعرابِ المضارع ، وكيفية تمييز الفعل المحوّل إلى اسم عن الفعل غير المحوّل إلى اسم ، وتفسير بعض الكلمات الشاذّة في الإعلال .

١- إعراب المضارع .. منطقة الأعراف

يبدو الفعل المضارع المعرب همزة وصلٍ بين الاسم المعرب والفعل المبنيّ ، فقد أخذ من الاسم ظاهرة الإعراب ، وتبادل معه الحلول في بعض المواقع وشابهه أحياناً في الوزن من حيث توالي الحركات والسّكنات ، وصلح للدلالة على الحال والاستقبال كاسم الفاعل . ثم أخذ من الفعل مزاياه في التعدي واللزوم والدلالة على الزمن والبناء في حالتي الاقتران المباشر بنون النسوة أو إحدى نوني التوكيد ، فَعِلَلُ إعرابه كلّها مسالكُ في تفسير وقوعه في منطقة الأعراف بين الاسم الخالص الاسميّة ، والفعل الخالص الفعليّة[٢١] .

٢- تحوّل الفعل إلى اسم .. الحساسيّة السّياقيّة

من العلل المعروفة في المنع من الصّرف أن يكون العَلَم على وزنٍ خاصٍّ بالفعل ، أي متحوّلاً عن فعل بعد إفراغه من خصائص الفعل في الدلالة على الزّمن ، والافتقار إلى مسند إليه ، وذلك كما في تسمية شخص باسم : تغلب ، ويحيى ، ويعمر ، ويعيش ، ويشكر ، و . . . إلخ .

وهذا التحوّل تسيطر عليه قوانين العربيّة بما وصفه الدكتور نبيل عليّ بالحساسيّة السياقيّة التي تعني تآخي العناصر اللغويّة مع ما يحيط بها ، أو يردُ معها [٢٢] لتمييز المشتبهات في العربيّة ، كما في عدّ الكلمات التي تحتها خطٌّ من الجمل الآتية أفعالاً بدلالة الحساسية السياقية :

- يعيشُ يعيشُ .

- يحيى بن يعمر نحويٌّ مشهور .

- رأيت شمّر .

- قرأت عن قبيلة تغلب و يشكر .

- يعجبني يزيدُ .

فالكلمة الثانية من الجملة الأولى اسم لاكتمال الجملة بها إذ لا يوجد ما يشير إلى فاعل محذوف للفعل الأوّل ، كما أن اسم "يعيش" من الأسماء التي عرفها العرب . وفي الجملة الثانية دلّت كلمة (بن) على أنها بين اسمين ، وفي الجملة الثالثة تكفّل موقع المفعولية بالدلالة على اسميّة كلمة (شمّر) ، كما كان ذكر كلمة (قبيلة) مفتاحاً لمعرفة اسمية ما وراءها . وفي الجملة الأخيرة جاء الفعل مسنداً إليه وهو من مواقع الاسم .

فهذه القرائن في تحديد اسميّة الكلمات المنقولة تشبه أن تكون أدوات حساسة لا تقبل الاقتران إلاّ بالاسم عدا البعد غير النحويّ في الجمل المتمثّل بالمعرفة العامّة .

٣- الشذوذ

الاعترافُ بالشذوذ مظهرٌ علميٌّ من مظاهر الاعتراف بالماقبليّات التي تسبق القاعدة ، فتسكين عين الفعل (نِعْم وبِئْس) من الشذوذ لأنّه على غير مقتضى تعميم القياس ؛ إذ نظيره من الأفعال متحرك العين .

ومن الشذوذِ الفعلُ "استَحْوَذَ" ، فالأصل "استحاذ" مثل "استفاد"[٢٣] .

وعدّ النحاة دخول أل التعريف على الفعل المضارع تصرّفاً شاذّاً يأباه القياس المؤسّس على الاستعمال المطّرد ، كما في قولهم "اليجدع"[٢٤] وأخواتها[٢٥] .

وتحديدُ الشاذّ خطوةٌ علميّة يسيطر بها النحاةُ على ظواهر الشذوذ لئلا تفسد قوانين التعميمات ؛ ذلك أنها تصنّف المادة النحويّة في صنفين : الأول هو صنف العامّ المطرد

الكثير المتلئبّ ، والثاني صنف القليل المحصور وهو الشاذّ ، والفصل بينهما يُبقي الشاذَّ حيّاً لكنه لا يسمح له بالتوسّع .

٤- الضرورة الشعريّة واللهجات

الشعرُ موطنُ الضرورة المستحبّة الجائزة كصرف الممنوع من الصرف ؛ لأنّه ردّ إلى الأصل . وهو كذلك موطن الضرورة التي فيها خروج عن حدّ القاعدة ، وهذا الخروج مخصوص بالشعر يختلف النحاة العروضيّون في إجازته استحباباً أو استكراهاً ، لأنّه على خلاف القاعدة ، ولكنّهم جميعاً يتفقون على أنّ الضرورة محصورة بحالة الاضطرار لإقامة الوزن بعد تحقّق التمكّن من فنّ الشعر ، أمّا الإكثار من ارتكاب الضرورة فهو عيب في الشاعر يجعل علماء اللغة يردّون شعره ، فللضرورة حدود ، ضابطها ألا تصبح أكثر من الحالة الأصلِ التي ينبغي أن يُصاغ وفقها الكلام ، فإذا أجاز النحاة عدم حذف حرف العلة عند جزم المضارع المعتلّ الآخر ، فلا تعني هذه الإجازة أن يهمل الشاعر أصل القاعدة ، بل تعني خصّه بجواز ارتكاب هذه الإجازة للضرورة مرّة أو اثنتين في القصيدة كلّها ، لأنها في الأحوال كلّها نقطة ضعف في الأداء الشعريّ اللغويّ عند الشاعر .

واتكأ جمهور النحاة على الضرورة الشعريّة في تفسير ظاهرة المطْل في الفعل ، نحو : (فأنظور) في قول الشاعر :(٣٦)

وإنّني حيثما يثني الهوى بَصَري ... من حيثما سلكوا أدنو فأنْظُورُ

إذْ مطلَ الشاعرُ ضمّة الظاء للضرورة الشعريّة .

وفسّر جمهورُ النحاةِ إبقاءَ حرف العلّة في الفعل المضارع المعتلّ الآخر في حالة المجزوم بالضرورة الشعريّة ، قال سيبويه : «أنشدنا من نثق بعربيّته :

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي ... بما لاقتْ لبونُ بني زيادِ

فجعله حين اضطر مجزوماً (يأتيك) من الأصل»(٣٧) .

وقد تكون الضرورة من بقايا اللهجات وآثارها ؛ ذلك أنّ النحاة عدّوا ثبوت نون

الأفعال الخمسة رفعاً على الأصل ونصبا وجزماً على خلاف الأصل ضرورة ولهجة ، كما في قول الشاعر :[٢٨]

أن تقـرآنِ علـى أسمـاءَ ويحكمـا   منـي السلامَ وأنْ لا تُشْعِـرا أحـدا

جـ- تفسير أصول الحرف

الأصل في حروف المعاني في العربيّة أن تكون في وضعها على أقل من ثلاثة أحرف ، وإذا عملتْ عملتْ بالاختصاص بأحد القبيلين الاسم أو الفعل المضارع ، وعملها إذ ذاك جرّ الاسم وجزم الفعل ، لكنّ الحروف في العربيّة خرجت عن مقتضى هذا الأصل العامّ ، فأحاط النحاة في جمهورهم هذا الخروج بتفسيرات مختلفة ، منها :

١- دعوى التركيب

قال ابن يعيش في حديثه عن الحروف : «ولا يجيء من الحروف ما هو على أربعة أحرف ، إلاّ وأنْ يكون الرابع حرف لين ، نحو : "حتّى ، وإلاّ ، وأمّا" لأنّ حرف اللين يجري مجرى الحركة والزيادة للإطلاق . كأنّ ذلك لنقص الحروف عن درجة الأفعال ، كما نقصت الأفعال عن درجة الأسماء»[٢٩] .

ثمّ فسّر ابن يعيش مجيء "كأنّ ولعلّ ولكنّ" على أكثر من ثلاثة أحرف ، وليس فيها حرف لين ، واعتمد في تفسيره القولَ بالتركيب فـ"كأنّ" مركّبة من الكاف التي زيدت عليها "أنّ" ، وذكر تفسيراً قريباً في "لعلّ" ، و"لكنّ" .

ودعوى التركيب فيها خلافٌ إذا أُخذت على أنّها حقيقة تاريخيّة ؛ لأنّ النحاة في قولهم بالتركيب كانوا يستجيبون للأصل الذي عمّموه في الحرف ، فالمقصد التفسير لا تحرّي الحقيقة التاريخيّة[٣٠] .

٢- الامتزاج بالاسم أو الفعل

يقصد بالامتزاج أن يتّحد الحرف بالاسم أو الفعل اتحاداً تامّاً يصبح معه الحرف كالجزء الأصيل من الاسم أو الفعل بدلالة عدم التأثير على الإعراب ، ففي الجملتين الآتيتين :

- سيحضرُ زيدٌ .

- يحضرُ زيدٌ .

لم يتأثر الفعل المضارع إعرابياً بدخول السين أو حذفها مع أنّها مختصّة به ، وهذا يدلّ على امتزاجها به ؛ ذلك أنّ شرط التأثير الإعرابيّ أن يتوقّف ظهور العلامة الإعرابيّة على ظهور ذلك الحرف ، فعلامة الجزم للفعل المضارع تظهر غالباً بوجود أداة جزم ، كذلك النصب يفتقر إلى أداة تحدثه .

وقد فسّر النحاة بالامتزاج عدم عمل السين وسوف وأل التعريف(٣١) .

٣- الانفكاك وتفسير الاختصاص

فسّر النحاة في جمهورهم عمل بعض الحروف بما عرف بالاختصاص في العمل ، والمفتقرُ إلى التفسير في ذلك إنّ وأخواتها ؛ لأنّها تنصب المبتدأ والأصل في عملها الجرّ . ثمّ الحروف المشبهة بـ "ليس" التي تجدّد رفع المبتدأ وتنصب الخبر على خلاف الأصل . ثم حروف النصب التي تنصب الفعل المضارع .

وقد لجأ النحاة إلى مبدأ التشبيه في تفسير هذا الضرب من الاختصاص ، فجعلوا إنّ وعائلتها مشبّهة بالفعل ، وجعلوا أخوات ليس مشبهة فيها بجامع النفي ، وجعلوا أحرف النصب مشبهة بإنّ وأخواتها .

وليس المقصود من القول بالتشبيه أو الشبه إلاّ تفسير خروج بعض الحروف عن الأصل العامّ لها ؛ إذ التفسير صناعيّ لا طبيعيّ أو حقيقيّ ، وهو ضرورة من ضرورات ضبط أنحاء الظاهرة اللغويّة في المستوى النحوي(٣٢) .

٤- الشذوذ

نرجع مرّة ثالثة إلى التفسير بالشذوذ لتأكيد حقيقة علميّة ، مفادها أنّ التفسير العلميّ النحويّ يقوم على علل عقليّة ونقليّة ثبت عند جمهور النحاة أنّها قوية مستحكمة في غاية الوثاقة ، ذلك أنّ التصرّف النحويّ الذي لا تظهر للنحاة من دراسته علّة قويّة يعدّونه شاذاً ، فالقول بالشذوذ اعتراف بعدم وضوح العلّة ، كما في دخول الكاف على هو وأخواتها من الضمائر على حدّ قول الشاعر :

فلا تــرى بعــلاً ولا حــلائلاً كَهُــو ولا كهُـــنْ إلاّ حــاظـــر

ففي دخول الكاف كافِ التشبيه على الضمير وهو مبهم إلغازٌ والباس[٣٣] .

تفسير الجملة

علامة الجملة الفارقة أنّها تركيبٌ إسناديّ ، فالإسناد شرط الجملة في العربيّة ، ذلك أنّ الجملةَ فكرةٌ ، والفكرة توضيح لموضوع ؛ لهذا انبنَتِ الجملةُ العربيّة في جوهرها على ثنائيّة المسند والمسند إليه في الوجود ، وعلى ثنائيّة العمدة والفضلة في الطول .

الموجود بالقوّة والمختفي في الظاهر

الأصل أن تنهض الجملة في العربيّة على دعامتين : المسند والمسند إليه ، أي الفعل والفاعل أو الفعل ونائب الفاعل ، أو المبتدأ والخبر ؛ لكي تتكوّن الفكرة الصغرى التي يمكن أن يفهمها متداولو اللغة ، فالهدفُ من وجود المسند والمسند إليه إفهامُ المتلقّي فكرةً ما أو إيصالها إليه ، وهذا الهدفُ يمكن أن يتحقق بحذف أحد العنصرين الأساسيين أو حذفهما معاً اتّكاءً على مُلابساتِ الموقف الكلاميّ وعناصره السياقيّة واللفظيّة على سبيل الاقتصاد بالجهد اللغويّ .

لكنّ حذف العمدة (المسند أو المسند إليه) لا يلغي وجوده بالقوّة ، ذلك أنّ وصول الفكرة الصغرى إلى المتلقّي يدلّ على أنّ المسند والمسند إليه قد قاما فعلاً بوظيفتهما ، فيكون تقديرهما أو تقدير واحد منهما واجباً دلّ على وجوبه حصول الفائدة التي من المحال أن تتحقّق من غير كلام –في النظام النحويّ– أو بكلمة واحدة ، فكلمة (ضَرَب) لا يفهم منها المتلقي شيئاً سوى معنى الضرْب ، حتى إنّه ليسأل مستفهماً : من الذي ضربَ؟ فيقال له : فلان . فيفهم فكرة ما . كذلك إذا قلنا (الرجلُ) لم يفهم المتلقّي شيئاً يصلح أن يكون فكرة إلاّ إذا أسندنا ، فقلنا : (الرجل قادمٌ) . وهذا يعني أنّ المتلقي إذا فهم فكرة ما لم يتحقق وجود عنصريها الأساسيين فإنّه بالضرورة قدّر المحذوف .

إذن ، فتقدير مبتدأ محذوف أو خبر أو فاعل مستتر أو نائب فاعل أو فعل تقدير صناعيّ يُراد منه إرجاعُ ما حذفَه الموقف الكلاميّ ليأخذ حقّه في التحليل ؛ لأنّ الأصل

أنّ الموقف الكلاميّ يتمّ بتمام عناصره اللفظيّة في الجملة ، والنحاة يقعّدون الجملة العربيّة كما لو كان المتلقي غير قادر على الاتكاء على الموقف الكلاميّ وحده في بناء فهمه للكلام ، فلو قال أحدنا لاثنين من أصدقائه : (حَضَرَ) فقال الأوّل : نعم . والثاني : من الذي حَضَرَ؟ فإن إجابة الأوّل تدلّ على فهم السياق أو الموقف الكلاميّ ، لكن إجابة الثاني لا تشير إلى ذلك ؛ ولهذا لا يمكن تعميم إجابة الأول والذهاب إلى عدم التقدير ، لكن يمكن تعميم إجابة الثاني بإرجاع المحذوف وتقديره ليحصل له الفهم ، كما سيحصل للأوّل تأكيد للفهم .

وإذا اطّرد وضوح المحذوف جعل النحاة حذفه واجباً لأمن اللبس ، كما في حذف خبر المبتدأ بعد "لولا" الامتناعيّة ، نحو : (لولا النحوُ لفسدت العربيةُ) فالخبر محذوف وجوباً تقديره حاصل أو موجود . وهذا التقدير لا يعيا في إدراكه أحدٌ لوضوحه واطّراده . أمّا إذا كان المحذوفُ غير ما تعارف عليه العرب من كلمات الكون والوجود والحصول فيجب ذكره ، قال ابن هشام «يجب ذكره -الخبر- إنْ لم يُعْلم ، نحو : «لولا قومُك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة»»[٣٤] فذكر رسول الله -صلى الله عليه وسلّم- الخبر لعدم تعيّنه بالوجود بل بالحداثة .

الفضلة والمعاني الإضافيّة

في جملة :

- جاء زيدٌ .

أُسْنِدَ معنى المجيء إلى (زيد) ، فتكوّنت الفكرة الصغرى ، وينتهي تحليلها النحويّ عند حدّ إعراب الفعل والفاعل ، ولا يتجاوز ذلك إلى تقدير ظرف أو حال أو مفعول معه أو ما شابه ؛ إذ ثمة فرق في المعنى بين الجمل الآتية :

- جاء زيدٌ .
- جاء زيدٌ مساءً .
- جاء زيدٌ راكباً .

- جاء زيدٌ وغروبَ الشمس .

فالجملة الثانية أضافت معنى الزمن زمنِ المجيء ، والجملة الثالثة أضافت هيئة الجائي (زيد) ، والرابعة حدّدت المصاحبة والمعية .

فلو قدّر النحاة في الجملة الأولى الظرف والحال والمفعول معه لما كان ثمة فرق بين هذه الجمل الأربعة ؛ لهذا يعدّ عدمُ تقدير الفضلة في العربيّة -إلاّ في حالاته القليلة- مظهراً من مظاهر احترام المعنى وعدم تحميل النصّ فوق ما يحتمل ، لأنّ جمهورَ النحاة عندما يقدّرون أو يؤوّلون لا يتجاوزون المعنى ، وبما أنّ أبوابَ الفضلة في العربيّة أبوابُ معانٍ إضافيّة فإنّ التفكيرَ العلمي يقتضي عدمَ تقديرها احتراماً لحدود الكلام ونصّه .

أمّا المعاني الموجودة في العمدة فهي ليست زائدة على الكلام أو نصّه ؛ لأنّها موجودة بالفعل أو بالقوّة فتقديرها تقدير موجود ، لكن تقدير الفضلة تقدير معدوم الوجود .

التقاطعات الإعرابيّة

الإعراب عمليّة تحليل نحويّ للكلام أو النصّ بتصنيف كلمات النصّ حسب الباب النحويّ ، أي أنّ الإعراب تفكيكٌ شكليّ للجملة أو الجمل يُراد منه توزيع كلّ كلمة في بابها لاختبار انسجامها معه أو لتأكيد هذا الانسجام ، ففي جملة :

- النحوُ مفيدٌ .

تُصنّف كلمة (النحو) في باب المبتدأ ، وكلمة (مفيد) في باب الخبر ، وتصبح العلاقة التحليليّة بين المبتدأ والخبر لا بين لفظتي (النحو) و(مفيد) بدليل إمكانية الاستبدال مع المحافظة على التصنيف نفسه أو بتعبير اللسانيين مع المحافظة على التوزيع نفسه ، كما في جملة :

- الطقسُ معتدلٌ .

فكلمة (الطقس) تصنّف في باب المبتدأ ، وكلمة (معتدل) تصنّف في باب الخبر ، مما يعني أنّهما متساويتان نحويّاً كما في الرسم الآتي :

خانة المبتدأ	خانة الخبر
الطقسُ	معتدلٌ
النحوُ	مفيدٌ
↓	↓

وهذا يعني أنّ الخانة هي الموقع العميق للكلمة ، فالكلمة من ظواهر البنية السطحيّة والخانة من بواطن الموقع العميقة . والأصل في الإعراب تساوي بنية السطح مع موقعها العميق ، ففي تحليل جملة :

- **قرأ زيدٌ الكتابَ مساءً .**

نجد أنّها تكونت من خطٍ مستقيم يمكن اختصاره بقولنا :

قرأ ز دٌ الكتاب مساءً = فعل ماض + فاعل + مفعول به + مفعول فيه

وفي تحليل جملة :

- **العصفورُ يطيرُ .**

نجد أنّها تكونت من خطٍ مستقيم غير متجانس يمكن اختصاره بقولنا :

العصفورُ يطيرُ = مبتدأ + فعل مضارع + فاعل مستتر

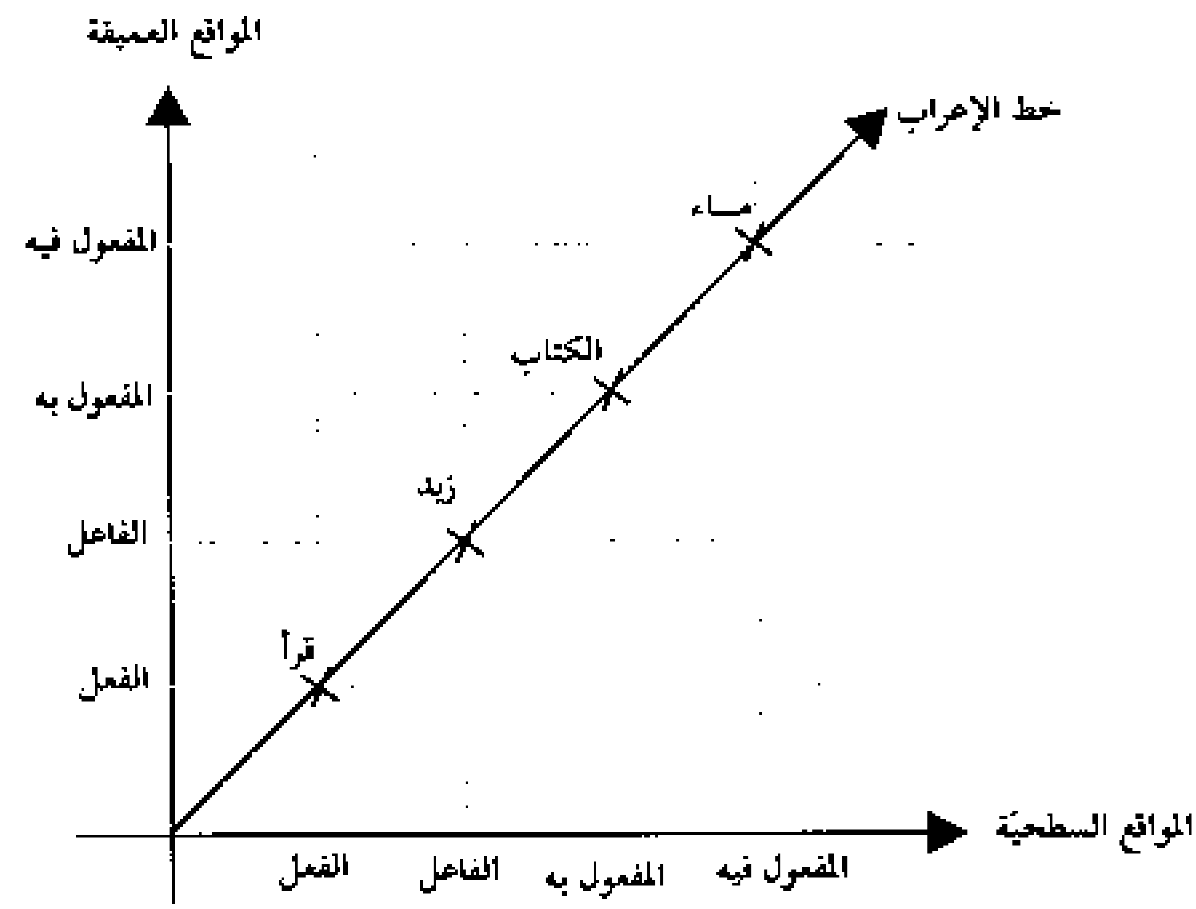
والمعادلة هنا غير موزونة بتعبير الكيميائيين ، ولإقامة الوزن نقول :

العصفورُ يطير = مبتدأ + فعل مضارع + فاعل مستتر

فعل مضارع + فاعل = الخبر

إذن ، العصفور يطير = مبتدأ + خبر

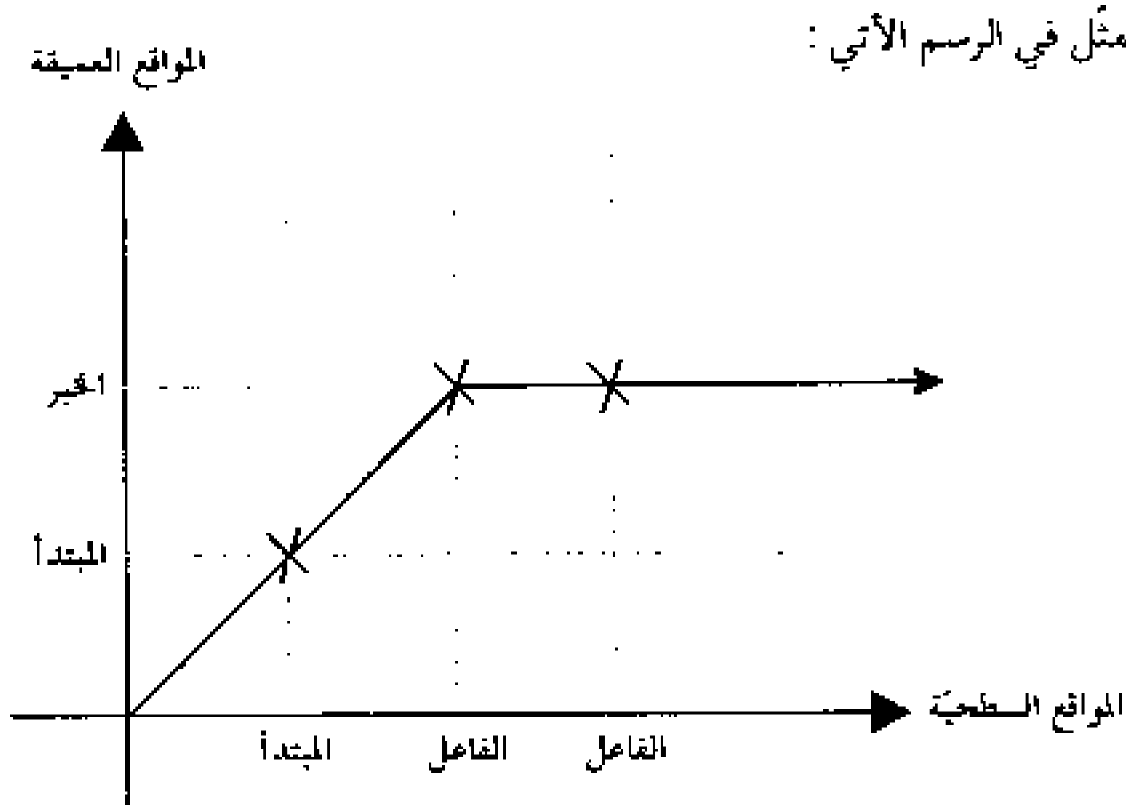
ويمكن تحويل الخطّ المستقيم إلى رسم بياني ، فيكون شكل جملته كما يأتي :



وشكل جملة :

- العصفورُ يطيرُ.

يتمثّل في الرسم الآتي :



من ملاحظة الفرق بين الشكلين يمكن أن نقول : إنّ كلّ ما يقع على خطّ مستقيم واحد يعادل موقعاً عميقاً واحداً ، وهذا يعني أنّ العناصر الأفقيّة في جدول التقاطعات يمكن أن تستبدل بكلمة واحدة ، وهذا الذي قاد النحاة إلى اكتشاف مبدأ الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهي الجمل التي يمكن استبدالها باسم مفرد يشتقّ منها ، وهذا التفسير نسميه الاستبدال المعجميّ .

الاستبدال المعجميّ

عند استبدال الضمير المنفصل باسمٍ ما يكون الموقعُ جامعاً بين الضمير المنفصل والاسم ، لكن في جملة :

- زيدٌ ينام .

يمكن استبدال الجملة الفعليّة (ينام) باسم مشتق منها ، فنقول :

- زيدٌ نائمٌ .

والعلاقة بين (ينام) و(نائم) علاقة موقعيّة إذ يقع كل واحد منهما في موقع الخبر ، وهي أيضاً علاقة معجميّة لاتحاد الكلمتين (ينام) و(نائم) في المعنى المعجميّ لصدورها عن جذرٍ واحد .

فكلّ استبدال معجميّ استبدال موقعيّ نحويّ والعكس بالعكس ؛ ذلك أنّ تأويلَ الجملة بالمفرد تأويلٌ شكلٍ من المعنى بشكلٍ آخر من أشكاله ؛ إذ تدخل الجملة بمعناها ، لأنّ قولنا :

- هو محترم .

لم يقع فيه المبتدأ (هو) بمدلوله المعجميّ لأنّ مناط معنى الجملة في الخبر ، فجاز استبدالها بأيّ اسم معربٍ مناسبٍ ، لكنّ الحال في جملة :

- عادَ زيدٌ وهو يبتسمُ .

عنصر معنى فلا يمكن استبداله الا بما يحمل معناه ، لهذا لا يعادل إلا قولنا :

- عاد زيدٌ مبتسماً .

والاستبدال المعجميّ استبدال جزئي فلا يجوز أن تستبدل الجملة كاملة ففي قولنا :

- حضر زيدٌ .

لا يمكن استبدال هذه الجملة بأي مفرد قد يشتقّ منها ، لأنّ هذه الجملة جملة واحدة ، والاستبدال المعجميّ استبدال جزئيّ من جملة كبرى ، فجملة :

- عاد زيدٌ وهو يبتسمُ .

جملة كبرى واحدة تتكون من الجمل الصغرى الآتية .

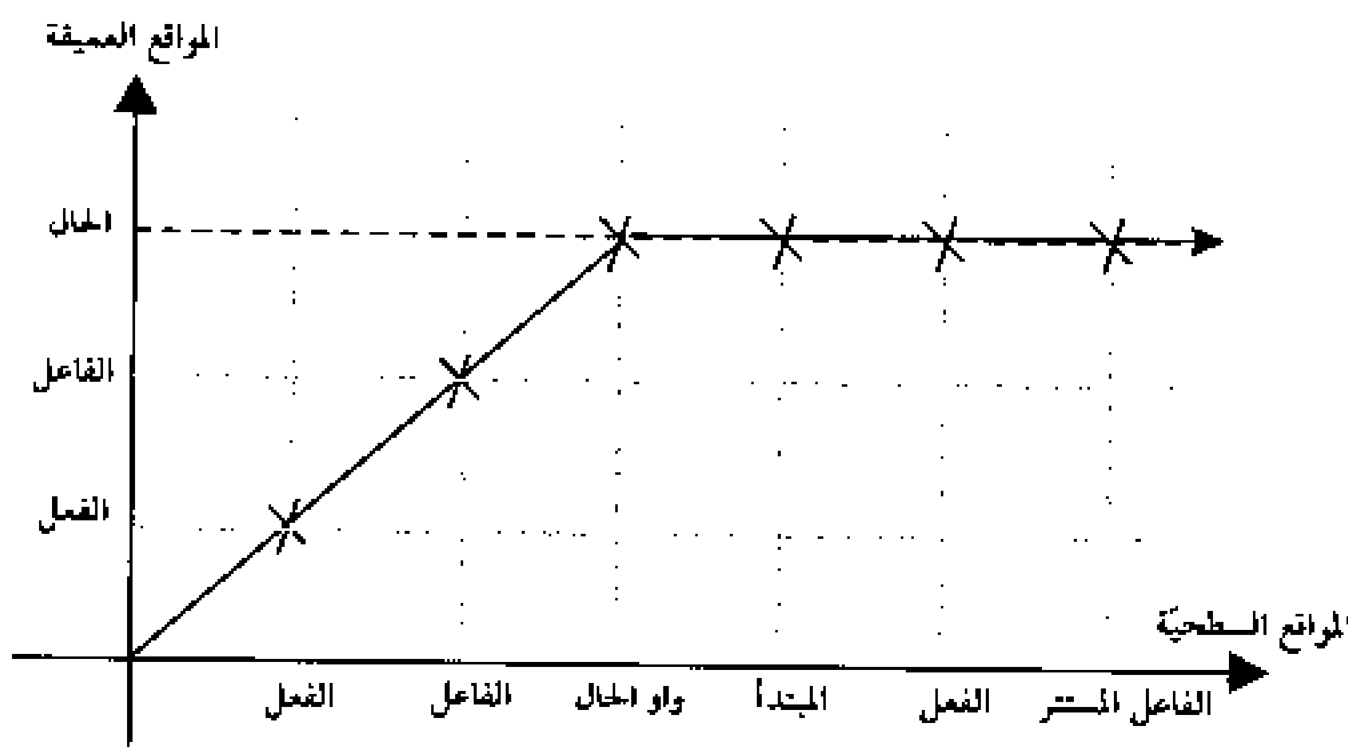
الجملة الأولى : عادَ زيدٌ .

الجملة الثانية : هو يبتسم .

الجملة الثالثة : يبتسم .

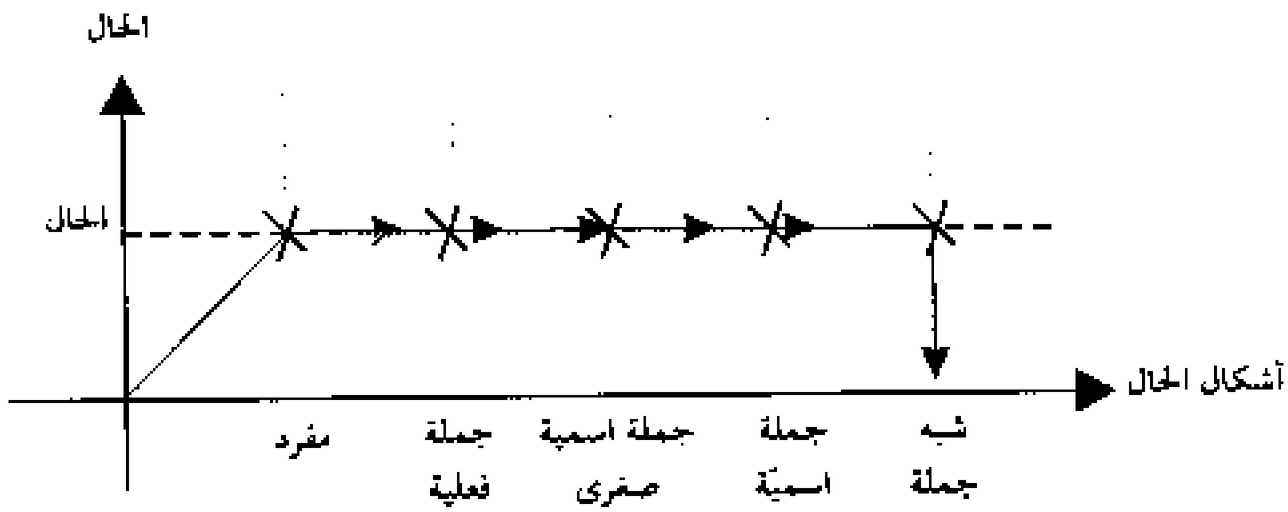
إذن فالجملة الكبرى تساوي مجموع الجملتين أو الجمل الصغرى .

والذي يدل على أنّ الجملة جملةٌ كبرى واحدة إمكانيات الاستبدال ، فشكل الجمل الكبرى السابقة كما يأتي :



يدلّ هذا الرسم على أنّ واو الحال والمبتدأ والفعل مع فاعله المستتر في تأويل موقع عميق واحد ، وهو الحال .

وبما أنّ الحال تكوّن عملياً من جملتين : جملة اسميّة كبرى فيها جملة فعلية صغرى ، فإنّه موقع واحد يتشكّل على عدة أشكال ؛ ولهذا يمكن رسم أشكال الحال كما يأتي :



فأشكال الباب التي تقع على خطّ أفقي واحد تؤدي وظيفة واحدة ، وهي أشكال متناسلةٌ بعضها من بعض بالتحويل ، كما في الحال من الجمل الآتية :

- عادَ زيدٌ مبتسماً .
- عادَ زيدٌ يبتسمُ .
- عادَ زيدٌ وهو مبتسمٌ .
- عادَ زيدٌ وهو يبتسمُ .
- عادَ زيدٌ في ابتسام .

وهذا التحويل قنّنه النحاة بالأصل والفرع ، فعدّوا الشكل البسيط أصلاً والمركّب فرعاً ، لهذا كان الأصل في الحال مثلاً أن يكون مفرداً .

وتأويل أشكال الحال هو التفسير الصناعيّ لإمكانية الردّ إلى المفرد ، فعدم التأويل يفصم العلاقة بين أشكال الحال التي تقوم أوّلاً على الاستبدال المعجميّ ، وهذا يعني

أن أشكال الباب الواحد تشبه الكلمات المشتقة من تصريف واحد ، فإنكار العلاقة الاشتقاقيّة بين الكلمات الآتية : (كتب ، يكتب ، اكتبْ ، كاتب ، مكتوب ، كتاب ، كتابة ، . . .) يعني أنّ اتّفاقها في المعنى العام أمر اعتباطيّ لا يعود إلى انتظام الأحرف وتواليها على نسق واحد ، وهو ليس كذلك .

وتناسل أشكال الحال بعضها من بعض قادَ النحاةَ إلى البحث عن الشكل الأم ، فكان اتفاقهم على أنّه المفرد ، فالعقل بداهة يحكم أنّ المفرد أصل للمركّب .

وبسببِ اشتراط التناسل المعجميّ دقّق النحاةُ البحث في شبه الجملة ، فوجدوا أنّها غالباً تتعلق بمحذوف ، لهذا تأخذ محلاً إعرابيّاً تأويليّاً بالتعلّق أو بالإنابة ، كما في قولنا :

- عاد زيدٌ من السوق .

فشبه الجملة (من السوق) متعلق بحال محذوف يمكن أن يكون تقديره (مسرعاً) وقد دلّت شبه الجملة عليه فحذف لأمن اللبس ، إذ يجوز أن يذكر ، فنقول :

- عاد زيدٌ مسرعاً من السوق .

فلا يكون لشبه الجملة حينئذٍ موقع من الإعراب . وهو الأصل .

أمّا إذا كانت شبه الجملة متحوّلة عن المفرد ، فلها على ما يظهر موقع إعرابيّ كما في قولنا :

- عاد زيدٌ في ابتسام

فشبه الجملة في تأويل الحال (مبتسماً) .

التفسير بالضمائم الموقعيّة

عندما حلّل نحاةُ العربيّة الأوائل الجملة الفعليّة لم يتبيّنوا علاقةً مؤثّرة بين موقع الفاعليّة ومجيء الفاعل معرفة أو نكرة ، فيصحّ من غير قيد أو شرط أن نقول :

- جاء رجلٌ .

لكنّ تحليلَ الجملة الاسميّة أثبت وجود علاقة بين موقع المبتدأ ومجيئه معرفة أو نكرة ، فإذا قلنا :

- كتابٌ مفيدٌ .

فإنّ كلمة (كتاب) لا يصحّ أن تكون مبتدأ لأنّها نكرة غير مفيدة للإخبار عنها إلاّ إن التمسنا لها حيلة نحوية ، وقلنا إنّها تدلّ على عموم .

وإذا قلنا :

- الكتابُ مفيدٌ .

فإنّ كلمة (الكتاب) مبتدأ لأنّها معرفة مفيدة صالحة للإخبار عنها من غير تأويل أو تقدير .

فاستنتج النحاة أنّ الاسم إذا كان معرفة صلح أن يُبْتَدَأ به من غير أيّ قيدٍ أو شرط ، أمّا إذا كان نكرة فإنّ له شروطاً تفصّلها كتبُ النحو تؤدي إلى رفع ما لحق به من نكارة تجعله صالحاً للابتداء به والإخبارِ عنه ، وهذه الشروط تفسيرات تفسّر الابتداء بالنكرة ، يلفت فيها التفكّر في الاتكاء على وجود كلمة تسبق المبتدأ النكرة أو تتأخّر عنه ، كحرفَي الاستفهام أو الوصف ، وهو ما نسميه بالضمائم الموقعيّة التي تنضمّ لموقع ما فتقوّيه ، وتجعله قادراً على أداء وظيفته الموقعيّة والدلاليّة ، ويمكن تقسيم الضمائم الموقعيّة حسب تقدّمها على الموقع أو تأخّرها عنه إلى قسمين بدلالة الجهة ، وهما :

١- الضمائم اليمنى

ثمة اتكاء على ضميمة تسبق المبتدأ النكرة في بعض حالات الابتداء بالنكرة ، كما في إجازة الابتداء بالنكرة إذا سبقت النكرة بواحد ممّا يأتي :

- النفي ، كما في قولنا :

- ما رجلٌ في الدار

- الاستفهام ، كما في قوله تعالى :

- ﴿ أإلهٌ مع الله ﴾ [سورة النمل ، الآية ٦١]

- لولا الامتناعيّة ، نحْو قول الشاعر :

لولا اصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقةٍ   لما استقلَّتْ مطاياهُنَّ للظَّعَنِ

- واو الحال ، كقول الشاعر :

سرْنا ونجمٌ قد أضاءَ فمذْ بدا   محيّاكِ أخفى ضوؤه كلَّ شارقِ

- فاء الجزاء الواقعة في جوابه ، كقول العرب :

- إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرهطِ .

- شبه الجملة المتعلقة بخبر المبتدأ ، نحو :

- أمامَ المرءِ فرصةٌ ، ففي المستقبلِ أملٌ .

- لام الابتداء الداخلة على المبتدأ النكرة ، نحو :

- لرجلٌ قائمٌ (٣٥) .

يمكن تجريد الحالات السابقة في الشكل الآتي :

الضميمة اليمنى	نوعها	المبتدأ النكرة
ما	أداة نفي	رجلٌ
الهمزة	أداة استفهام	إلهٌ
لولا	أداة جزاء مهلة	اصطبارٌ
واو الحال	حرف ربط الحال	نجمٌ
الفاء	فاء الجُزاء	عَيْرٌ
امام المرء	شبه جملة ظرفية	فرصةٌ
في المستقبل	شبه جملة جرّيّة	أملٌ
اللام	لام الابتداء	رجلٌ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة ليحسن الإخبار عنه ، قال النيليّ : «أصل المبتدأ أن يكون معرفة ، لأنّ تنكيره مُخِلٌّ بالغَرَض المطلوب ، وهو إفهام المخاطب ، واللفظ إنّما وُضع للإفادة ، فإذا فات لم يكنْ في التخاطب فائدة»[٣٦] وهذا يعني أنّ الضميمة اليمنى مع الاسم النكرة معادلة للاسم المعرفة لهذا جاز الابتداء بالنكرة إن سبقت بضميمة ، فبعض حالات الابتداء بالنكرة مقنّنة وفق فكرة الضمائم الموقعيّة التي تفسّر خروجها عن الأصل العام للموقع الإعرابيّ .

ومن حالات الاتكاء على الضمائم اليمنى الجملُ التي لها محل من الإعراب ، فهي جميعاً تعتمدُ ضميمةً يمنى سابقة عليها ، كما في جملة النعت والخبر ، وغيرهما ، ففي قولنا :

- **النحوُ علمٌ يفيد الناس .**

تعيّنتْ جملة (يفيد الناس) لموقع النعت ؛ لاتّكائها على ضميمة يمنى سبقتها ، وهي كلمة (علم) التي تعدّ منعوتاً ، ولولا تقدّم الضميمة ما كان لجملة (يفيد الناس) موقع من الإعراب .

وثمة ملاحظة لافتة ، وهي أنّ الموقع الإعرابيّ قد يعتمد ضميمة في حالة ويتجرّد من الاعتماد عليها في حالة أو حالات أخر ، كما في خبر المبتدأ ؛ إذ لا يجوز أن يتقدّم إذا كان جملة لاعتماده ضميمة موقعيّة يمنى ، أمّا إذا كان مفرداً فأحكامه كثيرة منها جواز التقدّم تارة ووجوبه أخرى .

ويستخلص من فكرة الضمائم اليمنى معلومة أحسب أنّها مهمة في دراسة علاقة القاعدة النحويّة بالموقع الإعرابيّ ، وهي أنّ كل موقع إعرابيّ يتكئ على ضميمة يمنى لا يجوز أن يتقدّم عليها ، كما في الجمل التي لها محلّ من الإعراب ، والتوابع ، وصلة الموصول ، والفاعل ، وغيرها ، فهذه من مواقع الاتكاء على ضميمة يمنى ، ولهذه الضميمة قاعدة تضبطها وتفسّرها ، كأن يقال : ما سبب عد كلمة (زيد) في جملة (جاء زيد) فاعلاً؟ فنقول : لوجود فعل قبلها ، فهذه العلّة تفسيريّة ومع هذا فهي جزء من القاعدة .

٢- الضمائم اليُسرى

الضمائم اليسرى كالضمائم اليمنى في تقوية الموقع الإعرابيّ الضعيف إلاّ أنّها تقع يسار الموقع الإعرابيّ ، كما في بعض حالات الابتداء بالنكرة ، فمن حالات الابتداء بالنكرة لاعتمادها ضميمة يسرى ما يأتي :

- الوصف ، كما في قولنا :
  - رجلٌ كريمٌ زارنا .
- إضافة التخصيص ، كما في قولنا :
  - **عملُ برٍّ يزينُ .**
- العطف ، كما في قولهم :
  - **طاعةٌ ،وأمرٌ معروف أمْثلُ من غيرهما**[٣٧] :

يمكن تجريد الحالات السابقة في الشكل الآتي :

المبتدأ	الضميمة اليسرى	نوعها
رجلٌ	كريمٌ	وصف (نعت)
عملُ	برٌّ	إضافة تخصيص
طاعة	وأمر معروف	عطف

وهذا يعني أن المبتدأ النكرة مع الضميمة اليسرى يعادل المعرفة ، وهذه المعادلة هي التي تجعله صالحاً للابتداء به ، وإنْ كان خلاف الأصل .

وثمة أدوات في النحو العربيّ يتحدّد إعرابها بما يلحقها من الضمائر ، فأداة الاستثناء "إلاّ" لا تعرب حرف استثناء إلاّ إذا لحق بها على يسارها اسم مستثنى منصوب ، ولو لم يكن مستثنى لم تكن هي بالضرورة حرف استثناء حتى لو كان ما وراءها منصوباً .

وحرف النداء (يا) لا يخلص للنداء إلا إذا انضمّ إليه المنادى بعده من جهة اليسار . أمّا إذا كانت ضميمة (يا) الفعل أو الحرف فهي حرف تنبيه لا نداء عند من لا يقدّر منادى محذوفا ، نحو قولنا :

- **يا حبذا صحبةُ الكتبِ .**

- **يا ليتني استقبلتُ من أمري ما استدبرت .**

وحرف الواو تتحدد وظيفته بالضمائم أحياناً ، فيكون حرف معيّة إذا انضمّ إليه مفعول معه منصوب على يساره ، ويكون حرف حال إذا انضمّ إليه حال جملة على يساره ، ويكون حرف عطف إذا تساوت ضميمتُه اليسرى مع ضميمته اليمنى في الإعراب والمعنى .

وتكون حتى نائبة عند الجمهور عند (أن) الناصبة للمضارع إذا انضمّ إليها فعل مضارع منصوب على يسارها ، وتكون حرف عطف إن اتصل بالضميمة التي على يسارها ضميرٌ يعود على شيء قبلها .

إذن ، فالضمائم مقوّيات إعرابيّة تقوّي المواقع الإعرابيّة الضعيفة إذا كانت خلاف الأصل ، وقد تشير إلى موقع ما عند تعدّد الوظائف والاحتمالات ، والاتكاء عليها في صياغة القاعدة النحويّة الأصليّة أو الفرعيّة اتكاء على مُعطيات العلاقة بين الموقع الإعرابيّ وما حوله يميناً ويساراً من عناصر لغويّة نحويّة مرتبطة به لا يكتمل وجودُه إلاّ بها .

التفسير بالنيابة

أعدّ النحاةُ المتقدّمون لكلّ بابٍ من أبوابِ النّحو العربيّ مُواصفة قياسيّة ، تعدّ مرجعاً في ضبط البابِ وأحكامه التفصيليّة الفرعيّة ، فقد بنى جمهور النحاة حدّ المفعول المطلق في مواصفته القياسيّة بقولهم : إنّه «المصدر الفضلة المؤكّد لعامله أو المبيّن لنوعه أو عدده»[٣٨] ، ففي الجمل الآتية :

- **افترقَ البصريّون عن الكوفيّين افتراقاً قليلاً .**

- افترق النحاة فُرْقةً غير مضرّة .

- افترق البصريّون عن الكوفيّين قليلاً .

جاء المصدر (افتراقاً) فضلة مؤكِّداً لعامله اللفظيّ (افترق) ، وجاء اسم المصدر (فُرقة) في الجملة الثانية فضلة مؤكداً لمضمون لفظ عامله ، لأنّه اسم مصدر لا مصدر ، فبينه وبينَ المصدر القياسيّ الصريح مُغايرة ، وجاءت كلمة (قليلاً) في الجملة الثالثة فضلة تؤكد الافتراق لكنّها في التقدير نعت للمصدر المحذوف ، إذ انتقلت جهة اليمين نحوموقع المفعول المطلق وقامت بالإطار العامّ لوظيفته .

الجمل السابقة ليستْ سواءً من حيث المفعول المطلق ، ذلك أنّ المساواة بين المصدر واسم المصدر لا تضبط حدّ المفعول المطلق ؛ لأنّها تفتح باب إحلال أيّ صيغة مصدريّة من الجذر (ف .ر .ق) في موقع المفعول المطلق ، وهذا ليس بضبط علميّ للعلاقة بين المفعول المطلق وعامله ، والضبط غاية من الغايات القصوى لإقامة بنيان أيّ علم .

كذلك لا يجوز عدّ كلمة (قليلاً) في الجملة الثالثة مفعولاً مطلقاً ؛ إذ من الواضح أنّها في الأصل نعت للمفعول المطلق المحذوف ، فعدّها مفعولاً مطلقاً اطّراحٌ لمبدأ الانتقال والتحويل في بنية الجملة في العربيّة ، وهذا أمر لا يمكن إنكاره .

فالكلمتان (فرقة وقليلاً) خرجتا عن الحدّ الدقيق لباب المفعول المطلق ، ومع هذا فقد دلّتا بالصيغة أو الموقع على المفعول المطلق ؛ لهذا قال النحاة المتأخرون بالنيابة ، مع أنهم بقوا في توجّس من ذكر مصطلح "نائب عن المفعول المطلق" ، كأنّهم آمنوا أنّ النحو نضج واحترق ، فابن مالك (ت٦٧٢هـ/ ١٢٧٣م) يقول في قصيدته الكافية الشافية[٣٩] :

وقد ينوب عنه وصفٌ أو عَدَدْ	أو كلٌ أو بعضٌ كـ (كلَّ الجدِّ جِدْ)
كذا الذي رادَف كـ (ادّلج سُرى)	أو كان نوعاً كـ (رجعتُ القهقرى)
أو آلةً أو عائداً عليه	أو ما يشيرونَ به إليه

فقد صرّح بلفظ (ينوب) لكنه لم يذكر مصطلح النائب عن المفعول المطلق ، وتبعه في هذا التلميح جمهور النحاة بعده[٤٠] .

وتنبّه الأستاذ عبّاس حسن إلى أنّه لا يصحّ في الإعراب الدقيق أن يعرب ما ينوب عن المفعول المطلق إعرابَ المفعولِ المطلق ، فقال في التدقيق في إعراب ما ينوب عن المفعول المطلق : «ولا يصحّ في الإعراب الدقيق أن يُقال : «منصوب لأنّه مصدر» ؛ ذلك لأنّه ليس مصدراً للعامل المذكور ؛ إذ مصدر العامل المذكور قد حذف ، وهذا نائب عنه . . . فمن الواجب عدم الخلط بين المصطلحات ، والتحرّز من الخطأ في مدلولاتها ؛ فعند إعراب المصدر الأصليّ المنصوب نقول : إنّه «مصدر منصوب» ، أو «مفعول مطلق» منصوب كذلك . أمّا عند حذف المصدر الأصليّ ووجود نائب عنه فنقول في إعرابه : «إنّه نائب عن المصدر المحذوف ، منصوب» ، أو «مفعول مطلق ، منصوب» ولا يصحّ أن يقال : مصدر . . .»[41] .

ومع هذا القول الدقيق إلاّ أنّه لم يصرّح بمصطلح النائب عن المفعول المطلق ، وإن ذكر مرادف هذا القول ، وهو «النائب عن المصدر المحذوف» .

إذن ، فالتفسير بالنيابة هدفهُ المحافظة على قوّة الضبط الكامنة في القاعدة النحويّة وحدّها ، لكي تبقى القاعدة متوهّجة .

وكيف دار الأمر ، فالتفسير بالنيابة على الأنواع الآتية :

١- النيابة عن الموقع

يقصد بالنيابة عن الموقع أن ينوب موقع عن موقع على يمينه أو يساره مع بقاء أمارة دالة على النيابة ، وهذه الأمارة قد تكون لفظيّة كإجراء تغيير على بنية الفعل تدل على حلول نائب الفاعل محلّ الفاعل ، أو سياقية نستدلّ عليها بأصول النحو ، كانتقال النعت إلى موقع المفعول المطلق عند حذفه .

في جملة :

- قُتِلَ الذئبُ .

حصل انتقال موقعيّ ؛ انتقل بموجبه المفعول به من موقعه المنصوب إلى موقع الفاعل الذي حُذِف ، فقام بوظيفته في الإسناد فاستحقّ الرفع ، فأصل الجملة هو :

- قَتَلَ الصيّادُ الذئبَ .

فتفسير رفع ما كان منصوباً أنّه ناب عن موقع حكمُه الرفع بعد إلغاء موقع الرفع الأصليّ تماماً ، ولهذا أخذ اسماً جديداً ، فقيل : نائبٌ فاعل مرفوع .

فالنيابة عن الفاعل انتقال موقعيّ نحو اليمين .

وفي بابِ المفعول المطلق ثمة شكلان من الانتقال الموقعيّ يتولّد عن كلّ واحد منهما ما يسمّى نائب المفعول المطلق .

أ- الانتقال نحو اليمين

وهو أن ينتقل اللفظ من موقع إلى موقع على يمينه ، كما في نيابة الصفة عن المفعول المطلق المحذوف ، مثل قولنا :

- اذكر الله كثيراً .

فأصل الجملة هو :

- اذكرِ الله ذِكراً كثيراً .

فانتقلت الصفة إلى اليمين واحتلت موقع المفعول المطلق بعد طيّه ، فأصبحت نائبةً عن المفعول المطلق . وهذا الإعراب لا يلغي أنّها في الأصل صفة ، إذ يقال عند التدقيق : نائب عن المفعول المطلق ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة ، صفته ، والتنوين للتمكين .

وفي قولنا :

- ضَرَبَ زيدٌ سعيداً كفّاً .

انحذف المفعول المطلق الأصليّ (ضَرْب أو ضرباً) وقام ما يدلّ على الآلة مقامه ، فأصل الكلام هو :

- ضَرَبَ زيدٌ سعيداً ضربَ كفٍّ ، أو ضرْباً بالكفِّ .

فانتقلت الآلة إلى اليمين من موقع المضاف إليه أو الاسم المجرور بعد طيّ المفعول المطلق الأصليّ ، ويقال في إعرابه : نائب عن المفعول المطلق ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة ، آلته ، والتنوين للتمكين .

ب- الانتقال نحو اليسار

من أمثلة الانتقال نحو اليسار قولنا :

- قرأت الكتابَ ستَّ قراءاتٍ .

فالعدد (ستّ) تقدّم المعدود (قراءات) والمعدود في الأصل مفعول مطلق ؛ إذ حَذْفُ العددِ يجعلُ الجملة :

- قرأتُ الكتابَ قراءاتٍ .

فانتقل المفعول المطلق إلى اليسار وحلّ محلّه عددٌ دالّ عليه أخذ حكمه الإعرابيّ ، وتحوّل المفعول المطلق إلى موقع آخر وإعراب آخر ، أمّا نائبه ، فأصبح إعرابه : نائب عن المفعول المطلق ، عدده ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف .

ويمكن أن يُساق التفسيرُ عينهُ في تفسير نيابة "كل" و"بعض" عن المفعول المطلق ، كما في قولنا :

- لا تتردّدْ بعضَ تردّدٍ .

فالأصل :

- لا تتردّد تردّداً .

في الانتقال الموقعيّ فرضيّتان تصلحان للاختبار العلميّ الأولى : أنّ الانتقال الموقعي يشترط فيه المحافظة على الحكم الإعرابي ، فالفاعل ونائبه مرفوعان ، والمفعول المطلق ونائبه منصوبان . وأمّا الثانية فهي أنّ الانتقال الموقعي نحو اليمين يكون بحذف المنوب عنه نهائياً لكن الانتقال الموقعيّ نحو اليسار يكون بذكر المنوب عنه بلفظه لا بوظيفته ولا بحكمه الإعرابيّ .

٢- النيابة عن المبنى الصرفيّ

الصورة الرئيسة لهذا النوع ما يسميه بعض المحدثين : "الملاقاة في الاشتقاق" ، ففي قوله تعالى :

- ﴿ وتبتّلْ إليه تبتيلا ﴾ [سورة المزمّل ، الآية ٨]

جاء المصدر (تبتيلا) مؤدياً لوظيفة المفعول المطلق ، لكنه ليس المصدر القياسيّ من الفعل (تبتّل) إذ القياس في مصدره (تبتُّل) ، فكأنّ صيغة (تفعيل) نابت عن صيغة (تفعّل) لحصول مُلاقاة بينهما في الجذر[٤٢] . فتعرب كلمة (تبتيلا) : نائباً عن المفعول المطلق ، ملاقيه في الاشتقاق ، منصوباً ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والتنوين للتمكين .

إنّ القولَ بالنيابة في هذا الموضع ضبطٌ لآلية اشتقاق المصادر من الأفعال عدا ما يُضيفُه إلى المعنى من ظلال إضافيّة يغتني بها النصّ ، قال الدكتور فاضل السامرائيّ في التعليق على الآية السابقة : «تبتّل» على وزن «تفعّل» وهو يفيد التدرّج ، والتكلّف . . . و"فعّل" يفيد التكثير والمبالغة فجاء بالفعل الدالّ على التدرّج والتكلّف ، والمصدر الدالّ على التكثير والمبالغة ، فجمع المعنيين[٤٣] .

فلولا التفسير بالنيابة لما كان للبعد الفنّيّ أهميته ورونقه .

٣- النيابة عن لوازم الموقع

لوازم الموقع هي العناصر التي يستمدّ الموقع وجوده ووظيفته من وجودها بالفعل أو بالقوّة ، فالفاعل يستمدّ وجوده في الأصل من وجود الفعل ، والنعت يستمدّ وجوده من المنعوت ، والمضاف إليه يستمدّ وجوده من المضاف ، واللوازم على نوعين : أولهما اللوازم التي تكون هي نفسها من المواقع الإعرابيّة فالفعل من لوازم الفاعل لكنه في الوقت نفسه موقع إعرابيّ . أمّا ثانيهما فاللوازم التي لا تكون مواقع إعرابيّة من جهة الموقع الجديد ، فالمنعوت ليس موقعاً إعرابيّاً ، بمعنى أنّه لا يوجد في الإعراب ما يسمّى بالمنعوت ، ولهذا يمكن أن يكون المنعوت مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً ، لكنْ ، لا يمكن أن يكون منعوتاً وحسب ، وهذا يجعل من لوازم النوع الأول إعرابيّة ومن لوازم النوع الثاني معنويّة ترابطيّة .

في قولنا :

- صمتاً .

تمّت فائدة الكلام بكلمة واحدة ، لكنّ هذه الكلمة اختزلت في داخلها دلالتين : الأولى دلالتها على المصدريّة . والثانية دلالتها على الفعل المحذوف الملاقي لها في الاشتقاق ، فكأن الأصل :

- اصمتْ صمتاً .

ولهذا فكلمة (صمتا) مفعول مطلق .

والإشكال : هل فعلها محذوف حذفاً يجب تقديره على حدّ قولنا : مفعول به لفعل محذوف أم لا؟

في حذف فعل المفعول لا يسدّ المفعول به عن الفعل بأنّه لا يدل عليه لاختلاف اللفظ . أمّا المفعول المطلق فيدلّ على المحذوف ، بما يعني أنه يقوم بوظيفته ، لهذا يكون من الدقة قول النحاة في إعراب كلمة (صمتاً) : مفعول مطلق ؛ نائب عن فعله ، منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والتنوين للتمكين . أي أنّها نائبة عن لوازم الموقع لا عن الموقع نفسه .

التفسير بالحلول والسَّداد

يقصد بالحلول والسّداد أن يسدّ عنصر واحدٌ أو أكثر مسدّ عنصرين أو أكثر في وقت واحد لا على سبيل الحذف والنيابة ، بل على سبيل خضوعه لتحليلين كل واحد منهما يخرجه على وجه ، ويُجمع بين التحليلين بمفهوم الحلول والسداد ، فقد جعل ابن هشام من حدّ المبتدأ أنه «وصف رافع لمكتفى به»[44] أي أن يكون خبره غير مقدّر في المعنى والصناعة ، كقولنا :

- أقادمٌ زيدٌ؟

فيجوز أن نعرب كلمة (زيد) على أنّها "فاعل مرفوع لاسم الفاعل (قادم) سدّ مسدّ الخبر" ، وهذا الإعراب يجمع بين أمرين :

الأول : إعمال الظاهر ، وإجراء الكلام على مقتضى ما يطلبه لفظ الكلام ، فكلمة (قادم) اسم فاعل منوّن عامل ، لهذا تطلب فاعلاً لها .

الثاني : إيفاء الموقع حقّه ، فكلمة (قادم) في موقع المبتدأ ، وهذا الموقع يطلب عادة الخبر .

ولمّا كان اللفظ والموقع يطلبان شيئاً واحداً من غير تنازع لجأ النحاةُ في جمهورهم إلى التفسير بالحلول والسداد ، فأجروا الإعراب على اللفظ ، والسداد على الموقع .

قال الأزهريّ في شرح الوصف الرافع لمكتفى به : «والوصف : يتناول اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبّهة ، واسم التفضيل ، والمنسوب ، نحو :

- أقائمٌ هذان؟
- وما مضروبٌ العمرانِ .
- وهل حَسَنٌ الوجهانِ؟
- وهل أحسنُ في عين زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره؟
- وما قرشيٌّ أبواك .

والذي بمنزلة الوصف ، نحو :

- لا نولُك أن تفعلَ .

فـ (نولُك) مبتدأ ، وهو بمنزلة الوصف في كونه قائماً مقام الفعل ، وهو (ينبغي) ، و(أن تفعل فاعل بـ (نولك) سدّ مسدّ الخبر»[٤٥] .

فالأمثلة السابقة مكتفية معنوياً ، ويحسن السكوت على كلّ جملة منها ، وهذا يجعلها بمنزلة الجملة التامّة غير المفتقرة إلى تقدير محذوف ؛ لهذا خرّج جمهور النحاة لا كلّهم الأمثلة السابقة على إقامة معمول اللفظ مقام الموقع الذي كان موقعُ اللفظ يطلبه ، ففي المثال الأوّل أعرب الجمهور كلمة (هذان) فاعلاً لاسم الفاعل سدّ مسدّ الخبر ، وفي الثاني أعربوا (العمران) نائب فاعل لاسم المفعول سدّ مسدّ الخبر ، وفي الثالث أعربوا (الوجهان) فاعلاً للصفة المشبهة سدّ مسدّ الخبر ، وفي الرابع أعربوا (الكحل) فاعلاً

لاسم التفضيل سدّ مسدّ الخبر ، وفي الخامس أعربوا (أبواك) فاعلاً للاسم المنسوب الدالّ على الصفة سدّ مسدّ الخبر .

وليس يشترط في الحلول والسداد أن تكون الكلمة على لفظها وحلولها ذات حكم إعرابيّ واحد ، فيمكن أن يسدّ المرفوع مكان المرفوع ، كما يمكن أن يسدّ المنصوب مكان المرفوع ، والمرفوع مكان المنصوب . فمن سداد المرفوع مكان المرفوع الأمثلة السابقة التي سدّ فيها الفاعل أونائبه مسدّ الخبر ، والفاعل ونائبه والخبر من المرفوعات .

ومن سداد المرفوع مكان المنصوب قول ابن عقيل (ت٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م) في إعراب كلمة (الزيدان) من جملة : «ليس قائمٌ الزيدان» إذ قال : «ليس : فعل ماض ناقص ، وقائم : اسمه ، والزيدان : فاعل سدّ مسدّ خبر ليس»[٤٦] وعقّب الخضري في حاشيته قائلاً : «ظاهره أنّه في محلّ نصب كخبرها ، وليس كذلك ، فالمراد سدّ عن أن يكون لها خبر ، لأنّها لا تستحقّ حينئذٍ خبراً بل فاعلَ اسمِها»[٤٧] .

ومن سداد المنصوب مسدّ المرفوع سداد الحال عن خبر المبتدأ كما في قولنا :

- **أخطبُ ما يكون الأميرُ قائماً .**

وقول الرسول -صلى الله عليه وسلّم- : «أقرب ما يكون العبد من ربّه وهوساجد»[٤٨] .

فقد سدّ الحال المفرد (قائماً) مسدّ خبر المبتدأ (أخطبُ) ، كما سدّ الحال الجملة الاسميّة (وهو ساجد) مسدّ خبر المبتدأ (أقرب) في الحديث النبويّ .

وقد حارَ النحاةُ في توجيه الحال عندما يقع في موقع الخبر بين مثبت له على الحلول والسداد أو نافٍ أو مؤوّل ، والسبب أنّ الحال فضلة والخبر عمدة ، فتكون الفضلة قد سدّت مسدّ العمدة ، وهو على تفسير السداد مقبول إذ التحقيق أنّ السداد لا يشترط فيه اتحاد الحكم الإعرابيّ أو الاشتراك في العمدة أو الفضلة ، ذلك أنّه شكلٌ من أشكال لفت النظر إلى معنى مقصود ، فهو تلوين نحويّ ذو بُعْدٍ بلاغيّ[٤٩] .

ومن السداد مسدّ عنصرين : أي موقعين نحويّين القول بسداد : أنّ واسمها وخبرها مسدّ مفعوليّ «ظنّ وأخواتها» كما في الجمل الآتية :

- ما ظننتُ يوماً أنّ النحوَ صعبٌ .

- تعلَّمْ أنّ النحوَ ميزانُ العربيّة .

- وجدت أنّ النحوَ سهلٌ .

فأنّ واسمها وخبرها في الجمل السابقة سدّت مسدّ مفعولَي ظنّ وأخواتها ، ذلك أنّ حذفها يرجع المفعولين ، كما في قولنا :

- ما ظننتُ النحوَ صعباً .

ولا يمكن تخريج أنّ واسمها وخبرها على التأويل بالمحلّ ، لأنّه من المحال في العربيّة تأويلُ الشيء أو لنقل الجملة بموقعين اثنين .

وليس الحلول والسداد مسدّ مفعولين مختصّ بأنّ واسمها وخبرها ، فالنّحاة يثبتون حالات أخرى يبطل فيها عمل (ظنّ وأخواتها) لفظاً ويبقى محلاً ، وهو ما يسمّى بالتعليق . كالتعليق بالاستفهام أو النفي أو الابتداء بلام الابتداء أو اقتران المفعول بلام القسم وغيرها مما ذكره النحاة اتفاقاً أو خلافاً[٥٠] .

فكلمة (مسد) في الإعراب تفسّر خروج بعض أنماط التعبير الصحيحة في العربيّة عن حدّ الباب ورسمه ، فيرجع للباب تماسكه وانضباطه كما في ضبط سداد الحال مسدّ الخبر إذ عدمُ التفسير بالسداد يحتاج إلى التقدير ، ولا ضرورة ملجئة إليه .

والسداد فيه احتكام للظاهرة الشكليّة من اللغة ؛ إذ يُعطي الشكل حقّه بإجراء الأحكام على اللفظ الذي يسدّ مسدّ الموقع غير المذكور .

التفسير بالتأويل النحويّ

يقصد بالتأويل النحويّ لجوء جمهور النحاة إلى تفسير القاعدة النحويّة وأنماط التعبير في العربيّة بتأويل التعريف والتنكير والخبر والإنشاء والوصف والجمود والاشتقاق والثبوت والانتقال ، وغيرها لتتناسب وأصلَ القاعدة .

والأصل في الحال أن يقع نكرة مشتقاً متنقلاً ، وهذا الأصل يكسره مجيءُ الحال

معرفة أو جامداً أو دالاً على ثبوت ، لكنّ هذا الكسْر لا يعدُّ نقضاً لأصل الباب ؛ لأنّ جمهور النحاة يقدّمون له تفسيراً علمياً له احتمال من الصواب ، وهو يحافظ على تأصيل النحاة لئلا ينخرم كلامهم ، ويتحمّل الضدّين في آنٍ واحد ، ذلك أنّ التسوية في حدّ الحال بين الاشتقاق والجمود تحمّلٌ للضدّين ، لكنّ التأصيل والتفريع لكلّ واحدٍ من الضدّين يُحيل اجتماعَهما معاً في قاعدة علميّة واحدة .

وعلى هَدْي هذا الفهم للتفسير بالتأويل النحويّ استوعب نحاةُ العربيّة في بنائهم لصرح النحو العربيّ أنماطاً متضادة من التعبير الصحيح الفصيح في الباب الواحد . ففي باب الحال ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الأصل في الحال أن يكون مشتقاً نكرة . . . لكنّهم أجازوا الخروج على هذا الأصل بقانون لأنّ القاعدة لا تكسر إلاّ بقاعدة ، قال العكبريّ : «وقد جاءت – في باب الحال– أشياء تخالف ما أصّلنا رُدَّتْ بالتأويل إلى هذه الأصول ، فمن ذلك وقوع الحال معرفة ، كقولهم :

فأرسلها العراكَ . . .»[٥١]

والتقدير : فأرسلها معتركةً[٥٢] ، فأُوِّلت المعرفة بالنكرة بدلالة صحّة الاستبدال .

وفي قولنا :

– طلع زيدٌ بغتةً

يؤول جمهور النحاة المصدر (بغتةً) بمشتقّ تقديره (مباغتاً) .

وفي باب النعت يتفق البصريّون والكوفيّون على أنّ النعت بالمصدر خلاف الأصل ، كقولنا :

– هذا رجلٌ عَدْلٌ .

ثم يختلفون بالتأويل ، قال الأزهريّ : «فإنْ قلت : كيف صحّ أن يكون اسم المعنى نعتاً للذات؟ قلت : صحّ ذلك عند الكوفيّين على التأويل بالمشتقّ اسم فاعل أو مفعول ، أي : عادل . . . وعند البصريّين على تقدير مضاف ، أي : ذو عدل . . .»[٥٣] .

واشترط النحاة في المنعوت أن يكون نكرة إذا كان النعت جملة ، ثمّ اختلفوا في

تقييد النكرة من جهة اللفظ أو المعنى أو الجهتين معاً ؛ ولهذا اختلفوا في إعراب البيت المشهور :

ولقد أمـــــرّ على اللئيم يسبّني   فأعفّ ثـــمّ أقـــول لا يعنينـــي

فذهب فريقٌ إلى تقدير جملة (يسبني) بالنعت على تأويل كلمة (اللئيم) بالنكرة باعتبار تعريفها بأل الجنسيّة ، فهو تعريف لفظيّ لا معنويّ ، وذهب فريق إلى مراعاة الشكل ، وتقدير الجملة بالحال رعايةً لصورة الكلمة(٥٤) .

وثمة أمثلة أخرى على هذا الضرْب من التفسير في باب المبتدأ والخبر ، وباب التمييز ، وغيرها إضافة إلى ظاهرة الحذف والتقدير ، وهي أمثلة دالّة على حرْص نحاة العربيّة على صفة التناسق والتماسك والضبط في بناء القاعدة النحويّة ، ويظهر ذلك الحرص في تجاوز جمهور النحاة تأويلَ اللفظ إلى تأويل معناه كما في إعراب كلمة (جَذَلاً) من قولنا :

- فرحتُ جَذَلاً وسروراً .

فأوّلوا المصدر على الترادف مع معنى الفعل (فرح) ، وهذا التأويل كان متّكأً في إعراب كلمة (جَذَلاً) : نائباً عن المفعول المطلق ، مرادفه في المعنى . . .

أين التفسير بنظريّة العامل؟

لا بُدَّ لمسالك البحث النحويّ من أن تمرّ بنظريّة العامل ؛ فنظريّةُ العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلميّ في النحو العربيّ ، إن لم تكن بالفعل هي الأرقى ، فهي نظريّة تفسيريّة تفسّر ظاهرة الإعراب في العربيّة ؛ والإعرابُ أبرزُ ظواهر العربيّة ، كما أنّ نظريّة العامل أبرز تفسيرات هذه الظاهرة .

ونظريّة العامل في أبسط صورها اقتران بين عنصرين يُسمّى الأوّل منهما عاملاً ، والثاني معمولاً . وظيفة الأول طَلَبُ تقييدِ الثاني -المعمول- بالحكم الإعرابيّ الذي يناسب موقعه ، ووظيفة الثاني التدليل على تنفيذ طلب الأول -العامل- بعلامة إعرابيّة تصلح أمارة على الحكم الإعرابيّ ، فيكون تفسير العلامة الإعرابيّة اقتضاء العامل لها ، وهذا الاقتضاء ناتج عن الاقتران الشكليّ المنتظم بين العامل والمعمول .

فالمعمول في الأصل العام جزء من ظاهرة الإعراب لظهور علامة الإعراب عليه ، أمّا العامل فلا يشترط أن يكون معرباً ، فيمكن أن يكون مبنيّاً كالفعل الماضي ، والحروف المختصّة . فإذا علمنا أنّ ظاهرة الإعراب تتجلى في معظم أبواب العربيّة ، وعلمنا أنّ العامل يمكن أن يكون مبنيّاً ، ثبت لدينا أن نظريّة العامل أوسع مقولات النحو التفسيريّة انتشاراً في النحو العربيّ ، وقد بلغ من سعتها أن تناسى بعض النحاة والباحثين الجوانب التفسيريّة الأخرى في النحو العربيّ ، وأصبح التفسير عندهم يدور في فلك البحث عن العامل وعلاقته بالمعمول .

إنّ فكرة العامل الذي يفسّر العلامة الإعرابيّة في المعمول تحوّلت إلى نظريّة علميّة انبنى عليها تفسير جمهور النحاة لظاهرة الإعراب في العربيّة ، وهي تشبه إلى حدّ كبير فكرة الساكن والمتحرك في العروض ، إذ تمكن الخليل بن أحمد بعد اكتشاف هذين المفهومين من صياغة قوانين علميّة تضبط عروض الشعر العربيّ ؛ لتمييزه من النثر وتفسير فرادته وقد ظهر ذلك في صياغة تفاعيل العروض ثمّ بحوره .

وليس ببعيد تمثّل النحاة لهذه الثنائيّة في نظرية العامل الذي يكون في الأصل النظريّ لا العملي معادلاً للساكن ؛ لأنه في الأصل غير معمول ، وفي نظرية المعمول الذي تظهر عليه العلامة الإعرابيّة غالباً لأنّه يعادل المتحرك ؛ ولهذا صاغ بعض النحاة النحو العربيّ وفق هذين المفهومين : العامل والمعمول ، كما في العوامل المائة للجرجانيّ (ت ٤٧١هـ/ ١٠٧١م) .

فنظرية العامل حاضرة في جُلّ أبواب النحو العربيّ ، وتأخيرها في دراسة جوانب التفسير العلميّ في النحو العربيّ هدفُه محاولة الانفلات من أسر هذه النظريّة لأخذ الفرصة لشرح جوانب تفسيريّة أخرى في النحو العربيّ .

ومع أن جمهور النحاة يؤمنون بنظريّة العامل ويَرْمُون من يرفضها عن قوس واحدة إلاّ أنّهم تباحثوا كثيراً في العامل وتحديده ، واختلفوا على مذاهب شتّى أصلها الاتفاق على نظريّة العامل ، ولعلّ سبب الاختلاف أنّ النحاة -فيما يبدو- تجاوزوا الاتفاق على قانون يرشد إلى العامل في المعمول ؛ ولهذا لا ضير في أن نقترح قانوناً يرشد إلى العامل في المعمول .

الاستدلال على العامل

ذكر أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م) في إنصافه مسألة الاختلاف في عامل النصب في المفعول به ، فقال : «ذهب الكوفيّون إلى أنّ العاملَ في المفعولِ النصبَ الفعلُ والفاعلُ جميعاً ، نحو : (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) . وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل ، ونصّ هشام بن معاوية صاحب الكسائيّ على أنّك إذا قلت (ظننتُ زيداً قائماً) تنصب (زيداً) بالتاء و(قائما) بـ (الظنّ) . وذهب خلف الأحمر من الكوفيّين إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعوليّة ، والعامل في الفاعل معنى الفاعليّة . وذهب البصريون إلى أنّ الفعل وحدَه عمل في الفاعل والمفعول جميعاً»[٥٥] .

تدلّ المسألة أوّلاً على الاتفاق على المبدأ ، وهو نظريّة العامل التي أصبح البحث عنها هدفاً ، والجدال حولها وسيلة ، فإذا اختلفت الوسائل واتحدت الأهداف فإنّ هذا الخُلاف يعدّ خلافاً علمياً يدل على مستوى متقدّم من البحث العلمي .

وتدلّ المسألة ثانياً على عدم وجود قانون متفق عليه يرشد إلى العامل لهذا اجتهد النحاة أفراداً وجماعات فأصابوا أحيانا وأخطأوا حينا ، ذلك أننا نقترح القانون الآتي في تحديد العامل ، وهو أنّ العامل هو العنصر الذي إذا حُذف اختلّ إعراب الكلام لأنّه علّة تدور مع المعلول وجوداً وعدماً ، ويمكن أن نسمّي هذا القانون "قانون التدمير" ؛ إذ يحلّ الدمار بالجملة عند حذف العامل بالقوّة أو بالفعل ، ويصبح الحذفُ وسيلة الاختبار في الاستدلال على العامل ، كما يأتي :

قول الكوفيين في عدّ الفعلِ والفاعلِ عاملاً في المفعولِ النصبَ غير دقيق مع أنّ حذف الفعل والفاعل بلا تقدير يلغي إعراب المفعول به ، وذلك أنّ هذا العاملَ مكوّنٌ من عنصرين : الفعل وهو عامل ، والفاعل وهو معمول أي من ساكن ومتحرك بالمفهوم المجرّد وهذا تناقض يُحيل اتحادهما ليكونا معاً عاملاً واحداً .

أمّا الفاعل فلا يجوز حذفه من الجملة مما يعني أنّه دائم الوجود في الجملة الفعليّة ، وهو في الأصل معرب أي أنّه معمول بالضرورة ؛ لهذا يمكن أن يكون سببُ إعرابه سببَ إعراب غيره بسبب مقولة اللازم والمتعدي إذ كلاهما يستوجب الفاعل لكن المتعدي من الأفعال هو الذي يستوجب المفعول ، فالقول بأنّ الفاعل عامل يعني إسناد مفهوم التعدية إليه ، وهذا ما تمنعه قوانين العربيّة .

ورأي هشام متابعة للرأي السابق في المفعول به الأول ومفارقة له في المفعول به الثاني لأنّه يرجع ظاهرة التعدي إلى الفاعل والفعل ، وهوغير دقيق .

أمّا رأي خلف الأحمر فيقوم على فكرة الموقعية ، فموقع الفاعليّة عامل رفع الفاعل ، وموقع المفعولية عامل نصب المفعول ، فأصبح الموقع المجرّد عاملاً والتمثيل التطبيقيّ له معمولاً ، فكأنّ العامل والمعمول شيء واحد ، وهو لا يفسّر الجملة بشكل أفقي يوضح العلاقة بين الفعل والفاعل والمفعول مثلاً ، بل يفسّرها بشكل رأسيّ يوضح العلاقة بين بنية مجرّدة وأخرى غيرمجرّدة تعدّ تمثيلاً لها .

أمّا رأي البصريين فيبدو دقيقاً ، فإذا نظرنا إلى جملة :

- عَشِق المزارعُ الأرضَ .

فإننا سنجد أنّها تتكون من فعل وفاعل مرفوع ومفعول منصوب ، وعند حذف الفعل فإنّ الجملة ستصبح :

- المزارعُ الأرضَ .

وهذه الجملة لا معنى لها ، وينبغي إسقاط العلامة الإعرابيّة من عنصريها ، مما يعني أنّ الجملة عند حذف الفعل قد تدمّرت ، وهذا يدل على أنّ الفعل هو العامل الذي أوجد التفسير الظاهر لرفع الفاعل ونصب المفعول .

وفي الجملة الاسميّة ، نحو :

- الطقسُ معتدلٌ .

ظهرت العلامة الإعرابيّة على المبتدأ والخبر مما يشير إلى أنّهما معمولان لعامل ما اختلف النحاة في الاستدلال عليه ، ولعلّ الصواب القول بالابتداء عاملاً محذوفاً في رفع المبتدأ .

وقد أثبت الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح وجوده باستعمال منهج التناظر الرياضيّ كما في الجدول الآتي :

العامل	المعمول الاول	المعمول الثاني
ϕ	زيدٌ	مجتهدٌ
إنّ	زيداً	مجتهدٌ
كان	زيدٌ	مجتهداً

فثمة خانة فارغة تناظر (إنّ) و(كان)[٥٦] وهذا يدلّ على صحّة القول بالابتداء أو ما يعرف بالعامل المعنويّ غير الملفوظ به. فالمبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر أيضاً مرفوع به؛ ذلك أنّ المبتدأ كالفاعل موجود دائماً فلو حُذف فإنّه يقدّر، لكنّ مفهوم الابتداء المعادل للفعل في الجملة الفعليّة هو العامل في الخبر.

وفي الاستثناء نجد تلازماً بين وجود "إلاّ" ووجود المستثنى المنصوب؛ لأنّ حذف أداة الاستثناء يخلّ بالجملة، فالاستثناء عامله الأداة، لكنّ هذه الأداة غير مختصّة بنصب الاسم بعدها أو الاكتفاء بالدخول على الاسم؛ لهذا أميل إلى عدّها عاملاً بالنيابة عن الفعل "أستثني" الذي يطلب منصوباً إذا نصبت، وهذا يجعل العوامل على ثلاثة أنواع:

١- العوامل اللفظيّة

العوامل اللفظيّة هي الأصل في العربيّة كالفعل الذي يعمل في الفاعل ونائبه والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، وما شابه، فحذف الفعل من الجمل الآتية يلغي ظاهرة الإعراب المنتظم في كلماتها:

- عادَ زيدٌ.
- ضَرَبَ زيدٌ سعيداً.
- قُتِلَ الذئب.
- فهم سعيدٌ النحوَ فهماً جيداً.

- درس سعيدٌ النحوَ رغبةً فيه .

- عاد سعيدٌ ظهراً .

لهذا يعدّ الفعلُ عاملاً في كل كلمة فيها ، وهو عامل لفظيّ ملفوظ به في الجملة . ومثلُه الحروف المختصّة بالاسم أو الفعل المضارع ، نحو : (إنّ وأخواتها) في الدخول على الجملة الاسميّة ، و(أنْ وأخواتها) في نصب المضارع ، و(لم وأخواتها) في جزم المضارع ، و(إنْ وأخواتها) في الشرط ، وما حُمِل على هذه الأدوات ، مثل : (لا) النافية للجنس .

٢- العوامل المعنويّة

العوامل المعنويّة هي التي لا تظهرُ في الجملة لكنّ أثرها وهو الإعراب المنتظم يظهرُ في الجملة ، فرفع المبتدأ أثر لعامل معنويّ لا يظهر ، وكذلك رفع الفعل المضارع وأثر لعامل معنويّ لا يظهر في الكلام ، والاستدلال عليه بالتناظر ، كما يأتي :

العامل	المعمول الاول	المعمول الثاني
Φ	يحضرُ	زيدٌ
لم	يحضرْ	زيدٌ
لن	يحضرَ	زيدٌ

فثمة خانة فارغة تناظر أداة الجزم والنصب ، وهي العامل المعنويّ الذي أحْدَثَ الرفعَ في الفعل المضارع .

وثمة ملاحظة عجلى مفادُها أنّ الفعل معمول من جهة وعامل من جهة أخرى لأنّ الفاعل في الجمل السابقة معمول للفعل لأنّ الفعل يستدعيه ويقتضيه ، واختلاف الجهتين يلغي التناقض .

٣- العوامل النائبة عن معانيها

وهي العوامل التي تتلازم مع مدخولها تلازماً دائماً بالفعل أو بالقوة كحروف النداء التي تلازم المنادى ، فالحرف (يا) هو العامل النائب عن معنى النداء ، أي الفعل (أنادي) في قولنا :

- **يا زيدُ ، تمهّلْ .**

- **يا طالبَ العلم ، تمهّلْ .**

بدليل أنّ النداء لا يصحّ إلاّ بهذه الأداة أو أخواتها ، وإذا حذفت (يا) فإنّها تكون مقدّرة ، ولولا التقدير لم يجز أن تحذف ، فدلّ هذا على اطّراد وجودها ، فكانت عاملاً ، لكنها لما كانت غير مختصّة بدليل خروجها للتنبيه عُدّتْ نائبة عن المعنى ، وهو الفعل (أناديّ) ونحوه .

وسبب القول بالنيابة أنّ الفعل المقدّر لا يجوز أن يظهر ، وإنْ ظهر استحال الكلام إلى معنى جديد كتحوّل النداء بعودة الفعل من إنشاء إلى خبر .

ومن العوامل النائبة واو المفعول معه التي تنوب عن معنى المصاحبة ، وأداة الاستثناء (إلاّ) التي تنوب عن معنى الفعل (أستثني) ونحوه .

بين عامل الباب وعامل المسألة

في نصب خبر (كان) يطّردُ أنّ العامل هو (كان) أو أحد أخواتها ، لأنّ حذف كان أو أحد أخواتها يقضي على تماسك الجملة ويلغي معنى النسخ فيهما ، فتكون كان عامل باب .

وفي الجمل الآتية يظهر شكل آخر من العامل :

- **ضربَ زيدٌ خالداً ضرباً .**

- **أنا ضاربٌ خالداً ضرباً .**

- **الضاربُ زيداً ضرباً خالدٌ .**

فقد تكرّر المفعول المطلق ثلاث مرّات ، كان في الجملة الأولى معمولاً للفعل ، وفي الجملة الثانية كان معمولاً للخبر ، وفي الثالثة للمبتدأ ، بدلالة تدمير الجملة عند حذف أيٍّ من العوامل الثلاثة السابقة . وهذا يعني أنّ عامل النصب في المفعول المطلق ليس من شكل عامل الباب ، لأنه متغيّر حسب تركيب الجملة ، وهذا ما يُسمّى بعامل المسألة ، ويهيأ لي أنّه من أسباب الخلاف النحويّ لأنّ بعض النحاة كانوا يظنون أنّ العامل ينبغي اتحاد سَمْتِه في الباب كلّه .

ومن أمثلة عامل المسألة عامل التوابع : النعت والتوكيد والعطف والبدل ، ويمكن إضافة عطف البيان عند من يثبته ، لأنّ عامل هذه التوابع هو العامل في المتبوع ، فإذا قلنا :

- جاء زيدٌ وخالدٌ .

فعامل رفع المعطوف (خالد) هو نفسه عامل رفع الفاعل (زيد) ، وكذا سائر التوابع .

إذن ، فالعامل يفسّر العلامة الإعرابيّة على المعمول لأنّه يلازمه ويدور معه وجوداً وعدماً بالقوة أو بالفعل .

هل يقع الخطأ في التفسير العلميّ؟

يظنّ بعض الناس أن التفسير العلميّ يؤدي إلى الصواب دائماً ، وهذا الظنّ سراب ، ذلك أنّ التفسير العلميّ وصفٌ للانتقال المنهجيّ بين خطوات القضية أو المسألة أو العلم ، أي أنّه حكم على المنهج لا على نتيجة تطبيق المنهج ، لهذا يمكن أن يكون التفسيرُ العلميّ صواباً من جهة وخطأً من جهة أخرى . ويبقى التفسير العلميّ صواباً إلى أن يثبت خطؤه بدليل علميّ ، فقد مرّ بنا أنّ الخروج من القاعدة لا يتمّ إلاّ بقاعدة ، ونقض التفسير العلميّ لا يتمّ إلاّ بتفسير علميّ آخر .

من الأمثلة على ذلك تفسير جمهور القدماء من النحاة والصرفيّين لظاهرة "أحرف العلّة" فهم يفسّرون حذف الألف من الفعل (سقى) في قولنا : (سقَتْ هند الشجرة) بقولهم : إنّ الأصل (سقى) بفتح السين والقاف وتسكين الألف ، وقد التقت هذه الألف الساكنة مع تاء التأنيث الساكنة فاجتمع ساكنان ، فحذف الأول لأنّه حرف علة ، أي أنّ خطواتهم المنهجيّة كما يأتي :

١- سقى = سَ قَ يْ

٢- سقى + تْ = سَ قَ يْ + تْ

٣- يْ + تْ = ـَ تْ

إذن : سقى + تْ = سَقَتْ

وهذا تفسيرٌ علميٌّ من جهة الشكل الإملائيّ ، لكنه غير صحيح من جهة أخرى ، ذلك أنّ الألف صوت صائت طويل ، وهذا يعني أنّه ليس بحرف إذ لا يكون جزءاً من الجذر ، ولا يبتدئ المقطع الصوتيّ به ، ولا يقبلُ الحركة ، وما لا يقبل الحركة حركة ، أي صائت ، ولهذا فهو في الحقيقة لم يحذف وإنما جرى اختزاله وتقصيره بدلالة وجود الفتحة التي هي الصائت القصير من الألف .

فهذا التفسير الصوتيّ علمي من جهة المقاطع الصوتيّة .

وفي وزن (انْفَعَلَ) نحو : انحذَفَ ، وانحرَفَ ، وانجرَفَ ، وانكسَرَ ، ونحوها فسّر النحاة الاسم المرفوع وراءها بأنّه فاعل ، كما في قولنا :

- انكسرَ الزجاجُ .

لأنّ الفعل لم تظهر عليه تغيّراتُ البناء للمجهول التي تظهر على الفعل عادة ، ولأنّ الفاعل لا يُشترط فيه القيام بالفعل على وجهِ الحقيقة بل يكفي فيه الإسناد . وهذا تفسير علميّ منهجي من ناحية تقنين النحاة للمبنيّ للمجهول .

لكنّ ، ثمة تفسير آخر مؤدّاه أنّ صيغة (انفعل) صيغة للبناء للمجهول في بعض الساميّات التي تنتمي العربيّة إليها ، وعليه يكون مرفوعها نائب فاعل ، وتكون بتحوّلها من (فعَل) إلى (انفعل) قد دلّت على البناء للمجهول ، وقد يسند هذا التفسيرَ المعنى الظاهرُ من قولنا :

- انكسر الزجاجُ .

إذ يعادل في شكله قولنا :

- كُسِرَ الزجاج .

وهما في الحالتين أو الشكلين محوّلان عن فاعل محذوف من غير تقدير ، فالأصل هو :

- كَسَرَ زيدٌ الزجاجَ .

حُذِفَ الفاعل (زيد) وحلّ المفعول مكانه ، فأخذ حكمه الإعرابيّ وجرى تعديلٌ على ضبط الفعل المبني للمعلوم ، فتحوّل للبناء إلى المجهول .

وهذا تفسير علميّ ليس ببعيد عن الصواب .

وهذا يعني أنّ القول بالصواب أو الخطأ ينبغي أن يكون نسبيّاً ، فليس ثمة خطأ في أن يكون التفسير خطأ ، كما ليس ثمة خطأ في أن يكون التفسير صواباً ، لكنّ الخطأ أن يكون التفسير مُصادرةً للرأي أو احتكاماً للاعتباط ، فمن أعظم عِبَر التجربة التاريخيّة للنحو العربيّ أنّه يظهر مساحةً واسعةً من الاختلاف في الرأي ، فلكلّ مجتهد نصيب .

هوامش الفصل الثالث

(١) انظر : عبد السلام المسدي ، التفكير اللساني في الحضارة العربيّة ، ص ١٩٢ .

(٢) انظر : محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغويّ ، ص ١٠٠ .

(٣) انظر المرجع نفسه ، ص ١٠٠ .

(٤) صباح صالح الفداغي ، المعلومات والمفاهيم المعلوماتيّة ، ج١ ، ص ٢٣١ .

(٥) انظر : القفطيّ ، إنباه الرواة ، ج١ ، ص ٣٤٨ ، ج٢ ، ١٤٩ .

(٦) انظر : جون ليونز ، اللغة واللغويات ، ص ٣٢٩ .

(٧) انظر : رجاء وحيد دويدريّ ، البحث العلميّ : أساسياته النظريّة وممارسته العمليّة ، ص ٣٣ .

(٨) شرح التصريف ، ص ٢١١-٢١٢ .

(٩) رسالة الاشتقاق ، ص ٢٠ .

(١٠) المنصف ، ص ١٨٢ .

(١١) انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٥٠-٢٥١ .

(١٢) انظر : شرح المراح في التصريف ، ص ١١٥ .

(١٣) انظر : مقدمة في دراسة الكلام ، ص ١٣٤ .

(١٤) شرح الرضي على الكافية ، ج٣ ، ص ٨٣-٨٤ .

(١٥) المصدر نفسه ، ج٣ ، ص ٨٣ .

(١٦) انظر في الشبه كتابنا : نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين ، ص ١٥٢-١٥٧ ، ١٥٩-١٦٦ .

(١٧) يبدو هذا المسلك قريباً من قول بعض اللسانيّين المحدثين بالتوزيع والخانيّة .

انظر : نهاد الموسى ، نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث ، ص ٣٧-٤٦ . ٤٨-٥٠ .

(١٨) انظر : الرضيّ الأستراباذيّ ، شرح الرضيّ على الكافية ، ج٣ ، ص ١١٧-١١٨ .

(١٩) انظر : السيوطيّ ، همع الهوامع ، ج٣ ، ص ٨٧ .

(٢٠) انظر : اللغة العربيّة والحاسوب ، ص ٦٣ .

(٢١) انظر : العكبريّ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج٢ ، ص ٢٠-٢١ .

(٢٢) انظر : اللغة العربيّة والحاسوب ، ص ٦٤ .

(٢٣) انظر ما ذكره أبو عليّ الفارسيّ في كتابه : المسائل العسكريات ، ص ٧١-٧٢ .

(٢٤) انظر المصدر نفسه ، ص ٧٦-٧٧ .

(٢٥) أشير بهذا التعبير إلى بقية الكلمات التي دخلت فيها أل التعريف على الفعل شذوذاً في القصيدة التي ذكرها البغداديّ في الخزانة . انظر : ج١ ، ص ٣١-٣٨ .

(٢٦) انظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج١ ، ص ٦٨٩ .

(٢٧) الكتاب ، ج٣ ، ص ٣١٥-٣١٦ .

(٢٨) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصّل ، ج٨ ، ص ١٤٣ . وابن هشام ، مغني اللبيب ، ج٢ ، ص ٩٧ وقد عدّ ثبات النون من التقارض بافتراض (أن) حكم (ما) المصدريّة بدليل إجراء المعطوف عليها على أصل القاعدة .

(٢٩) شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٣ . وانظر فيه ، ص ٣٣-٣٥ .

(٣٠) انظر في الأصل التاريخي والتركيب كتابنا : نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ ، ص ١٠٢-١٠٨ .

(٣١) انظر في الاختصاص في العمل كتابنا : نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين ، ص ١٥٥-١٥٧ .

(٣٢) انظر في التعليل وطبيعته وأهميته وآثاره كتابنا : نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين .

(٣٣) انظر رأي أبي عليّ الفارسيّ في كتابه : المسائل العسكريّات ، ص ٦٥ .

(٣٤) مغني اللبيب ، ج١ ، ص ٥٢١ .

(٣٥) انظر في هذه الحالات وغيرها المظان الآتية :

- خالد بن عبدالله الأزهريّ ، شرح التصريح على التوضيح ، ج١ ، ص ٢٠٩-٢١٢ .
- السيوطيّ ، همع الهوامع ، ج١ ، ص ٣٢٧-٣٢٩ .
- الخضريّ ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ، مج١ ، ص ١٣٩-١٤٠ .

(٣٦) الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة ، ق٢ ، ج١ ، ص ٧٩٠ .

(٣٧) انظر : السيوطيّ ، همع الهوامع ، ج١ ، ص ٣٢٦-٣٢٧ . والخضريّ ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ١٣٧ .

(٣٨) الفاكهي ، شرح كتاب الحدود في النحو ، ص ٢١٤-٢١٥ .

(٣٩) شرح الكافية الشافية ، ج١ ، ص ٢٩٤ .

(٤٠) انظر :

- المكّوديّ ، شرح المكّودي ، ص ١٠٥ ، وقد ذكر أنّ النيابة في المفعول المطلق كثيرة .
- خالد بن عبدالله الأزهريّ ، شرح التصريح على التوضيح ، مج١ ، ص ٤٩٣ .
- الخضريّ ، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ٢٧٧ .

(٤١) النحو الوافي ، ج٢ ، ص ٢١٣ .

(٤٢) انظر : خالد بن عبدالله الأزهريّ ، شرح التصريح على التوضيح ، مج١ ، ص ٤٩٥-٤٩٦ .

(٤٣) انظر كتابه : معاني النحو ، ج٢ ، ص ١٦٢-١٦٣ .

(٤٤) أوضح المسالك ، ج١ ، ١٨٤ .

(٤٥) شروح التصريح على التوضيح ، مج١ ، ص ١٩١-١٩٢ .

(٤٦) شرح ابن عقيل ، ج١ ، ص ١٩٠ .

(٤٧) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، ج١ ، ١٢٤ .

(٤٨) انظر : الرضيّ الأستراباذيّ ، شرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص ٢٧٦ .

(٤٩) انظر رأي الرضي الأستراباذي ، وابن فلاح اليمني في :

- شرح الرضي على الكافية ، ج١ ، ص ٢٧٦-٢٨٢ .

- المغني في النحو ، ج٢ ، ص ٣٥٦-٣٦٢ .

(٥٠) انظر هذه الحالات في كتب النحو المبسوطة ، منها همع الهوامع ، ج١ ، ص ٤٩٤-٤٩٦ .

(٥١) اللباب في علل البناء والإعراب ، ج١ ، ص ٢٨٥ .

(٥٢) انظر تحقيق العكبريّ في هذه المسألة إذا اقترح مصطلح النائب عن الحال .

المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٢٨٦ .

(٥٣) شرح التصريح على التوضيح ، مج٢ ، ص ١١٧-١١٨ .

(٥٤) انظر : المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ١١٤-١١٥ .

(٥٥) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، ص ٧٨-٧٩ .

(٥٦) انظر : الجملة في كتاب سيبويه ، ضمن أبحاث ندوة النحو والصرف في جامعة دمشق ، ص ٢١١ .

وانظر كتابنا : نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين ، ص ١٤٦-١٥٢ .

الخاتمة .. خط النهاية الأول

بهذا الانتقال المنهجيّ من الاستقراء إلى التّحليل ثمّ التّفسير أرجو أن أكون قد وفّقت في تقديم البُرهان على ما يتمتع به النّحو العربيّ من درجة عالية من درجة التّفكير العلميّ في مادّته الأوّليّة ، وقواعده التّحديديّة ، ونظريّاته التّفسيريّة .

وقد حَرَصْتُ في هذا البُرهان أن أكون أميناً في النّقل دقيقاً في الشّرح والتّحليل ، علميّاً في الطّرح والتفسير ، موضوعيّاً في دراسة نحو العربيّة ، مقتديا نهج نحاة العربيّة .

وهذه الخاتمة نهاية أولى لمشروع التّفكير العلميّ في النّحو العربيّ ؛ ذلك أنّ كثيراً من مفاصل هذا المشروع دعت الضّرورة العلميّة إلى اقتضاب البحث فيها لكي تكون هذه المفاصل معالم في طريق دارسي العربيّة من الباحثين الجدد الذين يحملون أمل ازدهار الدّراسة اللغويّة ، كما أنّ تقويم التفكير العلميّ في النّحو العربيّ وتقييمه في إطار ثوابت الدرس اللغويّ النّحوي الحديث قد يكون التكملة المنهجيّة لهذا المشروع . إن يسّر الله تعالى لذلك السّبل .

فالموضوعيّة العلميّة تُظهر أن النّحو العربيّ لم ينضج نضوجاً تامّا ولا سيّما في جوانبه التحليليّة والتّفسيريّة ، فهو صرحٌ عالٍ شامخٌ من المنهجيّة العلميّة في القاعدة والتّقعيد ولكن علاه غبار الزّمن وظهر أثر نقص بَعْض أدوات الدّرس الحديثة هنا وهناك ؛ فأصبح بحاجة إلى رَجْع نظر في شيء يسير من بنيانه لكي يبقى قويّاً عالياً متيناً ؛ ذلك أنه مُذ تأسّس تأسّس على المنهجيّة العلميّة السّليمة في الاستقراء والتّحليل والتفسير ، ولو توافرت لأسلافنا النّحاة أدوات الدرس الحديثة لما كان النّحو في حاجة إلى رَجْع نظر أو عَوْد تدبّر وتفكّر ، ولكن هذا سُنّة الحياة ، أنْ يكمل اللاحق عمل السّابق ، والفضل كلّ الفضل للمتقدّم ، والحمد لله دائماً .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١- إبراهيم السامرائي ، الفعل : زمانه وأبنيته ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م .

٢- إبراهيم السامرائيّ ، النحو العربيّ : نقد وبناء ، دار البيارق ودار عمّار ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩٧م .

٣- ابن الأثير ، ضياء الدين نصرالله بن محمد (ت٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م) المثَل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، المكتبة العصرية ، بيروت ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، ١٩٩٠م .

٤- أحمد محمد قدور ، مدخل إلى فقه اللغة العربيّة ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢ ، ١٩٩٩ .

٥- إدوارد سابير ، اللغة : مقدّمة في دراسة الكلام ، ترجمة : المنصف عاشور ، الدار العربيّة للكتاب ، تونس ، ١٩٩٥م .

٦- الأزهريّ ، محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ/ ٩٨٠م) تهذيب اللغة ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة ، مصر ، ١٩٦٤م .

٧- إسماعيل أحمد عمايرة ، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة ، دار حنين ، عمّان ، ط٢ ، ١٩٩٣م .

٨- إميل بديع يعقوب ، المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربيّة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .

٩- إن سوب لي ، الفصائل النحويّة في اللغة العربيّة ، رسالة دكتوراة ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٩٨م .

١٠- أنور الجندي ، أخطاء المنهج الغربي الوافد في العقائد والتاريخ والحضارة واللغة والأدب والاجتماع ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٤م .

١١- أبو البركات الأنباريّ ، عبدالرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ/ ١١٨١م) أسرار العربيّة ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .

١٢- أبو البركات الأنباريّ ، عبدالرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ/ ١١٨١م) الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر ، بلا تاريخ نشر .

١٣- أبو البركات الأنباريّ ، عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧١م .
١٤- أبو البركات الأنباريّ ، عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : إبراهيم السامرائيّ ، مكتبة المنار ، الزرقاء ، ط٣ ، ١٩٨٥م .
١٥- البغداديّ ، عبدالقادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ/ ١٦٨٢م) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ، الهيئة المصريّة العامّة للكُتّاب ، مصر ، ط٢ ، ١٩٧٩م .
١٦- أبو بكر الأنباريّ ، محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ/ ٩٣٩م) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ ، تحقيق : محيي الدين عبدالرحمن رمضان ، مجمع اللغة العربيّة ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧١م .
١٧- أبو بكر الأنباريّ ، محمد بن القاسم (ت٣٢٨هـ/ ٩٣٩م) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ط٤ ، ١٩٨٠م .
١٨- بول موي ، المنطق وفلسفة العلوم ، ترجمة : فؤاد زكريا ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، بلا تاريخ نشر .
١٩- تاريخ العلوم العام - العلم القديم والوسيط ، مجموعة مؤلفين بإشراف : رينيه تاتون ، المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨م .
٢٠- تمّام حسّان ، الأصول : دراسة إبيستيمولوجيّة للفكر اللغويّ عند العرب ، دار الشؤون الثقافيّة ، بغداد ، ١٩٨٨م .
٢١- التهانويّ ، محمد علي بن علي (ت ١١٩١هـ/ ١٧٧٧م) كشّاف اصطلاحات الفنون ، وضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٢٢- تيرينس مورور ، وكريستين كارلنغ ، فهم اللغة : نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشومسكي ، ترجمة : حامد حسين الحجاج ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٢٣- الثمانيني ، عمر بن ثابت (ت٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م) شرح التصريف ، تحقيق : إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٩م .
٢٤- جعفر عبابنة ، مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربيّ ، دار الفكر ، عمّان ، ط١ ، ١٩٨٤م .

٢٥- ابن جنّيّ ، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ/ ١٠٠١م) الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط٤ ، ١٩٩٠م .
٢٦- ابن جنّيّ ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م) المنصف شرح تصريف المازني ، تحقيق : محمد عبدالقادر أحمد عطا ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٢٧- جواد علي ، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٦م .
٢٨- جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث ، تراث الإسلام ، ترجمة : محمد زهير السمهوري وزملائه ، ضمن سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٩٨م .
٢٩- جون ليونز ، اللغة واللغويات ، ترجمة : محمد العناني ، مؤسسة رُلى ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩١م .
٣٠- جون ليونز ، مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ترجمة : حمزة بن قبلان المزيني ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ع١ ، مج ١٤ ، ١٩٨٧م .
٣١- ابن أبي الحديد ، عز الدين عبدالحميد المدائني (٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م) شرح نهج البلاغة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيّة ، مصر ، ط١ ، ١٩٥٩م .
٣٢- حسن خميس الملخ ، تاريخ النحو العربي شعراً ، دالية أبي حيّان الغرناطيّ ، مجلة تراث ، الإمارات العربيّة المتحدة ، ع١٤ ، ٢٠٠٠م .
٣٣- حسن خميس الملخ ، التفكير الرياضي في نظريّة النحو العربيّ ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنيّة ، ٢٠٠١م .
٣٤- حسن خميس الملخ ، المثال النحويّ في كتاب سيبويه بين الدلالة الاجتماعيّة والقاعدة النحويّة ، مجلة كلية الدراسات الإسلاميّة والعربيّة ، الإمارات العربيّة المتحدة ، العدد رقم ٢٠ ، ٢٠٠١م .
٣٥- حسن خميس الملخ ، منهج النحو التعليمي عند ابن فلاح اليمني : دراسة في كتابه : المغني في النحو ، مجلة البيان ، جامعة آل البيت ، العدد ٢ ، ٢٠٠١م .
٣٦- حسن خميس الملخ ، نظريّة الأصل والفرع في النحو العربيّ ، دار الشروق ، عمّان ، ط١ ، ٢٠٠١م .
٣٧- حسن خميس الملخ ، نظريّة التعليل في النحو العربيّ بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق ، عمّان ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٣٨- حلمي خليل ، من تاريخ النحو العربيّ : دراسة ونصوص ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندريّة ، ١٩٩٢م .
٣٩- حمزة بن قبلان المزيني ، التحيّز اللغويّ : مظاهره وأسبابه ، مجلة جذور ، النادي الأدبيّ الثقافيّ ، جدّة ، العدد الخامس ، ٢٠٠١م .
٤٠- حمزة بن قبلان المزيني ، مراجعات لسانيّة ، ضمن سلسلة كتاب الرياض ، مؤسسة اليمامة ، الرياض ، العدد ٧٥ ، ٢٠٠٠م .
٤١- أبو حيّان الغرناطيّ ، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ/ ١٣٤٤م) تفسير البحر المحيط ، دراسة وتحقيق : عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوّض ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .
٤٢- الحيدرة اليمني ، علي بن سليمان (ت ٥٩٩هـ/ ١٢٠٢م) كشف المشكل في النحو ، تحقيق هادي عطية مطر ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٨٤م .
٤٣- خالد الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م) شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٤٤- الخضري ، محمد الشافعي (ت١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعيّ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م .
٤٥- الخطيب البغدادي ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ/ ١٠٧٠م) تاريخ بغداد أو مدينة السلام ، دراسة وتحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .
٤٦- خليل إبراهيم السامرائيّ ، حروف الجرّ وتعلّقها ، مجلة الأحمديّة ، العدد ٧ ، الإمارات العربيّة المتحدة ، ٢٠٠١م .
٤٧- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ/ ٧٩١م) ، الجمل في النحو ، وهو منسوب للخليل ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، دمشق ، ط٥ ، ١٩٩٥م .
٤٨- الدسوقي ، مصطفى محمد عرفة (ت ١٢٣٠هـ/ ١٨١٤م) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وضع حواشيه : عبدالسلام محمد أمين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

٤٩- الذهبيّ، محمد بن أحمد (ت ٧٤٨هـ/ ١٣٧٤م) سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١١، ١٩٩٦م.
٥٠- ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد (ت ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٥١- رجاء وحيد دويدري، البحث العلميّ: أساسياته النظريّة وممارسته العمليّة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٥٢- رحيم جبر أحمد الحسناوي، المناظرات اللغويّة والأدبية في الحضارة العربية الإسلاميّة، دار أسامة، عمّان، ط١، ١٩٩٩م.
٥٣- الرضيّ الأستراباذيّ، محمد بن الحسن (ت٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م) شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، طبعة مصورة عن طبعة جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م.
٥٤- رمزي منير بعلبكي، الوحدة الداخليّة في كتاب سيبويه، ضمن كتاب: بحوث عربيّة مهداة إلى الدكتور محمود السمرة، تحرير: حسين عطوان ومحمد إبراهيم حُوّر، دار المناهج، عمّان، ط١، ١٩٩٦م.
٥٥- روبرت دي بوجراند، النصّ والخطاب والإجراء، ترجمة: تمّام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٥٦- الزُّبيدي، محمد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ/ ٩٨٩م) طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٤م.
٥٧- الزجّاجيّ، عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ/ ٩٤٨م) الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م.
٥٨- الزجّاجيّ، عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ/ ٩٤٨م) الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
٥٩- الزجّاجيّ، عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ/ ٩٤٨م) مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، وزارة الإرشاد، الكويت، ١٩٦٢م.
٦٠- الزمخشريّ، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ/ ١١٤٣م) تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

٦١- أبو زيد الأنصاري ، سعيد بن أوس (ت ٢١٥هـ/ ٨٣٠م) نوادر أبي زيد (النوادر في اللغة) تعليق : سعيد الخوري ، المطبعة الكاثوليكيّة ، بيروت ، ١٨٩٤م .
٦٢- سامي عابدين ، الاتجاهات الأدبيّة في قصر المأمون ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢م .
٦٣- السخاوي ، علي بن محمد (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م) سفر السعادة وسفير الإفادة ، تحقيق : الدالي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٥م .
٦٤- ابن السرّاج ، محمد بن سهل (ت ٣١٦هـ/ ٩٢٨م) الأصول في النحو ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٦م .
٦٥- ابن السرّاج ، محمد بن السري (ت ٣١٦هـ/ ٩٢٨م) رسالة الاشتقاق ، تحقيق : محمد علي الدرويش ومصطفى الحدري ، بلا تاريخ نشر .
٦٦- ابن سعد ، أبو عبدالله محمد (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٤م) الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٥م .
٦٧- سعيد جاسم الزبيدي ، القياس في النحو العربيّ : نشأته وتطوّره ، دار الشروق ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩٧م .
٦٨- سعيد جاسم الزبيدي ، مصطلحات ليست كوفيّة ، دار أسامة للنشر ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٦٩- ابن سلاّم ، أبو عبدالله محمد الجمحيّ (ت ٢٣٣هـ/ ٩٤٧م) طبقات فحول الشعراء ، القاهرة ، دار المعارف .
٧٠- سيبويه ، عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) الكتاب ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .
٧١- السيد حسن الصدر ، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ، مؤسسة الأعلميّ ، طهران ، نسخة دار الرائد ، بيروت ، ١٩٨١م .
٧٢- سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار إحياء التراث العربيّ ، بيروت ، ط٧ ، ١٩٧١م .
٧٣- السيد هاشم محمّد ، أبو الأسود الدؤليّ ، المجمع العالميّ لأهل البيت ، إيران ، ط١ ، ١٩٩٥م .
٧٤- السيرافيّ ، الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ/ ٩٧٨م) أخبار النحويين البصريين

ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥م .
٧٥- السيوطي ، جلال الدين (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) الأخبار المروية في سبب وضع العربية ، ضمن كتاب : رسائل في الفقه واللغة ، تحقيق : عبدالله الجبوري ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م .
٧٦- السيوطيّ ، جلال الدين (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
٧٧- السيوطيّ ، جلال الدين (ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٧٨- صباح صالح الفداغي ، المعلومات والمفاهيم المعلوماتيّة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ط١ ، الجزء الأوّل ، ١٩٩٩م .
٧٩- الطبريّ ، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/ ٩٢٢م) تاريخ الرّسل والملوك (تاريخ الطبريّ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩م .
٨٠- الطوفي ، سليمان بن عبدالقويّ (ت ٧١٦هـ/ ١٣١٦م) الصعقة الغضبيّة في الردّ على منكري العربيّة ، دراسة وتحقيق : محمد بن خالد الفاضل ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٧م .
٨١- أبو الطيب الحلبيّ ، عبدالواحد بن علي (ت ٣٥١هـ/ ٩٦٢م) مراتب النحويين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، ١٩٥٤م .
٨٢- عامر سليمان ، التراث اللغويّ ، ضمن كتاب : حضارة العراق ، دار الحريّة ، بغداد ، الجزء الأول ، ١٩٨٥م .
٨٣- عباس حسن ، النحو الوافي ، دار المعارف ، مصر ، ط٥ ، بلا تاريخ نشر .
٨٤- عبدالحكيم راضي ، نظريّة اللغة في النقد العربيّ ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٩٨٠م .
٨٥- عبدالحليم منتصر ، تاريخ العلم ودور العلماء العرب في تقدّمه ، دار المعارف ، مصر ، ط ٤ ، ١٩٧١م .
٨٦- عبدالحميد الشلقاني ، الأعراب الرواة ، منشورات المنشأة العامة ، ليبيا ، ط٢ ، ١٩٨٢م .

٨٧- عبدالرحمن بدوي ، مناهج البحث العلمي ، دار النهضة العربيّة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٦٨م .
٨٨- عبدالرحمن الحاج صالح ، الجملة في كتاب سيبويه ، ضمن أعمال ندوة النحو والصرف ، جامعة دمشق ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب ، دمشق ، ١٩٩٤م .
٨٩- عبدالرحمن الحاج صالح ، المدرسة الخليليّة الحديثة والدراسات اللسانية الحالية في العالم العربيّ ، ضمن كتاب : تقدّم اللسانيات في الأقطار العربيّة ، دار الغرب الإسلاميّ ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .
٩٠- عبدالسلام المسدي ، التفكير اللسانيّ في الحضارة العربيّة ، الدار العربيّة للكتاب ، تونس ، ط ١ ، ١٩٨١م .
٩١- عبدالعال سالم مكرّم ، الحلْقة المفقودة في تاريخ النحو العربيّ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٣م .
٩٢- عبدالقاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ/ ١٠٧٨م) دلائل الإعجاز ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٤م .
٩٣- عبدالله بن حمد الخثران ، مراحل تطوّر الدرس النحويّ ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندريّة ، ١٩٩٣م .
٩٤- عبدالمنعم بلبع ، صناعة التقدّم : عرض للمنهج العلمي ودوره في تقدّم البشر ، دار المطبوعات الجديدة ، الإسكندريّة ، ١٩٩٤م .
٩٥- عزّ الدين مجدوب ، المنوال النحويّ العربيّ : قراءة لسانية جديدة ، دار محمد علي الحامي ، تونس ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٩٦- ابن عساكر ، علي بن الحسن (ت ٥٧١هـ/ ١١٧٥م) تاريخ مدينة دمشق ، دراسة وتحقيق : محب الدين عمر غرامه العمروي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٥م .
٩٧- عصام نور الدين ، تاريخ النحو : المدخل - النشأة والتأسيس ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .
٩٨- ابن عصفور ، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م) شرح جمل الزجّاجيّ ، وضع هوامشه ، فواز الشعّار ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
٩٩- ابن عقيل ، بهاء الدين عبدالله (ت ٧٦٩هـ/ ١٣٦٧م) شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار العلوم الحديثة ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .

١٠٠- العكبريّ ، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق ودراسة : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
١٠١- العكبريّ ، عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م) اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : غازي مختار طليمات وعبدالإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ودار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .
١٠٢- علي أبو المكارم ، أصول التفكير النحويّ ، منشورات الجامعة الليبيّة ، ١٩٧٣م .
١٠٣- علي أبو المكارم ، تاريخ النحو العربيّ حتّى أواخر القرن الثاني الهجريّ ، القاهرة الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧١م .
١٠٤- علي أبو المكارم ، تقويم الفكر النحويّ ، دار الثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٥م .
١٠٥- علي سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكّري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلاميّ ، دار النهضة العربيّة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٤م .
١٠٦- أبو علي الفارسيّ ، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م) المسائل الحلبيات ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ودار المنارة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .
١٠٧- أبو علي الفارسي ، الحسن بن أحمد (ت ٣٧٧هـ/ ٩٨٧م) المسائل العسكريات ، تحقيق : إسماعيل أحمد عمايرة ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمّان ، ط١ ، ١٩٨١م .
١٠٨- علي النجدي ناصف ، سيبويه إمام النحاة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٧٩م .
١٠٩- العوتبي ، سلمة بن مسلم (ت أول القرن الخامس الهجري) كتاب الإبانة في اللغة العربيّة ، تحقيق : عبدالكريم خليفة ونصرت عبدالرحمن وصلاح جرّار ومحمد حسن عوّاد وجاسر أبو صفية ، وزارة التراث القومي ، مسقط ، ط١ ، ١٩٩٩م .
١١٠- عوض حمد القوزي ، المصطلح النحويّ نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، جامعة الرياض ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨١م .
١١١- العينيّ ، محمود بن أحمد (ت ٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م) شرح المراح في التصريف ، تحقيق : عبدالستار جواد ، مطبعة الرشيد ، بغداد ، ١٩٩٠م .
١١٢- الغرناطيّ ، محمد بن عاصم (ت ٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م) جنة الرضا في التسليم لما قدّر الله وقضى ، تحقيق : صلاح جرّار ، دار البشير ، عمّان ، ط١ ، ١٩٨٩م .

١١٣- الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ/ ١١١١م) معيار العلم في فن المنطق ، تحقيق : سليمان دنيا ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦١م .

١١٤- الفارابيّ ، محمد بن محمد بن طرخان (ت ٣٣٩هـ/ ٩٥٠م) كتاب الحروف ، تحقيق : محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٠م .

١١٥- ابن فارس ، أحمد (ت ٣٩٥هـ/ ١٠٠٤م) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، المكتبة السلفيّة ، القاهرة ، ١٩١٠م .

١١٦- فاضل صالح السامرائيّ ، معاني النحو ، دار الفكر ، عمّان ، ط١ ، ٢٠٠٠م .

١١٧- فاضل عبدالواحد علي ، العلوم الإنسانية في حضارة العراق القديم ، مجلة صدى التاريخ ، اتحاد المؤرخين العرب ، بغداد ، ع٧ ، س٤ ، ٢٠٠١م

١١٨- الفاكهي ، عبدالله بن أحمد (ت ٩٧٢هـ/ ١٥٦٧م) شرح كتاب الحدود في النحو ، تحقيق : المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة ، مصر ، ١٩٩٣م .

١١٩- الفرّاء ، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م) معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور ، بلا تاريخ نشر .

١٢٠- ابن فلاح اليمني ، تقي الدين منصور (ت ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م) المغني في النحو ، تحقيق : عبدالرزاق أسعد السعدي ، دار الشؤون الثقافيّة ، بغداد ، ١٩٩٩م .

١٢١- فؤاد زكريا ، التفكير العلميّ ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٧٨م .

١٢٢- فوزي حسن الشايب ، محاضرات في اللسانيات ، وزارة الثقافة ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩٩م .

١٢٣- القاسم بن سلام ، أبو عبيدالهروي (ت ٢٢٤هـ/ ٨٣٨م) لغات القبائل الواردة في القرآن الكريم ، تحقيق : عبدالحميد السيد طلب ، جامعة الكويت ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٤م .

١٢٤- القاضي المفضّل ، المفضل بن محمد (ت ٤٤٢هـ/ ١٠٥٠م) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم ، تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر ، ط٢ ، ١٩٩٢م .

١٢٥- ابن قتيبة ، عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ/ ٨٩٩م) الشعر والشعراء أو طبقات الشعراء ، تحقيق : مفيد قميحة ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٥م .

١٢٦- قراءات في فلسفة العلوم ، لمجموعة مؤلفين ، تحرير : باروخ برودي ، ترجمة : نجيب الحصادي ، دار النهضة العربيّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .

١٢٧- القفطي ، علي بن يوسف (ت ٦٢٤هـ/ ١٢٢٦م) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ ومؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٦م .
١٢٨- ابن كثير ، عماد الدين إسماعيل (ت ٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م) تفسير ابن كثير ، المختصر ، اختصره وحققه : محمد علي الصابوني ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٧٩م .
١٢٩- كمال إبراهيم ، واضع النحو الأوّل ، مجلة البلاغ ، العراق ، (ع٨ ، ٩ ، ١٠) ، ١٩٦٧م .
١٣٠- كمال بشر ، اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم ، دار غريب ، القاهرة ، ١٩٩٩م .
١٣١- كيس ڤيرستيغ ، عناصر يونانيّة في الفكر اللغويّ العربيّ ، ترجمة : محمود كناكريّ ، وزارة الثقافة ، عمّان ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
١٣٢- الكيشيّ ، محمد بن أحمد القرشي (ت ٦٩٥هـ/ ١٢٩٥م) الإرشاد إلى علم الإعراب ، تحقيق : عبدالله علي الحسيني البركاتي ومحسن سالم العميري ، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة ، ط١ ، ١٩٨٩م .
١٣٣- ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
١٣٤- مازن الوعر ، جملة الشرط عند النحاة والأصوليين العرب في ضوء نظريّة النحو العالميّ لتشومسكي ، مكتبة لبنان ، بيروت ، سلسلة لغويات ، ط١ ، ١٩٩٩م .
١٣٥- ماكس بيروتز ، ضرورة العلم : دراسات في العلم والعلماء ، ترجمة : وائل أتاسي وبسّام معصراني ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد رقم ٢٤٥ ، ١٩٩٩م .
١٣٦- ابن مالك ، محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ/ ١٢٧٣م) شرح الكافية الشافية ، تحقيق : علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
١٣٧- المبرّد ، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/ ٨٩٨م) المقتضب ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
١٣٨- مجدي إبراهيم يوسف ، الجهود اللغويّة لابن السرّاج : دراسة تحليليّة ، دار الكتاب المصري واللبنانيّ ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
١٣٩- محمد إبراهيم عبادة ، عصور الاحتجاج في النحو العربيّ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠م .

١٤٠- محمد حسن عبدالعزيز ، مدخل إلى علم اللغة ، مكتبة الشباب ، مصر ، ١٩٩٢م .
١٤١- محمد حسين آل ياسين ، الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٠م .
١٤٢- محمد خليفة الدناع ، التطريز اللغويّ ، منشورات جامعة قاريونس ، ليبيا ، ط١ ، ١٩٩٧م .
١٤٣- محمد خير الحلواني ، الخلاف النحويّ بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٧٤م .
١٤٤- محمد خير الحلواني ، المغني الجديد في علم الصرف ، دار الشرق العربيّ ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٩٩م .
١٤٥- محمد خير الحلواني ، المفصّل في تاريخ النحو العربيّ ، قبل سيبويه ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٩م .
١٤٦- محمد رضا المظفّر ، المنطق ، انتشارات دار الغدير ، إيران ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
١٤٧- محمد زيّان عمر ، البحث العلميّ : مناهجه وتقنياته ، دار الشروق ، جدّة ، ط٤ ، ١٩٠٣م .
١٤٨- محمد سالم محيسن ، تصريف الأفعال والأسماء في ضوء أساليب القرآن ، دار الكتاب العربيّ ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .
١٤٩- محمد السعيد زغلول ، موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ، عالم التراث ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٩م .
١٥٠- محمد عبيدات ومحمد أبو نصّار ، وعقلة مبيضين ، منهجيّة البحث العلميّ : القواعد والمراحل والتطبيقات ، دار وائل للنشر ، عمّان ، ط٢ ، ١٩٩٩م .
١٥١- محمد عيد ، الرواية والاستشهاد باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦م .
١٥٢- محمد محمد طاهر الخاقاني ، عناصر العلوم ، دار أنوار الهدى ، قم ، ط١ ، ١٩٩٧م .
١٥٣- محمد المنجي الصيادي ، التعريب وتنسيقه في الوطن العربيّ ، مركز دراسات الوحدة العربيّة ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٩٣م .
١٥٤- محمد يوسف حبلص ، من أسس علم اللغة ، دار الثقافة العربيّة ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٤م .
١٥٥- محمود سليمان ياقوت ، أصول النحو العربيّ ، دار المعرفة الجامعيّة ، الإسكندريّة ، ٢٠٠٠م .

١٥٦- محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغويّ، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ٢٠٠٠م.
١٥٧- محمود فجال، الإصباح في شرح الاقتراح، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م. وهو شرح لكتاب الاقتراح للسيوطيّ.
١٥٨- المرادي، الحسن بن قاسم (ت ٧٤٩هـ/ ١٣٠٨م) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دارالكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٢م
١٥٩- مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ/ ٨٧٤م) صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، بلا تاريخ نشر.
١٦٠- المكودي، عبدالرحمن بن علي (ت ٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
١٦١- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٥٨م.
١٦٢- الموسوعة العربيّة العالميّة، مجموعة مؤلفين، ترجمة مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، ط١، ١٩٩٦م.
١٦٣- الميدانيّ، أحمد بن محمد (ت ٥١٨هـ/ ١١٢٤م) مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار القلم، بيروت، بلا تاريخ نشر.
١٦٤- النابغة الذبياني، زياد بن معاوية (ت ١٨ ق.هـ/ ٦٠٤م) ديوانه، جمعه وشرحه وكمله: محمد الطاهر بن عاشور، الشركة الوطنية، تونس، ١٩٧٦م.
١٦٥- ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهليّ وقيمتها التاريخيّة، دار الجيل، بيروت، ط٧، ١٩٨٨م.
١٦٦- نبيل علي، اللغة العربيّة والحاسوب، دار تعريب، ط١، ١٩٨٨م.
١٦٧- نهاد الموسى، العربيّة: نَحْو توصيف جديد في ضوء اللسانيات الحاسوبيّة، المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
١٦٨- نهاد الموسى، نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النظر اللغويّ الحديث، دار البشير، عمّان، ط٢، ١٩٨٧م.

١٦٩- النيلي ، إبراهيم بن الحسين (ت ق ٧هـ) الصفوة الصفيّة في شرح الدرّة الألفيّة ، تحقيق : محسن بن سالم العميري ، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرمة ، ١٩٩٨م .
١٧٠- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩م .
١٧١- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) شرح شذور الذهب ، تحقيق : بركات يوسف هبّود ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٨م .
١٧٢- ابن هشام ، عبدالله بن يوسف (ت ٧٦١هـ/ ١٣٥٩م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وضع حواشيه : حسن حمد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
١٧٣- ابن ولاّد ، أحمد بن محمد (ت ٣٣٢هـ/ ٩٤٣م) الانتصار لسيبويه على المبرّد ، دراسة وتحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
١٧٤- ابن يعيش ، يعيش بن عليّ الحلبي (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م) شرح المفصّل ، نشر عالم الكتب ، بيروت ، بلا تاريخ نشر .
١٧٥- ابن يعيش ، يعيش بن علي (ت ٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م) شرح الملوكي في التصريف ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الأوزاعي ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨م .
١٧٦- يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين : الأصول - الحصاد - الآفاق المستقبليّة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد رقم ٢٦٤ ، ٢٠٠٠م .

